



جمهورية مصر العربية
وزارة الاعلام
الهيئة العامة للاستعلامات

حرب أكتوبر .. طريق السلام

طه المجدوب

(١)

تقديم

في كتابه الشهير «السلام المراوغ» الحروب العربية - الاسرائيلية ١٩٤٧ - ١٩٧٤ يقول لحلل العسكري الأمريكي الشهير تريفورن دويوي « تمثل الحقيقة التكتيكية المهيمنة في المواجهة العربية التي تحققت في المجمع على خط بارليف وخط الجولان في السادس من أكتوبر ، وقد ستفاد العرب على كلتا الجهتين من الاستراتيجية الكاملة والمواجهة التكتيكية الكاملة تقريبا ، سانت المواجهة الاستراتيجية هي ثمار تحطيم ماهر ، وأسلوب الخداع الذي انتهجه السوريون لمصريون ، بالإضافة إلى خداع الذات الإسرائيلي ويضيف المحلل الشهير في إطار تقييمه «بعد الاستراتيجية والجيوسياسية للحرب » أن قرار السادات الذي اتخذه في ظل ظروف حرب ١٩٧٣ يمثل تلاحمًا ماهرًا بين القوة والدبلوماسية يخدم أهدافاً منطقية محدودة .. ولأسباب عديدة، نجح الحرب بإعادت مصر إلى المكانة الأولى بين الدول العربية ، بما أضافه على مصر وزعامتها ، هزّت تلك المكانة والهيبة من جراء النجاح العسكري الباهر الذي حققته القوات المصرية بأفرعها المختلفة .. لقد أنهت القوات المسلحة المصرية الحرب وهي محتفظة بجلا ، بمكانتها كواحدة من أقوى جهوزة العسكرية في العالم .. ونتيجة لاداء الجيوش المصرية والسويسرية المشتركة بالمقارنة بالهزائم السابقة ، فإنه تم استعادة الكبرياء والثقة العربية بالإضافة إلى ظهور القيمة الهائلة للبترول العربي دالة اقتصادية استراتيجية مما عزّز بصفة عامة النفوذ العربي في الشؤون العالمية . إن القيمة الحقيقة لحرب أكتوبر أنها غيرت بصورة جذرية خريطة العلاقات الإقليمية في منظومة الشرق الأوسط إلى الأبد . لقد أفرغت نظرية الأمن الإسرائيلي من محتواها .. وفندت مفاهيم عسكرية عتقدات سياسية روجت لها إسرائيل عبر ثلاث عقود من تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي ، سادت ترتيب أولويات قضايا الامن والتعايش بين شعوب المنطقة المتصارعة ، وأكدت - دون لغة - سلام المقوله التي تبنتها مصر منذ بدايات المواجهة المبكرة بين طرفين الصراع - بأن السلام العادل والحقوق المشروعة لشعوب الشرق الأوسط هما الدعامتين الضرورتين لاي تسوية دائمة للنزاع بين الإسرائيلي .

وفي معرض تقييمه لموقف إسرائيل التفاوضى أثناء المفاوضات المصرية الإسرائيلية لتوقيع اقية السلام يقول موشى ديان في كتابه « رؤية شخصية للمباحثات المصرية الإسرائيلية » الحقيقة

(ب)

ان الحكومة الاسرائيلية برئاسة بييجين ، و موقف الولايات المتحدة ازاء الصراع العربي الاسرائيلي ، علاوة على القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية للعرب شكلت العوامل التي جعلت اسرائيل تمر بأحرج لحظات اتخاذ القرار منذ ١٩٤٨ ، القرار الذي سيحدد حدودنا وما هو اكثرب من ذلك . لقد وصف موشى ديان حجم المأذق الذي تعرضت له اسرائيل بعد حرب اكتوبر . فلقد فرض قرار الحرب . خيار السلام . ولم يعد أمام اسرائيل بدائل اخرى للمناورة . ولعل هذه هي القيمة الحقيقة لحرب اكتوبر .

ويتناول هذا الكتاب - جوهر التغيرات السياسية والعسكرية التي مهدت لفرض خيار السلام في الشرق الأوسط طريقة للتسوية الشاملة ، كما يلقى الضوء على مختلف التداعيات الاستراتيجية لحرب اكتوبر وأثارها الواضحه على أطراف العملية التفاوضية أنفسهم عبر جهود التسوية ابتداء من الكيلو متر ١٠١ عام ١٩٧٣ الى كامب ديفيد عام ٧٩ وحتى مؤتمر مدريد ١٩٩٢ . ويثل هذ الكتاب الجزء الاول من هذه الفترة التاريخية ، والتي انتهت بتوقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل في مارس ١٩٧٩ .

ويضفي على هذا الكتاب قيمة خاصة ، المكانة الرفيعة التي شغلها مؤلفة في تاريخ العمل العسكري والدبلوماسي من بين قادة حرب اكتوبر البارزين - فكان رئيسا للتخطيط العسكري اثناء الحرب ثم عملا للقوات المسلحة في وفد مصر بمؤتمر السلام في جنيف في ديسمبر ١٩٧٣ ، ثم رئيسا لوفد مصر العسكري في اللجنة العسكرية بجنيف عام ١٩٧٤ ، ثم رئيسا لوفد مصر العسكري في مباحثات معاهدة السلام بواشنطن ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، كما تولى العديد من المناصب الدبلوماسية الرفيعة كسفير بالخارجية ومستشار عن تنفيذ معاهدة السلام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ . وسفيرا لمصر في وارسو ببولندا - ١٩٨٤ - ٨٠ ، ثم مساعدًا لوزير الخارجية ٨٤ - ١٩٨٦ .

ويصدر هذا المؤلف وعملية السلام في منعطف تاريخي هام حيث تدخل مفاوضات السلام جولتها السابعة بين أطراف الصراع . . . يحدوها الامل وصدق النوايا في اقامة سلام عادل يصون لشعوب المنطقة حقوقها المشروعه ويوفر لشعوبها الاستقرار الذي تصبو اليه .

(ج)

والهيئة العامة للاستعلامات اذ تصدر هذا المؤلف تؤكد قناعتها بحق صاحب كل فكر في
التعبير عن رأيه ومعتقداته دون ان يخل ذلك بالالتزام الشابت للهيئة بوصفها اداة التعبير الرسمية
عن فكر الدولة وسياستها الرسمية .

الدكتور ممدوح البلتاجي



رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

(د)

نهاية

خلال فترة تجاوزت قليلا عقدين من الزمان من عمر الثورة المصرية وتاريخ مصر المعاصر ، وعلى وجه التحديد ، بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٧٣ . . . تعرضت مصر لثلاث تجارب عسكرية فريدة في شكل حروب صعبة تنوعت أبعادها واختلفت نتائجها وتداعياتها ، وذلك في أعوام ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ . . . لقد دفعت هذه التجارب المعقدة مصر الثورة - وهي ما زالت في السنة الرابعة من عمرها - داخل دروب الصدام المسلح ودهاليز الصراع الدولي . ولكنها تمكنـت بفدائية عالية وعزيمة لا تكل ، من اجتياز هذه التجارب الصعبة التي خاضتها في سبيل الحرية والاستقلال والأمن والسلام . . . ومن أجل وحدة أمتها العربية وسلمتها .

لـى التجربـة الأولى عام ١٩٥٦ . . . تعرضت مصر لمذـمرة كبرى شاركت فيها ثـلات دول منها دولتان من الدول الكـبرى هي بـريطانيا وـفرنسا . . . والثالثـة إـسرائـيل التي استـغلـت الفـرصة لـتمـسك باـذـيـالـهـما وـتوـطاـطـاً معـهاـ فيـ شـنـ حـربـ عـدوـانـيةـ شـرـسـةـ ضـدـ مـصـرـ ، بـحـجـةـ أـنـهاـ اـجـتـرـاتـ وـماـرـسـتـ حقـهاـ فيـ تـأـمـيمـ قـناـةـ السـوـيسـ المـصـرـيـةـ ، منـ أـجـلـ انـ تـعـيـدـ بـنـاءـ نـفـسـهاـ وـتـرـفـعـ سـدـهاـ العـالـىـ فـىـ الشـرـعـىـ فـىـ تـأـمـيمـ قـناـةـ السـوـيسـ المـصـرـيـةـ ، منـ أـجـلـ انـ تـعـيـدـ بـنـاءـ نـفـسـهاـ وـتـرـفـعـ سـدـهاـ العـالـىـ فـىـ أـسـوانـ ، لـيـوفـرـ لـهـاـ النـموـ الرـخـاءـ . . . وـقـدـ إـنـيـرتـ هـذـهـ الدـوـلـ الـثـلـاثـ لـتـحـقـيقـ هـدـفـ مـحـدـدـ إـنـتـفـقـتـ عـلـيـهـ هـوـ إـسـقـاطـ النـظـامـ الشـورـىـ الجـديـدـ فـىـ مـصـرـ لـوقـفـ عـجلـةـ التـقـدـمـ ، وـحـرـمانـ شـعـبـهاـ مـنـ حـقـهـ فـىـ التـطـورـ وـالـحـيـاةـ .

وـنـجـحـتـ مـصـرـ فـىـ اـجـتـيـازـ تـجـربـتهاـ الـأـولـىـ . . . وـفـشـلـ مـنـ دـبـرـواـ لـهـاـ مـنـ أـعـداـءـ مـصـرـ فـىـ تـحـقـيقـ هـدـفـهـمـ . . . وـيـقـيـتـ مـصـرـ الـثـورـةـ تـتـحـدـىـ قـوىـ الـعـدـوانـ . . . وـكـانـ لـابـدـ لـلـأـعـداـءـ أـنـ يـفـرـضـواـ عـلـيـهـاـ تـجـربـةـ أـخـرىـ أـشـدـ قـوـةـ وـأـوـسـعـ نـطـاقـاـ . . . يـشـمـلـ الـعـدـوانـ بـالـاضـافـةـ لـمـصـرـ دـوـلـتـانـ عـرـبـيـتـانـ غـيرـهـاـ هـمـ سـورـياـ وـأـرـدنـ . . . اـذـ كـانـ الـهـدـفـ هـذـهـ مـرـةـ أـكـثـرـ طـمـوـحـاـ وـأـكـثـرـ حـسـماـ . . . فـلـمـ يـكـتـفـ بـضـرـبـ مـصـرـ . . . وـلـكـنـ بـضـرـبـ الـأـمـةـ الـعـرـبـيـةـ كـلـهـاـ مـعـتـلـةـ فـىـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ الـثـلـاثـ . . . لـكـىـ يـفـرـضـ عـلـيـهـاـ الـكـيـانـ الصـهـيـونـيـ قـيـامـ «ـ الدـوـلـةـ الـعـرـبـيـةـ الـكـبـرـىـ »ـ .

(هـ)

لدى عام ١٩٦٧ هاجمت اسرائيل مصر ثم سوريا والاردن .. هجوماً مدیراً ومبيناً واسع النطاق مدغوم بقوة كبرى هي الولايات المتحدة الأمريكية ، وتحت ستار حجة أخرى مشابهة للتجربة الأولى: فقد أرادت مصر ان تمارس سيادتها على أرضها ومحاها الإقليمية ، فتخرج قوات الأمم المتحدة والتي كانت منتشرة على حدودها .. وتغلق مدخل خليج العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية ، باعتبار أنها كانت ما زالت في حالة حرب مع اسرائيل ، ومن حقها ان تمارس ماتراه دناعاً عن أمتها الى ان يتحقق السلام .

اما التجربة الثالثة عام ١٩٧٣ .. فقد اختلفت كثيراً عن سابقتها .. اذ كان على مصر ان تسترد الأرض المحتلة ، بعد ان استرعيت التجربة المريدة ، وأمنت ان أرضها لن تعود وان السلام لن يتحقق وهي في موقع الهزيمة ، وان العمل العسكري وحده لم يعد قادراً - في ظل الظروف العالمية المعاصرة - على حسم أي صراع .. بتحقيق النصر الكامل .. وان هناك من الوسائل المختلفة ما يمكنها ان تحقق النجاح الكامل .. فيما لو استخدمت هذه الوسائل بكفاءة مدعومة بارادة صلبة ومعنيات عالية واصرار على تحقيق الهدف ، وذلك في اطار مانسمية به « الاستراتيجية الشاملة » التي تتعدد ادواتها ويطول زمن تنفيذها ، ولكن يبقى هدفها ثابتة لا يتغير .

وقد نجحت التجربة المصرية نجاحاً كبيراً .. فانتصرت مصر وعلت كلمتها لأنها كانت كلمة الحق .. ولأنها أعدت لاسترداده كل ماقلك من وسائل وأدوات .. لكن تزييل آثار الهزيمة وتجاوزها .. ولتحقيق أروع الانجازات العسكرية في اكتوبر ١٩٧٣ .. في هذه الحرب المجيدة قضت مصر على اسطورة اسرائيل التي لاتقهر .. توسيط نظرية الأمن التوسيعية التي اعتمدت .. وبترت ذراعها الطويلة التي ظلت تتباهى بها سنوات ما بعد الهزيمة .. ونسفت قلاعها المنيعة واخترفت حدودها الأمنية .. لكن تفتح الطريق نحو السلام الحقيقي .. الذي سعت اليه مصر .. وهي في قمة انتصاراتها حين وقف رئيسها الراحل انور السادات تحت قبة مجلس الشعب يوم ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ يدعوا الى وقف إطلاق النار وعقد مؤتمر سلام لبحث التسوية السلمية الشاملة .

الآن .. بعد ان تغيرت الظروف العالمية وتبدل طبيعة المازين السائدة ، وإصبح حل الصراعات والسعى من أجل السلام هو الهدف المشترك للبشرية المعاصرة ، والتعبير الاصليل عن

(و)

انسانية البشر ، لم تعد تكفى النوايا الطيبة وحدها لاقامة السلام .. بل يحتاج الامر الى ارادة سياسية صلبة تتمسك بالهدف وتتمتع بالاصرار . فقد أصبح جوهر الصراع - أيًا كان مستواه - هو صراع الارادات المبنى على اعتبارات موضوعية والمحكوم باطار من العقلانية . ان ارادة حل الصراع يجب ان تكون متوفرة لدى اطرافه ، وان تكون هذه الاطراف مستعدة لحل التناقضات ولقبول الحلول الوسط . وفي نفس الوقت .. البحث عن المصالح والقيم المشتركة فيما بينها .. بما يعزز القوة الدافعة لعملية السلام ويؤكد دوامه .

اذا ما توفرت الارادة الصلبة ، فلابد من ايجاد الأرادة السليمة لتحريك السلام في اتجاهه الصحيح، ولاتحقق سلامه هذه الأرادة الا اذا سادت العدالة في المفاهيم المستخدمة .. والتوازن في التعاملات التي تحكم المسيرة .. والتمسك بالمصالح القرمية العليا ..

ورغم ان الصراع العربي الاسرائيلي قد دخل دائرة عملية السلام منذ ربع قرن .. أى عقب حرب يونيو ١٩٦٧ .. بصدور قرار مجلس الأمن ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧ .. والذي يمثل محور عملية السلام حتى الآن .. والذي نص على عدم شرعية ضم أراضي الغير بالقوة المسلحة ، واعترف للأطراف بحق العيش داخل حدود آمنة مع الانسحاب من الأراضي التي احتلت خلال حرب ١٩٦٧ .. غير ان الخل المقبول لم يتحقق في ظل مجتمع عالمي يستخدم وسائل حل الصراع تفتقر الى القوة والقدرة على فرض ارادته على الاطراف المتصارعة ..

من جانب آخر فان الخلل الأساسي الذي كان قائما بين طرفي الصراع .. ناجم عن وجود أحدهما في موقع الهزيمة والآخر في موقع النصر .. الأمر الذي لا يستقيم مع تحقيق العدالة ونشر السلام .. خاصة مع اصرار لدى معظم الدول العربية المعنية على اتباع استراتيجية الصفر Zero Strategy التي تهدف نظريا الى كسب كل شيء او خسارة كل شيء، لتصبح نتيجة الصراع صفرًا . أنها نظرية وهمية .. يستحيل تطبيقها على مستوى الصراع العربي الاسرائيلي .. لافتقارها الى المنطق العقلاني ولبعدها تماما عن الواقعية .. الأمر الذي أضعف مجهودات الأمم المتحدة مثل مهمة السفير جونار يارينج مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة وشل قدرته على الحركة والعمل ..

هنا بروز الرؤية المصرية الجديدة التي أخذت شكل استشرافه عميق للمستقبل ، طرحت جانبا استراتيجية الصفر التي ظلت مهيمنة على فكر الكثير من الزعماء والمفكرين العرب لسنوات طويلة - ويلورت رؤية جديدة لاستراتيجية متطرفة تيزت بصفتين هامتين هما الشمول والمرونة .. سواء في تحديد الأهداف الوسيطة أو في اختيار أدوات الحركة . وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ هي الأداة الأولى للحركة .. فهي أول الجهد العملي المنظمة .. والقائمة على الاسلوب العلمي في ادارة الصراع .. ودفعه الى الدائرة الممكنة للتسوية السلمية التي تقنع تفاقم الوضع المستقبلي وتؤدي الى التعايش .. بل والتعاون بين دول الجوار .

لقد دخل الصراع العربي الإسرائيلي بما فرضته حرب أكتوبر المجيدة .. من مفاهيم ناجمة عن اقتدار مصر واضح .. دائرة الحركة السياسية الإيجابية على المستوى الدولي بسرعة عالية اختلفت تماماً عن الأساليب الجامدة التي سبقت ، وظلت تدفع بالقضايا العربية المصيرية في كهوف النسيان - وساعد على هذا الاختراق السياسي حرص الولايات المتحدة على أمن إسرائيل واقتناعها بأن احلام إسرائيل قد بددتها الحقائق العربية الجديدة .. وإن أوهامها قد عصف بها الاعصار المصري وهو يقتحم قناة السويس .. فتحركت بنشاط كبير لفتح حوار فوري مع مصر .. شكلته رحلات هنري كيسنجر وزير خارجيتها في ذلك الوقت .. والتي بدأت أولها بعد عشرة أيام فقط من وقف القتال ، رغم أن العلاقات المصرية الأمريكية كانت مقطوعة ، وأمكن خلالها التوصل إلى اقرار التحرك نحو الحل الشامل من خلال استراتيجية « الخطة خطوة » ، والتي بدأت بخطوة إتفاق النقاط الست في نوفمبر ١٩٧٣ ثم إتفاق فض الاشتباك الأول في يناير ١٩٧٤ ، اعقبه إتفاق فض الاشتباك بين سوريا وإسرائيل في يونيو ١٩٧٤ ، وأخيراً إتفاق فض الاشتباك الثاني مع مصر في سبتمبر ١٩٧٥ .. وصولاً إلى مبادرة السلام المصرية عام ١٩٧٧ بزيارة الرئيس السادات للقدس والتي مثلت بداية مرحلة جديدة مختلفة قاماً في مسيرة السلام بالانتقال إلى التسوية الشاملة . وأدت المبادرة إلى توقيع اطار السلام في كامب ديفيد ثم معااهدة السلام بين مصر وإسرائيل في واشنطن في مارس ١٩٧٩ .

ولعل من الغريب ان تكون العقبة الرئيسية التي اعترضت سبيل المفاوض المصري ، خلال إدارته لعملية السلام .. هي المواقف التي اتخذتها معظم الحكومات العربية تجاه الحل السياسي للصراع العربي الإسرائيلي .. ورغم ذلك فقد استمر الالتزام القومي العربي هو ابرز معالم السياسة الخارجية المصرية ، كما استمرت استراتيجيتها الشاملة هي الركيزة الأساسية لسلوكها السياسي .

(ج)

لقد برز السلوك العقلاطى فى النظام الدولى المعاصر القائم على استبعاد الصراع المطلق فى العلاقات الدولية منذ عام ١٩٧٢ ، حينما وقع ريتشارد نيكسون رئيس الولايات المتحدة وليونيد بريجنيف رئيس الاتحاد السوفيتى أول اتفاق يدور حول هذا المعنى . . من منطلق انه بجانب المصالح والقيم المتناقضة يوجد كذلك مصالح وقيم مشتركة ، يمكن ان تقود العالم الى استبدال الصراع الدامى بالتسويات السياسية . . كانت هذه الحالة تتطلب حسن اختيار نقاط الالتقاء مع الاطراف الاخرى .

هذا السلوك السياسي العقلاطى الذى تبنته مصر . . رفضت الحكومات العربية الالتزام به او حتى مناقشته بدون اأفعان فى ذلك الوقت . . ربما هناك عوامل كثيرة ساعدت على هذا الموقف . . ومنها حداثه بعض الكيانات العربية الوطنية لم يكتمل نضجها السياسى . . واعتقاد بعض النظم العربية الأخرى بان بقائها يرتبط باستمرار الصراع العربى الاسرائىلى الذى يقدم المبرر لتأجيل إتباع وسائل التطور الاجتماعى والسياسى عن طريق تضخيم الخطر الخارجى . . وبالتالي لم تكن مثل هذه النظم على استعداد - ولفترة طويلة - لمواجهة حقائق العصر . . والتعامل من أرض الواقع . . إلى ان جاءت صدمة الخليج القاسية . . لتحدث تأثيرها العميق من الانفافة والخروج من ضباب الشعارات والالتجاء الى العقل والمنطق فى التخلص من خيالات وغيببيات الاستراتيجية الصفرية . . وبعد عن عوامل الاثارة العاطفية والتغاضى عن المصالح الذاتية الضيقة . . واتباع المنطق العقلاطى الذى أكده كل التطورات العالمية والإقليمية .

لقد تأكّدت إصالة الممارسات المصرية على الصعيد القومي العربي طوال فترة العزلة التي فرضت عليها عربياً بعد توقيع «معاهدة السلام» ، وتمسّكت بها في كل الظروف إلى أن بدأت الأحداث والأيام . . تفرض هذه الإصالة لسياسة مصر القومية على الساحة العربية . . وفي مجال الصراع العربي الإسرائيلي . . إذ كانت هذـه السياسة هي الأكثر حكمة والأبعد نظراً وإستشرافاً للمستقبل العالمي ، والأكثر إرتباطاً بالواقعية السياسية والتزاماً بالمنطق الموضوعي في معالجتها لقضايا الحرب والسلام ويعقلانية كاملة ، دون أن تتخلى عن أي هدف من أهدافها الوطنية أو تتنازل عن أي جزء منها .

(ط)

اذا كانت مصر قد سبقت وحسمت خيار السلام وتمسكت به منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ .. وأرست قواعده ودعائمه حينما وقعت على اطار كامب ديفيد وعقدت معاهدة السلام مع اسرائيل في عام ١٩٧٩ .. فقد جاءت ازمة الخليج ١٩٩٠ بتداعياتها .. لتحسم الخيار العربي في هذا المجال . فقد قطعت حرب الخليج بحقيقة خيار السلام ، وأصبح من الضروري تصفية كل بؤر الصراع وعناصر اثارة الصدام في المنطقة ، حتى يتحقق الأمن ويشيع الاستقرار وترسوا قواعد السلام في أرجاء الوطن العربي ومنطقة الشرق الأوسط . إنه نفس الخيار الذي اختارته وتبننته الولايات المتحدة الأمريكية ، واتخذه العالم كله مدخلًا لنظامه الجديد . هكذا بدأ التعامل مع قضية الصراع العربي الإسرائيلي ، فور توقف القتال في منطقة الخليج ، في محاولات جادة لاقتحام مشاكل الصراع المعتقد والعمل على تصفيتها سعيا وراء الاستقرار الحقيقي والسلام الدائم .

لقد جاء هذا التوجه العالمي ليؤكد مصداقية السياسة المصرية ، واصالة الفلسفة القومية التي تسير عليها مصر .. والتي حفظتها للمشاركة الجادة في احياء ودفع عملية السلام في الشرق الأوسط استكمالا للرسالة القومية التي بدأتها منذ عام ١٩٧٣ . فرغم ما حققته من سلام على المستوى الذاتي ، إلا أنها كانت تدرك دائمًا أن ذاتية السلام قد فرضت عليها .. وان سلامها لم يكن الأخطوة حقيقة هامة على الطريق الصحيح .. لابد ان تتبعها خطوات أخرى لاستكمال السلام الشامل في المنطقة لذلك فهي لم تدخر جهدًا من أجل احياء عملية السلام وعوده « مؤتمر السلام » للاتقاد مرة أخرى ، بعد توقف دام ثمانية عشر عاما . وانعقد مؤتمر السلام فعلا بالجهود الدولية والعربية المشتركة في اكتوبر ١٩٩١ في العاصمة الإسبانية مدريد .. بعد جهاد مرير ضد عوامل الاعاقة ومحاولات التغريب التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية التي كان يرأسها اسحاق شامير .

لقد عادت مسيرة السلام في الشرق الأوسط إلى الحياة مرة أخرى .. ولكن مع فارق كبير بين الموقف منذ ثمانية عشر عاما ، والموقف الآن المتخم بتراكمات كثيرة فرضتها تلك السنوات الضائعة من عمر الأمة العربية .. وتأثير هذه السنوات على الوضع الاقليمية والأوضاع القائمة للصراع العربي الإسرائيلي فضلا عن المتغيرات الحاسمة التي تتابعت في العالم كله .. خاصة في السنوات الخمس الأخيرة وقبل وأثناء وبعد أزمة الخليج . ولقد أكدت التطورات الأخيرة التي وقعت في اسرائيل بعد انتخابات يونيو ١٩٩٢ ، وتغيير الحكومة الإسرائيلية .. أهمية الحفاظ على قوه دفع

(٤)

عالبة لعملية السلام .. في نفس الوقت احست كل الأطراف المعنية بالسلام دون استثناء بال الحاجة إلى دور مصرى أكثر فعالية .. دور يطلب من مصر ان تؤدية ولكن لا تفرضه مصر على أحد .. وهذا يؤكد مدى ثبات الموقف المصرى واصالة سياستها وأمانتها القومية .

ذلك هو جوهر المعالجة التى تتولاها هذه الدراسة التى تدور اساساً حول فكرة السلام .. كايزر ما افرزته حرب اكتوبر المجيدة .. وكيف عالجتها مصر من اكتوبر حتى الان .. في ظل حجم هائل من المتغيرات الاقليمية والدولية والضغوط المتعددة المصادر والاتجاهات .. ولكن ظلت مصر صامدة لاتتغير محافظه على عهدها ومتمسكة بالتزاماتها لانها تؤمن بان ذلك هو قدرها وفي نفس الوقت مصيرها ومستقبلها .

وقد قسمنا هذه الدراسة الى جزئين .. هذا هو الجزء الاول منها ويفطى الفترة من تاريخ قيام الشورة فى عام ١٩٥٢ حتى توقيع معااهدة السلام مع اسرائيل فى عام ١٩٧٩ - اما الجزء الثاني منها فسوف يتناول تطور قضية السلام فى السياسة المصرية منذ توقيع معااهدة مع اسرائيل حتى مؤتمر السلام فى مدريد وتداعياته خلال عام ١٩٩٢ . وسيصدر تحت اسم « حرب اكتوبر .. حصاد السلام » ويدللك يتم تفطية رحلة مصر مع السلام فى ٤ عاماً من اخطر التطورات العالمية والإقليمية وال محلية .

المؤلف

طه المجدوب

سبتمبر ١٩٩٢

الفصل الأول

ثورة ١٩٥٢ وثلاث حروب

(١٩٥٢ - ١٩٧٠)

نصر الثورة .. نصر السلام

١٩٥٦ .. التواطؤ ضد مصر

بابين الحربين

نصر علي المستوي القوى

مؤشرات القيمة

١٩٦٧ .. نكبة يونيه

المنطلقات الأساسية للاستراتيجية الجديدة

القرار ٢٤٣

حرب الاستنزاف

مبادرة روجرز

الفصل الأول

ثورة وثلاث حروب

حصو الثورة - مصر السلام :

قد يتصور البعض انه لم يكن لمصر اتجاه واضح نحو السلام بشكل عام ومع اسرائيل بشكل خاص قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ . وهو تصور لا يتفق مع الحقيقة .. اذ لم يكن خيار السلام على مستوى السياسة المصرية ، وليد حرب اكتوبر وحدها ، بل هو النتاج الطبيعي لتجارب مصر المديدة ، وخلاصة لنضالها المتعدد ما يقرب من نصف قرن من الزمان . واذا كانت حرب اكتوبر قد حسمت هذا الخيار بشكل لا رجعه فيه ، الا ان ذلك لا يعني عدم وجود خلفية تاريخية سياسية وعسكرية غزيرة بالتجارب الوطنية والقومية ، سبقت هذا التطور ومهدت له .

فقد جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تحمل رايات السلام لانها كانت ثورة للبناء ولا يمكن ان ينمو البناء ويتتطور للأفضل الا في ظل الاستقرار والسلام . في هذا الاطار خططت الثورة المصرية اولى خطواتها ، وحاولت من البداية ان تهيئ المناخ السياسي الداخلي والخارجي المناسب لدفع عملية البناء ، وان تحرر في نفس الوقت الارادة السياسية المصرية بانها الوجود العسكري البريطاني في مصر . وبينما القيادة منهملة في تأدية مهمتها الوطنية ، كان هناك على الجانب الآخر من حدود مصر الشرقية .. عدو متربص لم يطمئن لوقوع هذه الثورة التحريرية في اكبر الدول العربية المجاورة له .. واكثراها تغزا في الموقع والقدرات . فقد كانت اسرائيل ترقب منذ قيام الثورة بعين الشك والحنر كل ما يجري من احداث داخل مصر ، وأن ترتب خططها العدوانية وترسم خطواتها المستقبلية لمواجهة خطر هذه الثورة . وكان اول رد فعل الحكومة اسرائيل عند قيام الثورة في مصر في يوليو ١٩٥٢ ، ان بدأ بن جوريون رئيس الوزراء في وضع اول برنامج لاعادة بناء وتطوير « جيش الدفاع الاسرائيلي » وتحويله الى قوة هجومية ضاربة خلال ثلاث سنوات . وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج الضخم في عام ١٩٥٣ لينتهي في عام ١٩٥٦ .

خلال هذه السنوات الثلاث وقع في مصر حدثان هامان لم تشهد مثلهما منطقة الشرق الأوسط من قبل .. هما : جلاء القوات البريطانية عن مصر في عام ١٩٥٤ بعد احتلال دام ٧٢ عاما . وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ وما ترتب عليها من احداث بلغت ذروتها بالعدوان الثلاثي على مصر . وقد اعتبرت اسرائيل ان انسحاب القوات البريطانية من منطقة قناة السويس يمثل خسارة كبيرة الاشارة الى التزام مصر بالسماح للسفن الاسرائيلية بالمرور في قناة السويس يمثل خسارة كبيرة لاسرائيل . كما اعتبرت انتها الوجود العسكري البريطاني في مصر ، فقدانها لعنصر حيوي من عناصرها وزوال خط دفاعها الاول ضد اي تحرك مصرى وصمام الامان الذي يحمى حدودها الجنوبية . وتبعا لذلك كان لا بد ان تتأثر خطط اسرائيل واستراتيجيتها الامنية بسبب اتفاقية الجلاء . وفي ١٣ يونيو ١٩٥٦ غادر ارض البلاد اخر جندي بريطاني ، واقتلت الصفحة الاخيرة للتاريخ الاستعماري البريطاني لمصر والذى استمر ٧٢ عاما .. وهى الصفحة التي حاولت بريطانيا إعادة فتحها مرة اخرى باستخدام القوة المسلحة ، ولم يكن قد مضى على خروج اخر جنودها من مصر سوى مائة وخمسة واربعين يوما فقط ، حين قادت عدواناً ثلاثة غاشماً ضد مصر ، وهاجمت اراضيها بالتوافر مع فرنسا واسرائيل برأ وبحراً وجوأ في اواخر اكتوبر ١٩٥٦ . ولكن قدر لهذا العدوان ان يندحر ، وان يقضى على ما بقى من مزاياها لبريطانيا في قاعدة قناة السويس حيث قامت مصر بتصفيتها عشية وقوع العدوان وحرمانها منها الى الابد وعودتها الى مصر .

هكذا كانت البداية لمسيرة الثورة ، تطهير ارض مصر من قوى الاستعمار ، وتحرير الارادة المصرية واثبات استقلالية القرار المصري في السياسة الخارجية . لقد جاءت الثورة بحكومة وطنية قومية جديدة على خريطة العلاقات الدولية ، تعنى سياسة خارجية نابعة من مصالح مصر الحيوية في اطارها الوطني والتزامها القومي ، تتمسك بمبدأ عدم الانحياز لأى من الكتلتين العالميتين المتصارعتين ، ترفض الاحلاف العسكرية ولا تشارك في الحرب الباردة الش متصلة بين القوى الكبرى . تدعو إلى السلام وتسعى إلى تحقيق الاستقرار من أجل النمو والتقدير

أحدث هذا التحول الجذري في سياسة مصر ، الدولة العربية الكبرى التي تمتلك أهمية استراتيجية وجسيمة كبيرة في منطقة الشرق الأوسط .. خلاً خطيرا - من وجهة نظر الغرب - بميزان القوى السياسية في المنطقة وعليه أن يعيد حساباته الاستراتيجية بدقة ، وعلى اسس جديدة بالنسبة لبلدان افريقيا وآسيا عامه .. وبالنسبة لنظام مصر الثوري المثير للقلق بشكل خاص .

ومع انعقاد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٤ ثم مؤتمر بريونى الذى ضم كل من الرؤساء عبد الناصر وتيتو وتهرو كزعماً مؤسسين لحركة عدم الانحياز ، ازداد القلق فى دوائر الغرب ومع استمرار النمو الواضح فى شخصية مصر الدولية ، وثقلها على الصعيد الدولى . . ازدادت حلقات التآمر الغربي والصهيونى . وأصبح القضاء على نظام مصر الثورى هو هدف حيوى فى الاستراتيجية الغربية ، واستمر قائماً لسنوات طويلة ، تعرضت مصر بسببه إلى عدوتين مسلحين قاسيين فى عام ١٩٥٦ - ١٩٦٧ .

فما ان وقعت اتفاقية الجلاء عن مصر حتى اعلن صدور اسرائيل اعتراضهم عليها ، وطالبوا بضرورة فتح الملاحة بالمرات المائية المصرية قناة السويس ومضايق تيران . واعلن ديان انه من الخير لاسرائيل ان تستخدم القوة للسيطرة على مضايق تيران فى خليج العقبة . وكانت كلمات ديان رئيس الاركان الاسرائيلي فى ذلك الوقت هي اول اشاره معلنة من جانب مستول اسرائيلى عن استخدام القوة ضد مصر ، وكان ذلك فى اعقاب توقيع اتفاقية الجلاء فى اكتوبر ١٩٥٤ . وبعد مضى أربعة اشهر على هذا الحدث تولى بن جوريون بنفسه مسؤولية وزارة الدفاع فى فبراير ١٩٥٥ . ليبدأ مرحلة مختلفة من السياسة الاسرائيلية تتسم بالعدوانية الشديدة للعرب ولمصر بوجه خاص . . اذ كان هدفها شن حملة من الارهاب ضد الدول العربية والتمهيد لشن حرب عسكرية شاملة ضد مصر الثورة . وكانت اول مظاهر هذه السياسة تنفيذ اغارة بحرية إرهابية عنيفة ضد غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ، أى بعد أسبوع واحد من تولى بن جوريون مسؤولية وزارة الدفاع .

وقد احدثت هذه الاغارة المفاجئة التى لم يكن لها ما يبررها فى وقت كان الهدوء يسود الجبهة ، رد فعل كبيراً فى القيادة المصرية بشكل جعل منها نقطة تحول اساسية فى سياسة مصر ، بعد ان أيقنت القيادة ان مسيرة البناء لن تستمر بدون قوة تحميها وترد عنها كيد العدو المتربص بها . ومنذ ذلك الوقت شكلت قضية الصراع العربى الاسرائيلي التحدى الخارجى الأساسى ، الذى يواجه السياسة المصرية . كما اصبح التهديد الاسرائيلى هو الاول والاقوى الموجه الى امن مصر وامن الامة العربية . وفي ظل هذه السياسة الجديدة والظروف السائدة اضطرت مصر الى الارساع فى « تنفيذ مهمة بناء جيش وطني قوى » احد الاهداف الستة للثورة فعقدت صفقة أسلحة ضخمة مع تشيكوسلوفاكيا باتفاق مع الاتحاد السوفيتى وذلك فى سبتمبر ١٩٥٥ وهى الصفقة التى احدثت

صدى هائلاً في الأوساط الغربية ، واعتبرها أشاره الى حدوث انقلاب في موازين القوى بين القوتين العظميين في منطقة الشرق الأوسط .

في نفس الوقت قدرت إسرائيل خطورة هذه الصفة على ميزان القوى العسكري بينها وبين العرب وعلى رأسهم مصر وأيقنت أن استكمالها سوف يؤدي إلى احداث خلل في هذا الميزان لصالح مصر والدول العربية . فبدأت تضاعف من جهودها لاستكمال برنامجها العسكري ونجحت في رفع حجم الصفقات التي سبق أن عقدتها في ذلك الوقت مع فرنسا ، واندفعت تستعد للحرب بشكل لم يحدث من قبل ، حتى أن الكاتب الإسرائيلي اموس بير لطرب وصف هذه الفترة بقوله : « لقد قضت إسرائيل عامي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ وهى تستعد للحرب استعداداً جنونياً من أجل الصدام مع مصر . فدخلت في سباق مع الزمن فيما بين سبتمبر ١٩٥٥ حتى أكتوبر ١٩٥٦ ، على أمل أن تنهى استعداداتها للحرب قبل أن يتمكن الجيش المصري من استيعاب واستكمال صفقة الأسلحة التشيكية .

وليس ثمة شك في أن موقف الغرب من الثورة المصرية كان موقفاً معادياً ، وكان ذلك هو العامل الخامس والمباشر الذي خلق أفضل الظروف أمام إسرائيل لكي تشن حروبيها العدوانية ضد مصر . فقد جاء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ كنتيجة حتمية للسياسة البريطانية والفرنسية المعادية لمصر والمتواطئة مع إسرائيل ضدها ، في أعقاب قيام مصر بتأمين قناة السويس في يوليو عام ١٩٥٦ أما عدوان ١٩٦٧ فقد جاء كنتيجة حتمية للسياسة الأمريكية المعادية لمصر في سعي ليندون جونسون رئيسها ، للتخلص من النظام الوطني الحاكم فيها . . . فكانت مؤامرة يونية ١٩٦٧ .

ففي عام ١٩٥٦ جاءت الفرصة الهائلة التي انتظرتها إسرائيل طويلاً كما تمنتها كل من بريطانيا بعد جلاءها عن مصر وفرنسا بعد اشتعال الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤ . فقد كان إعلان مصر تأمين شركة قناة السويس يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، العمل الذي اعتبرته الدولتان الكبيرتان ، جريمة لا تغفر ارتكبها حكومة الثورة المصرية . . . بينما وجدت إسرائيل فيه فرصة لاتخاذها لتنفيذ مخططها التوسيعى وشن عدوانها على مصر تحت مظلة هذا السخط الغربي على مصر . هكذا اتفقت أهداف المؤامرة الثلاثية فتضامنت الصهيونية تضامناً كاملاً مع الاستعمار البريطاني والفرنسي .

و عموماً و دون ان يشذنا خضم الاحداث والتطورات التي سبقت عدوانى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ . . .
قامت اسرائيل في الحالتين بالدور المرسوم لها ، ولكنها في نفس الوقت الدور الذي يتفق مع اهدانها و يحقق اطماعها التوسيعية . بذلك يمكننا القول ان الاستراتيجية الاسرائيلية و نظرياتها التوسعية والامنية ، قد لعبت دوراً اساسياً في صياغة المؤامرات الغربية ضد مصر ، خاصة فيما يتعلق بنظرتها للأرض العربية والانسان العربي . فقد قامت النظرية الاسرائيلية على إهادار حقوق الانسان العربي واستباحة أرضه وبنبت على أساس ردع الانسان العربي وتخويفه وبيث الرعب والخوف في قلبه وتسليط سيف الارهاب نحو عنقه باستخدام كافة الوسائل المعنوية والمادية لشن تفكيره وحركته ضد العدوان الصهيوني . كما قام الجانب الآخر من النظرية على فكرة الاستيلاء بالقوة المسلحة على الأرض العربية ثم تفريغها من السكان العرب تمهيداً لشغلها بالافواج الجديدة من المهاجرين اليهود المتدفعقة على اسرائيل من انحاء العالم . لقد نفذت جوانب تلك الاستراتيجية الصهيونية بدقة منذ بدء العمل لإقامة الدولة العبرية ، فوق ارض فلسطين في عام ١٩٤٨ . و ما زالت تطبق بكل اجزائها حتى يومنا هذا بالنسبة للضفة الغربية ، مع ادخال بعض التعديلات الشكلية التي تتفق مع معطيات العصر و متغيراته الدولية .

من هنا يمكننا ان نؤكد ان النظرية الاسرائيلية بطيئتها العدوانية ، كانت دائماً هي المفجر لحقيقة للصراع العربي الاسرائيلي وبالباعث لكل ما يثيره هذا الصراع من مصادمات دموية . لقد كانت هذه الحقيقة هي الدرس الاول الذي خرجت به مصر من حرب يونيو ١٩٦٧ . ومن هنا كان التركيز الاساس في التخطيط لحرب اكتوبر ٧٣ منصباً على هذه النظرية . . . وتحدد هدف الحرب بيكون هو هدم هذه النظرية العدوانية واسقاط مفاهيمها الغير طبيعية او منطقية لأنها قائمة على لقمة العسكرية فحسب .

لقد وضعت مصر هذا الهدف في اطار تمسكها بفلسفتها الاصيلة تجاه السلام الدائم . لذلك لم تركز هدفها الاستراتيجي على تدمير اسرائيل او على الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأرض . اذ كان هدفها التمهيد لاشاعة السلام ، واقناع اسرائيل بفساد نظرياتها القائمة على القوة لغاشم والعدوان على الآخرين . وان مثل هذا المنطق لن يحمي وجودها او يحقق لشعبها الامان . إن ما يحمي وجودها ويضمن بقائها هو السلام الحقيقي القائم على الحق والعدل . كان ذلك هو سهوم مصر الدائم بالنسبة للسلام . . . فماذا عن المفهوم الاسرائيلي للسلام ؟

لما يكمن القول ان السياسة القائمة على ارهاب الاخرين والاعتداء عليهم ، يمكن ان تفرخ سلاما حقيقيا فهى سياسة نابعة عن مفاهيم لاتسعى الى السلام ، ولكنها تسعى الى فرض الاستسلام وممارسة الضغوط ضد الشعوب حتى تذعن لهذه السياسة ولشينة اسرائيل - ذلك هو جوهر مفهوم السلام الاسرائيلي .. والذى فسره زعيم اسرائيل ونبيها المسلح دافيد بن جوريون بقوله :

«ان طريق القوة هو الذى يكفل فى النهاية استسلام العرب .. فهم لن يجدوا دافعا قويا لعقد سلام مع اسرائيل الضعيفة .. ولكن عندما يقتعنون بان اسرائيل اصبحت من القوة بحيث يمكنها هزيمتهم .. عندئذ سيرضخون لها » ١١٠

كان بن جوريون هو المسيطر على سياسة اسرائيل الخارجية كرئيس للوزراء ، كذلك على سياستها الحربية كوزير للدفاع ، الامر الذى مكنه من ان يسخر السياسة الخارجية بحيث تخدم مخطط الامن الاسرائيلى ، من حيث ضمان ودعم الوجود الاسرائيلى ذاته بالارتباط باحدى الدول الكبيرة وتوفير مصادر دائمة للحصول على السلاح وكسر الحصار العربي حول اسرائيل

١٩٥٦ - التواطؤ ضد مصر :

في ضوء هذا التخطيط السياسي العسكري ، كان هدف ايقاع هزيمة كبيرة بجيشه الدول العربية وخاصة جيش مصر ، والاستيلاء على مزيد من الارض العربية في مصر وسوريا والأردن .. هو هدف محدد ومخطط منذ سنوات قبل عدوان ١٩٥٦ . وان مبرراته قد بدأت تتراكم منذ قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ وصولا إلى قيام مصر بتأمين قناة السويس في عام ١٩٥٦ . هكذا تطابقت أهداف إسرائيل مع أهداف الغرب عند تأمين قناة السويس ، وتبليورت حول ايقاع الهزيمة بجيشه مصر وإسقاط نظامها الشورى .. ويتتحقق هذا الهدف العام يصبح من الميسور لكل طرف ان يحقق اهدافه الخاصة من خلاله .

وهكذا تم التواطؤ بين الاطراف الثلاث لمؤامرة العدوان الثلاثي على مصر ببريطانيا وفرنسا وأسرائيل واتفقوا سرا في اجتماع عقد بضاحيه "سيفر" بالقرب من باريس حضره بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل وجى موليه رئيس وزراء فرنسا وسلوين لويد وزير خارجية بريطانيا على غزو مصر . وقبلت اسرائيل ان تكون مخلب القط الذى يفتح باب التدخل امام بريطانيا وفرنسا ، على امل تمكنها من الحصول على مكاسب اقليمية في سيناء .

وكان هدف تدمير مصر والقضاء على نظامها الوطني قد نبعت جذوره لدى الاطراف الثلاث بعد يوم الثورة المصرية . فقد كانت اسرائيل تريد الاستيلاء على شبه جزيرة سيناء وفتح مضيق تيران وندخل خليج العقبة للملاحة الاسرائيلية والقضاء على جيش مصر النامي .. بينما ارادت بريطانيا إعادة سيطرتها على مصر وعلى قناة السويس . اما فرنسا فقد أرادت ان تقضي على ثورة الجزائرية المتصاعدة بالقضاء على الثورة المصرية التي قتلت السند الاول لثورة الجزائر .

بذلك يمكننا القول ان تأميم قناة السويس لم يكن هو السبب الحقيقى او الرئيسي وراء شن هذه الحرب الثلاثية ضد مصر .. وان كان هو الذريعة التى استخدمها المعتدون لتبرير عدوائهم . فمصر عندما امت شركة القناة فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، اما كانت تمارس حقا طبيعيا من حقوق السيادة شروعه دون اي مساس من قريب او بعيد بالوظيفة الدولية التى تؤديها القناة كمحور بحرى دولى يربط بين قارات العالم . وبالتالي فان ماحدث لم يكن يعطى بأية صورة من الصور حق التدخل لسلح . او يبرر لاي طرف عدوائه على دولة مستقلة مهما كانت ادعاته . فشركة قناة السويس كانت شركة مصرية خاضعة لقوانين الدولة وينص عقد امتيازها المبرم فى ٥ يناير ١٩٥٦ ، على مترام سيادة الدولة . واذا كان المشروع فرنسيا فى فكرته ، ورؤوس امواله اجنبية فقد اخذت من رائمه ارباحا طائلة .. ولكن تظل قناة السويس مصرية لحما ودما وهى قطعة من ارض مصر ، مرتها سواعد ابنائها ويدلوا فوق رمالها العرق والدم والارواح .

هنا يطرح سؤال هام نفسه . اذا لم يكن تأميم شركة قناة السويس هو السبب الحقيقى الكامن وراء هذا العدو .. وانه هو الذريعة لشن هذا العدوان ، فما هو السبب الحقيقى واين اذن تقع البداية تى يقف عندها التاريخ ويقول : هنا كانت البداية ؟

لقد سبقنا الكثير من الباحثين وعلماء التاريخ فى الإجابة على هذا السؤال . ولكن اختلفت اجابات .. اذ يقول بعضهم ان الجذور القديمة بالنسبة للصهيونية ترجع الى عام ١٨٩٧ تاريخ قيام نظمة الصهيونية العالمية وبداية التواطؤ البريطانى الصهيونى ضد المنطقة العربية . وكانت بريطانيا احتلت مصر فعلا وسيطرت على قناتها قبل هذا التاريخ بخمسة عشر عاما بينما يقول معظمهم ، جذور العداء تعود الى القرون الوسطى .. اى الى الغروب الصليبيى حين اندر لويس التاسع امام

المنصورة عام ١٢٥ ميلادية . . بل الى انتصارات صلاح الدين في معركة حطين قبل ذلك وكلنا يذكر قول المارشال البريطاني اللبناني عندما دخل القدس عام ١٩١٧ اي بعد حوالي خمسة قرون من انتصار صلاح الدين «اليوم فقط يمكن ان يقال لقد انتهت الحروب الصليبية» وفي نفس العام الذي دخل فيه اللبناني القدس ، اصدرت الحكومة البريطانية « وعد بلفور» الشهير الذي اعطى للصهيونية حق اقامة وطنى قومى لليهود في فلسطين .

وإذا كانت الخلافات التاريخية قد تعددت حول منبت الجذور في الزمن القديم ، فإن آراء معظم المؤرخين المعاصرین قد أجمعـت على أن جذور هذا العداء الغربي الصهيوني المزدوج لمصر وان كانت قد نبتت أصلاً منذ زمن بعيد ، الا أنها قد نمت فجأة ودبـت فيها الحياة . . في يوم الثالث والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٥٢ . . يوم ان قامت ثورة مصر وحددت لنفسها اهدافاً سـته كانت كلها باستثنـاء هـدف القضاـء على الاستعمار لاتـسـ اي مصالح أجنبـية ولكنـها اهداف تعـيد بنـاء مصر سيـاسـياً واقتـصادـياً واجـتمـاعـياً وتـوفـر لها القـوة التي تـدـافـع عن تـرابـها . ولكنـ اعدـاء مصر كانوا يـرفضـون مصر القرـيبة المسـالمـة . . انـهم يـريـدونـها « مصر الـضعـيفة المستـسلـمة » .

ذلك لأنـ الثـورـة منـذ انـ جاءـت بدـأت تـدـير نـضـالـ حـقـيقـيـاً منـ جـلـ تـحرـيرـ إرادـتها السـيـاسـيـة وتحـرـيرـ استـقلـالـها كـامـلاً واعـادـة بنـاءـ الوـطـنـ عـلـى دـعـائـمـ ذاتـيـهـ قـويـةـ . وـكـانتـ عمـلـيـةـ تـأـمـيمـ قناـةـ السـوـيسـ . . خطـوةـ هـامـةـ عـلـى هـذـا الطـرـيقـ وضـرـورـةـ حـتـمـتـهاـ مـعـرـكـةـ بنـاءـ السـدـ العـالـىـ . الـأـمـرـ الذـيـ اـسـتـغـلـتـهـ دـولـ العـدوـانـ وـوـجـدـتـ فـيـهـ أـفـضـلـ ذـرـيعـةـ وـأـنـسـبـ فـرـصـةـ لـتـوجـيهـ ضـرـبـتهاـ ضـدـ مصرـ ، لـكـيـ يـحـقـقـ كـلـ طـرفـ مـنـهـ اـهـدـافـ الـخـفـيـةـ مـنـ خـلـالـ العـدوـانـ عـلـىـ مصرـ .

كان الاستـيلـاءـ عـلـىـ سـيـنـاءـ ، يـحـقـقـ لـاسـرـائـيلـ كـسبـ اـسـتـراتـيـجيـاـ هـائـلاـ ، إـذـ يـنـقـلـ حدـودـهاـ ٢٠٠ـ كـيلـومـترـ إـلـىـ قناـةـ السـوـيسـ ، وـبـعـدـ خـطـرـ مصرـ عـنـ قـلـبـ اـسـرـائـيلـ ، كـماـ يـحـقـقـ لـهـ سـيـاسـيـاـ وـثـقـانـيـاـ . . ضـربـ اـخـطـرـ مـرـاكـزـ الاـشـعـاعـ القـومـيـ العـرـبـيـ وـاقـواـهـاـ تـأـثـيرـاـ عـلـىـ العـالـمـ العـرـبـيـ . . وـكـثـيرـاـ ماـتـحدـثـ قـادـةـ اـسـرـائـيلـ عـنـ الحـدـودـ الـتـيـ تـضـمـنـ حـمـاـيـتهاـ ضـدـ اـكـبـرـ دـولـ عـرـبـيـةـ مـعـتـقـدـيـنـ انـ اـفـضـلـهاـ هـوـ قناـةـ السـوـيسـ المرـفـقـ الدـولـيـ العـبـيـوـيـ وـالـمـانـعـ المـائـيـ القـوـيـ الـذـيـ يـسـتـحـيلـ عـلـىـ قـوـاتـ مصرـ عـبـورـهـ وـقـدـ تـرـسـخـ هـذـاـ الـاعـتـقادـ عـنـدـمـاـ نـجـحـتـ اـسـرـائـيلـ فـيـ الـوصـولـ إـلـىـ قناـةـ السـوـيسـ عـامـ ١٩٥٦ـ وـظـلـ مـهـيـمـاـ عـلـىـ

النكر التوسيعى الصهيونى الى ان تجبرت مصر فى القضاة عليه فى اكتوبر ١٩٧٣ . ففى نوفمبر ١٩٥٦ بعد استيلاء اسرائىل على سينا ، ي أيام وقف بن جوريون فى الكنيست الاسرائىلى ليعلن أن شبه جزيرة سينا وقطاع غزة قد أصبحتا جزءا من اسرائىل » . فى هذا اليوم وقف ١٢ فردا هم اعضاء الكنيست ينشدون نشيد الامل « هاتكفاء » معتبرين عن فرحتهم بضم جزء جديد من ارض « اسرائىل الكبرى » ولكن الفرحة لم تدم اكثرا من عدة اشهر حيث اضطرت اسرائىل الى الانسحاب الكامل من سينا فى مارس ١٩٥٧ . وان كانت قد حصلت على مكسب هام ، هو فتح الملاحة البحرية والجوية لها عبر الخليج العقبة ومضايق تيران عند شرم الشيخ ، الا انها فشلت فى تحقيق هدفها الاقصى بالاستيلاء على سينا وضمها لاسرائىل .

أسباب الدوبيان :

وكان لا بد لاسرائىل ان تعمل على تحقيق هذا الهدف . ولذلك فقد خرجت من حرب العدوان الثلاثي لتبدأ فورا فى الاستعداد لحرب جديدة واضعة فى الاعتبار الاممية الاساسية لعلاج وتفادي اسباب الفشل السابق . واذا كانت جهود الولايات المتحدة قد ساهمت بفعالية فى خروج القوات البريطانية والفرنسية من بورسعيد فى ديسمبر ١٩٥٦ ، وخروج القوات الاسرائيلية من سينا فى مارس ١٩٥٧ . . فإن ماحدث قد نبه اسرائىل الى الدرس الكبير الذى استوعبته تماما . وفي ضوءه قررت ان تكون عودتها الى سينا فى المرة التالية بعد موافقة الولايات المتحدة . . وذلك من خلال علاقة قوية اكثرا تقاربا وارتباطا بها . ولعل ذلك يفسر لنا الفرق الواضح فى الحالتين واقتصر مدة بقاء اسرائىل فى سينا ، ففى الحالة الاولى عام ١٩٥٧ عندما احتلت اسرائىل سينا ضد رغبة الولايات المتحدة ، اضطرت ان تنسحب منها بعد خمسة اشهر فقط من احتلالها . اما فى الحالة الثانية عام ١٩٦٧ فقد ظلت اسرائىل تحتل سينا فى ظل الحماية الامريكية حوالى خمسة عشرة عاما (١٩٦٧ - ١٩٨٢) .

ولذلك ما ان انتهت حرب ١٩٥٦ حتى ركبت اسرائىل جهودها نحو الولايات المتحدة كدولة عظمى لتتولى دعم اسرائىل وحمايتها بعد ان قضت مؤامرة العدوان الثلاثي على نفوذ حليفتها بريطانيا وفرنسا قدراتهما السياسة ، هكذا شهد عقد السنتين نشاطا اسرائىليا وصهيونيا مكثفا ، حين اتجهت اسرائىل بكل ثقلها ودهائه الى استقطاب الولايات المتحدة . وفي نفس الوقت اعدت

خططها الهجومية المبكرة في عام ١٩٦٤ ، بحيث يمكنها استكمال تسلیح قواتها لتنفيذ هذه الخطط عن طريق الولايات المتحدة . . ثم تنتظر الفرصة المناسبة لها لشن الحرب في الوقت الذي تراه مناسباً لها .

هذا ما فعلته إسرائيل بعد فشلها في حرب ١٩٥٦ ٠٠٠ فماذا فعلنا نحن طوال السنوات التي أعقبت هذه الحرب ؟

مصر على المستوى القومي :

خلال حقبة الستينيات سخرت إسرائيل سياستها الخارجية ونشاطها الخارجي لخدمة أمنها وخططها الموضوعة . وركزت جهدها للحصول على أحدث الأسلحة والمعدات لتطوير جيشه ، وكسب أكبر قدر من ضمانات الأمان من القوى الغربية خاصة الأمريكية . غير أن الولايات المتحدة تحت إدارة أيزنهاور في ذلك الوقت كانت مشغولة بمحاولات أخرى هدفها ملء الفراغ الاستراتيجي الذي نجم عن انحسار النفوذ البريطاني عن المنطقة بعد حرب السويس . وكانت ترى أن مبدأ أيزنهاور سيكون فيه من الضمانات ما يحقق لإسرائيل مطالبيها . وهكذا بدأت الولايات المتحدة في ربيع ١٩٥٧ تحاول ممارسة نفس الدور الذي سبق أن لعبته بريطانيا وفرنسا في المنطقة .

ولكن فشلت سياسة الولايات المتحدة الخاصة ببدأ أيزنهاور نتيجة لرفض الدول العربية له ، وقد لعبت مصر دوراً أساسياً في ذلك . . الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى أن تتجه بسياستها خلال النصف الثاني من عام ١٩٥٧ إلى محاولة تفتيت الجبهة العربية المناوئة لهذه السياسة وتقطيع اوصال التعاون العربي . فاتجهت إلى سوريا باستخدام الضغوط العسكرية الإسرائيلية والتركية لاثارة القلاقل على حدودها . وخلال أكتوبر ١٩٥٧ اكتشفت خطة مديره للتدخلسلح ضد سوريا باستخدام القوات الإسرائيلية من الجنوب والتركية من الشمال غير أن هذه النوعية من الاعمال العدائية اتت بنتائج عكسية حيث جاء الرد العربي في مواجهة المزأمة قوياً . . ممثلاً في قيام الوحدة العربية بين سوريا ومصر ، وتكوين الجمهورية العربية المتحدة في فبراير ١٩٥٨ .

وقد اعتبر هذا الحدث القومي الرائد تحولاً خطيراً في مسار حركة التحرير العربية ونصراً حقيقياً للقومية العربية . . بينما اعتبرته القوى الغربية تطوراً يهدد مصالحها الحيوية ونفوذها في المنطقة . أما إسرائيل فقد اسرعت تستنجد بالولايات المتحدة وينتهي جوريون الفرصة ليطلب من أيزنهاور

الاسلحة الامريكية « لكن تحمى اسرائيل من الوحدة العربية التي حاصرتها من الشمال والجنوب ، وطوقتها بدولة واحدة هي الجمهورية العربية المتحدة ».

اما على مستوى العالم العربي ، فقد قوبل هذا الحدث بتجاوب عظيم من الشعوب العربية ويردود فعل قوية في بعض البلدان العربية . فقد بدأت الثورة الشعبية في لبنان ، ثم وقعت ثورة العراق في يوليو ١٩٥٨ ، لتنقض على النظام الملكي هناك ، وعلى حكم نوري السعيد الموالى للغرب ، ويسقط « حلف بغداد » الذي اقامته الولايات المتحدة وبريطانيا ويواجه النفوذ الغربي تدهوراً في الشرق الأوسط .. ويتعرض لموقف شديد الحرج عندما حاولت الولايات المتحدة ان تخبر قدرتها على التدخل المباشر في شئون الدول العربية ، فتدخلت عسكرياً في لبنان في صيف ١٩٥٨ . وأنزلت قوات مشاة الاسطول على شواطئ بيروت ، كما دفعت بريطانيا الى ارسال قواتها جواً إلى الأردن .. وذلك لمنع انتشار حركة التحرير العربية . التي تقودها مصر ولو باستخدام القوة العسكرية . ولكن سياسة القوة هذه لاقت فشلاً كاملاً بفضل صمود الشعوب العربية وعارضتها لهذه السياسة المعادية لها والضارة بأمانها . وقد شكل هذا الفشل الامريكي ضربة قاضية لمشروع ايزنهاور والاستعمار الغربي في الشرق الأوسط في أن واحد .. وبذلك أصبح التخلص من النظم العربية التي تعتبرها الولايات المتحدة مناوئة لسياساتها في منطقة الشرق الأوسط ، هدفاً هاماً من اهداف السياسة الامريكية ، وكان نظام مصر الشوري على رأس هذه النظم .

هكذا تعمقت جذور التآمر ضد مصر والعالم العربي ودعمت الاسباب التي دفعت الغرب ليلتقي مع اسرائيل حول حتمية استخدام القوة العسكرية ضد العرب عامة ضد مصر بوجه خاص . وإذا كان استخدام القوة ضد مصر في عام ١٩٥٦ بواسطة ثلاثة دول، لم يحقق اي اهداف عسكرية او سياسية .. اصبح من الضروري العمل في الجولة التالية على تفادى كل الاسباب التي ادت الى هذا الفشل ، لكن يتتأكد النجاح في المرة التالية .

لم يدرك العرب كل هذه الابعاد او يشعروا بهدى خطورتها على وجودهم ومستقبلهم ، حتى بعد سقوط تجربة الوحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٦١ .. نتيجة لمؤامرة معادية لامال الامة العربية وكانت مؤامرة الانفصال التي وقعت في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ هي ثمرة حلف غير مقدس بين الدول

الاستعمارية وبعض النظم العربية المناوئة لحركة التحرير العربي . ورغم الدوى الكبير الذى احدثه سقوط الوحدة بين مصر وسوريا .. الا ان احدا لم يتتبه لمغزى ماحدث ، او ادرك مدى مايتعرض له العالم العربى من تامر . وكانت عملية الانفصال السورية هي بداية التداعيات السلبية التى ظلت تواجهها مصر خلال عقد السبعينات ، والتى دفعت بها الى مصيدة التامر الدولى التى قادتها الى هاوية الهزيمة العسكرية ومعها سوريا والاردن فى يونيو ١٩٦٧ .

وعندما تقدمت مصر لمساعدة الثورة اليمنية فى سبتمبر عام ١٩٦٢ ، اذا سارعت لاداء التزامها القوى ، تحولت هذه المساعدات - بفضل جهود نفس الحلف الذى تامر على الوحدة المصرية السورية- تدريجيا الى حرب طويلة الامد ، استهدفت استنزاف مصر وقدراتها العسكرية .. وصولاً الى مؤامرة توريط مصر فى حرب ١٩٦٧ . ومرة اخرى لم يتتبه العرب او تتتبه مصر وقيادتها لا يبعد مايحاك ضدها وللمخاطر المعرضة لها . فسرعان ما جذبتها الاهتمامات القومية - ربيا فى محاولة لتعويض الانتكاسة القومية التى احدثها انفصال سوريا عن مصر - فكثفت مصر جهودها لتدعم الشورات والحركات التحريرية العربية مثل ثورة اليمن وثورة العراق وحركة التحرير الجزائرية ثم الجزائر المستقلة بعد ذلك .

ورغم كل الاضرار التى لحقت بمصر نتيجة لذلك فهو لم تتخلى ابدا عن انتمائها العربى او التزامها القومى الامر الذى حجب عن مصر حقائق الموقف المترافق والمحيط بها .. اذ كانت عين اسرائيل اليقظة لافتغل عنها .. ترقب حركتها وترصد اعمالها وانتشارها عربيا ، وتنتظر فرصتها لكي تضرب ضريتها وفرض سياستها التوسعية بينما عادت القوى الاستعمارية الى التامر مرة اخرى مع بعض القوى العربية التى وقفت ضد الثورة اليمنية ، على تحويل هذه الثورة الى صراع دموى طويل مع العناصر المناوئة للثورة ، والمدعومة بهذه القوى الخارجية ، والى حرب لاستنزاف القوات المسلحة المصرية والاقتصاد المصرى بعد ان اضطررت مصر الى ارسال خيرة قواتها ورجالها لتعارب حربا قاسية بعيدا عن حدودها .. وتحملت ميزانيتها وخمس سنوات كاملة اعباء ضخمة ونفقات كبيرة ، فضلا عما خسرته القوات من اسلحة ومعدات، واخيرا ماضحت به مصر من ارواح الشهداء .. وعندما اشتعلت الحرب فى سينا ، عام ١٩٦٧ كانت كل هذه القوات لاتزال موجودة فى اليمن ولم تعد الى مصر الا بعد انتهاء حرب يونيو ١٩٦٧ بعدة اشهر ، بعد انعقاد مؤتمر القمة

العربي في الخرطوم ، حيث تم في اتفاق خاص بين الرئيس جمال عبد الناصر ، والملك من المملكة العربية السعودية تسوية مشكلة اليمن وأغلاق ملفها الدامي الذي استمر مفتوح سنوات كاملة . ولاشك ان قواتنا المسلحة قد استطاعت بعد كثير من التضحيات ان تثبت / الثورة اليمنية ، وان تصبح اليمن المتحررة حقيقة واقعة رغم كل ما تعرضت له من مؤامرات سمه واضرار .

هكذا واجهنا الحرب التي فرضتها علينا إسرائيل في يونيو ١٩٦٧ .. بعد ان اخْتَنَا لها الفرصة لشن هذه الحرب ، وهناك قسم اساسي من قواتنا المسلحة يقاتل في جبهة اخرى تبعد عن الجبهة المصرية عدة الاف من الكيلومترات . دخلنا حربا لم نستعد لها .. ضد عدو استعد لها وتسلح حتى الاسنان .. في وقت كنا نحارب فيه معركة رئيسية اخرى غير معركتنا في مصر ، ولحماية ثورة عربية ، تلبية لنداء القومية العربية والالتزام العربي . وبينما قواتنا تستنزف حقوق جبال اليمن ، وفي أسوأ الاوقات اختياراً فتحنا على انفسنا معركة سياسية عسكرية ضاربة مع إسرائيل ومن هم وراء إسرائيل .

لقد ادى الدور الامريكي الاسرائيلي ومساهمة الاتحاد السوفيتي الى جر مصر ودفعها نحو حرب خاسرة مخططة مسبقاً منذ سنوات طويلة ، لم تكن امكانات مصر العسكرية المتاحة والمحسوسة تسمح بالادارة العسكرية الناجحة لاعمال القتال على جبهتين واستعدين ورئيسين تفصل بينهما مسافة تصل الى ٣٠٠٠ كيلو متر من مياه البحر الاحمر بين صحاري سينا شمالي وجبال اليمن جنوبياً .

واجهت مصر هذا الموقف وسط عالم عربي مفكك ، يسوده القلق والاضطراب والتمزق خاصة منذ وقوع الانفصال بين سوريا ومصر عام ١٩٥١ ، بينما هناك نظم عربية قد اصرت على شن الحملات الاعلاتية العنيفة ضد مصر ضد نظامها الوطني وزعيم ثورتها جمال عبد الناصر ، وصلت الى حد التشهير به وبوطنيته وقوميته ، مستغلة للوضع التي ترتب عن حرب ١٩٥٦ ، الخاصة بقبول مصر فتح مضيق تيران وخليج العقبة للملاحة الاسرائيلية .. وكذا قبول وجود قوات الطوراء الدولية على الحدود المصرية .. واستمرت الادعاءات التي تتهم مصر بترك شرم الشيخ تحت الاحتلال الاسرائيلي وترك حماية حدود مصر لقوات الطوراء الدولية .

شكلت هذه الحملات العربية المكثفة عيناً نفسياً متزايداً وثقيلاً ومتغيراً على كاهل القيادة المصرية وضفوطاً مستمراً تؤثر على الموقف الداخلي في مصر . . وقد زاد هذا العبء النفسي ثقلاً لوجود رغبة ملحة لدى القيادة المصرية بازالة كل الآثار التي ترتب على عدوان ١٩٥٦ . . ولكنها كانت تنتظر تحسين الظروف العسكرية بعد عودة القوات من اليمن ، والظروف السياسية الملائمة التي تسمح لمصر بتوسيع هذه الضربة السياسية في إطار حقوقه السيادة المصرية . . مع توفر القدرة العسكرية اللازمة لتحمل ماسيمتر على هذه الضربة السياسية من التزامات عسكرية تتصل بحماية الحدود وتأمين منطقة شرم الشيخ ضد أي عدوان إسرائيلي .

ولكن نجحت المزایدات العربية في الطرق على الحديد الساخن ويبدو أن القيادة المصرية لم تحتمل كل هذا العبء المعنوي الجسيم الماس بالكرامة المصرية فإنتهت أول فرصة ظلت أنها مناسبة قتلت في أشاعة أو خبر غير مؤكد عن قيام إسرائيل بمحشد قواتها على حدود سوريا ، لتندفع في اتخاذ موقف متشدد ومتناجي . . وتتفجر عدة قرارات سياسية خطيرة لها أبعاد استراتيجية كبيرة في تنابع سريع ، خلال فترة زمنية قصيرة ، أدت خلال أقل من ثلاثة أسابيع . . إلى خلق أزمة سياسية عسكرية خطيرة فلما ضاقت حلقات الأزمة ، كانت مصر قد قطعت شوطاً كبيراً تجاه نقطة اللاعودة ولم يكن أمامها أي مجال للتراجع . هكذا رأت القيادة العربية أن تضع حداً للمهاجمات العربية ، وإن تقطع الطريق على المزايدين من الحكام العرب . . فسرعان واجهت طريقاً مسدوداً أمام عدو متريص . . نهاز للفرص ، تسانده وتشجعه قوى عالمية كبيرة تزيد ان تجهز على ثورة مصر ونظمها التحرري الوطني .

مؤشرات القمة

وفي عام ١٩٦٣ برزت فكرة مؤشرات القمة العربية ، لمواجهة محاولات إسرائيل تحويل مياه نهر الأردن ورأت مصر في منطلق التزامها القومي - ضرورة التصدي لهذا التحدي الإسرائيلي على المستوى العربي القومي الشامل نظراً للأضرار البالغة التي ستقع على ثلاثة شعوب عربية بفعل هذه المشروعات هي شعوب سوريا ولبنان والأردن فدعت إلى عقد مؤتمر القمة العربي الأول في يناير ١٩٦٤ .

فى نفس هذا التوقيت بدأت مرحلة جديدة وهامة فى العلاقات الامريكية الاسرائيلية بوصول ليندون جونسون الى قمة السلطة فى الولايات المتحدة بعد اغتيال جون كيندى . واتخذت الادارة الامريكية موقفا متشددا من قرارات مؤتمر القمة العربية الاول . منذ ذلك الوقت التزمت الولايات المتحدة تجاه اسرائيل بعدة التزامات هامة لم تتخل عنها ابدا كان اولها هو ضمان امن اسرائيل ووقفها الى جانبها « فى دفاعها عن نفسها » وثانيها هو موافقتها على تزويد اسرائيل بكل ما تحتاج اليه من الاسلحة الحديثة والمعدات الثقيلة بما يضمن ان يكون الميزان العسكري في المنطقة لصالحها ضد العرب .

قرر مؤتمر القمة العربية الاول وضع مشروعات مياه عربية قناع اسرائيل من الاستفادة بتحويل مياه نهر الاردن ، وانشاء قيادة موحدة للجيوش العربية لمنع اسرائيل من التدخل فى مشروعات المياه العربية . اما المؤتمر الثاني فقد عقد فى سبتمبر ١٩٦٤ . وكانت الاعتداءات الاسرائيلية قد بلغت ذروتها . وفي هذا العام أصبح من المقرر فى السياسة الاسرائيلية المنسقة مع السياسة الامريكية ضرورة شن الحرب الاسرائيلية ضد مصر ويستغل قرارات مؤتمر القمة التى عقدت فى هذه الفترة وما بعدها بدأت اسرائيل تشن حملة منظمة واسعة النطاق لتهيئة الرأى العالمى لتقبل هذه الحرب العدوانية .

والواقع ان نتائج مؤتمرات القمة لم ترق الى مستوى قراراتها حيث كانت معظم هذه القرارات غير واقعية تتسم بالحماس العقيم الذى لا يرضي الواقع الدولى او الواقع العربى فى اعتباره . من امثلة ذلك تحديد القمة الثانية الهدف القومى العربى بأنه تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيونى والالتزام بخططة عمل عربية مشتركة ولم تتجاوز القرارات هذا الحد او تتخذ اى خطوات تنفيذية من هذا الهدف القومى العربى .

بينما نشطت الدعاية الصهيونية للاستفادة اعلاميا وسياسيا وعسكريا من هذه القرارات العربية باعتبارها سياسة عربية رسمية معلنة هدفها القضاء على اسرائيل . حتى ان اسرائيل طالبت الامم المتحدة والشعوب المحبة للسلام « بالوقوف الى جانبها » ورفض قرارات القمة العربية وحماية اسرائيل من هذا الخطر العربى الذى يداهمها !!

١٩٦٧ - نكبة يونية :

بقدر ما تعرضت له القوات المسلحة المصرية خلال الاعوام التي سبقت حرب ١٩٦٧ من مؤشرات سياسية وعسكرية ومعنوية سلبية ، سببت انعكاسات قوية على الحالة العامة للقوات المسلحة ..
بقدر ما كان النشاط السياسي والعسكري الاسرائيلي حيويا فعالا .. بلغ ذروته عندما اقترب موعد الحرب .. فمنذ اوائل عام ١٩٦٧ بدأ التوتر يتخذ ابعاداً جديدة نتيجة لتحول قادة اسرائيل الى مرحلة التهديد العلني المباشر « بغزو الاراضи السورية » وباحتلال دمشق واستقطاع النظام الحاكم فيها .
ومن الملاحظ في هذه الفترة ان كل التهديدات بل والاعتداءات كانت موجهة ضد سوريا امعاناً في خداع مصر وجذب قواتها الى المصيدة التي اعدت لها في سيناء .. وفي اوائل مايو قبل اي تحرك مصرى تواترت الانباء عن اعلان التعبئة الجزئية في الجيش الاسرائيلي .. وفي نفس الوقت ابلغت مصر من اكثراً من مصدر من بينها الاتحاد السوفياتي - بوجود حشود اسرائيلية على الحدود السورية .

وابتلعت مصر الطعم ، وسهل من ابتلاعه تلك الرغبة الكامنة لدى قادة مصر بازالة ماترتب عن حرب ١٩٥٦ من اثار ومزايا تتمتع بها اسرائيل واقتصرت بها منحها حرية المرور في مضيق تيران وخليج العقبة .. وخلال الفترة من ١٤ الى ٢٣ مايو ١٩٦٧ اسرعت القيادة المصرية السياسية باتخاذ عدة قرارات غاية في الامانة والخطورة اولها اعلان حالة الطوارئ ورفع درجة استعداد القوات المسلحة إلى الدرجة القصوى واعلان حالة التعبئة العامة .. وفي اليوم التالي مباشرة ١٥ مايو طلبت مصر من الامم المتحدة سحب قوات الطوارئ التابعة لها من نقط الحدود وتجميعها في قطاع غزة ..
وكان من نتيجة ذلك اخلاء منطقة شرم الشيخ وأشار مشاكل سياسية وعسكرية واسعة النطاق ..
كما كانت اجهزة التخطيط المصرية تومن تماماً ان قفل خليج العقبة امام الملاحة الاسرائيلية هو من اسباب شن الحرب لدى اسرائيل .. فهى يعتبر هذا الاجراء بشابة اعلان للحرب عليها .

وفي ٢٣ مايو ١٩٦٧ اعلنت مصر رسمياً عدم سماحها بمرور السفن الاسرائيلية او السفن التابعة لدول أخرى التي تحمل مواد استراتيجية الى اسرائيل بما في ذلك ناقلات البترول ، وفي مضيق خليج العقبة (مضيق تيران) الواقع في المياه الاقليمية المصرية .. وكان اعلان هذا القرار - بشابة الضريبة القاضية لآى جهود تتعلق بوقف الحرب .. وقد جسدت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية

المشكلة فى اطار اكثرا خطورة ، واعتبرت صدور مثل هذا القرار من مصر بمثابة تهديد مباشر لامن اسرائيل وجودها . . وبالتألى يجب ان تضرب ضريتها فورا وبكل قوه قبل ان يستفحى الامر وتفقد اسرائيل قدرتها على الردع .

لقد ادت الخسائر الجسيمة التى سببتها الضربة الجوية الاسرائيلية صباح يوم 5 يونيو ١٩٦٧ الى احداث صدمة قوية لدى القيادة المصرية العامة ، خلقت حالة من الشلل والاضطراب . لقد جسدت هذه اللحظة الحاسمة كل الاخطاء السياسية والعسكرية التى تراكمت خلال عدة سنوات ، ثم تضخت فجأة خلال الاسابيع الثلاث الاخيرة قبل وقوع الحرب ثم بعد وقوعها حين بلغت المأساة ذروتها بتصور اخطر القرارات العسكرية وابعدها اثرا وهو قرار الانسحاب الكامل من سينا ، والذى صدر مساء يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ اي بعد اقل من ثلاثين ساعة فقط من بدء القتال . أدى ذلك كله الى اعطاء اسرائيل نصرا سهلا كبيرا لاتستحقه كان بمثابة المحصلة الطبيعية لسلسلة مصتبة من الاخطاء السياسية والقرارات الاستراتيجية والتراكمات الداخلية . . امتدت جذورها قبل سنوات طويلة من وقوع كارثة الهزيمة .

ولكن ما يهمنا هنا ان نجد الاجابة السليمة على سؤال هام لا بد لنا ان نصرها : هل نجحت اسرائيل رغم نصرها الكبير فى فرض السلام الاسرائيلى على العرب ؟ الواقع ان ذلك لم يتحقق على اى مستوى او باى قياس . . ذلك لان الحرب غير السلام تماما فالحرب يمكن ان تفرض من جانب واحد على جانب اخر . . اما السلام فلا يمكن تحقيقه دون اتفاق الجانبين او خضوع احدهما لارادة الآخر . ولما كانت الارادة هي التعبير اللغظى عن القدرات المعنوية والمادية ، فان المصريين رغم احداث حرب ١٩٦٧ ونتائجها المرة ، قد حافظوا على رباطة جأشهم ، ونجحوا فى امتصاص صدمة الهزيمة ، والتحول الى العمل المجاد من اجل ازالة اثار العدوان . لذلك لم تنجح اسرائيل فى الحصول على النصر السياسى الذى اشعلت الحرب من اجله . . لانها فشلت فى اخضاع الارادة العربية لمشيئتها ، ولم تنجح فى فرض السلام الاسرائيلى . . القائم على الاذعان والاستسلام .

، التاريخ الانساني الطويل ، من المعروف ان هدف اي صراع مسلح هو تحقيق النصر ، ولكن اذا لم يكن هذا النصر .. بالقدر الكافى لفرض الارادة على الخصم ، فان الهدف للحرب لم يتحقق . لذلك فاننا حينما نقول ان اسرائيل لم تكسب حربا فى ١٩٦٧ - وان كسبت معركة - فاننا لانحاول ان نهون من حجم النصر العسكري او نقلل من قيمته ، انا . ان نؤكد انها قد فشلت فى فرض ارادتها على العرب ، وبالتالي لم تحل مشاكل وجودها الامة العربية ، رغم النصر العسكري الذى حققته .. بينما لمجح العرب فى حرب اكتوبر س فرض ارادتهم ، وفتح الطريق امام الحل السياسى ، ورغم ان مساحة التفاوض العسكري الذى تحقق فى عام ١٩٧٣ كانت اقل بكثير من المساحة التى حققتها اسرائيل فى عام . الا ان تأثيره السياسى الفعلى كان اعمق بكثير مما سبق ان حققه اسرائيل ، ذلك لأن حصلة العسكرية لهذه الحرب جاءت كنتيجة للسلبيات العربية ، وليس للإيجابيات بلية . فقد اتسم السلوك السياسي العربى دائمًا بالافتقار إلى الجدية والأمانة .. فى قضية قومية مصرية ، وصراعا حضاريا يمكن ان يهز كيان الامة العربية .

. تهاون العرب فى استيعاب أبعاد القضية المصرية ، وفي الاعداد والتجهيز العلمي اللازم فسهم وكيانهم ، كما برعوا فى تفتيت قوتهم الكبيرة وتشتيت طاقاتهم المتاحة ، وفي كسب ضد قضيتهم او فقد الاصدقاء المؤيدين لهم . لقد فشلوا فى توصيل صوتهم الى المجتمع ، وان وصل هذا الصرت فانه يصل خافتًا ضعيفًا لا يكاد يحس به احد نتيجة لتفرق كلمتهم جهودهم .

غم ذلك كله فعندما وقعت الهزيمة رفضها العرب بشدة كما رفضوا الاستسلام لتداعياتها ، على ان يواجهوا العدوان وان يصدوا امام كل انواع الضغوط السياسية والاقتصادية من اجل رف تأتى يمكنتهم فيها تحقيق اهدافهم واستعادة حقوقهم واسترداد كرامتهم كانت تلك هي موقف مصر ومن ورائها العرب بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ .. وهى الحقيقة التى مثلت حجر فى سياسة مصر واستراتيجيتها التى بنتها خلال سنوات ما بعد النكسة .. ووصفـت نصـة تجـاربـها الصـعبـة ، فـكـانتـ هـىـ الطـرـيقـ السـلـيـمـ نحوـ الصـمـودـ والـقـرـىـ والـدـفـاعـ الـصـلـبـ عنـ والـنـصـرـ الذـىـ تـحـقـقـ بـعـدـ ذـلـكـ .

المنطلقات الأساسية للاستراتيجية الجديدة

كان لزاماً ان تواجه مصر قدرها ، وان تبدأ فوراً في تعديل اوضاعها وفي وضع الاسس والمبادئ السياسية والعسكرية السليمة التي ستقود مسيرتها الشاقة المقبلة عليها . فبدأت فور توقف القتال في يونيو ١٩٦٧ في اعادة بناء قوتها العسكرية وجبهتها الداخلية ، وإرساء قواعد استراتيجية نابعة من حقائق الموقفين السياسي والعسكري اللذين بربما في اعقاب الهزيمة .. استعداداً لمعركة عسكرية مقبلة لا بد منها من اجل استعادة الارض والحقوق . فان احتلال القوصى الى حل سياسية في هذه المرحلة كان امر مستبعداً في ظل موقف امريكى منحاز لاسرائيل ومساندة سياسية واقتصادية وعسكرية لا حدود لها .. موقف اسرائيلي رافض متعنت ، متمسك بالارض المحتلة . لم يكن يلوح في الافق وجود فرصة حقيقة للتوصى الى حل عادل يؤدي الى السلام الذي بدأت تسعى اليه مصر . ولذلك اصبح من الضروري اعادة البناء العسكري كخطوة ضرورية لتصحيح المسيرة العربية .

ووضعت مصر المنطلقات الأساسية لبناء استراتيجية الشاملة الجديدة على أساس أربع نقاط

نجملها فيما يلى :

- ١ - ان مصر ، وان كانت قد خسرت معركة الا انها لم تخسر حرباً .. وشعب مصر الذي يعتبر معركة يونيو ١٩٦٧ ليست نهاية المطاف .. يرفض الاستسلام ويصر على استرداد كل ما فقده . وجيش مصر الذي هزمته الظروف في عام ١٩٦٧ مصر على ان يسترد كرامته ويؤكد ذاته .
- ٢ - إن واجب مصر أن تعمل بكل ماقمله من قوة لتحرير ارضها المحتلة .. على اساس مبدأ « ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » وذلك باعادة بناء القوات المسلحة من القاعدة الى القمة وتحديد مهمتها الأساسية لتكون هي « التفرغ الكامل لواجبها المقدس في الدفاع عن تراب مصر وتحرير الارض المحتلة والدفاع عن الحقوق القومية للعرب .
- ٣ - ان الجبهة الداخلية في مصر يجب ان تحيى ظهر القوات المسلحة وتقدم الدعم المادي والمساندة المعنوية لها .. من خلال تعبئة هذه الجبهة في شتى المجالات من اجل معركة تحرير الارض وازالة اثار العدوان .
- ٤ - لما كانت المعركة هي معركة عربية واحدة .. وكان هدف العدوان عام ١٩٦٧ هو ضرب

القومية العربية لذلك تسقط مصر الشعارات التي تفرق بين نظم الحكم العربية من خلال توجهاتها السياسية وذلك من أجل تضامن عربي قوى يحمي الامن القومي العربي ، يحشد الطاقات المتاحة ضد العدو المشترك يحقق تنسيق كاملاً بين الدول العربية وبين اهدافها ويعنى الشعوب العربية لصالح المعركة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً .

وليس ثمة شك في ان عملية اعادة بناء القوات المسلحة واعادة تنظيمها ، كانت من اشق المهام ، واكثرها تعقيداً ومن العناصر الاكثر مشقة اعادة بناء المقاتل المصري ، والذى كان يعتمد أساساً على البناء النفسي والمعنوى . فقد كانت القيادات التي تولت المسؤولية بعد الحرب تؤمن ايماناً راسخاً بان قوة مصر تكمن في اصالة شعبها ، وانه بالاصرار والروح المعنوية العالية يمكن ان تتعوض القوات المسلحة الكبير مما فقدته واضافت المزيد .. اعادة بناء كل ما هدمه الحرب من معنويات ونظم ووحدات .

لقد كان المقاتل المصري في ذلك الوقت يعاني اشد المعاناة من الهزيمة وقد صاحبته هذه المعاناة سنوات طويلة بعد الحرب ، وكان لا بد ان توازن هذه المعاناة بان يتسلح بالعزم والاصرار على ازالة وصمة الهزيمة .. وان تعود الية الثقة بنفسه وقياداته وسلامة ، ان يدعم ايمانه بحقه وبعداله قضيته . ذلك حتى يتميز بدرجة عالية من الكفاءة تتبع له افضل اشكال الاداء في الوقت المناسب .
لقد كان هناك ايمان لدى القيادات بان الرجل وليس السلاح هو الذي يأتي بالنصر في النهاية .. فالنصر يجب ان تنمو بذوره في قلوب الرجال، قبل ان يتحقق في ميدان القتال .. من هنا كان التركيز الاساس على بناء المقاتل المصري ايا كانت درجته او رتبته . ان القضاء على اسباب الهزيمة وآثارها داخل القوات المسلحة كان هو الهدف الاول ، ولتحقيق هذا الهدف بكل ابعاده ، مضانا اليه الاستعداد الطويل للمعركة المصيرية القادمة .. امضت القوات المسلحة بكل اجهزتها وتشكيلاتها ووحداتها السنوات الست بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ في نضال مرير بذلت خلاله العرق ، كما بذلت فيه الارواح والدماء حتى امكن ازالة هموم الهزيمة والتغلب على اثارها .

والواقع ان الجهد العديدة التي شاركت في عملية اعادة بناء القوات المسلحة ، قد شكلت جميعها معزوفة رائعة استمرت كل هذه السنوات ، شاركت فيها بكل الصدق والاخلاص كل اجهزة القيادة العامة والعديد من اجهزة الدولة .. في روح عالية وتعاون وثيق وانكار للذات .

لقد نجحت القوات المسلحة المصرية بجهدها ، وعرقها بل ويدماء شهادتها ان تنهي مرحلة الاستعداد بعد ست سنوات مليئة بالعمل الشاق .. بينما كان الخبراء العالميون ومنهم الخبير الفرنسي الشهير جنرال اندريه بوفر يقدر هذه المرحلة بالايقل عن جيل كامل . اما موسى ديان فقد راح يؤكّد ان العرب في حاجة الى جيلين على الاقل ! قبل ان تقوم لهم قائمة او تكتمل لهم قوة حربية يعتد بها . لقد كانت تلك السنوات العصبية ، بما احتوته من اعمال قتال متعددة الجوانب والابعاد .. بشارة بوتفقة للتجارب العسكرية المصرية ، ومنطلقا هاما لارسال قواعد متطرفة للفكر العسكري المصري الذي خرج الى حيز التنفيذ في ٦ اكتوبر ١٩٧٣ . لقد حفلت الفترة بين يونيو ١٩٦٧ واكتوبر ١٩٧٣ والتي تزيد عن خمسة وسبعين شهرا ، بالجهود المضنية لتدريب القوات على عملية العبور الشاقة المعقدة فالبعد الصامت الدءوب والتضحيات تمت اعادة بناء القوات .. لتصبح تلك القوات التي اذهلت العالم بخططها المحكمة وادائها الرائع يوم ٦ اكتوبر ١٩٧٣ .

القرار ٢٤٣ (ملحق ١)

لقد كانت حرب يونيو ١٩٦٧ مرحلة هامة في تاريخ المواجهة الاسرائيلية . ولعل من اهم انعكاسات هذه الحرب ما أحدثته من صدمة قاسية أصابت الوجدان والفكر العربي تجاه قضية الصراع مع اسرائيل .. الامر الذي اهتزت معه الثقة في الكثير من الشعارات التي كانت ترفعها الجماهير العربية .. طوال الفترة الممتدة ما بين بداية العمل العربي المشترك وقيام حرب يونيو ١٩٦٧ ، مازاد الشعور في العالم العربي بالحاجة الى اعادة تقييم السياسات والاستراتيجيات والواقف العربية .

وتبدو أهمية دور مصر في هذه الفترة ، في محافظتها على التزامها القومي .. وقيامها بطرح مفاهيم جديدة لشكلة الصراع العربي / الاسرائيلي ، مبنية على أسس واقعية تتجاوز منهج الشعارات والبيانات ومخالفات الواقع . لقد تبنت مصر سياسة اكثر واقعية واظهرت وعيها بحقائق السياسة الدولية حظى بتقدير معظم الدول العربية . وفي اطار هذه السياسة الجديدة للتعامل مع مشاكل الصراع العربي الاسرائيلي دعت مصر الى العمل على حل النزاع مع اسرائيل وازالة اثار العدوan واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني .

وتحقيقاً لهذا الاتجاه قبلت مصر قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في نوفمبر ١٩٦٧ باعتبار ما يقدمه من حل سلمي للصراع واعتراف بدولة إسرائيل . وبعد القرار ٢٤٢ حالياً هو المحور الأساسي الذي يدور حوله حل الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية . وقد تضمن هذا القرار عدة عناصر أساسية تتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة وإنها جميعاً دعاء وحالات الحرب وضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية في المنطقة وتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين فضلاً عن ضمانات للأمن الإقليمي والاستقلال السياسي .

ويمثل قبول مصر للقرار ٢٤٢ تعبيراً واضحاً عن سياستها الجديدة ، وعن رغبتها الصادقة في احلال السلام في الشرق الأوسط وعدم اللجوء إلى الحرب لتسوية النزاع وقد أكدت هذا الاتجاه في عام ١٩٦٩ - بعد تولي الرئيس الأمريكي نيكسون مهام الرئاسة الأمريكية . حين قام هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي قبل توليه الخارجية الأمريكية بمحاولة استطلاع مدى امكانية بدء حوار رسمي مع المسؤولين المصريين يستهدف اقرار السلام في الشرق الأوسط . فجاءت الاستجابة المصرية إيجابية مشجعة وأعلن الرئيس عبد الناصر ترحيبه باية مفاوضات تفضي إلى تخفيض حدة التوتر في المنطقة وتهيئة فرصاً مناسبة لتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

حرب الاستنزاف

وكان المستطاع أن يحقق القرار ٢٤٢ الصادر من مجلس الامن وتسوية مقبولة لمشكلة الشرق الأوسط وان يرسى دعائم سلام عادل في المنطقة لو صدقت نوايا إسرائيل ولكن إسرائيل عملت بكل مافي وسعها من الجهد على عرقلة تنفيذ القرار وتجميده واتضح من الوهلة الأولى بعد صدور القرار ٢٤٢ اتخاذها موقف متعمد يقوم على رفض الانسحاب من الأراضي المحتلة قبل التوصل إلى حل يرضيها ، كما رفضت إعطاء جونار يارنج مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة أي تأكيد حول استعدادها لتنفيذ قرار مجلس الامن .

بذلك تأكيدت مصر أن إسرائيل لا تريد السلام ولكنها تريد أن تفرض أرادتها على العرب وهي في مركز قرة باحتلالها الأرضي العربي ، وأنه لا أمل في تخليها طوعية عن هذه الأرض أو عن اطماعها التوسعية إلا إذا ادركت ولست أن ماتدفعه من ثمن لا يتناسب مع ما تحفظ به من مكاسب . ولم يكن الموقف العسكري الإسرائيلي في سيناء في ذلك الوقت موقفاً صلباً بل كانت تعثروا

، نقاط الضعف خاصة في بناء الدفاعي الامر الذي يسمح للقوات المصرية بان ترفع من نصر العسكري الذي حققته وتحوله الى عبء ضخم يقع على كاهلها .

قررت مصر في سبتمبر ١٩٦٨ التحول الى استراتيجية جديدة والانتقال بالجبهة من « سود الساكن » الى مرحلة جديدة من المواجهة العسكرية اطلق عليها « مرحلة الدفاع ». قد عرفت هذه الاستراتيجية فيما بعد « باستراتيجية الاستنزاف » وهي « استراتيجية طريل الامد » الذي يجبر العدو على تبذيد طاقاته واستهلاك موارده في سبيل المحافظة باغتصابها وخلق اقتناع مؤكداً لعدم ثمن اصراره على العدوان هو ثمن فادح واسع انه بدأ خطأ الفاحش عندما رسم لنفسه دوراً أكبر من حقيقته ، وان النصر دائماً ساحب الموارد الأكبر التي لا تقتصر على النواحي المادية او البشرية فحسب ، ولكنها تقتضي التاريجية والطاقات المعنوية المدعمة بالحق والاستعداد للتضحية .

تطالع هذه النظرية ، ليس لزاماً للصراع ان يكون هدفه تحقيق انتصارات عسكرية لكنه يتحقق في المحافظة على استمرار الصراع وتصاعد المنظم الذي يتزايد ثقله واعباءه شيئاً فشيئاً ، ويعتمد على فرض ظروف قاسية عليه بينما لا يستخدم ضدّه سوى وسائل كن باساليب تتسم بالمهارة والمرؤنة . مع استمرار العمل وتزايد ضغوطه المعنوية التي تناصر القوة العسكرية .

ما على ماقدمناه ، فان خطة عمليات الاستنزاف التي شنتها القوات المصرية ضد القوات الإسرائيلية خاصة في المرحلة الثانية التي بدأت في مارس ١٩٦٩ واستمرت حتى أوائل ١٩٧٠ . تعتبر مرحلة بارزة في سلم التصاعد العسكري التدريجي الذي مهد للعمليات لباشرة وحرباً حقيقة بكل ابعادها .

كن من المنتظر ابداً عندما قررت مصر شن حرب إستنزاف كثيفة ضد إسرائيل . ان تقف سوفة الايدي . خاصه اذا وضعنا في الاعتبار اسس السياسة الحربية الاسرائيلية القائمة الردع كركن أساسى من اركان هذه السياسة . لذلك فان ما ارتبط بهذه الحرب من خراف مضادة وعنيفة من جانب اسرائيل لا يقلل من قيمة هذه الحرب او من آثارها العديدة

ونتائجها الاستراتيجية والسياسية الملموسة خاصة ان اسرائيل ، عندما شنت استنزافها المضاد شنته بغرض اساسى ليس مجرد انتقام من عمليات الاستنزاف المصرية ، ولكنه كان بفرض اجراء مصر على ايقاف هذه الحرب نهائيا ، واحباط اي تحضيرات لعمل عسكري ايجابى واسع النطاق قد تفكر مصر فى القيام به ضد اسرائيل .

لذلك وبالرغم من ان بعض الاراء التى طرحت قد اعتبرت هذه الحرب من خلال نظرة متعجلة غير موضوعية ، فى مجملها عملا ضارا لم يحقق اى فائدة وهذا خطأ كبير ، فالواقع ان هذه الحرب بغض النظر عن اى خسائر مادية كانت شديد الاثر من الناحية النفسية والمعنوية على الجانبين . فعلى الجانب المصرى كان وقوع هذه الحرب ضرورة تحتمها ظروف الهزيمة القاسية وعملا له بعده المعنوى الهام . . بل ان وقوعها والخبرة التى اكتسبت من ورائها كانت التمهيد资料لى الوحيد الذى ساعد على ان يصبح اتخاذ قرار شن الحرب فى اكتوبر ١٩٧٣ . . أمرا ممكنا من ناحية اخرى . فقد مكنت هذه الحرب الجندي المصرى من ان يستر ثقته بنفسه وسلاحه ويؤكد قدرته على ان يواجه الجندي الاسرائيلي ويقاتلله بقتله ويطارده ويأسره . . ومثل هذه النتيجة وحدها تستحق التضحية . . لانها اضافت لحرب اكتوبر عنصر هاماً وحااسمأ في سير القتال واسلوب اداء القوات . .

وخلاصة القول بالنسبة لهذه المرحلة انها كانت بشابة مرحلة « البحث عن الذات » بالنسبة للمخطط والمقاتل المصرى وللجندي المصرية عامة . فمن خلالها وجد هذا المقاتل نفسه وتبورت عقيدة قتال مصرية خالصة له واتاحت له فرصة مواجهة عدوه وجهاً لوجه ومقاتلته فى ظروف افضل عن ذى قبل . لقد اثبتت حرب الاستنزاف ان قوة صود مصر وتحملها وقوتها ارادتها وتمسکها بهذهها الاسمى كانت هي العناصر الاساسية التى اعادت الثقة بعد ان كادت هزيمة يونيه تقضى عليها . اما من ناحية اسرائيل كانت عمليات الاستنزاف مثاراً للازعاج والتوتر الشديدين سواء بين صفوف القوات المسلحة والشعب الاسرائيلي ، وما تحمله من خسائر كبيرة في الارواح ، الامر الذي احدث ردود فعل معنوية عميقة بين افراد المجتمع الاسرائيلي انعكس على حياتهم وسلوكيهم ولعل اصدق تعبير عن هذه الحالة ما ذكرته مجلة التايمز الامريكية في مقال نشرته بمناسبة ذكرى مرور ثلاث سنوات على حرب يونيه ١٩٦٧ تحت عنوان الكآبة تتزايد في اسرائيل قالت المجلة . . في الذكرى الثالثة لحرب ١٩٦٧ اتسمت حالة الاسرائيليين بالكآبة والضياع . . وبدأوا يستسلمون عما اذا كانوا قد كسبوا حرب بالفعل ، ام انها مجرد الجولة الاولى ؟

مبادرة روجرز

ومع ازدياد ضغوط الموقف العسكري والسياسي على اسرائيل نتيجة للموقف الصعب الذي كانت تواجهه والمأزق العسكري الذي فشلت ولمدة خمسة عشر شهرا في الخروج منه وهو المأزق الذي نجحت مصر في فرضه على اسرائيل من خلال حرب الاستنزاف والاصرار على التصدي للعدوان والوقوف في وجهه رغم كل محاولات التصعيد . . .

وتحت وطأة هذه الضغوط وتصاعدها اصبح وقف اطلاق النار هو الحل الضروري لمواجهة هذا الموقف المتدهور وهذا التأكيل المستمر في القدرات العسكرية الاسرائيلية ولأول مرة تجد موسى ديان يعترف منذ نشوب حرب الاستنزاف بأن الحكومة الاسرائيلية مستعدة لوقف اطلاق النار دون شروط .
هكذا تقدمت الولايات المتحدة للعمل فوراً على وقف تداعيات الموقف فوضعت ثقلها السياسي كاملا من أجل صالح اسرائيل وذلك بتحقيق وقف اطلاق النار . وبناء على ذلك تقدمت الولايات المتحدة بمبادرة في ١٩ يونيو ١٩٧٠ ، تطالب الطرفين بوقف اطلاق النار المؤقت على جبهة قناة السويس لمدة ٩٠ يوما والعودة الى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ باحياء مهمة جونار بارينج مثل السكرتير العام للأمم المتحدة .

وسراعت اسرائيل الى قبول المبادرة الامريكية التي عرفت « مبادرة روجرز » فورا . وقد أكد أيا إيبان في حديث له نشر يوم ٣٠ أغسطس ١٩٧٠ بعد وقف اطلاق النار بثلاثة اسابيع « ان اسرائيل وسعت مجبرة لتحقيق وقف شامل لاطلاق النار وقبول المبادرة الامريكية الامريكية فور طرحها » واضاف انه لولا وقف اطلاق النار لواجهت اسرائيل تصاعدا في الحرب مع مصر وبالتالي لزادت أعداد القتلى والجرحى ، وتأكل التفوق الجوى الاسرائيلي . ان رفض وقف اطلاق النار كان سيضع اسرائيل في موقف اخطر واشد صعوبة مما هو عليه الان .

اما مصر فقد قبلت هي الاخرى وقف اطلاق النار لانها كانت في حاجة شديدة الى فترة هدوء تستكمel فيها المرحلة الاخيرة من بناء شبكة الدفاع الجوى الجديدة .

هكذا يحدث لأول مرة ان تسرع اسرائيل الى قبول وقف اطلاق النار دون شروط بعد ان ظلت ترفض كل عروض السلام من طلبات وقف اطلاق النار السابق عرضها من خلال جهود دبلوماسية كثيفة ومتعددة استمرت تتعثر منذ نوفمبر ١٩٦٧ حتى أغسطس ١٩٧٠ . وطوال هذه الفترة التي

قاريت ثلاث سنوات لم تتوقف اسرائيل عن وضع العرائيل فى طريق تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وفى التحليل الاخير يتاکد لنا ان الصراع الطويل الامد المعروف بحرب الاستنزاف والذى ادارته مصر ضد اسرائيل قد انتهى لصالحها . وان الاستراتيجية المصرية قد نجحت نجاحا كبيرا . وليس ادل على هذا النجاح ما حققته حرب اكتوبر ١٩٧٣ التي استمدت الكثير من افكارها من الخبرات والدروس التي افرزتها حرب الاستنزاف من نجاح كبير كذلك .

وكما كان شن حرب الاستنزاف ضرورة قومية إرتأتها قيادة مصر في اعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ دون ان يطالبها احد بذلك . . . كذلك كان توقفها في أغسطس ١٩٧٠ امرا ضروريا وبنفس الدرجة . . ليس فقط من اجل اعادة تنظيم جبهة القتال وبناء المرحلة الاخيرة من حائط الصواريخ فحسب ، ولكن كذلك لكي تتفرغ القيادات العسكرية والتشكيلات والوحدات المصرية لمرحلة الاعداد للحرب القادمة، وتوفير الوقت اللازم لاستيعاب دروس هذه الحرب وتعزيز خبراتها المكتسبة ، وتكرس الجهد لمواجهة أعباء الاعداد والتدريب والتخطيط وتطوير اساليب الاداء القتالي بما يتفق مع الخبرات المكتسبة وبما يحقق افضل مردود مادي ومعنوي يمكن ان يعطيه المقاتل المصرى واقصى المهارات الالزمة لاستغلال كل الطاقات المناحة لدى الفرد ولدى السلاح .

لقد قلبت مصر مبادرة روجرز الخاصة بوقف اطلاق النار في ٨ أغسطس ١٩٧٠ من منطلق اتجاه السياسة المصرية نحو السلام وتجنبها ويلات الحرب . وفي نفس الوقت اعطاء الولايات المتحدة الفرصة للقيام بدور نشط في دفع عملية السلام وفتح الطريق نحو التسوية ، وتأكيدا للموقف المصري الهدف الى السلام امام الرأى العام العالمي . غير ان المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى قرر في ذلك الوقت التأكيد على استمرار مصر في تدعيم قوتها الذاتية ووضعها موضع الاستعداد الكامل في انتظار ماتسفر عنه نتائج المبادرة الأمريكية .

وفي الواقع فان مبادرة روجرز رغم انها شكلت مخرجا ضروريا للطرفين الاسرائيلي والمصري للخروج من حرب الاستنزاف الا انها حققت لمصر في النهاية العديد من الفوائد النسبية والاستراتيجية الحيوية . . . فقد هيأت الظروف للقيادة المصرية لوضع الاستراتيجية الشاملة التي طبقت في اكتوبر ١٩٧٣ . . حيث لم يكن ما تحقق من استقرار مؤقت في جبهة القتال بعد وقف اطلاق النار في أغسطس ١٩٧٠ كافيا لتمثيل ارضية مناسبة لقيام سلام عادل نظرا لقيام السلام في

هذه الحالة على اوضاع هزعة يونية ١٩٦٧ . ومع استمرار التعتن الاسرائيلي ورفض اسرائيل لعملية السلام وقسها باحتلال الارض العربية كان لزاما العمل على كسر هذه الوضاع وضرب نتائجها ، والقضاء على آمال اسرائيل في البقاء بالارض المحتلة او في اجزاء منها .. كذلك لانها حالة اللام واللاحر .. وفتح الطريق نحو سلام حقيقي يقوم على موقف عربى يتمتع بقدر مناسب من القوة والتوازن ، وبالتالي يسمح باستخدام ادوات الاستراتيجية الشاملة الاخرى السياسية والاقتصادية بالإضافة للعمل العسكري في تحقيق الاهداف القومية النهائية .

لقد شاء القدر ان تنتهي حياة زعيم مصر وزعيم العرب الرئيس جمال عبد الناصر في نفس الوقت الذي اختتم فيه هذا الفصل المثير من تاريخ مصر وتاريخ الامة العربية بعد سبعة اسابيع من قبوله لمبادرة روجرز وانها مرحلة حرب الاستنزاف ، لكن تبدأ مصر مرحلة جديدة ومتطرفة من مراحل الاستعداد لمعركة المصير .

لقد رحل الرئيس عبد الناصر يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ في نفس اليوم الذي انهى فيه انعقاد مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة لوقف الصدام العربي الدامي ، الذي كان دائراً في الأردن بين الجيش الأردني والمنظمات الفلسطينية الموجودة هناك . وكان القتال قد اشتعل بشدة وبشكل غير مسبوق في العاصمة الأردنية عمان وبباقي المدن الأردنية الكبيرة في منتصف سبتمبر ، وسرعان ما أطلت القوى الأجنبية برأسها على هذه المأساة العربية ، فأعلنت الولايات المتحدة استعدادها للتدخل في الأردن مباشرة اذا تدخلت قوات عراقية وسورية في النزاع ، وعززت قواتها البحرية في شرق البحر المتوسط ، كما عززت القوات الجوية الاسرائيلية بعدد ١٨ طائرة فانتوم جديدة تمثل احدث انواع طائرات القتال في العالم في ذلك الوقت . اما اسرائيل فقد حشدت قواتها على حدود الأردن وظلت ترقب تطور الاحداث ، مستعدة للتدخل هي الاخرى عند الضرورة .

وكان لا بد ان تقوم القاهرة بدورها القومي ، وان تتحرك فورا من اجل وقف القتال الدائر في الأردن .. حقنا للدماء العربية المهدرة ومنعا لاي تدخل اجنبي في المنطقة واشتعال الحرب بين العرب وأسرائيل . فدعت مصر الى عقد مؤتمر قمة عربى في القاهرة لبحث الموقف في الأردن واتخذت موقفا متوازنا من طرفى الصراع فطالبت بشدة بضرورة وقف اطلاق النار ووقف المذبحة الدائرة في الأردن دون ان يتحقق اي من الطرفين نصرا على الطرف الآخر . وفي ٢٧ سبتمبر ١٩٧٠ تم توقيع

اتفاق بين الملك حسين وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لوقف اطلاق النار مباشرة وانسحاب قوات الجيش الاردنى وقوات المنظمة الفلسطينية من المدن الاردنية . . . بعد جهد كبير بذله . الرئيس الراحل .

وبعد ظهر ٢٨ سبتمبر انتهت مراسيم توديع الملوك والرؤساء العرب عند مغادرتهم للقاهرة لتأتى اللحظة التى يضرب فيها القدر ضربته ويرحل الرئيس عبد الناصر فجأة فى يوم قومى مشهود سجل لمصر تمسكها بالتزامها القومى الذى لا تحييد عنه ولزعمها مواقفه البطولية القومية والتى تبغى دائما صالح الامة العربية ، وليس صالح طرف عربى على حساب طرف عربى اخر .

• • •

الفصل الثاني

فلاسفة العرب من أجيال السلاطين (١٩٧٣ - ١٩٧٠)

اولى مباررات السلام المصرية

جريدة الرأي المصرية

السوق العربي

التمرين السياسي

الاستراتيجية الشاملة وقرار الحرب

اسقاط النظرية العسكرية للأسراويل

استراتيجية الحرب في استراتيجية السلام

النتائج المباشرة للحرب

الفصل الثاني

فلسفة الحرب من أجل السلام

أولى مبادرات السلام المصرية :

جاء انتقال السلطة الى الرئيس انور السادات - رفيق عبد الناصر ونائبه - في لحظة حرج من لحظات - الصراع مع اسرائيل ، حيث كانت مدة اتفاق وقف إطلاق النار الذي بدأ في ٨ أغسطس ولددة ٩٠ يوما تنتهي يوم ٥ نوفمبر ١٩٧٠ . وكان لابد لمصر ان تحدد موقفها من هذا الاتفاق . ولم يكن هناك بديل في ظل الظروف الصعبة التي كانت تمر بها مصر في ذلك الوقت ، بعد أن فقد فجأة زعيم مسيرتها الوطنية القومية ، فوضعت البلاد في مفترق طرق خطير داخليا وخارجيا ، سوى تجديد الاتفاق .

لم يكن الموقف الاستراتيجي قد استقر بعد منذ وقف حرب الاستنزاف في ٨ أغسطس . . بينما كان الموقف السياسي في حاجة الى مراجعة في ظل القيادة السياسية الجديدة ، وفي حاجة الى قرار في نفس الوقت - لمواجهة التزام مصر السياسي تجاه مبادرة روجرز . لذلك كان لابد من قبول مذكرة المبادرة لمدة ثلاثة أشهر أخرى تنتهي في ٥ فبراير ١٩٧١ . . بذلك يتسع المجال والوقت أمام القيادة الجديدة للتفرغ للمهام الداخلية الملحة ولدراسة المهام الخارجية العاجلة .

وقد كان طبيعيا ان يصبح عهد الرئيس السادات امتداداً لثمانية عشر عاما من عمر الثورة المصرية حتى ذلك الوقت . . وان يستمر في العمل من أجل تحقيق الهدف القومي المحدد منذ توقيع الحرب في يونيو ١٩٦٧ . . وهو هدف « ازالة آثار العدوان » . هكذا واجهت مصر في بداية عقد السبعينيات مفترق طرق هام في قضية الحرب والسلام ، يتميز بالوعورة وبصعوبة استشراف المستقبل . ورغم ذلك فقد كان للرئيس السادات تصور جعله يعلن ان عام ١٩٧١ سيكون عام الحسم . . إلا ان الضغوط الدولية التي فرضت على مصر في ذلك الوقت جعلت من الصعب عليها ان تحسّن قضية الحرب والسلام في هذا العام .

فقد حاولت ان تفتح طريقا للسلام ، تختبر به النوايا الاسرائيلية ، وال موقف يقترب من نهاية الفترة الثانية لوقف اطلاق النار فى ٥ فبراير ١٩٧١ .. بينما تتعرض لضغوط مستمرة من كل القوى الفاعلة في المنطقة ، لقبول استمرار وقف اطلاق النار . وكان من أهم هذه الضغوط التسويف السوفييتي المتكرر بشأن توريد الأسلحة الى مصر خاصة الانواع ذات الطبيعة الهجومية . وكان لابد ان تقبل حكومة مصر الاستجابة لنداء السكرتير العام للأمم المتحدة بقبول مد وقف اطلاق النار .

لكنها لم تكتف بهذا القبول ، بل طرحت فى ٤ فبراير ١٩٧١ مبادرة جديدة من أجل السلام ، مستمدة من الموقف الناجم عن وقف اطلاق النار (ملحق ٢) .. فدعت الى استمراره لمدة شهر ينتهي فى ٥ مارس ، يتم خلاله إنسحاب جزئى للقوات الاسرائيلية شرق القناة كمرحلة أولى بجدول زمنى للانسحاب يتم الاتفاق عليه . وأنه فى حالة تنفيذ ذلك تقوم مصر بتطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد العالمى .

ووضعت مصر تصوراً لتنفيذ المبادرة بحيث تبدأ عملية تطهير قناة السويس بمجرد بدء تنفيذ الانسحاب الاسرائيلي .. وفي نفس الوقت ينتهى جونار يارينج - المبعوث الشخص للسكرتير العام للأمم المتحدة - من وضع الجدول الزمنى لاستكمال الانسحاب .. على ان تعبر القوات المصرية قناة السويس لتتولى مسؤولياتها الوطنية على الضفة الشرقية للقناة .. مع قبول ترتيبات عملية تتحقق الفصل بين القوات المتحاربة - حرصا على السلام - خلال فترة وقف اطلاق النار المحددة . وقد أعلنت مصر أنه فى حالة عدم قبول المبادرة أو إحراز أي تقدم فيها فى فترة وقف اطلاق النار يمكن لها الحق فى الاحتفاظ بحرية العمل ، على أساس من الالتزام الكامل والمبدئى والقانونى بضروり التحرير الشامل لكل الاراضى العربية المحتلة .

فى نفس الوقت تقريراً تقدم جونار يارينج بعدة مقترفات يوم ٨ فبراير ، تطالب اسرائيل باعلام إلتزامها بالانسحاب الى حدود مصر الدولية ومن قطاع غزة ، ليعود الوضع الى ما كان عليه قبل حرب يونيو ١٩٦٧ .. مع تعهد من جانب مصر بعقد اتفاق سلام مع اسرائيل ، ينتهى بوجهه حال الحرب ، ويتم الاعتراف باسرائيل وبحقها فى الوجود والعيش فى سلام داخل حدود آمنه ومعترف

بها، وفقا لنص القرار ٢٤٢ ، وضمان حرية الملاحة في مدخل خليج العقبة عند شرم الشيخ . ووافقت مصر على مقترنات يارينج على أساس دمجها مع المبادرة المصرية كاطار عام لتسوية نهائية ، مع التحفظ بضرورة أن يتحقق السلام العادل وتتوفر له شروط الدوام . وسارعت إسرائيل إلى اعلان رفضها لمبادرة يارينج من اساسها مع استعدادها للدراسة فكرة إعادة فتح قناة السويس في إطار إنسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية . . مع رفض فكرة عبور القوات المصرية إلى سينا . . الأمر الذي عطل الجهد السياسي الساعي للوصول إلى حل جزئي أو مرحلى مقبول . . واعاد لائق الاحداث مرة أخرى شبح الخلل العسكري . . خاصه بعد ان أعلنت مصر عدم التزامها بقرار وقف إطلاق النار منذ ٧ مارس ١٩٧١ غير أنها لم تبدأ بالقتال ، كذلك فعلت إسرائيل .

لم تتوقف جهود السلام طوال عامي ٧١ ، ١٩٧٢ ، فبعد مرور ثلاثة أشهر على المبادرة المصرية في مايو ١٩٧١ قام وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية بزيارة لمصر . . وهي الزيارة الأولى لوزير الخارجية الأمريكية منذ زيارة جون فوستر دالاس في عام ١٩٥٣ . . كما ان الزيارة قد قدمت وكانت العلاقات الدبلوماسية ما زالت مقطوعة بين الدولتين منذ عام ١٩٦٧ . . باعتبار القاهرة هي عاصمة الدولة العربية المؤهلة لقيادة الحركة نحو السلام ، وكانت الولايات المتحدة ترى أن الوقت مناسب لتحقيق تقدم في هذا المجال .

وقد طالبت مصر بانسحاب إسرائيلي كامل ، وعبور القوات المصرية إلى سينا . . بينما اعتبر من الأمريكيون على الوجود العسكري السوفيتي في مصر ورفضت إسرائيل مرة أخرى فكرة عبور القوات المصرية إلى سينا . . هكذا فشلت رحلة روجرز في إرساء قاعدة للعمل المشترك من أجل تحقيق تسوية سياسية . . ولكنها في نفس الوقت فتحت قنوات جديدة للاتصال المباشر بين مصر والولايات المتحدة .

وفي نفس الشهر - مايو ٧١ - جاء نيكولاي بدجورنی رئيس مجلس السوفيت الأعلى إلى القاهرة ، حيث تم توقيع معايدة للصداقة ، والتعاون بين البلدين . . لتأكيد الجهد المشتركة المصرية السوفيتية من أجل تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . . ولتطوير التعاون العسكري بهدف تعزيز قدرات مصر الدفاعية وتمكينها من إزالة آثار العدوان .

وكان شهر أكتوبر ١٩٧١ بداية لنشاط مصرى سياسى كبير ، ففى هذا الشهر بدأ حوار سياسى بين مصر والولايات المتحدة ، ويمكن القول أنه استمر حتى يوليو ١٩٧٣ .. أطلق عليه الامريكيون « مباحثات عن قرب » وفى نفس الشهر قام الرئيس السادات بزيارة لموسكو لاستطلاع رأى السوفيت فى الموقف ، وحثهم على تزويد مصر بالسلاح لتحقيق التوازن العسكري مع اسرائيل . ولم يقبل السوفيت الالتزام بهذا التوازن ، على أساس تقدير توازن القوى بمجموع ما يتوفّر من أسلحة لمصر وسوريا معاً فى مقابل مالدى اسرائيل .

وقد تولد لدى مصر شعوراً بالاحباط بعد فشل كل المجهود خاصة بعد الجولة الثانية من « المباحثات عن قرب » مع الولايات المتحدة والتى تولاها حافظ اسماعيل مستشار الرئيس السادات للأمن القومى .. الامر الذى دعى القيادة المصرية الى التفكير الجاد فى القيام بعمل عسكري قوى ضد اسرائيل ، يجبرها على تعديل موقفها .. على ان يتم ذلك بعد ان يستكمل الاعداد العسكري والدعم السياسى فضلاً عن تعزيز الجبهة الداخلية .

هكذا مر عام ١٩٧١ دون ان يحقق الجسم سلماً أو حرباً . فلم تنفع كل محاولات مصر لكسر طوق الجمود السياسى ، سواء باتصالاتها مع الولايات المتحدة ، أو مع الاتحاد السوفيتى .

فى مواجهة هذا الموقف بدأ الرئيس السادات نشاطه السياسى فى عام ١٩٧٢ بزيارة لموسكو فى يناير ١٩٧٢ ، لم تسفر عن شيء جوهري خاص مرتبط بتوفير الأسلحة الهجومية . وفي مايو ١٩٧٢ حدث تطور دولي جوهري بزيارة ريتشارد نيكسون رئيس الولايات المتحدة لموسكو وعقد اجتماع قمة مع ليونيد بريجنيف .. تم خلاله الاتفاق لأول مرة حول ما عرف بـ « الوفاق الدولى » . ومن أبرز معالمه بالنسبة للشرق الأوسط النص على حل المنازعات بالوسائل السلمية .. كما تحدث بيان موسكو عن « الاسترخاء العسكري » فى المنطقة .. الامر الذى خلق احساساً بأن القضية بدأت تدخل فى حالة من الركود ، وأثار قلقاً لدى القيادة المصرية ، فأجرت استطلاعاً لموقف القوتين العظمتين بالاتصال المباشر خلال شهر يونيو ١٩٧٢ .. واتضح ان السوفيت مستمرين فى موقفهم المعارض لشن الحرب .. وكما استمر إتجاههم للمماطلة فى إمداد مصر بما تحتاجه من سلاح لبنا ، جيش « هجومى » على امل الوصول الى تسوية سياسية للقضية .. وهو امل لم يكن يستند على

حقائق الموقف الإسرائيلي الأمريكي . . ولا يتفق مع حالة المناخ السائد أو مع السلوك السياسي الإسرائيلي المتسم بالثقة الزائدة والغرور .

وهكذا وصلت العلاقات المصرية السوفيتية إلى نقطة شديدة المخرج والتعقيد وأصبح من المعتم الوصول إلى لحظة الحسم . ولم يخرج الموقف الأمريكي في هذا الأطار من الالتزام بما تم الاتفاق عليه مع الاتحاد السوفيتي . وقد أوضح نيكسون موقفه في رسالة خاصة أرسلها إلى الرئيس السادس . . وتحدث فيها عن « الرغبة منع النزاع في أي منطقة من العالم من أن يتتطور إلى مواجهة مباشرة بين الطرفين .

نحويو الأرادة المصرية :

لقد خلصت مصر من كل تجاربها المريرة من أجل السلام إلى نتيجة واحدة مؤكدة هي : أن الظروف السياسية والعسكرية الدولية والإقليمية وفقا للنمط الذي سارت عليه منذ عام ١٩٧٠ - بعد وقف حرب الاستنزاف لم تتغير . فسوف تستمر إسرائيل في رفضها للسلام وأصرارها على التمسك بالارض التي تحتلها بحجة أن منها يتطلب وقوف قواتها فوق خطوط طبيعية قوية وأنه ليس هناك أفضل من خط قناة السويس بالنسبة لمصر ونهر الأردن بالنسبة للأردن . من أجل ذلك فهي ما زالت تحتفظ بنظرية أمن عدوانية ، تقوم على ردع العرب وتهديدهم بما تملك من « ذراع طويلة » تجعل لها « اليد العليا » في المنطقة ، فيما تتلقى من دعم سياسي واقتصادي وعسكري أمريكي لا حدود له .

هكذا اكتمل اقتناع القيادة المصرية بحتمية المعركة كأداة ضرورية لتنفيذ المناخ السياسي والوضع الاستراتيجي السائد ، واجبار إسرائيل على التخلص من المكاسب التي حصلت عليها عام ١٩٦٧ . في نفس الوقت فان شعب مصر وحكومتها وقواتها المسلحة لا تقبل معنويا اي حل مؤسس على هزيمة يونيه ١٩٦٧ ، دون ان تثار لكرامتها وتسترد الأرض عن ايمان بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة . كما ان مصر لا تقبل سياسيا ذلك دون احداث تغيير أساسى في موازين القوى ، يعطي للمفاوض المصري القدرة على المواجهة السياسية بوقوفه فوق أرض صلبة ، عندما تبدأ جولة المباحثات من أجل التوصل إلى التسوية السلمية بأفضل الشروط .

اما شعب مصر فكان قد تحمل الكثير في انتظار الجسم خلال عامي ٧١ ، ٧٢ .. ولم يعد يحتمل المزيد من الانتظار والمعاناة . لذلك فإنه كان يتوجه خوض المعركة حتى يعالج جرح الكبriاء الذي لحق به

في عام ١٩٦٧ ويخلص من كابوس النكسة . كان لابد ان تدور العجلة لكي تتجاوز نتائج يونيه ١٩٦٧

لذلك كله كان قدر مصر ان تخوض الحرب في أقرب فرصة ممكنة .. لتصبح كل هذه الاضاءع وترفع العبيء عن كاهل شعبها .. ذلك هو ما استقر عليه رأى واقتناع القيادة المصرية وهي تخوض تجربة السلام في عام ١٩٧٢ . وكان لابد من أجل ذلك أن تتخذ الحكومة عدة خطوات ايجابية تمهيدية قبل التوصل الى قرار نهائي بشأن الحرب .

ومن اهم هذه الخطوات تحرير الارادة المصرية وتخلص القرار المصري من أي معوقات تحد من قدرة القيادات السياسية والعسكرية على اتخاذها . وكان من أبرز هذه المعوقات توجهات السياسة السوفيتية تجاه مصر وأثراها على تسليح القوات المسلحة والوجود السوفيتي في مصر .

اذا كانت سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه مصر التي تقوم على رفض الحرب والتمسك بالحل السلمي .. قتيل عائقا رئيسيأ أمام القيام بعمل عسكري رئيسي ضد اسرائيل .. لأسباب مختلفة كان من أهمها علاقات الوفاق بين القوتين العظميين ، وخشبة الاتحاد السوفيتي من تكرار هزيمة العرب التي حدثت في يونيه ١٩٦٧ وما يمكن ان يترتب عليها من مخاطر جسيمة .. اي ان السوفيت لم يكونوا على ثقة من قدرة مصر على شن الحرب وبالتالي الخوف من التورط في مواجهة دولية . وقد ازداد هذا الخط السياسي رسوحا بعد اتفاق الوفاق الدولي الذي وقع بواسطة نيكسون وبريجنف في مايو ١٩٧٢ .. والذي بشر بفكرة « الاسترخاء العسكري لمشكلة الشرق الأوسط » .

وقد مارس السوفيت ثلاثة أنواع من الضغوط تجاه مصر لمنعها من التفكير في شن الحرب .. أولها الضغوط السياسية التي كانوا يمارسونها من خلال الاتصالات والزيارات التي تمت طوال سنوات ما بعد النكسة .. ومعاولات اقناع مصر بخطورة التفكير في أي عمل عسكري كبير وضرورية

استمرار السعي نحو الحل السلمي .. والضغط العسكري - وقتل أهم الضغوط - بالامتناع عن تزويد القوات المسلحة المصرية ببنوبيات متقدمة من الاسلحة والمعدات الهجومية التي تمكنها من شن عملية هجومية واسعة النطاق تسترد بها الارض المحتلة - الامر الذي أثر على مستوى الكفاءة المطلوبة لشن مثل هذه العملية ، وأخيراً الضغوط النفسية التي مارسها المستشارون والخبراء السوفيت المنتشرين في تشكيلات ووحدات القوات المسلحة .. من خلال محاولة نشر حالة من اليأس والاحباط وخلق شعور في القوات المسلحة بالعجز عن القيام بعمل عسكري حاسم ضد القوات الاسرائيلية وتحصيناتها وخطوطها المنيعة المقاومة شرق قناة السويس .

ولقد بذلت مصر جهوداً سياسية ودبلوماسية مكثفة على امتداد سنوات الاعداد ، لاقناع القيادة السوفيتية بمحنة المعركة ، وبعد جدو المحاولات السياسية أمام تعنت اسرائيل نتيجة لضعف الموقف الاستراتيجي المصري .. ولن تتغير هذه الأوضاع سوى تحت ضغط القوة المسلحة . وفي نفس الوقت لم تدخل القيادة العامة للقوات المسلحة وقيادات الافرع الرئيسية بها وسعا في البحث عن البديل الفنية والتكنولوجية والمعنوية التي تعرض نقص السلاح الهجومي والاعتماد على النفس في هذا المجال بالعمل على رفع مستوى الكفاءة للأسلحة الموجودة وزيادة فعاليتها ورفع القدرة القتالية للمقاتل المصري بدعم روحه الهجومية وتحقيق المستوى الأمثل لاستخدام سلاحه .

وقد رأت القيادة السياسية المصرية ضرورة رفع العبء المعنوي المعوق للوجود العسكري السوفيتي في القوات المسلحة فاتخذت قرارها الشهير في يوليو ١٩٧٢ بالتخليص من المستشارين والخبراء السوفيت وابعادهم عن القوات المسلحة . وهو قرار ان دل على شيء فاما يدل على شجاعة كبيرة وثقة كاملة في قدرة القوات المسلحة على مواصلة المسيرة دون مستشارين وخبراء ربما بكميات اكبر وطنبيات أقوى .

من ناحية أخرى .. كان قرار الحرب متعارضا مع ارادة الدولتين العظميين ، ومناقضا لحالة الاسترخاء العسكري التي أرادت الدولتان فرضها على الصراع في الشرق الأوسط .. الأمر الذي سيعتبر تحدياً مصرياً لارادة هذه القوى ، وقد أدركته تماماً القيادة المصرية ووضعته في إطارها عند رسم استراتيجية الحرب .

ولعل من الغريب هنا ان نجد نوعا من الاتفاق أو التواطؤ الخفى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى حول منع مصر من شن الحرب ضد اسرائيل .. وفقا لهدف نابع من مصلحة مشتركة أكدتها سياسة الوفاق الدولى .. فاقتسموا الأدوار ، حيث تولت الولايات المتحدة دوراً إيجابيا بحرصها على امداد إسرائيل بكل إحتياجاتها العسكرية من أحدث الأسلحة والمعدات ، وأغرقها بما يزيد عن حاجتها حتى يكون ميزان القوى العسكرية في صالحها دائمًا ، وهي السياسة التي مازالت قائمة حتى يومنا هذا .. على الجانب الآخر قام الاتحاد السوفيتى بالامتناع عن تزويد مصر باحتياجاتها الملحقة من الأسلحة والمعدات الهجومية المتقدمة .. لكنه تظل قواتها المسلحة عاجزة عن شن الحرب ضد إسرائيل . هكذا واجهت مصر سياسة ذات وجهين لفرض الاسترخاء العسكري عليها ومنعها من شن الحرب .. فبينما كان السوفيت يعملون على اضعافها يعمل الأمريكيون على تحقيق التفوق الإسرائيلي الحاسم .

ورغم هذه المواقف وعدم جدوا الحوار مع الولايات المتحدة .. فقد حرصت مصر على استمرار هذا الحوار ، في محاولة للاقلال من تأثير الدور الأمريكي المنحاز لإسرائيل .. وباعتبار الحوار نوع من التغطية السياسية والدبلوماسية للاستعدادات العسكرية التي كانت تجريها مصر .

كذلك حرصت مصر على المحافظة على مستوى متتطور للعلاقات مع الاتحاد السوفيتى .. واعتبرت أن مرتفها من المستشارين لا يعني إنها هذه العلاقة .. اذ كان لابد من خلق التوازن في موقف مصر عما القوتين العظميين .. كما كانت حاجتها لاستمرار الدعم العسكري والسياسي السوفيتى لها مطلوبة في ظروف الحرب الوشيكه .. فضلا عن محاولة الاقلال من التأثير السلبي لقرار خروج المستشارين السوفيت من مصر .

في إطار هذه الأوضاع حددت مصر الموقف المنتظر للقوى العظمى عند قيامها بشن الحرب .. ورتبت أوراقها السياسية والعسكرية على أساس هذه المواقف . اذ كان من المنتظر ان تقف الولايات المتحدة خلف إسرائيل منذ اللحظة الأولى للحرب بكل ثقلها السياسي والعسكري ، والمحافظة على تفوقها ومركزها العسكري التميز .. كذلك لم يكن من المنتظر ان يتهمس الاتحاد السوفيتى للعرب .. ولمصر على وجه التحديد .. بل ربما يتراجع مستوى الدعم العسكري الى الحد الادنى اللازم للحفاظ على القدرة الدفاعية المصرية فحسب .

وكان لابد لكل هذه المعطيات ان تؤخذ فى الاعتبار عند اتخاذ قرار الحرب واثناه وضع ستراتيجيتها والتخطيط لها . وقد أثرت فعلا الى حد كبير على شكل الحرب وأهدافها ومستواها مداها الزمنى والجغرافي .

وهنا يمكننا القول أن قرار الحرب الذى اتخذه مصر كان قراراً مصرياً ولدته اراده حرة وعززة جهد اائل لازالة المعوقات الضخمة التى اعترضت اتخاذها ، لقد جاء القرار كنتيجة طبيعية لاقتناع كامل ضرورة كسر حالة الجمود والخروج من حالة اللاسلم واللاحرب .. لقد كانت الحرب هي الملجأ الاخير الذى لا مفر منه لمواجهة موقف اسرائيلي متعدد لن يتغير الا باستخدام القوة .

ل موقف العرب :

كان على مصر قبل ان تتخذ قرارها بشن الحرب ، ان تستعرض وتدرس بدقة وتضع فى عتبارها معطيات الموقف السياسى والعسكرى العربى : .. فلم يكن من المتصور عملياً او المقبول نطقياً ، ان تخوض مصر هذه الحرب المصيرية ، وتحمل هذه المسئولية التاريخية الجسيمة .. دون ؛ تشرك قيادات الأمة العربية فى هذه المسئولية او دون الاستعانة بالقدرات العربية المتاحة والكامنة

وليس ثمة شك فى ان مصر كانت - وهى تواجه موقفاً سياسياً وعسكرياً صعباً ومعقداً - في
نهاية ماسة الى كل الدعم العربى المعنوى والسياسى ، ان لم يكن العسكرى والمادى . لذلك أعطت
أهمية كبيرة للدور العربى فى اطار الاستراتيجية الشاملة .. رغم علمها بان التحرك العربى لن يأت
لا بعد إشتعال الحرب واستمرارها لفترة زمنية كافية لتحريك القوى العربية .. حيث كانت أزمة
لشقة التى نشأت منذ كارثة ١٩٦٧ ، مازالت تخيم على الساحة العربية ، تفرض عليها مناخ الخوف
لحذر والتردد .

لذلك كان الهدف المبدئى لمصر فى هذه المرحلة تنقية المناخ العربى أولاً .. فاختضعت تحركها
سياسى لضوابط معينة أهمها التعامل مع كل الدول العربية بصدق وأمانة دون تفرقـة .. أو

تصنيف لنظم الحكم بين رجعية وتقدمية - والاً تطلب مصر من أية دولة عربية ان تحارب معها او أن تطلب منها طلبات محددة أو تحاول دفع أى دولة عربية للقيام بدور محدد في المعركة . بل تركت الباب مفتوحا امام كل الدول العربية لتقديم ماتراه مناسبا لها من امكانات او قدرات كل حسب رغبتها .. بشرأً كانت أو سلاحاً أو مالاً أو مجرد تأييد سياسي أو معنوي .

في الواقع لم تتحمس معظم الدول العربية لفكرة شن الحرب خشية ان تورط فيها . وبعضها كان يشك في مصداقية مصر واصرارها على شن الحرب ضد اسرائيل ، والبعض الآخر يشق فيما تقوله مصر .. ولكنه يشك في نتائج الحرب واحتمالات النجاح . ولكن كان هناك اجماع عربي على أن استمرار وقف اطلاق النار وحالة اللاملا ولاحرب ، سوف يضر بالقضية العربية ويجمدها ويقود ذلك الى ضياع الحقوق العربية . ورغم ذلك تفاوت مواقف الدول العربية ، واختلفت درجات استعدادها للمساهمة حيث لعبت الأوضاع المحلية والاعتبارات القطرية والذاتية .. دوراً هاماً في تحديد مواقف الدول العربية تجاه فكرة الحرب ضد اسرائيل .

فقد تراوحت المواقف العربية بين :

- * دول قبلت المساهمة بأى دور مطلوب منها عند قيام الحرب وأبرزها السعودية والإمارات .
- * ودول أحجمت عن القيام بأى دور في المعركة المقبلة مثل الأردن ، ورغم أنها أحدى دول المواجهة .
- * أما العراق فلم يبد آستعداداً للمساهمة في المعركة على الجبهة الشرقية (مع سوريا) .. وبحذ القيام بعمل مشترك في مجال البترول .. واكتفى بهذا الاقتراح دون المشاركة في أى إجراء من الاجراءات التي اتخذتها الدول العربية الأخرى بعد ذلك في هذا المجال .
- * كان التعاون السوري هو الصورة القومية الوحيدة للعمل العربي المشترك والمتكامل والقائم على اقتناع بضرورة تنفيذ عمل عسكري حاسم ضد اسرائيل .

في ضوء هذه الأوضاع العربية .. يستقر الشكل المنتظر للصراع بين العرب واسرائيل . في إطار الاستراتيجية العربية الشاملة على الآتي :

* تتحمل كل من مصر وسوريا مسؤولية القيام بالدور العسكري الخامس في سينا و الجولان بهدف قلب موازين القوى .. وكسر الجمود السياسي .. وتهيئة الظروف الملائمة لاستخدام باقى عناصر القوة العربية لاستكمال المسيرة وتحقيق أهداف السلام .

* بعد إشتعال الحرب .. تبدأ الجبهة العربية - الأطراف التي رحبـت بالاشتراك - في الحركة بهدف توسيع دائرة الصراع باستخدام جوانب القوه الاقتصادية والسياسية .. المتمثلة فى :

- سلاح البترول والارصـه العربية فى تشكيل ضغط عربـى هائل على الغرب مايساهم بفعالية فى تحقيق الأهداف السياسية القومية .

- عمل عربـى سياسى مشترك يعمق عزلة اسرائيل دوليا يحرمنـها من أى تأيـيد عـالـى .. ويدينـ عـدوـانـها على الارض العـربـية .. وإظهـار الوحدـة العـربـية في أقوى صورـها المعاصرـه بشـكل قادر على فرض الأرـادـة العـربـية .

التمهيد السياسي :

ومع أواخر عام ١٩٧٢ وبداية ١٩٧٣ ، بدأت عملية الاعداد لشن العملية الهجومية تأخذ سرعتها العالية .. بشكل متواصل ومنتظم ، وفي كل الاتجاهات العسكرية والسياسية الى جانب إعداد الدولة والشعب للحرب . في هذه المرحلة الدقيقة من مراحل الصراع اختارت مصر ان تتبع سياسة واضحة محددة المعالم تقوم على عدة ركائز هامة لعل أبرزها هي « الرواية السياسية الواضحة » لكل أبعاد الصراع في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم العربي وداخل اسرائيل - تدعمها ارادة حرة في اصدار القرار السياسي النابع من المصلحة الوطنية والالتزام القومي .. تعمل على تحقيق « هدف سياسي » واضح باستخدام شتى الوسائل الذاتية المتاحة ، مع اعداد سياسي وعسكري واقتصادي على المستوى يساعد على تحقيق هذا الهدف .. من خلال « استراتيجية شاملة » تسخر جميع قدرات الدولة وامكاناتها وكذا الامكـانـات العـربـية المتاحة عـسكـرـية وإـقـتصـاديـة وسيـاسـيـة من أجل تحقيق هذا الهدف السياسي .

في هذا الاطار المحدد لهذه الاستراتيجية الشاملة ، كان على القيادة السياسية المصرية بعد دراسات موسعة ان تضع المهمة الاستراتيجية للقوات المسلحة « بحيث تكون في حدود القدرات

العسكرية المتوفرة بهذه القوات . . والمرتبطة بمعطيات الموقف الدولي » . ويتربّ على هذه المهمة خطط عديدة واسعة النطاق والمستويات سواء من أجل التمهيد السياسي للحرب أو لادارة هذه الحرب .

تضمنت خطة الاعداد السياسي عدة أهداف . . أهمها تهيئة الرأى العام العالمي لقبول حق العرب في الدفاع عن مصالحهم واراضيهم ، بكل الوسائل المشروعة ، بما في ذلك القوة المسلحة كملجأً أخير لا بديل عنه لازالة العدوان من أجل اشاعة الاستقرار والسلام في المنطقة ، مع العمل على استكمال عزل اسرائيل دولياً وابراز تعنتها وتمسكها بالعدوان على الارض العربية . . وضرورة التصدي لهذا العدوان بعد حشد كل الطاقات العربية المتاحة سياسية واقتصادية وعسكرية لخدمة المعركة المصرية المقبلة . لقد سار التمهيد السياسي للحرب جنباً إلى جنب مع الاعداد العسكري الشاق لها ، الذي لم يتوقف لعدة سنوات . وقد لعب التمهيد السياسي لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، دوراً حيوياً في تقبل الرأى العام العالمي للحرب ، بعد كشف الاطماع التوسعية والنوايا العدوانية لاسرائيل أمام العالم . وأظهر أن مصر قد استنفذت فعلاً كل الوسائل السلمية . ولم يبق أمامها سوى « الخيار العسكري »

كانت مصر في بداية هذه المرحلة محاصرة سياسياً من الغرب مثلاً في الولايات المتحدة التي تخلّت دائماً جانب اسرائيل وتبنّت سياستها . . ومحاصرة عسكرياً بامتناع الاتحاد السوفيتي عن تقديم المساعدات وفقاً لاحتياجاتها وبالشكل الذي يرضيها ويحقق مطالبها الاستراتيجية العسكرية . . من أجل تحرير الأرض المحتلة .

ورغم ذلك فقد واصلت مصر بذل جهودها خلال ١٩٧٣ حتى قيام الحرب في أكتوبر . . لرأب الصدع في علاقتها بالاتحاد السوفيتي نتيجة لانها ، مهمة العسكريين السوفيت في مصر في صيف ١٩٧٢ . وفي هذا الإطار شاهد شهر فبراير ١٩٧٣ نشاط مصر يا سياسياً مكثفاً مع الاتحاد السوفيتي في شكل زيارتين هامتين قام بال الأولى مستشار الرئيس للأمن القومي حافظ اسماعيل وقا . بالثانية في نفس الشهر وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة الفريق أول احمد اسماعيل . كاد الهدف من الزيارتین ايضاح ان أي تسوية سلمية عادلة لابد ان يسبقها تعديل في التوازن المختل في

المنطقة ، بمعنى ان هذه التسوية لا تتحقق دون وقوع صدام عسكري يهدى لها ويحدد أبعادها . . وبالنالى لابد من توفير الفعالية الكافية للقوات المسلحة المصرية ورفع قدراتها القتالية بما يمكنها من تحقيق نتائج حاسمة تخدم ظروف التسوية السلمية فيما بعد .

اما الولايات المتحدة . . فقد كانت تعمل دائما على اقناع مصر بتقديم تنازلات لصالح اسرائيل . . باعتبار أن اسرائيل في المركز الأقوى . ورغم تعدد أشكال هذه المحاولات ، حرصت الولايات المتحدة على ان تعلن دائما أنها لا تستطيع ممارسة الضغط على اسرائيل ، بينما لم تتوقف عن ممارسة الضغوط غير المباشرة على مصر . . من خلال دعمها المستمر لاسرائيل وتزويدها باحدث الاسلحة والطائرات المتفوقة .

فخلال اللقاءات التي جرت بين كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي وحافظ اسماعيل مستشار الأمن القومي المصري في فبراير ثم في مايو ١٩٧٣ لم يتحدث كيسنجر عن الانسحاب الكامل لاسرائيل باعتباره تخليا من اسرائيل عن بعض ضمانات أنها . . بل قال صراحة أنه ليس هناك أفضل من قناة السويس ونهر الأردن لخطوط دفاعية لاسرائيل . واقتراح ان الموازنة بين سيادة مصر وأمن اسرائيل يمكن تحقيقها باعادة السيادة المصرية على سيناء ، مع إتخاذ ترتيبات أمنية في بعض المناطق . . ومن بينها تواجد اسرائيلي في شرم الشيخ .

لقد بنت مصر موقفها السياسي على دعامتين اساسيتين أولهما : أنها حقيقة تريد السلام . . ولكنها ليس بالقطع سلام الاستسلام أو السلام بأى ثمن . . وثانيها : أنه فى ظل مأزق « اللام و اللاحرب » وفي مواجهة التعتن الاسرائيلي والتحيز الأمريكي فلا بدilel عن الحرب مخرجاً من هذا المأزق . . الذى أكدته كيسنجر حين قال : « إننا لانستطيع مساعدتكم . . فانت مهزومون واسرائيل متقدمة » .

عملت الدبلوماسية المصرية والعربية على تعرية اسرائيل امام دول العالم ، وكشف أطماعها وتأكيد الحقوق العربية المشروعة بشتى الوسائل . وقد نجحت مصر في الحصول على تأييد معظم دول العالم ، كما صدرت العديد من القرارات المؤيدة للحقوق العربية ، الداعية لاعتراف بها .

وضعت مصر على خريطة عملها الدبلوماسي منذ بداية عام ١٩٧٣ ، ضرورة التوصل الى عرض قضية الشرق الأوسط على مجلس الأمن خلال مرحلة ما قبل الحرب .. كجزء حيوي من تحركها السياسي والدبلوماسي المخطط في مجال التمهيد السياسي للسلام أو الحرب معاً . فكان هدف مصر إصدار قرار قوى من مجلس الأمن يدين سياسة اسرائيل و موقفها تجاه جهود الأمم المتحدة من أجل السلام ، والتي رفضتها اسرائيل ووضعت أمامها العديد من العقبات .

ورغم التهديد الأمريكي بالاعتراض على أي قرار يدين اسرائيل باستخدام حق « الفيتو » إلا أنه تم التصويت على مشروع قرار تقدمت به دول عدم الانحياز لادانة عدوان اسرائيل على بيروت عن طريق البحر وذلك في يوليو ١٩٧٩ . ولم يكن هدف مصر هو الشكل الذي سيصدريه القرار ، ولكن الآثار التي سيتركها ما يتفق عليه أعضاء المجلس من ادانة على مستوى المجتمع الدولي .. وقد وافق جميع أعضاء المجلس على القرار فيما عدا الصين التي امتنعت عن التصويت لرغبتها في اصدار قرار محدد بادانة اسرائيل .. أما الولايات المتحدة فقد استخدمت حق الفيتو وصادرت نشر القرار الذي كان ينص على إدانة اسرائيل لاستمرار احتلالها للارض العربية ، كان التوصل الى هذه الصيغة إنجازاً سياسياً هاماً يدعم موقف مصر وحقها في حرية العمل بعد ذلك . كان هذا العمل هو خاتمة الجهود السياسية والدبلوماسية المصرية التي استمرت لعدة سنوات .. من أجل توفير أفضل الشروط لتسوية عادلة أو التمهيد لشن الحرب ، وتحقيق ما فشلت الجهود السياسية في تحقيقه طوال هذه السنين .

كذلك تأكيدت عزلة اسرائيل الدولية ، وأصبحت معظم الدول شرقاً وغرباً تدمغها بالعدوان والتلوّع وتطالها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة واحترام حقوق الشعب الفلسطيني . ولم تقتصر الجمازات الدبلوماسية المصرية على تهيئة المناخ الدولي لتقبل المعركة الوشيكة ، بل كان لها نشاطاً واسعاً في مجال العلاقات العربية على صعيد الاستقرار للحرب المقبلة .

* * *

كانت فترة اعداد مرحلة ومريرة .. أخذت من الجهد والعرق والصبر الكثير تحملت خلالها قيادة مصر السياسية مالاً يحتمل من ضغوط في الخارج وفي الداخل .. ولكن بالاصرار والعزيمة استطاعت مصر ان تنقل الأمة العربية من قاع الهزيمة الى قمة النصر .. بعد ان نجحت في استكمال

إعادة بناء قواتها والتي بدأت منذ نهاية حرب ١٩٦٧ ، وانتزاع بعض انواع الاسلحة الحديثة اللازمة . . ومقاومة النصائح والتحذيرات التي انهالت على قيادتها تتصح بضبط النفس والاستسلام والانتظار ، وتهيئة الساحة العالمية لتقدير الحرب المقبلة ، بينما كان الامر الواقع في الشرق الأوسط ، مستغلاقا في عملية الاسترخاء التي فرضتها عليه القوى العظمى المتواطئة من أجل عدم تمكين مصر من شن حرب التحرير القومية . ولكنها لم تتزعزع عن عقيدتها التي ترسخت في وجдан شعبها . . وهى أنه لا بديل أمامها الا بفرض السلام من خلال الحرب .

لقد تأسست تصرفات مصر على فكر سليم ، وعلم مجرد من العاطفة وعقلانية نتمسك بالبحث الموضوعى والحقائق المجردة والنتائج الصلبة . كانت تعرف ان قواتها المسلحة قد تغيرت كثيراً وتطورت بما كانت عليه ابان حرب يونيو ١٩٦٧ . . ولكن لظروف خارجية عن ارادتها تعلقت بسياسات الدول العظمى المهيمنة على توازنات القوى ، ظلت تفتقر الى الامكانيات الكاملة التي تتحقق حربا شاملة وهزيمة كاملة لاسرائيل تسترد بها كل أرضها . . بذلك بقيت مصر معرضة لاحتمالات ومخاطر سياسية وعسكرية لا يستهان بها . . كاحتمال تدخل القوى العظمى في الصراع . . او وقوع صدام مسلح بينها او احتمال الخروج من الحرب بهزيمة جديدة سوف تجرف العالم العربي كلها ، وليس مصر وحدها ، في هاوية سحيقة لاقرار لها ولا مخرج منها الا بعد عدة أجيال .

الاستراتيجية الشاملة وقرار الحرب :

ان تدوين المشكلة العربية الاسرائيلية ، وتوافق الدولتين الاعظم ، أصبح يحول دون إمكانية حصول أى من الطرفين المتنازعين على إنتصار حاسم في ساحة الصراع المسلح . لذلك كان لا بد لتحقيق هدف الاستقرار ، الا لتجاء إلى « الاستراتيجية الشاملة »، التي تسخر كل الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية فضلا عن الجهد العربية المشتركة من أجل تحقيق النتائج الخامسة التي تفتح الباب أمام سلام حقيقي قائم على الحق والعدل . لذلك كان على مصر ان تسخر كل خبراتها وعلمها وتجاربها وما إكتسبته من حروب خاضتها لاستكمال البناء العسكري . وان تستخدم فكرها الحر وبراعة أبنائها وابتكاراتهم في التغلب على كل المشكلات الاستراتيجية والتكتيكية والفنية التي كانت تعترضهم . كذلك كان من الضروري الاطمئنان الى وجود قدر مناسب من تأييد الاتحاد السوفياتي ووقوفه الى جانب مصر عندما تنشب الحرب ، برغم معارضته لشنها وعدم ثقته في

نتائجها . وقد نجحت مصر في خلق تعاون عربي مشترك وفعال بفتح الجبهة السورية ويجر اسرائيل على القتال في جبهتين في آن واحد ، في ظل استراتيجية عربية شاملة تتضمن إلى جانب العمل العسكري .. العمل السياسي والعمل الاقتصادي المؤثر ، ليس على مستوى الصراع ذاته ولكن على المستوى العالمي كذلك .

في نوفمبر ١٩٧٢ إتخذ القرار السياسي بشن الحرب ضد اسرائيل ، بمجرد أن تستكمل القوات المسلحة مراحل استعدادها وتنهي خططها الازمة للقيام بالعملية الهجومية ضد القوات الاسرائيلية عبر قناة السويس ، كجزء أساسي من الاستراتيجية الشاملة التي تلعب فيه القوات المسلحة الدور الرئيسي .

وتحدد الهدف السياسي للحرب ليكون هو : تغيير التوازن السياسي العسكري في الشرق الأوسط من خلال إهانة الأركان الرئيسية للنظرية العسكرية الاسرائيلية .

في هذا الاطار كان دور العمل العسكري الأساسي هو كسر حالة الجمود الذي يعاني منها الموقف بقلب الأوضاع الاستراتيجية .. ما يدفع بالخل السياسي إلى سطح الأحداث - وهذا يعني ان الهدف السياسي النهائي ، سواء بالنسبة لتحرير كل الأرض المحتلة أو استرداد حقوق الشعب الفلسطيني .. لم يكن تحقيقه قاصراً على القوات المسلحة وحدها .. بل يتم تحقيقه في إطار الاستراتيجية الشاملة التي تنظم استخدام القوة العسكرية على أكثر من جبهة وفي وقت واحد .. يضاف إلى ذلك القوى السياسية والdiplomatic والاقتصادية والمعنوية للعالم العربي كله .

وكانت عملية اقتحام قناة السويس ، واخراق وتدمر خط بارليف ، والتقدم في سيناء لاقامة رؤوس الكبارى على امتداد قناة السويس .. عملية شديدة التعقيد ، مليئة بالعقبات والمشكلات الضخمة على كل المستويات ، والتي تحتاج إلى حلول متنوعة ومبتكرة . وقد بدأت القيادة العامة المصرية مهمتها الشاقة والطويلة ، باجراء العديد من الدراسات والتقديرات الضرورية لتأكيد دقة التخطيط للعملية الهجومية المطلوبة .. مع الوضع في الاعتبار ضرورة الاعتماد على معلومات دقيقة يجب جمعها عن العدو المقابل ، وتقديرات واقعية لحقيقة قدراته دون إستهانة أو مبالغة .. مع

تحليل سليم متكامل للنظرية العسكرية الاسرائيلية ، وتحديد جوانب القوة وعوامل الضعف فيها ..
فضلا عن دراسة الحالة النفسية والمعنوية والاتجاهات الفكرية للقيادة العسكرية والاسرائيلية
والتقديرات المتوقعة لافعالها وردود افعالها .

إسقاط النظرية العسكرية الاسرائيلية

مكذا أصبح إسقاط النظرية العسكرية الاسرائيلية هو التحدى الأكبر الذي واجهته الاستراتيجية المصرية وقبلته وتعاملت معه باقتدار ، مستخدمة كل ما تحت يدها من وسائل ، سخرتها من أجل إهانة أركان هذه النظرية العدوانية ، وإسقاط مفاهيمها التوسعية والاستعمارية والتي تضمنت العديد من العناصر الأساسية :

- * القدرة على الردع بواسطة « الذراع الطويلة » وفرض الأرادة على العرب بامتلاك « اليد العليا » في المنطقة . ويتضمن الردع عدة عناصر أهمها رفض إنتظار الضربة الأولى من العرب وتوجيه « الضربة المسبقة » إليهم - الاحتفاظ بقوات جوية حديثة ومتقدمة تمثل الذراع الطويلة - الاحتفاظ بقوات برية قوية قوامها الأساسي التشكيلات المدرعة المتقدمة .
- * « الحدود الآمنة » وهي ذات مضمون توسيعى .. لاستنادها على موقع طبيعية قوية داخل الأرض العربية و بعيدة عن قلب اسرائيل .. بحيث توفر لها عمداً استراتيجية كبيراً يحمي هذا القلب ويؤمنه ويبعد عنه الخطر العسكري العربي .
- * الحرب الخاطفة القصيرة الأجل التي تحسّم خلال أيام قليلة لتفادي إستمرار التعبئة العامة لفترات طويلة ، وللحد من الخسائر الكبيرة في الأفراد ولتجنب الاضطرار للاحتفاظ بمخزونات استراتيجية ضخمة .
- * المجال الحيوي لاسرائيل في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك من خلال التحكم في خطوط المواصلات البحرية الدولية التي تمر بالمنطقة بين أوروبا وأسيا وأفريقيا . وكسر طوق الحصار العربي حولها بالسيطرة على أهم المراتب البحرية في المنطقة وهي قناة السويس ومضايق تيرات عند شرم الشيخ .

كان معنى تحدي النظرية العسكرية الاسرائيلية .. العمل على إهادار قيمة المبادىء التي بنيت عليها وهدم الأركان التي تتضمنها .. وذلك من خلال استراتيجية مصرية .. قادرة ان تثبت لاسرائيل ان حلم التوسيع على حساب الأرض العربية هو سراب خدعت به نفسها .. وان حجة الحدود الآمنة حجة باطلة وخرافة لن تتحقق .. فمن لا يملك الأرض لا يمكن ان يأمن عليها .. مهما بلغت قوة الردع التي حشدها المحتل . ففكرة التخويف النفسي فكرة فاشلة نابعة من خيال مريض لقيامها على اعتقاد خاطئ . يظن ان البطش يمكن ان يطمس الحق أو تسكّت أصحابه أو يردعهم عن المطالبة به .

لقد ارادت الاستراتيجية المصرية ان تقول كلمتها .. فترکد ان النظرية العسكرية التي تبني على مثل هذه الأفكار البالية هي نظرية فاسدة متحلل .. تمثل خطأ تاريخيا واستراتيجيا اسرائيليا فادحاً سوف تعانى منه اسرائيل لو تمسكت به مستقبلا .. على أمل إقامة ماتدعى تحت اسم « إسرائيل الكبرى » .. من خلال خلق شكل جغرافي متناسق لنفسها ، يمكنها من إمتلاك زمام الوضع الاستراتيجي في المنطقة ، ويوفر لها في نفس الوقت سعة ديمografية قادرة على استيعاب كل يهود العالم (يهود الاتحاد السوفيتي في المرحلة الحالية) ، وقدره جيوپوليتيكية تتحقق لها « اليد العلية » في المنطقة وتحولها إلى مجال حيوي بفرض الهيمنة السياسية والسيطرة الاقتصادية على مقدراتها .

من هنا كان اصرار اسرائيل على بناء القلاع وتشييد الحصون واقامة « خط برليف » شرق القناة .. لمنع القوات المصرية من العبور أو محاولة الحصول على موطئ قدم لقواتها على الضفة الشرقية للقناة .. ولتضمن استمرار بقائها على هذا الخط .

قدرت القيادة المصرية مدى تأثير الحالة الذهنية الاسرائيلية المشبعة بالغرور الاعمى على قرارات اسرائيل ، ومدى الخطأ الاستراتيجي الذي جعل من نظريتهم ، نظرية معرضة للسقوط أمام أول اختبار جاد .. هذه الحقيقة الفكرية الفلسفية كانت هي الداعمة الأساسية للتخطيط المصري في تحديه للنظرية العسكرية الاسرائيلية واهدار أركانها .. كان ذلك هو السر الذي احتفظت به مصر ، لتصفع به وجه اسرائيل بعد ظهر يوم ٦ اكتوبر ١٩٧٣ .

استراتيجية الحرب هي استراتيجية السلام

كان يوم السادس من أكتوبر ١٩٧٣ .. ب بشارة صاعقة انقضت على رأس اسرائيل فزالت كيانها وأفقدتها توازنها .. في هذا الوقت كانت اسرائيل شديدة الثقة بالنفس ، مفتونة بقوتها ، فخورة بجيشها ، مطمئنة الى انها قد أصبحت دولة اقليمية كبرى في الشرق الأوسط - بمنأى عن أي خطر .. قاعدة وراء الحدود الآمنة التي صنعتها عام ١٩٦٧ - بعد حرب خاب فيها العرب وألحقت بهم هزيمة مرة - حدثت الصاعقة عندما دفعت مصر بقواتها لتقتحم قناة السويس ، وأطلقت سوريا جنودها عبر مرتفعات الجولان . فاجبروا الدول العظمى على إعادة فتح ملف الشرق الأوسط .. وحطموا وسحقوا وبددوا وهم استقر طويلا في الأذهان ، وهو ان اسرائيل « دولة لا تهـر » .

بهذه النتائج المباشرة التي خلقتها حرب اكتوبر ، يمكننا القول أنها قد أدت رسالتها .. ففتحت بالقوة طريق السلام ، بعد سنوات مضنية من الجهد المصري والعربي والدولية التي أعقبت حرب يونيو ١٩٦٧ ولم تسفر عن أي نتائج او تفتح أي طريق لحل النزاع في الشرق الأوسط .. كانت حرب أكتوبر هي الأداة الضرورية للوصول الى مثل هذه النتائج ، والخروج من حالة الاسترخاء العسكري السياسي ، باعتبار ان الحرب جزء ومدخل الى الحل السياسي . وليس هناك أدنى شك في أن حرب أكتوبر قد غيرت من المفاهيم والأوضاع التي سادت في سنوات ما قبل أكتوبر، وهياأت بذلك المسرح السياسي والدبلوماسي في العالم والشرق الأوسط ، بما خلقت من قوة دفع كبيرة لاتهاه . الصراع والتحرك على طريق السلام .

في هذا الاطار .. لم تكن الحرب في حد ذاتها هدفا .. ولكنها كانت أداة لا بديل عنها لتحقيق هدف الأمة العربية الذي استنزف الكثير من جهدها وجهد المجتمع الدولي دون جدوى .. لقد كان هذا الهدف هو العنصر المهيمن على فكر صناع القرار في مصر والمخططين لوضع هذا القرار موضع التنفيذ .. فلم تستهدف الحرب إحداث الدمار أو الخراب ، ولكنها جاءت لكسر الجمود وتحريك الساكن . ولذلك بنيت فلسستها على اهدار النظريات وقلب المعايير التي سيطرت دائمًا على فكر اسرائيل .. عن طريق إسقاط هذه النظريات العدوانية .. واهدار قيمة المبادئ التي قامت عليها .. واقناع إسرائيل بفداحة الشمن الذي ستدفعه ، ويمدی ما يتعرض له منها من مخاطر جسيمة .. فيما لو إستمرت في عدائها للعرب وفي التمسك بالأرض المحتلة . ان البديل الوحيد الذي يحفظ لها هذا الأمن .. هو السلام ولا شيء غير السلام .

إن ما يؤكد أن استراتيجية مصر من أجل تحقيق السلام ، لم تتبّع من قلب معركة أكتوبر ، بل أنها قد رسمت قبل أن تبدأ الحرب ، واعتبرت الحرب جزء من هذه الاستراتيجية الشاملة ، التي تضمنت أدوات أخرى بخلاف الاداء العسكرية .. ما حدث يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ - بعد مضي عشرة أيام من أيام القتال- ففي هذا اليوم .. وضحت معالم السياسة المصرية ونواياها السلمية ، ورغبتها الصادقة في اشاعة السلام وحقن الدماء ، وفتح صفحة جديدة للعلاقات . كما بدت عناصر الاستراتيجية الشاملة تأخذ وضعها وتفاعل معًا لفرض التأثير المطلوب على مسار الصراع . في هذا اليوم كانت القوات المصرية قد أنهت مرحلة حاسمة من القتال .. وهي مرحلة صد وامتصاص وتحطيم كل الهجمات والضربات المضادة التي وجهتها القوات المدرعة الاسرائيلية ضد الدفاعات المصرية . حيث تحطمت جميعها على صخرة الدفاع المصرية .. وقف الرئيس الراحل أنور السادات في مجلس الشعب يطرح مبادرة سلام جديدة .. ذاكراً أن السلام الذي تقصده هو السلام القائم على العدل .. ثم قدم الخطوط العامة لوقف مصر (ملحق ٣) .

* إننا قاتلنا وسوف نقاتل لتحرير أراضينا التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧
ولا يجاد السبيل لاستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

* إننا نلتزم بقرارات الأمم المتحدة .. وعلى إستعداد لقبول وقف اطلاق النار على أساس انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضي المحتلة فوراً تحت اشراف دولي وإلى خطوط ماقبل ٥ يونيو ١٩٦٧ .

* إننا على إستعداد فور إتمام الانسحاب من كل الأراضي المحتلة أن نحضر « مؤتمر سلام دولي » في الأمم المتحدة ، مع العمل على اقناع العرب وممثل الشعب الفلسطيني به ، من أجل وضع قواعد وضوابط سلام في المنطقة تقوم على إحترام الحقوق المشروعة لكل شعوبها .

* إننا على إستعداد لأن نبدأ فوراً في تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية لكي تعود إلى أداء دورها في خدمة ورخاء العالم وازدهاره . وان مقدمات الاستعداد لهذا العمل قد بدأت فعلاً غداً تحرير الضفة الشرقية للقناة .

وفي نفس هذا اليوم إتخذت خطوة هامة على الجبهة الاقتصادية ، فبالإضافة لما شهدته يوم ١٦ أكتوبر من تطور سياسي هام بمبادرة السلام التي طرحها الرئيس السادات .. شهد كذلك دخول

البترول ساحة المعركة فقد قررت منظمة «أوبك» رفع سعر برميل البترول بنسبة ٧٠٪ وما كانت الدول العربية الخليجية تحتل مركزاً مسيطراً داخل المنظمة، فقد إعتبرت هذه الخطوة مبادرة اقتصادية من الدول العربية. وابتداءً من هذا اليوم دارت معركة اقتصادية على أعظم جانب من الأهمية يصاحبها جدل سياسى واسع النطاق تديره الدولتان العظميان مع مصر.. بالإضافة لاستمرار الصراعسلح الذى تقوده مصر وسوريا على جبهات إسرائيل.

هكذا مارست دول الخليج وعلى رأسها السعودية دورها الضاغط، وقد حذر الملك فيصل الولايات المتحدة بأنه مالم يتوقف دعمها لإسرائيل فستعيد السعودية النظر في سياستها بما في ذلك ايقاف ضخ البترول. ولم تتردد السعودية ومعها الدول العربية في تنفيذ ما حذرته منه.. ففي يوم ٢٠ أكتوبر أعلنت الادارة الأمريكية أنها ستدعم إسرائيل بمبلغ ٢,٢ بليون دولار لتمويل الشحنات العسكرية الأمريكية لها. وعلى الفور أعلنت الدول العربية حظر صادرات البترول إلى الولايات المتحدة. بذلك تأكد دور البترول كسلاح فعال لتحقيق أهداف سياسية.. وقد التحتمت المعركتان العسكرية والاقتصادية كجناحى معركة واحدة.

وتخضعت الجهود السياسية التي بدأت منذ أن طرح الرئيس السادات مبادرة السلام.. عن صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ يوم ٢٢ أكتوبر.. تقدمت به الدولتان العظميان إلى مجلس الأمن، ويقضى بوقف اطلاق النار وإنها كل الانشطة العسكرية فوراً في موعد لا يزيد عن ١٢ ساعة من لحظة صدور القرار وذلك في الواقع التي تحملها الأطراف الان ويدعوا القرار الأطراف المعنية إلى البدء فوراً عقب ايقاف القتال، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٤٢ بجميع اجزائه.. وإن يبدأ بالتزامن مع وقف القتال مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف مناسب بهدف اقامة سلام عادل و دائم في الشرق الأوسط.

هكذا كان القرار ٤٤٢ وظل حتى يومنا هذا.. المحور الذي دارت وتدور حوله دائماً كل جهود السلام، حل أزمة الشرق الأوسط وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. لقد كانت مصر جادة في تجاهها نحو قبول التفاوض مع الجانب الإسرائيلي بهدف الوصول إلى سلام حقيقي.. وعندما قبلت مصر القرار ٣٣٨ كانت تؤكد السياسة التي سارت عليها.. بينما قبلت إسرائيل القرار وأعلنت

ذلك وقام كيسنجر بابلاغ مصر رسميا بذلك .. وهي تنوى أن تخدع العالم كله وان تنتهك القرار بعد ساعات قليلة من تنفيذه .. في محاولة غادرة للخروج بقواتها من مأزق الوجود المحدود في منطقة الدفرزوار / فايد باطلاق قواتها جنوبا على الضفة الغربية للقناة ، في ظل التزام مصر بقرار مجلس الأمن واحترامها له .. ولكن عادت المارك للاشتغال مرة أخرى وليستمر القتال لمدة أربعة أيام أخرى .

خلال هذه الأيام العصيبة أصدر مجلس الأمن قراراتين الأول ٣٣٩ مساء يوم ٢٣ أكتوبر يطالب فيه الأطراف بالعودة الى خطوط ٢٢ أكتوبر .. ووافقت مصر كما وافقت اسرائيل على القرار .. وللمرة الثانية تواصل القوات الاسرائيلية خرقها لقرارات مجلس الأمن ، واستمرت في أعمال القتال صباح يوم ٢٤ أكتوبر على أمل أن تحقق نصرا عسكريا وسياسيا هائلا فيما لو نجحت في الاستيلاء على مدينة السويس .. ولكن إنتهت كل محاولاتها باندحار قواتها على اعتاب مدينة السويس الباسلة وتكسرت كل الهجمات أمام دفاعها الصلب .. فلم تتجه قواتها في اقتحام المدينة وتكتب خسائر فادحة . وكانت معركة السويس خير تتويج للجهد المصري الهائل في هذه الحرب ومثلا عظيما للتعاون الوثيق بين الشعب وقواته المسلحة .

وفي مساء ٢٥ أكتوبر اصدر مجلس الامن قراره رقم ٣٤ ليؤكد عودة القوات الى الخطوط التي كانت عليها يوم ٢٢ اكتوبر - وانشاء قوات طوارئ دولية تحت سلطة مجلس الأمن للاشراف على تنفيذ قرارته . واعتبارا من يوم ٢٨ أكتوبر - بوصول قوات الطوارئ الدولية الى جهة القتال ، بدأت الأوضاع تستقر، وعاد الهدوء المشوب بالحذر الشديد الى الجبهة .. لتببدأ مرحلة جديدة تماما في مسار الصراع العربي الاسرائيلي .. مرحلة لقاء آخر بين العرب والاسرائيليين ، ولكن اللقاء هذه المرة لم يكن لقاء في ميادين القتال ، ولكنه لقاء حول مائدة المباحثات .

ففي صباح يوم ٢٧ تقدمت الولايات المتحدة باقتراح اجراء مباحثات مباشرة بين مصر واسرائيل لبحث المشاكل المترتبة عن وقف إطلاق النار .. وان اسرائيل قد وافقت على هذا الاقتراح . وقررت مصر الموافقة على الاجتماع وعين (اللواء) محمد عبد الغنى الجمسي رئيس هيئة العمليات مصر ومعه وفد من العسكريين والدبلوماسيين .. وحدد مكان اللقاء ليكون عند علامة الكيلو مترا

١٠١ طريق القاهرة - السويس . . ويكون تحت اشراف الأمم المتحدة لمناقشة الاعتبارات العسكرية الخاصة بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ ، ٣٣٩ . وقد عقد أول اجتماع مباشر تحت اشراف الأمم المتحدة في الساعة الواحدة والنصف صباح يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ .

وفي ٣١ أكتوبر عقد الرئيس السادات أول مؤتمر صحفي عالمي بعد الحرب ليعرض فيه الموقف العام ويرسم أولى خطى السلام . . قال فيه :

« ان الأمة العربية كلها تقف اليوم للدفاع عن مقدساتها ، وان من حقها ان تشتراك في صنع سلام حقيقي لا يفرض عليها بقوة السلاح . . ان السلام الذي نتحدث عنه ليس حلاً جزئياً أو منفرداً لمصر ، فان الأرض المصرية هي الأرض السورية ، هي حقوق الشعب الفلسطيني . . ان الأمة العربية وهي تستخدم سلاح البترول ، لا توجه هذا السلاح ضد أي شعب من الشعوب . . ولكنها تقول إنها تريد حقها في الحياة . .

نحن نريد السلام . . واذا كانت هناك رغبة في السلام فعلاً فينبغي احترام قرار مجلس الأمن الصادر يوم ٢٢ أكتوبر ٧٣ وهو القرار رقم ٣٣٨ وتنفيذه . ولتكن المرحلة التي نتجدها هي مرحلة الفصل بين القوات حتى يكون الكلام جاداً . . ونسير نحو السلام « ملحق ٤) .

و قبل ان نختتم الحديث عن وقائع حرب أكتوبر . . يبقى سؤال هام لابد من الاجابة عليه . . لانه يرتبط بفلسفة مصر في ادارة الصراع وتوجيهه تجاه السلام . . وهذا السؤال يقول : لماذا قبلت مصر قرار وقف اطلاق النار رغم نجاح قواتها .

وفيها يلى أهم الاعتبارات والحقائق التي أملت على مصر اتخاذ هذا القرار السياسي الهام المتعلق بشأن قبول قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ القاضي بوقف اطلاق النار .
* كانت القوات المسلحة المصرية قد حققت - في هذا التوقيت - أهم الاهداف الاستراتيجية العسكرية ، بينما لم تتحقق الأهداف السياسية بعد .

- * تقدمت الدولتان العظميان بمشروع القرار بحكم مسؤولياتهما في الوضع الدولي الجارى ، كما إتخذ القرار باجماع أعضاء مجلس الأمن ، وليس من المناسب لدولة متوسطة أو صغيرة ان تهمل قرارات القوى العظمى التي قتلت المورد الأساسى للمتحاربين .
- * ان الحروب المحلية يجب ان تدار فى ظل الظروف الدولية السائدة .. وان تعرف قياداتها المدى الذى يمكن ان تذهب اليه ومتى تتوقف .. حتى لا يتتحول الصراعاقليمى الى صراع عالمى .. الشىء الذى لن تسمح الدولتان بحدوثه . وفي نفس الوقت كانت بوادر النصر قد لاحت بجانب مصر .. الامر الذى دفع كيسنجر الى ان يعلن وال الحرب على اشدها .. إن الولايات المتحدة لن تسمح للسلاح السوفيتى بالتلغلب على السلاح الأمريكى .. وفي نفس الوقت صرخ الرئيس السادات - عندما بدأت الاسلحة الأمريكية الحديثة تتدفق على اسرائيل - بقوله : «ان مصر ليست مستعدة لقتال الولايات المتحدة الأمريكية » .
- * انطباق القرار ٣٣٨ مع تفسير مصر للقرار ٤٤٢ ، وتأكيد هذا التفسير .. الشىء الذى سعت مصر خلال السنوات الست الماضية لتحقيقه بكل الوسائل . فقد كانت مصر تسعى الى السلام منذ عام ١٩٦٧ . كما ان مصر كانت تدرك ان اكثertasويات السلام ارضاء حتى بالنسبة للطرف الأقوى .. التسويات التى يتم انجازها من خلال المفاوضات .. وليس كنتيجة حاسمة لنصر عسكري . كذلك من المعروف ان الدولة التى تستنزف كل جهودها أثناء الحرب ، يمكن ان تصاب سياستها ومستقبلها بالافلاس . كذلك أكدت خبرات الحروب السابقة ودروس التجارب الماضية .. سواء على المستوى المحلى او المستوى العالمي .. أن حصر الاهتمام فيما تحقق من نصر دون التفكير فى عواقب هذا النصر وردود فعله ، دون ان يوضع فى الاعتبار ماقدمه هذا النصر لقضية السلام . فى هذه الحالة سوف يكون السلام هشا ، يحمل فى طياته بذور حرب تالية .

النتائج المباشرة للحرب :

لقد خرجت أكتوبر من رحم هزيمة عسكرية .. اراد الطرف الآخر تجسيمها ، لتصبح هزيمة شاملة للعرب ليس فقط على المستوى العسكري ، ولكن كذلك على المستوى السياسي والحضارى . ولذلك كانت حرب أكتوبر عملا ضروريا ليجرد حرب ١٩٦٧ من هذا المفهوم ويرد بعده على الادعاءات الاسرائيلية .. وليوقظ الأمة العربية كلها وينبهها الى حقيقة ما تملكه من قوة وكيف أمكن لجزء منها ان يتحقق ما تحقق فى حرب أكتوبر ، وأن يتبع لها أمكانية النهوض نحو صحوة كبرى .

لم تكن حرب أكتوبر معجزة أو ضربة حظ غير محسوبة .. لأن المعجزة المجاز لا يتعکر عبر التاريخ وضريبة الحظ تجيء بلا ترتيب ولا عمل . ولم تكن حرب أكتوبر هذه ولا تلك .. بل كانت عملا شاقا وجهداً هائلاً وتعبئة حقيقة وجادة لكل الامكانات المتاحة بشرية ومادية .. ذهنية ونفسية .. كانت تخطيطا عصريا ذكيا لعمدة فلكلها فعلا .. وأداء راقيا بسوا عذرية .

حرب أكتوبر كانت عملا فذا جعل العالم يتنبأ بأن العرب سيصيّبون « قوة سادسة » ويقدر صدق هذا التنبؤ .. يقدر ما تصدت له القوى المضادة ، فأوقفت نموه وفرضت عليه عوامل الاحباط التي تدخلت لتجهض نتائج أكتوبر وتجبرها من مضمونها القومي الأصيل .. ويتقبل العرب ذلك كله دونوعى لحقيقة ما يحدث لهم وما يحدث حولهم .. فكان الشتاق وكانت القطيعة وكان التمزق ..

ومع ذلك .. فقد نجحت حرب أكتوبر في تأكيد اصالتها القومية ، وفي ان تفرز العديد من المؤثرات الايجابية فرضت ، وما زالت تفرض آثارها حتى يومنا هذا .. ولعل أهم ما افرزته .. ما أكدته من حتمية السلام الى تسوية سلمية لقضايا الصراع العربي الاسرائيلي .. تلك حقيقة لا ينفيها أننا لم ننجع في استغلالها الاستغلال الامثل ..

كما أظهرت الحرب في نفس الوقت .. ان مصادر الخطر ومواطن النزاع في المنطقة قد تعددت واتسعت .. وامتدت من قلب الشرق العربي في فلسطين .. إلى مناطق الاطراف الحيوية للمنطقة العربية وللشرق الأوسط .. مثل منطقة الخليج وجنوب البحر الأحمر وشرق البحر المتوسط (قبرص) ..

وهذا الانتشار لم يأت من فراغ .. بل أن له أسبابه الاستراتيجية وأسبابه الاقتصادية وأسبابه الجغرافية السياسية ، فالمنطقة مستودع عالمي للبترول ، وهي تمثل القلب بالنسبة لشبكة المواصلات العالمية بحرية وجوية .. وهي منطقة يفتقر أصحابها إلى الوعي الاقليمي وقيمة الحقيقة وتستغرقهم الذاتية والخصوصية .. فضلاً عما تحتويه من مشكلات ناجمة منها منطقة جذب عالمية .. وسوق رائجة لسباق التسلح .. وجلب السلاح واقتناه أكثر أنواعه قوة وفعالية ..

لعل من أبرز المعالم التي تميز بها حرب أكتوبر .. ظهور سلاح البترول .. كسلاح استراتيجي سياسى كان له مكان الصدارة في الأدوات التي تضمنتها استراتيجية الصراع الشامل ، في مرحلة ما بعد الصدام المسلح . لقد أبرز هذا السلاح الفعال ، ان العرب قادرون على ان يصيروا قوة لا يستهان بها على المسرح الدولى .. وان لهم - وقت الشدة - اراداتهم المتميزة .. الكفيلة بالتأثير على ظواهر هامة تتعذر خطورتها من منطقة الشرق الأوسط .. وهى لا تفرض آثارها على استقرار وأمن دول المنطقة فحسب .. ولكنها تمتد إلى المستوى العالمي .. لتعدل من سياساته وتدفع الغرب الصناعى الى رسم خريطة استراتيجية جديدة لعلاقاته بدول العالم الثالث بوجه عام .. والعالم العربي بوجه خاص . هدفها تفكك عناصر القوة العربية والاستفادة من كل الشروخ والشقوق التي تملأ العالم العربي بل وتعيقها .

حقيقة لقد استخدم العرب سلاح البترول بقدر كبير من الفعالية التي اشعرت دول الغرب خاصة دول اوروبا الغربية واليابان بالذات - بمدى تبعيتها للبترول العربي - رغم أنهم لم يستخدموه كسلاح للعقاب ولكن كسلاح للردع . لذلك تميز بالمرونة التي نجحت في دفع العديد من الأطراف المستهلكة إلى انتهاج مواقف - في أزمة الشرق الأوسط - أكثر تفهمًا لوجهة النظر العربية . فلأول مرة - خلافاً للمحاولات السابقة - أقدم العرب على الحد من ضغط البترول مستندين إلى ارصده مالية تسع لهم بخطوة لها هذه الخطورة ، دون أن تنهدد اقتصادياتهم أو تصاب باضرار جسيمة ، بما أتاح لهم فعلاً مضاعفة أسعار البترول أربعة أضعاف .. كما ربطوا الحد من الضغط بهدف سياسي محدد هو تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، مما أكسب هذا الإجراء قوة وفعالية سياسية .. أكد نجاح الاستراتيجية الشاملة بما أحدثه من آثار سياسية ، ومالعبه من دور كبير في تنشيط الدبلوماسية الأمريكية .. للحد من مضاعفات استخدام هذا السلاح ، والسيطرة عليها قبل استفحالها إلى حد يتعدز ضبطه . لقد اتخذ هذا النشاط الدبلوماسي الكثيف عام ١٩٧٤ شكل التدخل المباشر وال سريع من أجل تخفيف حدة التوتر وفض الاشتباك بين القوات المتحاربة على الجبهتين المصرية في بناء والسورية في يونيـه - مع تعهد أمريكي بضرورة الاسراع في البحث عن تسوية للنزاع ترضي شتى أطرافه .. عن احساس عميق بمدى حاجة المنطقة إلى السلام .

كان إعراضاً بعض النظم العربية على المسيرة العقلانية التي اختارتها مصر على طريق

السلام . . سبباً مباشراً فيما حدث من تصدع في الصف العربي . . وهو تصدع نجم عن قصور عربي في ادراك الابعاد الحقيقة للسياسة المصرية المنفذة في إطار استراتيجية الصراع الشامل والتي بدأت مع حرب أكتوبر واستمرت بعد ذلك . . هنا يمكننا القول . . ان هذه الاستراتيجية المصرية في ذلك الوقت - قد سبقت زمانها العربي . . الأمر الذي استعصى فهمه على العديد من النظم العربية . . فكان الاعتراف على هذه السياسة التي اتسمت ببعد النظر والموضوعية . . والمنهج العقلاني في معالجة القضايا الأساسية بالشكل الذي يحفظ الحقوق ويعزز المكانة . . وقد استغرق الأمر سنوات طويلة قبل إقتناع العرب بحقيقة هذه الأبعاد والتأثير بها بعد ان تكررت مواقف مصر التي أكدت حرصها على تزامنها القومي ، ومدى تمسكها بالحفاظ على حريتها في اتخاذ ماتراه من قرارات سياسية تصنون سيادتها وتؤمن مصالحها الوطنية والقومية .

إلا ان امر هذا الادراك ، قد اختلف بالنسبة للقوى العالمية كالولايات المتحدة والدول الأوروبية . . فقد أدركت هذه القوى في مرحلة مبكرة ، مع التدرج الذي حدث في عودة العلاقات المصرية الأمريكية الى التفاهم والتعاون . . بان هذه العلاقة الجديدة مع مصر ، لاتعني الحد من حريتها في توجيه سياستها الخارجية وفقاً لمصالحها القومية ، مادامت هذه السياسة لا تتعارض مع السياسة الأمريكية أو تصطدم معها .

من ناحية أخرى فان ريادة مصر لعملية السلام في الشرق الأوسط من منطلق قومي ، واصرارها على اختيار السلام باعتباره خطها الاستراتيجي الأول . . وكان ذلك واضحاً قبل حرب اكتوبر . . وتأكد أثناء الحرب ذاتها ثم ترسخت أبعاده بعد ان توقف القتال في الشرق الأوسط . هذا الاختيار قد صادف التقاء مع الاهتمامات الأمريكية ، أدى الى تطابق في الاهداف الرامية الى تحقيق الاستقرار والأمن ، واسعنة السلام في المنطقة كضمانات ضرورية لصيانة المصالح الحيوية الموجودة بها . وهكذا أصبح العمل على حل الصراع العربي الإسرائيلي هدف مشترك يمثل ضرورة هامة لتحقيق هذا الاستقرار . لقد أكدت حرب اكتوبر ان الاستقرار قد أصبح ضرورة عربية ، لابد أن يتحقق في المنطقة حتى يكن مواجهة المشاكل الملحّة للتنمية الاقتصادية . . وبالتالي فلا بد من ايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي . . غير ان هذا الحل كان لابد ان يتتسق مع المعطيات التي تمثل سياسات العصر . . وفي هذا الاطار تقدم الغرب ليمارس نشاطه في

المنطقة وقد وضع نصب عينيه درس أكتوبر .. فبدأ التحرك - تحت مظلة العمل على تجنب أسباب الاضطراب في المنطقة - من أجل السيطرة على تطورات الأوضاع فيها .. واجهاض تصاعد عناصر القوة العربية والتي نجح العرب في تشكيلها أثناء حرب أكتوبر عن الحد الذي رسمه الغرب .. اذ اعتبر الغرب ان استمرار وجود هذه القوة وغواها سوف يمثل خطراً على المصالح الغربية الكبرى ..

ثم بدأ الغرب في تطبيق قواعد الانفراج الدولي على دول الشرق الأوسط ومنازعاته .. بهدف تجنب أطراف النزاعات الساخنة .. التعرض لتصاعد التناقضات الأكثر ضرراً لجميع الأطراف .. وكان ذلك يعني ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية تعيد الأرض العربية المحتلة إلى أصحابها .. وتتضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ..

ومنذ ذلك الوقت قادت مصر مسيرة السلام بمجرد إنتهاء الحرب .. ونجحت بعد سنوات من الجهد والنضال في أن تحقق سلاماً جزئياً مع إسرائيل ، كان من الممكن أن يكون سلاماً شاملًا يشارك فيه كل الأطراف العربية المعنية .. لو لا نكوص العديد من الحكومات العربية عن التقدم إلى جانب مصر ومؤازتها في نفس المسيرة .. ولقد أكدت الأيام بـل وقطعت كيف كانت مصر أكثر ادراكاً وأبعد نظراً .. وإن النتيجة الوحيدة التي نجمت عن هذا الموقف بالإضافة لضعف الكيان العربي .. تعطيل مسيرة السلام لسنوات طويلة أضرت بالصالح العربي بعد أن فقدت المسيرة قوة الدفع الكبيرة .. فنالت بذلك من الحقق العربية ، وضاقت الفرص المتاحة أمام العرب لاستردادها كاملة ..

• • •

الفصل الثالث

نهايات الحرب وبدايات السلام (١٩٧٣ - ١٩٧٧)

نهاية الحرب

التداعيات السياسية

ظهور السلوك المريب في إدارة الصراع

اسرائيل والنمط الانتهاري

بدء المسيرة نحو السلام

المراحلة الأولى في الكيلو ١٠

اتفاقية النقاط الست

سلاح البترول

مؤتمر السلام

المراحلة الثانية في جنيف

المراحلة الثالثة - فض الاشتباكات الأولى

تسعون يوماً من وقف القتال

اتفاقية فصل القوات بين سوريا واسرائيل

اتفاقية فض الاشتباكات الثانية

١٩٧٧ - حملة السلام

الفصل الثالث

نهايات الحرب وبدايات السلام

نهاية الحرب :

ما ان بدأ القتال يوم ٦ اكتوبر حتى بدأت الجهود السياسية الدولية بعد عدة ايام في السعي الى وقفه.. وجرت محاولات متعددة بواسطة القوى العظمى والكبرى لهذا الغرض ، حتى بلغت قرارات مجلس الامن التي صدرت لوقف القتال ثلاث قرارات خلال اربعه ايام بسبب عدم احترام اسرائيل لهذه القرارات والقيام بخرقها .. الى ان توقف القتال يوم ٢٦ اكتوبر بعد صدور قرار مجلس الامن رقم ٣٤٠ يوم ٢٥ اكتوبر ١٩٧٣ .. بذلك بدأ الموقف المشتعل يتوجه نحو الهدوء ، وتهيأ المناخ المناسب للتدخل في الازمة بالطرق السياسية والوسائل الدبلوماسية .

ويمكن القول ان هذه الجهود لم تبدأ من فراغ ، ولكنها كانت رد فعل طبيعي لتطورات الاحداث العسكرية وحقائق الموقف العسكري في جبهات القتال ، وما ترتيب عليه من مواقف سياسية عربية ودولية حادة . وليس هناك مجال للتاكيد على ما منيت به اسرائيل من خسائر فادحة فقدتها توازنها العسكري والسياسي ، جردت قواتها المسلحة من معظم فعاليتها ، ولو لا التدخل الامريكي السريع والكثيف ، واعمال الانقاذ الضخمة التي قدمتها الولايات المتحدة لاسرائيل بدءاً من اليوم الخامس للحرب ، لانهارت القوات المسلحة الاسرائيلية واستحال عليها مواصلة الحرب ، ولا متى هذا الانهيار الى جهاز الدولة العربية ذاته .

وليسي ثمة شك في ان الامدادات الامريكية العاجلة ، والتي تدفقت على اسرائيل من الجو والبحر ، قد أمدت اسرائيل بطوق النجاه ، واعطتها جرعات سريعة ومكثفة لعودة الحياة اليها . وليس في هذا القول اي مبالغة ، فقد اعترف به قادة اسرائيل وعلى رأسهم جولدا مائير رئيس وزرائها حين صرحت بقولها : « ان معجزة الجسر الجوى الامريكي قد وهبت اسرائيل الحياة مرة أخرى » .

هكذا تمكنت القوات الاسرائيلية من إلتقاط أنفاسها وإستعادت التوازن الذي فقدته ، وأصبحت قادرة على الحركة من جديد .. الامر الذي شجع المؤسسة العسكرية الاسرائيلية الى الاقدام على

مفاجرة عسكرية، عندما قامت بدفع قواتها غرب قناة السويس خلال ثغرة الدفرزوار في محاولة يائسة لقلب موازين الموقف الاستراتيجي مرة أخرى .

غير ان تطورات المفاجرة الاسرائيلية قد اساءت الى الموقف الاستراتيجي للقوات الاسرائيلية ، بعد ان اصبحت هذه القوات شديدة التعرض لخطر العزل الكامل والابادة ، مع الامتداد الكبير لخطوط المواصلات الاسرائيلية من قلب اسرائيل الى جبهة القناه ، ثم عبر قناة السويس عند ثغرة الدفرزوار ، لمسافة تزيد عن ٢٥ كيلومتر ، للحفاظ على وجود قواتها في الغرب .. وتعرض هذه الخطوط لاعمال القعال المصرية ، ونجاح القوات المصرية غرب القناه في احتواء القوات الاسرائيلية بعد عملية سريعة لاعادة حشد وتوزيع قواتها ، الامر الذي وضع القوات الاسرائيلية عامة في موقف شديد الحرج نتيجة لاختلال توازنها الاستراتيجي ، بعد ان اصبح عنق الزجاجة الضيق فوق قناة السويس هو الشريان الرئيسي الذي يهدى قواتها في الغرب ببابا الحياة ، وبالتالي فان نجاح القوات المصرية في قطع هذا الشريان بعملية سريعة كان يعني القضاء على القوات الاسرائيلية وهلاكها .

ورغم المكابرة التي ابديتها القيادة العسكرية الاسرائيلية ، الا انها كانت - في نفس الوقت - تدرك تماماً المخاطر المحيطة بهذه المفاجرة وأبعادها ، بل ان هذه القيادة حاولت اكثر من مرة ان تضع حدأ لها .. غير ان اندفاع بعض القادة العسكريين الاسرائيليين وعلى رأسهم المغامر الكبير اريل Sharon ، ادى الى توريط القيادة الاسرائيلية في هذا العمل المحفوف بالمخاطر ، ولذلك فشلت محاولاتها في ايقاف تدهور الموقف الاستراتيجي للقوات الاسرائيلية ، واضطررت في النهاية الى ان تضع كل ثقلها من اجل الحفاظ على وجود هذه القوات ومدتها ببابا البقاء . ولكنها كانت مقتنة بـان العلاج العسكري لهذا الموقف لن يزيده الا سوءاً .. وان المخرج الوحيد لها لن يكون الا من خلال العمل السياسي الدبلوماسي .

وانعد الامل الاسرائيلي على التحرك الامريكي السريع .. وتحركت الولايات المتحدة من منطلق التزامها الثابت بضمان امن وسلامة اسرائيل ، كخط استراتيجي رئيسي في سياستها في منطقة الشرق الاوسط . وخصصت الادارة الامريكية مبلغ ٢٢٠ مليون دولار امريكي كدعم عسكري سري لاسرائيل ، دون ان تنتظر الاجراءات الطبيعية التي تتخذ في مثل هذه الظروف ، واهماها مواقف

الكونغرس الامريكي كما فتحت مستودعاتها العسكرية واقامت اضخم جسر جوى عسكري عرفه التاريخ ، يصب في اسرائيل كل ما تحتاجه من احدث الاسلحة واكثر المعدات تقدماً في الترسانة العسكرية الأمريكية .

التداعيات السياسية :

وبينما كانت هذه الاحداث العسكرية تتواتى وتتداعى يوما بعد يوم ، كان الموقف السياسي يلهث خلفها والانعكاسات الحادة للموقف العسكري تتواتى وقد تبانت بين دولة واخرى او مجموعة دول واخرى .. كل حسب مصالحها ومبادئ سياستها وعلاقاتها باطراف النزاع .. غير ان العيار الاساسى للتغيرات السياسية كان دون شك فى صالح العرب بشكل أدى الى تعاظم التأييد资料 the العالمى لوجهة النظر العربية .

ومن السمات البارزة لهذه التغيرات ، موقف الدول الافريقية التي سارع معظمها الى ادائه العدوان الاسرائيلي ، وتحميل اسرائيل مسئولية الاحداث الجاربة في المنطقة ، والى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل . وهو التجاه كان قد بدأ بين الدول الافريقية قبل الحرب للجهود السياسية المصرية في هذا الشأن، حيث قطعت ثمان دول افريقيا علاقاتها مع اسرائيل منذ وقوع عدوانها في عام ١٩٦٧ ومع وقوع حرب اكتوبر تسببت الدول الافريقية في قطع علاقاتها مع اسرائيل حتى بلغ عددها خلال فترة الحرب فقط ٢٢ دولة . ولم تحتفظ بالعلاقات مع اسرائيل من الدول الافريقية سوى اربع دول ومعها جنوب افريقيا . اما باقى دول العالم فقد اعلن معظمها ان السبب الرئيسي في نشوب الحرب بالشرق الاوسط وتعريض السلام العالمي للخطر ، هو العدوان الاسرائيلي على الاراضى العربية واستمرار اسرائيل في احتلال هذه الارض ، و موقفها المتعنت طوال سنوات ما بعد عدوان ١٩٦٧ . هكذا وجدت اسرائيل نفسها في عزلة سياسية شبه كاملة ، وانفردت الولايات المتحدة فقط دون باقى دول العالم بالوقوف الى جانب اسرائيل وتقديم كل المساعدات الممكنة والفعالة لها وتوفير الحماية الضرورية لبقائها . كانت هذه العزلة السياسية لاسرائيل هي النتيجة السياسية الاولى والهامة التي برزت اثناء الحرب .

جوهر السلوك العربي في ادارة الصراع :

اما النتيجة السياسية الثانية والتي لا تقل اهمية إن لم تزد ، فتتعلق بتطورات الموقف العربي . ويروز توجه قومي سريع وحاسم بين الدول العربية نحو توحيد كلمتها ووقوفها صفاً واحداً متماسكاً خلف مصر وسوريا ، واقبالها على المشاركة في الصراع .. كل حسب قدراته العسكرية او السياسية او الاقتصادية .. الامر الذي خلق موقفاً عربياً شديد الفعالية ، كان له تأثيره القوى وال مباشر على تطورات الصراع بابعاده المختلفة خاصة بهذه السياسية والاقتصادي .. فمن الناحية السياسية بدأت دول العالم تعيد النظر في تقييمها لحجم الصراع الدائر .. وتعيد حساباتها على اساس أن الوحدة العربية أصبحت حقيقة واقعه ، وعملاً حاسماً يفرض تأثيره ليس فقط على حدود المنطقة ولكن كذلك الى العالم أجمع ، خاصة عندما دخل البترول سلاحاً فعالاً يؤدى دوراً هاماً في مسار الصراع .. ومكناً اختللت نظرة دول العالم ومواقفها من أزمة الشرق الأوسط ، بعد أن فرض العرب احترامهم على العالم أجمع .. وتجاههم في حشد الأسلحة المتاحة لهم في مواجهة العدوان والمؤيدون للعدوان ، ومارسة الضغوط القوية على القوى المساندة له .

ويهمنا هنا ونحن نتناول تسلسل المسيرة السياسية ، ان نعود للحديث عن موقف مصر السياسي اثناء سير القتال .. فقد جاء تحرك مصر السياسي حاسماً واضحاً وقواتها في قمة الانتصار ، ليؤكد للعالم كله اتنا لسنا طلاب حرب ، ولكننا طلاب سلام قائم على العدل ، وأصحاب حق نسعى الى استرداد .. وإن استخدامنا للقوة العسكرية كان هو ملجأنا الاخير .. لا لكي نلحق الدمار بالخصم ، ولكن لنكسر الجمود ونحرك قضيتنا العادلة .. ومن هنا جاء التحرك السياسي في لحظة النصر يوم ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ حينما اعلن الرئيس السادات مشروعه من اجل السلام واقتراح وقف اطلاق النار على اساس انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة وعقد مؤتمر سلام دولي تحت إشراف الامم المتحدة لوضع قواعد السلام في المنطقة، مع البدء في تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية .

وفي نفس الوقت تتخذ دول " الاوبيك " التي تسيطر عليها الدول العربية البترولية قراراً بضاغطة سعر البترول . وفي اليوم التالي مباشرة يوم ١٧ اكتوبر ، تجئ الخطوة العربية الخامسة دعماً وتأييداً لوقف مصر العسكري وطرحها السياس من اجل السلام ، فيعلن وزير البترول العرب

قراراهم بخفض انتاج البترول بنسبة ٥٪ كل شهر الى ان تنسحب اسرائيل من الاراضى العربية وتعود للشعب الفلسطينى حقوقه المشروعه . وقد اعقب هذا القرار الجماعى قرارات اخرى من الدول العربية المنتجة للبترول فيما بين ١٨ ، ٢١ اكتوبر ١٩٧٣ كان اهمها قراراً بوقف تصدير البترول الى الولايات المتحدة ، بمجرد ان اعلنت عن تخصيصها مبلغ ٢٠.٢ بليون دولار كمساعدة عسكرية عاجلة لاسرائيل .

كان لهذه القرارات العربية السياسية والاقتصادية الخامسة دويا هائلا في العالم كله ، وقد شكلت نقطه الانطلاق في صراعنا السياسي ضد الصهيونيه ، ضمن اطار عام من الاستراتيجية الشاملة التي تسخر كافة القوى العسكرية والسياسية والاقتصادية لخدمة الصراع وتحقيق الاهداف العربية القومية العادلة. وفي هذا الاطار قبلت مصر وسوريا قراراً وقف اطلاق عند صدوره يوم ٢٢ اكتوبر والتزمت بالقرار الذي وافقت عليه .

اسواتيل والنقطه الانتهازيه :

كان هذا هو جوهر السلوك العربي في ادارة الصراع .. فكيف كان شكل السلوك السياسي والعسكري على الجانب الآخر .. جانب اسرائيل ؟ كان سلوك الخيانه والغدر اللا اخلاقي ، المبيت لدى قيادات اسرائيل . فرغم اعلانها قبول قرار وقف اطلاق النار والالتزام به الا انها سرعان ما خرقته ، وأمرت قواتها بالتسليل في منطقة غرب القناة جنوبا خلف خطوط القوات المصرية في اتجاه السويس كمحاولة لاكتساب ارض جديدة تحسن موقفها الاستراتيجي السيني الذي تورطت فيه ، ولاحرز اهداف كبيرة لها دوى سياسى بالاستيلاء على مدينة السويس وحصار وحدات الجيش الثالث شرق القناة .

وهكذا كان لهذا التصرف الغادر ، الذي يمثل النقطه الصرخ للانتهازية الاسرائيلية ، والذي يتعارض مع ابسط قواعد الشرف العسكري واخلاق الجنديه واحترام الذات ... أثره في الموقف العسكري، ولكن لم يتحقق اي نجاح له دوى معنوي او سياسى .. او اي هدف عسكري له قيمة ملموسة ، بل خسرت اسرائيل كثيرا من قواتها ومدرعاتها ، وفشلت كل محاولاتها في اقتحام مدينة السويس .

كذلك لم تنجح في عزل وحدات الجيش الثالث الموجدة شرق القناة او اجبارها على الاستسلام تحت وطأة الحصار والضربات الكثيفة للقوات الجوية التي استمرت عدة أيام متواصلة .. واذا كانت اسرائيل قد نجحت في قطع خطوط امداد هذه القوات ، الا انها فشلت في ان تجبرها هذه القوات على الاستسلام ، بل ان ما حدث كان عكس ذلك تماما ، فقد ازدادت هذه القوات صلابة وتمسكا بالارض واصرارا على القتال وقد استمر العدوان الاسرائيلي الى ان وصلت قوات الطوارئ الدولية يوم ٢٨ اكتوبر ١٩٧٣ الى المنطقة فتوقف اطلاق النار . وبدأت الجهد السياسي تتبع مساراً جيداً على ضوء هذا الموقف .

بعد المسيرة نحو السلام :

استغرقت مسيرة السلام التي سلكتها مصر حتى حققت هدفها باسترداد الارض المصرية كاملة . تسعه أعوام من ٧٣ إلى ١٩٨٢ .. ويمكن تقسيم هذه السنوات وفقاً لمستوى ونوعية الأحداث التي تضمنتها المسيرة الى مرحلتين :

الاولى : - وقد استغرقت عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥ ، تضمنت عقد اتفاق النقاط الست في نوفمبر ١٩٧٣ ، ثم اتفاقية فض الاشتباك الأولى في يناير ١٩٧٤ ، ثم اتفاقية فض الاشتباك مع سوريا في يونيو ١٩٧٤ ، وأخيراً اتفاقية فض الاشتباك الثانية في سبتمبر ١٩٧٥ .

الثانية : - واستغرقت أعوام ١٩٧٦ الى ١٩٨٢ ، وتضمنت مبادرة السلام وزيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧ ، ثم التوصل الى اطار كامب دينيذ في سبتمبر ١٩٧٨ ، ثم معاهدة السلام في مارس ١٩٧٩ ثم الانسحاب النهائي في ابريل ١٩٨٢ .

ما ان توقف القتال ، حتى بدأت مصر ومن ورائها العرب الى دفع قضية السلام من خلال الجهد السياسي والاقتصادية . فمع نهاية شهر اكتوبر ١٩٧٣ كانت مصر قد حشدت طاقاتها السياسية للعمل في ثلاث محاور .. فدخلت في مباحثات متنوعة من اجل تحقيق السلام . وهذه المحاور هي :

في القاهرة : بدأت مباحثات مصرية - سوفيتية .. كان موضوعها الأساسي الاتفاق على ترتيبات عقد مؤتمر السلام الدولي الذي اقترحته مصر وأقره مجلس الأمن في قرار رقم ٣٣٨ .

فى واشنطن : بدأت مباحثات مصرية - أمريكية بين هنرى كيسنجر ومبعوث مصر إسماعيل نهمى وزير خارجيتها الجديد وكان موضوعها الأساس تحقيق اتفاق محدود لفض الاشتباك بين القوات المتحاربة، يتضمن ترتيبات تحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية من منطقة السويس الى شرق القناة .

وفى الكيلومتر ١٠١ على طريق القاهرة - السويس ، بدأت مباحثات مصرية - اسرائيلية على المستوى العسكري ، كان هدفها الأساس الاتفاق حول الاجراءات العملية اللازمة لتأكيد وقف اطلاق النار وامداد السويس والجيش الثالث وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ ، وتبادل الأسرى والجرحى .

كان الخط الاستراتيجى لسياسة مصر فى هذه المرحلة يقوم على ضرورة احترام قرارى مجلس الأمن ٣٣٨ ، ٣٣٩ فيما يتعلق بوقف إطلاق النار وعودة القوات الاسرائيلية الى خط ٢٢ أكتوبر ، ليتحقق فتح الطريق البرى الموصل الى مدينة السويس وبالتالي الى موقع الجيش الثالث شرق القناة بعد تحقيق هذا الهدف العاجل .. يمكن عندئذ التباحث حول التسوية السياسية .

فى نهاية اكتوبر وصل الى مصر فاسيلي كوزنتسوف النائب الاول لوزير الخارجية السوفيتية للقيام بمشاورات حول إنعقاد المؤتمر الدولى والموقف من عناصر التسوية . وكان اهتمام كوزنتسوف يتركز حول عقد المؤتمر أساسا وتحقيق التسوية التى تفرضها . التى تفرضها الظروف الجديدة .. ولكنه لم يهتم كثيرا بموضوع عودة القوات الاسرائيلية الى خطوط ٢٢ اكتوبر .

وكان موقف السوفيت الجامد حتى فيما يتعلق باستعراض الاسلحة التى فقدتها مصر ، قد أسلهم فى أن تفلت المبادرة من أيديهم ، وتنتقل إلى أيدي الأمريكيين الذين كانوا على استعداد للإستجابة للأحتياج المصرى المباشر بشأن فتح طرق الإمداد المغلقة . لقد تأكد دور الولايات المتحدة وأصبحت وحدتها المعنية بتحقيق التقدم بمارسة الضغط على اسرائىل ، ولم تدع الولايات المتحدة المبادرة تفلت من يدها حتى نهاية الطريق .. ويمكننا القول أنه ابتداء من ذلك الوقت تأكيدت هيمنة الولايات المتحدة على الموقف السياسى والعسكرى فى قضية الشرق الأوسط .. وقد ظلت هذه الهيمنة قائمة طوال الأعوام التالية وعلى إمتداد الأحداث ازدادت رسوخا .. وأصبحت حاليا حقيقة لا جدال فيها تعامل على أساسها كل دول المنطقة وغيرها مع الولايات المتحدة .

وفي واشنطن طرح إسماعيل فهمي عناصر التصور المصري في شكل خطة عامة للمفاوضات تتضمن إنسحاب القوات الاسرائيلية الى خطوط ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ واطلاق سراح أسرى الحرب ، ثم إنسحاب القوات الاسرائيلية الى خطوط داخل سينا ، شرق المرات كمرحلة تالية على ان تبقى القوات المصرية في موقعها ، مع انتشار قوات الطوارئ الدولية بين القوات المصرية والاسرائيلية بعد انسحاب اسرائيل الى خط فض الاشتباك .. على أن تقوم مصر برفع الحصار عن باب المدب في جنوب البحر الأحمر والبدء في تطهير قناة السويس عقب إتمام فض الاشتباك .

ولم يتحدد شيء خلال الزيارة واقتصرت نتائجها على التمهيد لزيارة كيسنجر للقاهرة لمعالجة المسائل التي طرحت في واشنطن .

المرحلة الأولى في الكيلو ١٠١ :

وبناء على مبادرة أمريكية وجهود وزير الخارجية الأمريكية لعقد اجتماع مشترك مصرى اسرائيلى ، تحت اشراف الامم المتحدة يوم ٢٦ اكتوبر ، وبعد فشل الهجوم الاسرائيلى الثاني على السويس ونجاح القوات العسكرية والشعبية المصرية في دحر هذا الهجوم ورده على أعقابه للمرة الثانية .. وافقت مصر يوم ٢٧ أكتوبر على عقد اجتماعات عسكرية بين ممثلين لمصر وإسرائيل ، تحت إشراف الامم المتحدة لبحث الموضوعات التي ترتب على قرارات وقف إطلاق النار ، والمشاكل الناجمة على خرق إسرائيل لهذه القرارات ، وقد وقع الاختيار على المنطقة عند علامة الكيلو متراً ١٠١ على طريق القاهرة - السويس مكاناً لعقد هذه الاجتماعات . وربطت مصر موافقتها بشرطين أساسيين .. أن تتم الاجتماعات لمناقشة الجوانب العسكرية الخاصة بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٣٣٨، ٣٣٩ .. أن يحترم وقف إطلاق النار إحتراماً كاملاً وأن تتخذ قوات الطوارئ الدولية مواقعها قبل عقد الاجتماع .

وقد رأس (اللواء) محمد عبد الغنى الجمسي رئيس هيئة العمليات في ذلك الوقت الوفد المصري . وقد عقد اول اجتماع يتم بين مندوبي مصر واسرائيل في تاريخ الصراع منذ توقيع الهدنة عام ١٩٤٩ ، وبعد ربع قرن من قيام اسرائيل .. في الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والاربعين صباح يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ .. ويعتبر هذا الاجتماع أول خطوة حقيقة في عملية السلام لأزمة

الشرق الأوسط . وقد رأس الوفد الإسرائيلي الجنرال أهaron ياريف مدير المخابرات العسكرية الاسرائيلية . في هذا اليوم كتب كيسنجر في مذكرة « لقد حدث التحول نحو المفاوضات المباشرة التي ستصبح اتجاهها تصعب نقضه أو إلغاؤه » .

وقد استمرت الاجتماعات شهرًا كاملاً في ٢٨ أكتوبر وإنتهت في ٢٨ نوفمبر بعد عقد اجتماعاً مقتسمة على مرحلتين :

الأولى : وتضمنت سبعه إجتماعات إنتهت بتوقيع « إتفاق النقاط الست » الخاص بحل مشاكل تبادل الأسرى وإمداد مناطق السويس وشرق القناة في قطاع الجيش الثالث والعودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ .

والثانية : وتضمنت عشرة إجتماعات لبحث إتفاق النقاط الست ومشكلة فض الاشتباك والعودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر وإنتهت هذه الاجتماعات العشرة دون التوصل لحل هذه المشكلة الهامة نتيجة لرأوغات إسرائيل .

وقد يتضح من البداية أن الوفد الإسرائيلي قد جاء ليحل مشاكله والتي تشكل ضغطاً داخلياً على الحكومة وهي المشاكل الخاصة بالأسرى والجرحى وحيث القتلى .. مع رفض أي اتجاه لعودة القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر لما في ذلك من مساوى ليست في صالح إسرائيل .. وأخيراً محاولة التفاوض وتقديم حلول حول فض الاشتباك على أساس تساوى المواقف العسكرية للجانبيين ، بمعنى المطالبة باتخاذ خطوات انسحاب متماثلة ومتبادلة ، بهدف تصفية كل المكاسب العسكرية التي حققتها مصر ، وخروج إسرائيل من مأزق غرب القناة مع عدم اظهارها كدولة منهزمة

وقد تمسك الجانب المصري في المباحثات بضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٩ الذي ينص على عودة القوات إلى مواقعها يوم ٢٢ أكتوبر وإزالة الآثار المترتبة عن خرق قرار وقف اطلاق النار وذلك كأساس لابد منه قبل البحث في المسائل الأخرى . وقد تغلبت هنا الطياع اليهودية على

السلوكيات الموضوعية التي تتطلبها مثل هذه المواقف ، حيث يحتاج الأمر كبداية الى قدر من المرونة إذ كان معنى رفض الوفد الاسرائيلي لقرار العودة الى خطوط ٢٢ أكتوبر هو رفض للقرار الذي أدى الى عقد الاجتماع .

وقد ذكر رئيس الوفد الاسرائيلي أنه غير مفوض لبحث تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٩ ، الذي تتعلق بعودة القوات الى خطوط ٢٢ أكتوبر يوم أن توقف القتال على اعتبار أنه موضوع سياسي لا يدخل ضمن صلاحيات الوفد العسكري الاسرائيلي .

ولهذا الرفض الاسرائيلي اسبابه .. وهى نفس الاسباب التي دفعت اسرائيل الى خرق قرار دولى لوقف اطلاق النار بعد ان أعلنت الموافقة عليه وتوقف إطلاق النار فعلا . ولعل أهم هذه الأسباب هو أن الانسحاب شمالا إلى خطوط ٢٢ أكتوبر فى منطقة فايد / الدفرز وار سيتعنى عودة القوات الاسرائيلية الى الوضع الاستراتيجي السبىء ، التى كانت عليه يوم وقف إطلاق النار .. الامر الذى سيسهل مهمة القوات المصرية فى القضاء عليها .. فيما لو قامت بالهجوم من أجل تصفيته الجيب الاسرائيلي غرب القناة .. كذلك سيتعنى ذلك رفع الحصار الاسرائيلي عن مدينة السويس ووحدات الجيش الثالث الموجودة شرق القناة . فضلا عن أنه سيسعى مركز اسرائيل التفاوضى بعد زوال عنصر الضغط الذى تستغله اسرائيل وقاراته ضد مصر ، وهو تحكمها فى الامدادات المرسلة الى مدينة السويس والجيش الثالث .

كان الهدف من هذا الضغط الاسرائيلي على مصر حل مشكلتين هامتين داخليتين ، كان يعاني منها المجتمع الاسرائيلي . وهما الافراج عن أسرى الحرب الاسرائيليين الموجودين فى مصر ، والذين تضفت أسرهم بشدة على الحكومة الاسرائيلية مطالبة بعودتهم الى اسرائيل . وكذلك رفع الحصار البحرى الذى فرضته مصر عند باب المندب ، الذى أغلق الشريان الحيوى لامدادات البترول والتجارة الاسرائيلية بين موانىء شرق افريقيا وجنوب آسيا وميناء ايلات الاسرائيلي الواقع على خليج العقبة مما ألحق خسائر جسيمة بالاقتصاد الاسرائيلي .

لذلك ورغم الموافقة المبدئية لاسرائيل على اجراء فض الاشتباك بين قوات الجانبين ، الا انها لم تكن جادة في تحقيق ذلك في هذه المرحلة . اذا كان اهتمامها الاساسى منصرفا في ذلك الوقت الى المشكلات التي يعاني منها المجتمع الاسرائيلي سواء المعنية المتعلقة بالاسرى والقتل او المادية المتعلقة بنقص المواد التموينية والبترول ومحاولة ربط هذه المشكلات بالمشكلات المصرية المماثلة .

ولما كان موضوع العودة الى خطوط ٢٢ اكتوبر، بل موضوع البقاء في منطقة غرب القناة يرمته ، يشير قلقا شديدا لدى اسرائيل لانه يتعلق بصيرورة القوات الموجودة في هذه المنطقة ، طرح الجانب الاسرائيلي فكرة اتخاذ « خطوة كبيرة بالانسحاب الى الشرق مباشرة وليس الى خطوط ٢٢ اكتوبر على أن تكون هذه الخطوة الكبيرة مؤقتة يتافق بعدها على الانسحاب الى الحدود .. على أن يتم بحث هذا الموضوع بعد الانتهاء من حل المشاكل الفرعية المطروحة .

وبناء على ذلك تم الاتفاق المبدئي على تنظيم عملية تبادل الاسرى الجرحى وجرحى مدينة السويس وقواتها شرق القناة ، وكذا على بحث تسليم جثث القتلى الاسرائيليين في اجتماع خاص مع هيئة الصليب الاحمر الدولية . ولكن مع عودة الوفد الاسرائيلي للمراوغة والمطالبة بتأخير الرد على موضوع فض الاشتباك وامداد القوات شرق القناه دخلت المباحثات في طريق مسدود .

اتفاق النقاط الست (ملحق ٥) :

وبعد تدخل أمريكي سريع ، طلب الوفد الاسرائيلي عقداً اجتماعاً مع الجانب المصري لبحث موضوع فض الاشتباك ، بعد ان أجرت الحكومة الاسرائيلية دراسة جادة عليه تمهيداً لمناقشته . كذلك مناقشة باقى الموضوعات الإنسانية .

وفي الواقع كانت مصر تركز على موضوعتين أساسين أحدهما عاجل والثانى طويل الأجل نسبياً . أما الموضوع العاجل فيتعلق بأهمية تعديل الوضع الاستراتيجي وبالتالي السياسي ، وذلك بازالة الآثار التي ترتب على خرق اسرائيل لقرار وقف اطلاق النار يوم ٢٢ اكتوبر ومواصلة أعمالها العدوانية بهدف تحسين اوضاع قواتها المتورطة غرب القناة ، وتحقيق موقف تفاوضي قوى يمكنها من الحصول على المكاسب التي تطمع فيها :

اما بالنسبة لمصر ، فكان معنى تنفيذ قرار مجلس الامن وعودة القوات الى خطوط ٢٢ اكتوبر حصولها على مزايا عديدة منها فك الحصار الاسرائيلي عن السويس ووحدات الجيش الثالث شرق القناة وفتح طريق الامداد اليها ، كما انه سيؤدي اعلاميا الى قفل الباب الذى استغلته الدعاية لاسرائيل اسوأ استغلال ، وإنها الادعاءات الكاذبة التي دأبت على ترويجها في كل انحاء العالم ، عما حققه من انتصارات " فى افريقيا " وعن استطاعتها حمل الجيش المصرى الثالث على التسلیم تحت ضغط الجموع والعطش . بينما الموقف كان بعيدا كل البعد عن هذا الادعاء . يبقى الجانب السياسي .. وكان هذا الاجراء سيدعم موقف مصر التفاوضى الى حد كبير ، حين يعود وقف القوات الاسرائيلية الى وضعه الحقيقي السليم عند تطبيق قرار وضع اطلاق النار الامر الذي يصعب بساط التشدد والتعتن من تحت أقدام المفاوض الاسرائيلي .

اما الموضوع الطويل الاجل نسبيا فهو موضوع تحقيق السلام من خلال تسوية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي ، والذى جاء كيسنجر لبحثه مع المسؤولين فى مصر يوم ٧ نوفمبر .. وقد بحث كيسنجر العناصر المتعلقة بالمؤتمر الدولى للسلام اساساً وانتهت نتائج الاجتماعات الى النقاط التالية : التركيز على التسوية السلمية الشاملة مع البدء بانسحاب اسرائيلي اساساً الى سيناء ، عقد مؤتمر السلام فى شهر ديسمبر ١٩٧٣ بحضور ممثلين لكل من مصر وسوريا والاردن والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وممثلين عن الامم المتحدة .. ليبدأ اعماله بالفصل بين القوات على جبهتى مصر وسوريا ، على ان يدعى الفلسطينيون لحضور المؤتمر فى مرحلة تالية .. ان يرفع حظر البترول العربى ويستأنف تدفقه بعد تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من الاراضى العربية .. وتعاد العلاقات дипломاسية بين مصر والولايات المتحدة .. وقد تم الاتفاق على ايجاد حل للمشاكل المترتبة على وقف اطلاق النار ، وهى على وجه التحديد : تبادل الاسرى إمداد السويس وشرق القناة واخيرا العودة الى خطوط ٢٢ اكتوبر .

وفي ٩ نوفمبر اعلنت الولايات المتحدة ان حكومتي مصر واسرائيل قد وافقتا على اتفاق من ست نقاط ، يهدف الى تهديد الطريق امام المحادثات للوصول الى تسوية دائمة فى الشرق الاوسط ، كما ارسل الاتفاق الى السكرتير العام للامم المتحدة ، حتى يتم توقيعه تحت اشراف الامم المتحدة . وفي يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٣ دعى السكرتير العام الى عقد اجتماع فى الكيلو متر ١٠١ تحت اشراف

الامم المتحدة لتوقيع اتفاق النقاط الست " وقد وقع الاتفاق اللواء محمد عبد الغنى الجمسى عن مصر والجنرال أهaron ياريف عن اسرائيل ، والجنرال انزيو سيلاسفيو قائد قوات الطوارئ الدولية عن الامم المتحدة . وقد تضمن الاتفاق التزاما بوقف اطلاق النار ومناقشة العودة الى موقع ٢٢ اكتوبر فى اطار اتفاق للفصل بين القوات ، ووصول الامدادات اليومية الى مدينه السويس على ان تخلى من جميع الجرحى المدنيين ، تتولى قوات الطوارئ الدولية مراقبة الطريق الى السويس ، ثم يبدأ تبادل جميع اسرى الحرب بما فى ذلك الجرحى .

وقد اعتبر هذا الاتفاق مرحلة افتتاحية هامة فى مسيرة السلام وخطوة ملموسة نحو تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الذى ينص على البدء فوراً فى عقد مفاوضات بين الاطراف المعنية تحت اشراف مناسب بهدف اقامة سلام دائم وعادل فى منطقة الشرق الاوسط .

وما ان تم توقيع الاتفاقيات وعودة اجتماعات الخيمة ، حتى عاد الوفد الاسرائيلي الى المراوغة عند بحث موضوع عودة القوات الى موقع ٢٢ اكتوبر وفقا لقرار مجلس الامن واتفاق النقاط الست فى اطار اتفاق للفصل بين القوات .

كان الموقف الاسرائيلي مليء بالتناقضات ، فقد رفض الوفد الاسرائيلي مشروع اتفاقا بالانسحاب الى خط العريش رئيساً ، على اساس ان حجم الانسحاب يتتجاوز نتائج الحرب ويضع اسرائيل في موقف ضعيف كما انه ليس مشروع متوازن . أما الانسحاب الى خطوط ٢٢ اكتوبر فقد رفضه كذلك لعدم وجود ضمانات لتأمين القوات الاسرائيلية عند عودتها لهذه الخطوط ، التي ستعرض هذه القوات للمخاطر . ثم عاد الوفد الاسرائيلي فوافق على انسحاب اسرائيلي من دفعه واحدة كبيرة الى خط في الشرق يتم الاتفاق عليه ، ولكنه في نفس الوقت يضع العريقيل ويكثر من الشروط ويخلط بين الامور . . كان من نتيجه ذلك ان بدأت المباحثات تدور في حلقة مفرغه . بينما اسرائيل مستمرة في المراوغة وفرض الشروط وطرح المبادئ المتناقضة . . وكانت اخر شطحات هذا الوفد دفعه بأنه غير مفوض لمناقشة خطوط ٢٢ اكتوبر او اي خطوط نهائية لغض الاشتباك وان الحكومة ليست في وضع يسمح لها بالبت في مثل هذه الامور انتظاراً لنتائج الانتخابات .

ومع توالي الاجتماعات دون احراز اي تقدم ، كان لزاما على وفد مصر ان يحسم هذا الموقف المائع ، وان يحدد موقف مصر بوضوح مع مطالبة الجانب الاسرائيلي بتحديد موقفه اذا اراد لهذه المفاوضات ان تستمر فى الاتجاه الصحيح . واوضح وفد مصر انه فى حالة عدم الاتفاق على خط مناسب شرق القناة فاسرائيل ملزمة بتنفيذ قرار مجلس الامن الخاص بالعودة الى موقع ٢٢ اكتوبر ، وان سير المباحثات بهذا الاسلوب هومضيعة للوقت وليس من ورائه طائل . لذلك من الضروري ان تحدد اسرائيل بوضوح رأيها الرسمي في القضايا المطروحة .

وفى ٢٨ نوفمبر ٧٣ عقدت الجلسة السابعة عشر والأخيرة فى هذه المرحلة ولم يقدم الوفد اى ايضاحات حول المسائل التى طرحت من قبل . بل عاد الى المراوغة ، والحديث عن احترام وقف اطلاق النار مفسرا ذلك بأنه يتضمن البر الجو والبحر وبالذات رفع الحصار البحري عن باب المندب .

واذا هذا الوضع فان الطريق الى فض الاشتباك اصبح مسدوداً . وكان واضحا ان الحكومة الاسرائيلية تسعى الى كسب الوقت من خلال عرقلة الوصول الى قرار محدد بشأن فض الاشتباك ، والفصل بين قوات الجانبين فى هذه المرحلة . وقد طلب الجانب المصرى وقف الاجتماعات لانها لم تعد مجديه حيث لم يتحقق اى تقدم خلال سبعه اجتماعات متواليه . وقد ادى الحديث المصرى ببيان اعلن فيه قرار مصر بوقف مباحثات الكيلو متر ١٠١ نظراً لمراوغة اسرائيل المستمرة فى تنفيذ قرار العودة الى موقع ٢٢ اكتوبر ، كما اعلن ان مصر تحمل اسرائيل كل النتائج المترتبة على عدم تنفيذها لقرارات مجلس الامن .

وقد فسر موشى ديان أسباب هذه المراوغة الاسرائيلية ، بما حده من اهداف اسرائيل في هذه المرحلة في مذكراته المنشورة . ذكر ديان انه : « كان يخشى ان تؤدي مباحثات الكيلو متر ١٠١ الى تقديم تنازلات جوهرية من جانب اسرائيل دون ان تحصل على مقابل مناسب وبدون تسوية مناسبة » . وكان من رأى موشى ديان الا يتم الانسحاب من الضفة الغربية للقناة الا في اطار « اتفاقية سياسية » تضمن لاسرائيل تغييرها جذرريا لوضعها في المنطقة على ان يتم فتح قناة السويس للملاحة ، وتحديد حجم القوات المصرية في سيناء ، وبالتالي فان مستوى المباحثات الذي كان جاريا في الكيلو متر ١٠١ لم يكن مناسبا للوصول الى هذه النتائج .

كان دياب يعتقد ان مصر متلهفة على انسحاب القوات الاسرائيلية ، غير ان الواقع ان اسرائيل كانت اكثر تلهفا للانسحاب من غرب القناة بالكامل ، نظرا للظروف الاستراتيجية السيئه التي كانت تواجه القوات الاسرائيلية غرب القناة ، والنفقات الباهظة التي كانت تحملها من اجل الحفاظ على وجود هذه القوات بعيدا عن قواعدها بدليل رفضهم الاكتفاء بالعودة الى خطوط اكتوبر ، وسعفهم للقيام بالانسحاب مباشرة الى سينا ، غير ان الطمع الاسرائيلي كان يدفع وفد اسرائيل الى المراوغة سعيا وراء اكبر قدر من المكاسب .

وعدم الاكتفاء في هذه المرحلة المبكرة بعد اتفاق عسكري للفصل بين القوات ، بل التوصل الى اتفاق سياسي كذلك كجزء من صفقة تصورا امكان عقدها مع مصر ، باسلوب الابتزاز السياسي تحت ضغط وجودهم في الضفة الغربية للقناة .

ولكن مصر رفضت جميع المشروعات المقترحة لانها تتعارض تماما مع مبدأ اساسى قسكت به ، هو الرفض القاطع لاى مشروع يقوم على تخلى القوات المصرية عن اي موقع لها شرق القناة .

فلارض هي ارض مصر . ولا يمكن لقوات مصر ان تخلي عن حقها في التمسك بكل شبر من ارضها وبكل ذرة من التراب الذى حررته بدماء رجالها .

سلاح البترول :

كان ذلك هو الموقف على الجبهة العسكرية والسياسية فماذا كان الموقف على الجبهة الاقتصادية ؟ كانت ازمة الطاقة الناجمة عن تخفيض ضخ البترول ومنع تصديره للولايات المتحدة ، قد بدأت تهدد بصدام قد يقع بين الولايات المتحدة والدول العربية المنتجه للبترول والتي شاركت في اعمال الحظر حيث ربطت إنها الحظر العربي بتحقيق "تقدم محسوس" نحو التسوية السياسية بينما هددت الادارة الامريكية بانها ستضطر الى وقف جهودها من اجل السلام حتى يرفع الحظر نهائيا .

وفي ١١ نوفمبر طالبت السعودية الولايات المتحدة باصدار بيان حول تنفيذ القرار ٤٤٢ ، وحول انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة . كما طالب الملك فيصل في ١٧ نوفمبر بانها ، السيادة الاسرائيلية على القدس كشرط اضافي لرفع الحظر عن تصدير البترول . وقد اجتمع وزراء البترول العرب يوم ١٨ نوفمبر وقرروا الغاء نسبه خفض الانتاج المقررة عن شهر ديسمبر بالنسبة للدول الاوروبية تقديرًا ل موقفها . وفي نفس الوقت ، مطالبة الولايات المتحدة باصدار جدول زمني للانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس ، على ان توقعه اسرائيل وتتضمن الولايات المتحدة تنفيذه ، قبل انها ، الخطر .

وعلى اثر ذلك صرح كيسنجر "بانه" لو استمرت الضغوط بصورة غير محددة "فستضطر الحكومة الامريكية الى التفكير في اتخاذ اجراءات مضاده .. وجاء الرد السعودي يوم ٢٢ نوفمبر حين اعلن وزير البترول ان بلاده ستوقف انتاج البترول بنسبة ٨٠٪ اذا حاولت امريكا او اوروبا او اليابان الثأر منها ، وان اي اعتداء عسكري سيترتب عليه تفجير ابار البترول .

مؤتمر السلام :

بينما كانت الاجتماعات العسكرية مستمرة في خيمه الكيلو متر ١٠١ كانت الاتصالات الدولية النشطة تواصل الجهد لعقد مؤتمر السلام ، بناء على الاقتراح الذي طرحته الرئيس السادات يوم ١٦ اكتوبر في خطابه بمجلس الشعب ، وتنفيذًا لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الصادر يوم ٢٢ اكتوبر . ٧٣

وكان الرأى قد استقر اثناء زيارة كيسنجر لمصر في نوفمبر ١٩٧٣ على عقد هذا المؤتمر في المقر الأوروبي للامم المتحدة بجنيف خلال شهر ديسمبر ٧٣ على ان تحضره كل من مصر وسوريا والاردن واسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وان يشتراك الفلسطينيون فيه في مرحله تالية ، وان يكون للامم المتحدة واجزءها دورها في الاشراف على المؤتمر .

وكانت مصر قد طالبت بتحقيق فصل القوات فوراً ، والانتهاء منه قبل انعقاد مؤتمر جنيف حيث أن وقف اطلاق النار الراهن لم يكن يمثل أساساً صالحاً للتقدم في المؤتمر . كان هذا الاتجاه له مزايا،

الطبيعية، اذا انه كان يحقق إنها التوتر السائد على الجبهة وتحفيظ حدة الضغوط الداخلية عندما تتبين الجماهير النتائج السريعة للمعركة التي خاضتها .

كان للولايات المتحدة استراتيجيتها المرسومة وتحركاتها الموقته وهدفها بانها الحظر على تصدير البترول ، ولذلك ابلغت مصر في اواخر نوفمبر ان موضوع فض الاشتباك سيكون اول الموضوعات على جدول اعمال مؤتمر السلام وقد تم الاتفاق اثناء جولة كيسنجر في الشرق الاوسط خلال شهر ديسمبر على استراتيجية العمل في المرحلة التالية . كما اتفق على اطار عام لفض الاشتباك يتم بانسحاب اسرائيلي شرق القناة مع وضع قوات دولية بين الطرفين .

وفي ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ عقدت الجلسة الاولى لمؤتمر السلام الخاص بالشرق الاوسط في جنيف حضرها ممثلو كل من مصر والاردن واسرائيل والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وتخللت سوريا ، ورئس الجلسة السكرتير العام للأمم المتحدة وقام وزراء خارجية الدول الممثلة في المؤتمر بالقاء كلماتهم الاية خللا جلستين وكانت الجلسة الثالثة جلسة سرية .. حاولت اسرائيل ان تتنصل من التزاماتها المترتبة على اتفاق النقطة السابعة فيما يتعلق بموضوع الفصل بين القوات ، وذلك عن عدم تشيل عسكرين في ودعا ولكنها اذاء اصرار مصر ، عادت فوافقت على الدخول في مباحثات عسكرية من اجل فض الاشتباك ، على ان توفر اعضاء عسكريين للاشتراك في المؤتمر واتفق على بدء هذه المباحثات في ٢٦ ديسمبر ١٩٧٣ .

خلال انعقاد المؤتمر عادت ازمة الطاقة تطل مرة اخرى قبيل نهاية العام . ففي شهر ديسمبر قرر الوزراء العرب استمرار تطبيق الحظر على صادرات البترول للولايات المتحدة . وقد اعلن كيسنجر في مؤتمر صحفي عقده يوم ٢٦ ديسمبر ان الولايات المتحدة قد اعلنت عزمها على السعي للتوصيل الى تسوية عادلة لمشكلة الشرق الاوسط ، وان كثيرا من التقدم الذي امكن احرائه اما يرجع الى جهود امريكية . واوضح انه لا يمكنهم الربط بين بحث اجراءات معينة لتحقيق السلام ورفع حظر البترول، ولكن يمكنهم فقط التعهد بالسعى لتحقيق السلام العادل والدائم . هكذا دار الصراع السياسي والاقتصادي من اجل تحقيق السلام متتناقلًا بين القاهرة وواشنطن وتل ابيب وجنيف .

المرحلة الثانية - في جنيف :

واجتمعت لجنة العمل العسكرية في جنيف من وفد مصر برئاسة اللواء طه المجدوب ، ووفد اسرائيل برئاسة الجنرال موردخاي جور ، ووفد الامم المتحدة برئاسة الجنرال انزيو سيلاسفيو ، عقدت اللجنة ست جلسات في مقر الامم المتحدة بجنيف على مدى اسبوعين من ٢٦ ديسمبر ١٩٧٣ الى ٩ يناير ١٩٧٤ . والغريب ان يستمر الطرح الاسرائيلي في جنيف في نفس الاتجاهات السابقة

التي ظهرت في مباحثات الكيلو متر ١٠١ الخاصة بالانسحاب المتبادل للجانبين ، والذي سبق ان رفضه الجانب المصري مراراً على اساس مبدأ واضح ، ان الجانب المصري غير مستعد ان يتخلص عن شبر واحد من الارض المصرية .

واوضح الجانب المصري انه سبق ان ساهمت مصر في حل مشاكل اسرائيل ، بقبولها لاتفاق النقاط الست ، وخاصة البند الثاني منه المتعلقة بالعودة الى خطوط ٢٢ اكتوبر . وقد ابدى الجانب المصري مرونه واضحة تساعد اسرائيل على الخروج من مأزق العودة الى خطوط ٢٢ اكتوبر ، وما يترتب عليه من موقف استراتيجي سيعنى بتحويل قوات اسرائيل الى رهينه في يد القوات المصرية . ولهذا السبب خرقت اسرائيل قرار وقف اطلاق النار يوم ٢٢ اكتوبر لكن تخرج من هذا المأزق . ولذلك قسمت برفض العودة الى هذه الخطوط منذ ان بدأت المباحثات في الكيلو متر ١٠١ .

ولا يعني ذلك ان الموقف العسكري الذي احتفظت به اسرائيل غرب القناة ، كان موقفاً سليماً بل كان هو الاخر سيناً ولكن اقل سوءاً من خطوط ٢٢ اكتوبر . وقد اوضح الوفد المصري هذه الحقائق للوفد الاسرائيلي ، واكد ان الموقف الاسرائيلي غرب القناة موقف غير متوازن ، يمثل خللاً استراتيجياً واضحاً في اوضاع وتوزيع القوات الاسرائيلية فيما بين اسرائيل وجبهة القناه وهو وضع لا يمثل قيمة عسكرية ، بل هو عبء عسكري واقتصادي وسياسي كبير ، يشق كاهل الحكومة الاسرائيلية وهي تسعى فعلاً للتخلص منه ولكن بالاسلوب الاسرائيلي الذي يحسب الشمن حتى مقابل التنازل المجبور على اتخاذه . الامر الذي يعقد مسار المباحثات ويخلق عراقيل لا داعي لها . ولكن ذلك هو نمط الفكر اليهودي التقليدي الذي يسعى دائماً للحصول على المكاسب ، والذي يميل دائماً الى المساومة . ومثل هذا السلوك ظل يمثل وما زال يمثل معوقاً لسيره السلام ، وهو لا يتفق مع الرغبة في تحقيقه .

عند هذا القدر من المباحثات ، بدأ الوفد الإسرائيلي يمارس شكلاً جديداً من المخوار ، هو الابتعاد عن مناقشة الاسس والمبادئ التي يمكن ان تشكل اطار يقييد حركة المناورة الإسرائيلية لذلك يفضل مناقشة التفاصيل الصغيرة دون الارتباط بمبادئ تحكم هذا النقاش . وهو غط غريب من اغاط التفاوض هدفه اغراق الطرف الآخر في تفاصيل كثيرة قد يستخلص من خلالها بعض المكاسب . ولكن الوفد المصري كان متربها لهذا الاسلوب فاعلن رفضه لكل اغاط المراوغة ، وأصر على العودة الى اصل الموضوع قبل الدخول في تفاصيله ، وان يطرح افكاراً محددة عن فض الاشتباك في شكل مشروع متكامل يتضمن اوضاع الخطوط والمسافات والمجدول الزمني للاتسحاب .. خاصة وان الانتخابات قد انتهت وظهرت نتائجها واصبحت الفرصة متاحة امام الحكومة الإسرائيلية لمواجهة قضايا التفاوض الهامة .

هكذا كرر الوفد الإسرائيلي نفس الصورة التي عكسها الوفد الإسرائيلي في الكيلو متر ١٠١ . وكان الجنرال سيلاسفيو قائد قوات الطوراي، الدولية ورئيس وفد الامم المتحدة شاهداً على ذلك في الحالتين حين اعلن الجنرال جور رئيس الوفد الإسرائيلي انه لا يملك افكار محددة عن فض الاشتباك لأن الحكومة الإسرائيلية ما زالت تدرس الموضوع !! ولم تصل بعد الى قرار بشأنه بعد ست جلسات عقدتها اللجنة خلال اسبوعين .

هنا اضطر الجانب المصري ان يرفض الاستمرار في اجتماعات لا طائل من ورائها .. وهي لا تمثل سوى وقت ضائع وجهد مهدر .. وطلب ايقاف الاجتماعات واعطاء فرصة واسعة للوفد الإسرائيلي حتى يتلقى تعليمات حكومته بشأن موضوع فض الاشتباك وطلب الجانب الإسرائيلي اسبوعاً لهذا الفرض .

وفي اليوم التالي لوقف المباحثات - ١٠ يناير ٧٤ - اعلنت الولايات المتحدة ان كيسنجر يعتزم التوجه الى مصر للمساهمة في حل المشاكل القائمة .. ويوم ١١ يناير وصل كيسنجر الى مصر . لقد ظلت المراحل المتقدمة من المباحثات مع إسرائيل في الكيلو ١٠١ تتبع عن عدم نتيجة

لأسلوب المراوغة والمناورة واضاعه الوقت الذى كان يلجأ اليه الوفد الاسرائيلى .. الى ان وصل كيسنجر فى اول زيارة له للقاهرة فى ٧ نوفمبر ١٩٧٣ . وكانت اهم تنتائج هذه الزيارة الوصول الى اتفاق لحل المشاكل التى ترتب عن وقف اطلاق النار .. ووافقت مصر واسرائيل على اتفاق النقط السنت ، التى وقعت فى خيمه الامم المتحدة بالكيلو ١٠١ يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٣ . وقد تم خضت زيارته الثانية للقاهرة فى ١٣ ديسمبر ١٩٧٣ عن اتفاق على ان يتم فض الاشتباك فى مؤتمر جنيف وان يعقد المؤتمر فى ٢١ ديسمبر .

وعقد المؤتمر فى موعده ولم يتحقق فض الاشتباك .. وتكرر نفس السيناريو وتوقفت مباحثات جنيف كما توقفت من قبل مباحثات الكيلو ١٠١ ، وطار كيسنجر مرة ثالثة الى القاهرة فى فترة حوالي شهرين ، لكي يحل المشاكل المعلقة بين مصر واسرائيل بشأن فض الاشتباك .. الامر الذى اكد ان كل هذه المراوغة والمماطلة كانت مخططة لكي تبقى اوراق القضية فى يد الولايات المتحدة وحدها بشكل عام وهنرى كيسنجر بشكل خاص .. بذلك تصبح الولايات المتحدة ليس فقط صاحبة الفضل ، ولكن كذلك يصبح الدور الامريكى هو الدور الفاعل الوحيد والقادر على حل المشكلات بين اسرائيل والعرب .. بينما يتقلص الدور السوفيتى تماما ، وتنفرد الولايات المتحدة بالتصريف فى شتون المنطقة .

وفي القاهرة اجتمع كيسنجر مع الرئيس السادات فى اسوان يوم ١١ ، ١٢ يناير حيث طلب مشروعًا مقترباً للاتفاق ، ثم توجه الى القدس يوم ١٢ يناير ، واجتمع بالحكومة الاسرائيلية ومارء زياراته المكوكية بين اسوان والقدس .. حتى امكن بعد اربع رحلات التوصل الى اتفاق قبلته مصر واسرائيل بخصوص فض الاشتباك ، على ان يتم تحت اشراف الامم المتحدة وفي ١٧ يناير ١٩٧٤ اذيع الاتفاق .. لكي تبدأ مرحلة جديدة من اجتماعات الكيلومتر ١٠١ من اجل وضع الخطة التنفيذية للاتفاق الاول لفض الاشتباك .

المراحل الثالثة - فض الاشتباك الاول (ملحق ٦) :

اجتمعت اللجنة العسكرية فى الكيلو متر ١٠١ يوم ١٨ يناير للتوقيع على وثيقة فى الاشتباك ووضع الخطة التنفيذية .. وقد رأس الفريق الجمسي رئيس اركان حرب القوات المسلحة

الجانب المصرى كما رأس جنرال دافيد اليعازر رئيس الاركان الاسرائيلي الجانب الاسرائيلي . . ورأس الجنرال سلاسفيو الاجتماع مثلاً للامم المتحدة . وقد نصت الاتفاقية على اتفاق لفض الاشتباك والفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية ، مع التمسك ببراءة وقف اطلاق النار ، وايقاف جميع الاعمال العسكرية وشبه العسكرية في البر والجسر والبحر . . كما حدد الاتفاق الخط الذي ستنسحب إليه القوات الاسرائيلية على مسافة ٣٠ كيلو متر شرق القناة وخطوط منطقة الفصل بين القوات التي ستربط فيها قوات الطوارئ الدولية وظلت القوات المصرية محتفظة بالخطوط التي وصلت إليها بل وتجاوزتها في بعض القطاعات وقد اختتمت الاتفاقية بالنص على أنها لا تعد اتفاق سلام نهائي ، ولكنها تشكل خطوة أولى نحو سلام نهائي عادل و دائم طبقاً للقرار مجلس الأمن في إطار مؤتمر جنيف للسلام . . الذي لم يكتب له أن ينعقد مرة أخرى . . سوى بعد ثمانية عشر عاماً حين عقد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر ١٩٩١ .

وقد ظلت اللجنة مجتمعة ثلاثة أيام برئاسة اللواء طه المجدوب عن الجانب المصرى والجنرال ابراهام ادن عن الجانب الاسرائيلي واستمر جنرال سلاسفيو رئيساً لجانب الامم المتحدة . اقتلت اللجنة الخطة الكاملة للانسحاب والجداول الزمنية لراحتها ، وتنظيم دخول قوات الطوارئ الدولية واستلامها للاراضى وتسليمها للقوات المصرية بعد ذلك يوم ٢٣ يناير ووقع الاتفاق يوم ٢٤ يناير ١٩٧٤ وقد التزم الجانب الاسرائيلي بالامتناع عن تخريب او تدمير اي منشآت مدنية واقعه غرب القناة وتسليمها سليمة ، مع ضمان توفير مستلزمات استمرار الحياة الطبيعية للسكان المدنيون اي محاولات لارياكها او تعطيلها .

ولا شك ان التزام اسرائيل بتنفيذ هذه الاتفاقية بعرض كامل ، كان نابعاً عن رغبتها الملحة في التخلص من الوضع المحرج لقواتها غرب القناة ، وكذا للبدء فوراً في تسريع قواتها الاحتياطية التي ظلت معبأة حوالي أربعة أشهر ، الامر الذي اضر ضرراً بالغاً بالاقتصاد الاسرائيلي ، وشكل عيناً مالياً ضخماً على اسرائيل . من ناحية أخرى تعتبر هذه الاتفاقية انعكاساً طبيعياً لنتيجة الحرب وما حققته القوات المسلحة المصرية من نصر .

فقد اضطرت اسرائيل الى سحب كل قواتها الموجودة غرب القناة والانسحاب شرقاً بعيداً عن القناة لمسافة ٣٠ كيلو متر ، وهى مسافة كافية لتأمين القناة ومدتها يدرجها مناسبة تماماً وكان ذلك دافعاً للقيادة السياسية المصرية وحرصاً منها على تأكيد توجهها الثابت نحو السلام بالبدء فوراً فى تعمير مدن القناة وعودة المهاجرين إليها حتى تعود الحياة الطبيعية الى المنطقة مرة أخرى .

تسعون يوماً من وقف القتال :

وفى تقديرنا لما تم من خطوات على طريق السلام خلال فترة محدودة لم تتجاوز ثلاثة اشهر ٢٥ اكتوبر ١٩٧٣ - ٢٥ يناير ١٩٧٤) تم توقيع اتفاقيتين بين مصر واسرائيل . ويمكننا القول انه اذا كان اتفاق النقاط الست قد اعتبر اول خطوة على طريق السلام الا انه لم يحقق نتائج عملية بشأن الارض ، اذا كان هدفه حل المشكلات العاجلة الناجمة عن وقف القتال . اما اتفاق نض الاشتباك الاول فقد حق احتفاظ القوات المصرية بالخطوط التى وصلت اليها فى سيناء اثناء الحرب بل وتجاوزتها فى بعض القطاعات ويلاحظ هنا انه رغم محاولات اسرائيل صيغ الاتفاق بالصيغة السياسية فى هذه المرحلة المبكرة فقد احتفظ الاتفاق بصيغته العسكرية كما ارادت مصر ، حيث كانت القيادة السياسية المصرية ترى استحالة الحديث عن موضوعات سياسية فى هذه المرحلة المبكرة وما زالت القوات الاسرائيلية تحتل القسم الاكبر من سينا ، .

وقد انسحبت القوات الاسرائيلية من كل المناطق غرب القناة الى خطوط جديدة فى سينا ، قرب المضايق الاستراتيجية . . وبلغت المساحة المحررة من سينا ٢٨٠٠ كيلو متر مربع . وكان هذا الانسحاب هو اول انسحاب تنفيذه اسرائيل - من ارض احتلتها - تحت ضغط القوة العسكرية المصرية فى حرب اكتوبر ٧٣ .

من ناحية اخرى فان الاتفاق رغم انه اتفاقاً عسكرياً وطبعته عسكرية ، وموقع من قاد عسكريين هما رئيساً الاركان المصرى والاسرائيلى . . ولكن ذلك لم يمنع ان يكون له انعكاسات سياسية هامة يصعب تجاهلها . فقد مثل الاتفاق نقطة تحول هامة فى علاقات القوتين العظميين بازمه الشرق الاوسط . اذا انفردت الولايات المتحدة لاول مرة بآئحة قدرتها على ايجاد دبلوماسي لشكلة تتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى ، ويقدر ما بدأته العلاقات المصرية الامريكية

تأخذ طابعا اكثرا تقاريا . . . كانت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى تسير فى الاتجاه المضاد . . .
بعد فترة طويلة من العلاقات المتميزة التى استمرت حوالى عشرين عاما .

وكان توقيع اتفاق فض الاشتباك الاول بداية لتطبيق السياسه الامريكية المعروفة باسم سياسه الخطوة خطوة كاسلوب تعامل مع قضايا الصراع العربى الاسرائيلي ومعالجتها فى الطريق نحو السلام وهى السياسه التى رسمها هنرى كينسنجر وارتبطت باسمه بعد ذلك كنمط سياسى فى حل القضايا الصعبه ومعالجة المسائل السياسية المعقده .

اتفاق فصل القوات بين سوريا واسرائيل (ملحق ٧) :

بعد توقيع اتفاق فض الاشتباك الاول بين مصر واسرائيل وانسحاب القوات الاسرائيلية الى الشرق . . . اتخذت قوات الطوارئ الدولية اوضاعها فى المنطقة الفاصلة او العازلة بين القوات فى ٤ مارس ١٩٧٤ . وقد بدأت القيادة السياسية المصرية فورا سعيها من اجل اتخاذ خطوة بما تلته على الجبهة السورية . وكان قد سبق الاتفاق على تنفيذه بين مصر والولايات المتحدة ، فى نفس الوقت الذى اتفق فيه على الخطوة المصرية . . . وقد قام الرئيس السادات بابلاغ الرئيس السوري حافظ الاسد بذلك اثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية فى الجزائر فى نوفمبر ١٩٧٣ .

ووعد كيسنجر بان يبدأ جهود فض الاشتباك بين اسرائيل وسوريا بمجرد اقام تنفيذ اتفاق فض الاشتباك بين اسرائيل ومصر . . . وفعلا قام كيسنجر بزيارة سوريا فى مارس ١٩٧٤ . . . وبدأت العملية المكوكية من اجل التوصل الى اتفاق بين سوريا واسرائيل بشأن فض الاشتباك بين قوات البلدين من منطقة المرتفعات السورية وهضبة الجولان ، وازالت ما ترتب من اثار عن حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وذلك على نفط الاتفاق الذى تم بين مصر واسرائيل وان اختلف الاسلوب هذه المرة ، حيث لم تعقد اي اجتماعات بين وفود سوريا ووفود اسرائيلية سوى يوم توقيع الاتفاق عندما إلتقاء الوفدان فى قصر الامم المتحدة بجنيف يوم ٣١ مايو ١٩٧٤ ووقعوا على الاتفاق . . . ثم جرت اجتماعات اللجنة العسكرية فى جنيف تحت مظلة لجنة العمل المصرية الاسرائيلية المنبثقة عن مؤتمر السلام الذى انعقد فى جنيف فى ديسمبر ١٩٧٣ . . . وكانت مصر ممثلة فى اجتماعات اللجنة العسكرية التى رأسها جنرال سيلاسفيو . . . ومثل مصر اللواء طه المجدوب .

وقد تضمن الاتفاق وقفا لاطلاق النار فور التوقيع عليه ، وانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها اثناء حرب اكتوبر والواقعة شرق هضبة الجولان ، مع اخلاء منطقة اخرى تتجاوز خطوط يونيـه ١٩٧٩ على امتداد الجبهة . . واعتبرت هذه المنطقة منطقة فصل بين القوات تحتلها قوات الطورى الدولية ، وتخضع للادارة المدنية السورية . . وفي اطار هذه المنطقة عادت القنيطرة عاصمة الجولان الى السيطرة السورية مرة اخرى . . وقد نص الاتفاق على انه ليس اتفاق سلام . وانه خطوة تجاه السلام العادل والدائم على اساس قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الصادر في ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ .

وبالمحاذذه الخطوة على الجبهة السورية سارت الجهد المصرية لبناء السلام في المجاهين بما :

* الاستمرار في سياسة الخطوة خطوة التي بدأها كينسجر ووافقت عليها مصر منذ بداية العمل من أجل تحقيق السلام . . واهم عناصر هذه السياسة والتي تمسكت بها مصر وهي " المحافظة على الهدف والاصرار على تحقيقه والتحرك المستمر في اتجاهه .

* الدعوة الى عقد مؤتمر جنيف لوضع اسس السلام الشامل والعمل على تأكيد الاصرار على مضي مصر في طريق السلام . . من خلال قرارات لها مغزاها المرتبط بالسلام . ومن ابرز القرارات السياسية التي اتخذتها مصر ونفذتها فعلا بعد تنفيذ الاتفاقية الاولى وقبل انتهائـه من الاتفاقية الثانية . . قرار تطهير قناة السويس وفتحها للملـاحـة الدولية في ٥ يونيو ١٩٧٥ والسماح بمرور البضائع الاسرائيلية على سفن الدول الأخرى .

ففي ٥ يونيو ١٩٧٥ وبعد مرور تسع سنوات على غلق قناة السويس افتتح الرئيس السادات الملاحة الدولية في قناة السويس بعد اتمام عمليات تطهير المجرى الملاحي واعادة تشغيل المنشآت الملاحية لهيئة القناة . . وقد شارك في عملية التطهير وازالة العرائق من مجرى القناة كل من الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيـتي فضلا عن الجهد المصري المكثـفة .

ولقد افتتحت القناة في نفس اليوم الذي وقعت فيه نكسة يونيو ١٩٦٧ . هكذا تحول يوم النكسة ، والانكسار إلى يوم عظيم له مغزاه السياسي الكبير المتعلق بمسيره السلام ، ومعناه الاقتصاد الكبير في دعم الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية ، تحققت فيه ثمرة غالبة من ثمرات الانتصار

اتفاقية فض الاشتباك الثانية (ملحق ٨) :

كانت عملية فتح قناة السويس للملاحة الدولية في يونيو ١٩٧٥ ، إذاناً ببدء مرحلة متطرفة وجديدة من مراحل عملية السلام .. فبعد العديد من الاتصالات المبدئية .. بين مصر والولايات المتحدة وكذا الاتحاد السوفييتي ، واستمرت جولات هنري كيسنجر المكوكية لفترة بلغت حوالي أسبوعين ، بدأت في ٢٠ أغسطس وانتهت في أول سبتمبر ١٩٧٥ .. بالتوصل لاتفاق حول فصل القوات الثاني بين مصر وإسرائيل .. وقد تم توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى في كل من إسرائيل ومصر .. وقام بالتوقيع الجنرال مورد خاى جور رئيس الأركان الإسرائيلي والفريق محمد على فهمي رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية .. ثم وقع بالكامل في جنيف بعد ذلك بواسطة اللواء طه المجدوب مثلاً عن مصر والجنرال هرتزل شامير مثلاً عن إسرائيل .

وليس هناك شك في أن هذا الاتفاق هو أحد الشمار السياسي الهامة لنصر اكتوبر ١٩٧٣ . وهو النصر الذي ترددت أصواته واستمرت آثاره منذ ذلك التاريخ ، وما زالت تداعياته تتوالى حتى يومنا هذا . لقد أكد اتفاق الفصل الثاني .. أن قوة الدفع نحو السلام التي ولدتها حرب اكتوبر سوف تستمر لفترة طويلة رغم تحركها البطيء نسبياً .. إلا أن هذا التحرك يتم في خطوات ثابتة وناجحة .. وقد تمثلت هذه الخطوات حتى ذلك الوقت خلال فترة لم تتجاوز العامين في أربعة المجازات هامة : هي اتفاق النقاط الست في نوفمبر ١٩٧٣ ، اتفاق فض الاشتباك في يناير ١٩٧٤ ، واتفاق فصل القوات بين إسرائيل وسوريا في مايو ١٩٧٤ ، ثم اتفاق فصل القوات بين مصر وإسرائيل في سبتمبر ١٩٧٥ .. فضلاً عما أحدثته من تطورات هامة في القضية الفلسطينية .. حيث هيأت مناخاً دولياً أفضل لصالح هذه القضية .. بالإضافة لجهود منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٦٧ . واتخذت الدول العربية منهجاً مشتركة

فى عام ١٩٧٤ بشأن طرح القضية الفلسطينية ، حين أصبحت المنظمة - باعتراف الامم المتحدة - طرفا أساسيا فى إقامة السلام العادل الذى يعيد للشعب الفلسطينى حقوقه المشروعة .

ويقتضى اتفاق فصل القوات بين مصر واسرائيل تقدمت قوات مصر الى خطوط جديدة ، واستردت حوالى ٤٥٠٠ كيلو متر مربع من أرض سينا .. بلغ أقصى عمق ٣٥ كم فى المناطق الهامة مثل المرات الجبلية الاستراتيجية ، حيث أصبح الخط الأمامي للقوات الاسرائيلية يبعد مسافة ٥ كيلو متر عن قناة السويس .. أما فى الجنوب فقد أتمد الانسحاب الاسرائيلي على الساحل الشرقي خليج السويس لمسافة ١٨٠ كيلو متر من السويس حتى بلاغيم على ساحل الخليج ، حيث تقع منابع البترول .

واوضح ان الاتفاق الثانى ، يختلف عن الاتفاق الأول لوجود فارق بين فض الاشتباك الذى نفذ فى الاتفاق الأول وهو إجراء عسكري بحت يعنى إبعاد القوات المتحاربة عن بعضها البعض ، بما يمنعها من تبادل إطلاق النار وتفادي الأحتكاك المباشر بين هذه القوات .. أما فى الاتفاق الثانى لفصل القوات فقد اختلف الأمر .. فهذا الاتفاق رغم أن شكله ومضمونه وإجراءاته تحمل الطابع العسكري للبحث .. إلا أنه يعكس مضمونا سياسيا هاما .. ذلك لأن الانسحاب الاسرائيلي هذه المرة ليس بهدف الفصل بين القوات حيث أن هذا الهدف قد تحقق فى الاتفاق الأول .. ولكن الهدف هنا هو الأرض .. فاسرائيل تتخلى بمحض ارادتها .. ولكن تحت ضغوط معينة سياسية وعسكرية واقتصادية .. عن جزء من الأرض التى سبق ان احتلتها .. ومصر تسترد هذه الأرض مرة أخرى .. ومعنى ذلك أن الاتفاق خطوة عملية هامة فى إتجاه الحل ، تهيئة المناخ السياسى المناسب فى منطقة الصراع لتحقيق خطوات رئيسية نحو التسوية النهائية وتحقيق السلام .

ولعل أهم ما تضمنته الاتفاقية ، ما أقرته من أن النزاع فى الشرق الأوسط لن يحسم بالقوة العسكرية ، ولكن بالوسائل السلمية .. على أن يتوصل الطرفان لتسوية سلام نهائى وعادل عن طريق المفاوضات .. ويعتبر هذا الاتفاق خطوة أساسية نحو هذا الهدف .. كما ألزم الاتفاق

الطرفين بعدم الإلتجاء إلى التهديد أو استخدام القوة أو الحصار البحري ضد الطرف الآخر . . مع مراعاه وقف إطلاق النار في البر والبحر والجو ، وامتناع كل منها عن القيام بعمليات عسكرية أو شبه عسكرية ضد الطرف الآخر . وحدد الاتفاق الخطوط الجديدة للاتسحاب الإسرائيلي ، والتي تحدد الحد الأمامي لقوات الجانبيين والمناطق المحدودة الأسلحة والقوات وكذا المنطقة العازلة ، والمنطقة الخالية من القوات العسكرية وهي المنطقة المتدة على ساحل خليج السويس . واتفق كذلك على إنشاء مركز مصرى للأئذار الاستراتيجي المبكر فى المنطقة العازلة شرق المعرات على مسافة ٥ كيلو متر من قناة السويس وهو مركز جديد لم يكن قائماً من قبل . وذلك نظير أن تحتفظ إسرائيل بمركزها للأئذار المبكر والذي كان موجوداً في نفس المنطقة .

إذا كان انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة المضايق يعتبر من أبرز الانجازات الاستراتيجية في هذا الاتفاق ، فإن عودة حقول البترول المصرية في رأس سدر وأبو رديس وبلغاعيم يعتبر إنجازاً إقتصادياً بارزاً وهاماً . وقد تم إسلام . هذه الحقول من خلال طرف ثالث مثلاً في شركة البترول « موبيل » الأمريكية و« إيني » الإيطالية على أن ترك إسرائيل كل المعدات الموجودة في الواقع وكل حقول البترول كاملة وعاملة وسليمة . . ويبلغ عدد الحقول في هذه المناطق وقتنفذ ١٣٥ حقل منهم ٦ في رأس سدر ١٤ في أبو رديس ، ١١٥ في بلاغعيم بعضها برى وبعضها بحري وكان إجمالي إنتاجها في ذلك الوقت ٥ , ٤ مليون طن بترول قيمتها ٣٠٠ مليون جنيه .

وفي إطار الاتفاق تقدمت الولايات المتحدة باقتراح قبلة البلدان - بأن تتشىء نظاماً للأئذار المبكر التكتيكي بواسطة أفراد مدنيين من الولايات المتحدة ، ويتضمن ثلاثة محطات مراقبة في مجرى الجدى ومثلاً ، وأربعة محطات إستشعار ميدانية بدون أفراد عند نهايتي المرين وكان واجب هذه المجموعة الأمريكية كشف أي إنتهاك للاتفاق بدخول أي قوات من الطرفين في مجرى مثلاً والجدى على وجه التحديد . كما تقرر إنشاء لجنة مشتركة مهمتها بحث أي مشكلة تشارعن الاتفاقية، ومساعدة قوات الطوارئ الدولية في تأدية مهامها ويرأس اللجنة قائد هذه القوات .

وليس ثمة شك ان الاتفاق هو اتفاق عسكري بكل تفاصيله . . . يتم بمقتضاه تعديل اوضاع القوات فى سيناء . . . ويزيد مساحة الارض التى يتم تحريرها . . . وقد دعم الاتفاق الموقف الاستراتيجي العسكرى للقوات المصرية . . . كما أنه أضعف الموقف الاستراتيجي العسكرى للقوات الاسرائيلية بانسحابها من منطقة المضايق الاستراتيجية . . . وفي نفس الوقت مع إبعاد الحد الامامى للقوات الاسرائيلية عن قناة السويس تحسنت ظروف تأمين الملاحة فى قناة السويس الأمر الذى أثر إيجابيا على انتظامها وزيادتها .

وأخيرا فان الاتفاق لم يكن هو الحساب الختامي مع اسرائيل . . . اذا اعتبرت مصر أن الصراع كان مستمرا إلى ان يتحقق السلام العادل وال دائم . . . وان كان الاتفاق نقطة تحول هامة في هذا الاتجاه . . . ولذلك كان على مصر أن تستمر في كفاحها بالوسائل المتاحة خاصة السياسة والاقتصادية مع الاحتفاظ بقواتها المسلحة في حالة استعداد لأداء رسالتها اذا احتاج الأمر لذلك .

لقد حقق الاتفاق إنسحابا اسرائيليا للمرة الثانية وتقدما مصريا للمرة الثانية ، وكان معنى ذلك أن موضوع الانسحاب أصبح أمرا واقعا وقضية مسلم بها ومنفذ فعلا بلا قتال . . . وهذا في حد ذاته كان يمثل نتيجة سياسة على جانب كبير من الأهمية . . . لم تكن ممكنه أو مقبولة من الجانب الاسرائيلي قبل ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

وفي حديث للرئيس السادات في ذلك الوقت حدد موقف مصر بوضوح . . . مؤكدا أهمية الدور الأمريكي في دفع عملية السلام . . . مطالبا بضرورة الدخول في مرحلة قريبة في محادثات أخرى لاحادث تحول سريع ومواز مع سوريا على جبهة الجولان . . . مع اعتبار أي تسوية شاملة لازمة الشرق الأوسط مرهونة في الأساس والنتهاية بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني .

وقد أكد الاتفاق فرض الاتباع الثاني لمجاهد الاستراتيجية المصرية الشاملة التي أدارت مصر الصراع مع اسرائيل على أساسها . . . لانه مثل تحركا أساسيا في اتجاه الهدف الثابت لهذه الاستراتيجية وهو تحرير الأرض العربية واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني .

١٩٧٧ - حمله السلام :

بعد الانتهاء من تنفيذ الاتفاق الثاني لفصل القوات بين مصر وإسرائيل في مارس ١٩٧٦ ، اتسم الموقف السياسي المتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي بالجمود .. حيث كان عام ١٩٧٦ هو عام انتخابات الرئاسة الأمريكية ، وما يعقبها من ترتيبات تقوم بها الإدارة الأمريكية الجديدة في ظل ما أجرته من دراسات خاصة بوضع السياسة الجديدة وتحديد الأدوار ورسم أسلوب التحرك السياسي المطلوب .

وكانت مصر قد أخذت على عاتقها مهمة الدعوة إلى عقد مؤتمر جنيف لسلام الشرق الأوسط ، في الفترة التي تلت توقيع اتفاق الفصل الثاني .. رغم العوائق الناجمة عن وجود عام الانتخابات في الولايات المتحدة وتصاعد أزمة الحرب الأهلية في لبنان ، وما أدى إليه من انشغال الأطراف العربية الأخرى (سوريا ومنظمة التحرير) بها ، واستغلال إسرائيل لهذه الأزمة بفرض التسويف في عقد مؤتمر جنيف .

ومع بداية عام ١٩٧٧ .. وتسليم الرئيس كارتر للادارة الأمريكية .. كشفت مصر جهودها الهدافه إلى عقد مؤتمر جنيف ، حتى أخذ المراقبون يتحدثون عن عام ١٩٧٧ باعتباره عام السلام . وكانت معظم التوقعات تشير إلى امكان تحقيق تقدم ملموس على طريق السلام الشامل من خلال ذلك العام . ففي أبريل ١٩٧٧ قام الرئيس السادات برحلة إلى أوروبا وأمريكا .. زار خلالهاmania الفرنسية وفرنسا والولايات المتحدة . وكان الهدف الأساسي من الزيارة هو هذه الدول على الدعوة لعقد مؤتمر السلام بجنيف .

وكانت هذه الرحلة باللغة الأهمية في تطور مسيرة السلام ، وبداية لنقطة تحول في فكر الرئيس السادات نحو اتخاذ خطوة حاسمة تكسر هذا الجمود الذي يحيط بقضية السلام .. فقد استمرت حملة السلام التي قادتها مصر عدة سنوات وحتى قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حين طرح الرئيس السادات مبادرته الأولى للسلام في فبراير عام ١٩٧١ وفكرة حول الحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي .. وقد صرخ في ذلك الوقت بأنه على استعداد لابرام اتفاقية سلام مع إسرائيل بشرط أن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة ، وأن تعرف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في وطن

خاص به . غير أن رسالة الرئيس السادات عام ١٩٧١ لم تجد قبولا من اسرائيل في هذا الوقت . أو كما قال الرئيس السادات في تعليق على مبادرته أنها لم تلق آذانا صاغية .

في ذلك الوقت كان الوضع الإسرائيلي منطبقا مع نفسه .. فاسرائيل كانت تسيطر على مساحات شاسعة من الأرضي العربية المحتلة ، وقد دار حول هذه الأرضي حوار ساخن داخل إسرائيل ، شاركت فيه العديد من التيارات السياسية المختلفة في إسرائيل ، والذي تخوض عن اعلان « وثيقه جاليلى » الشهيرة التي صيفت قبل حرب أكتوبر ٧٣ .. والتي كانت تدعو ببساطه شديدة إلى ضم كل الأرضي العربية المحتلة إلى إسرائيل في ذلك الوقت حينما كان العرب يطرحون حلا شاملأ مقترحا للصراع يقوم على تحقيق سلام عادل ، كانوا يطرونه من موقف ضعيف ، فعدالة الحل لا تستقيم مع الهزيمة .. حيث لم يكن الموقف قد تغير منذ عام ١٩٦٧ .

إلى أن جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، بكل ماتضمنته من المجازات العسكرية عربية ومصرية بارزة .. وما ترتب عليها من آثار بعيدة الأثر ، وتغيرات استراتيجية وسياسية بعيدة المدى قلبـت موازين الصراع العربي الإسرائيلي في ذلك الوقت .. ثم استمرت دوائر التداعيات وحلقات التأثير تتسع حتى يومنا هذا .. خاصة فيما يتعلق بسياسة مصر الخارجية واستراتيجيتها في التعامل مع حالات الصراع والعدوان وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي .

في ظل هذه الظروف لم يكن من الممكن ان توصف مصر ويوصـف العرب بأنهم ينتظرون من موقف ضعيف .. ورغم ذلك فقد استمرت العقبات التي تضعـها إسرائيل أمام عملية السلام قائمة بعد الحرب كما كانت قائمة قبل الحرب ، وان اختـلت النوعية وضعف مـدى قدرة إسرائيل على الصمود أمام الضغوط العربية والدولية . لقد ظلت إسرائيل لسنوات طـويلة تشـكو من الاتجاه العربي نحو الحرب والعدوان ، ومن رفض العرب للسلام وعندما تغيرت المواقـف أصبحـ العرب هـم الذين « يطلبـون السلام .. بينما تتـلـكا وتقـاوم إسرائيل .. انه المنطق الصـهيـوني الذي صـبـ العـقـلـية الاسـرـائيلـية في قـالـبـ لم يتـغيـرـ ، نـابـعـ من اـصـلـ الـاطـمـاعـ الصـهـيـونـيـةـ فيـ الـارـضـ العـرـبـيـةـ .. وحيـثـ : « انـ العـربـ لاـ يـعـرـفـونـ لـغـةـ القـوـةـ وـالـعـنـفـ » .

من ناحية اخرى فان الاصرار الصهيوني على نظرية « الحدود الامنة » كان يستهدف ضمها بث الطائفة في نفوس الاسرائيليون .. الذين يسيطر عليهم الخوف والقلق لاحساسهم بأنهم يعيشون فوق ارض ليست ملكهم .. ارض مفتيبة لها اصحابها الذين لم يتوقفوا عن المطالبة بها .. الامر الذي في عقدة الخوف .. وجعل من التوسيع الذي يمثل جوهر المشروع الصهيوني .. اداة للقليل من تأثير هذا الخوف . والحقيقة ان هذه العوامل لم تكن وحدها هي سبب تغير عملية السلام .. فرغم الانتصار التاريخي الذي تحقق في اكتوبر ١٩٧٣ ورغم الثقل الاستراتيجي والاقتصادي الذي حظى به العرب ، الا ان الوزن العربي ظل في حاجة الى مزيد من الفعالية والترجمة ، خاصة وان المظهر العربي العظيم الذي ظهر ابان حرب اكتوبر قد ضعف وتراجع ووهن تأثيره .. وكان التعريض الوحيد الطروح الذي يمكن ان يسد هذه الشفرة في الموقف العربي .. طرح فكر عربي جديد يسعى الى المبادرات الاخلاقية ويتمتع بالرؤى السياسية الواسعة النطاق والبعيدة المدى .. وبقدرة عالية على رصد متغيرات المناخ الدولي والقياس الجيد لاتجاهات الريح .. ثم التقدم بشجاعة لطرح هذا الفكر المستنير .. الذي قد لا يجد صداء الطبيعي لدى بعض نويعيات النظم الحاكمة التي كانت قائمة في العالم العربي في ذلك الوقت .

ففي ظل مناخ الانفراج العالمي الذي كان قد بدأ منذ عام ١٩٧٢ .. مع احتدام التنافس بين البرى العظمى والكبرى في مناطق هامة وحساسة من العالم - وتعتبر منطقة الشرق الاوسط اول هذه النوعية من المناطق - فضلاً عن تصاعد التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية المزروحة بتطورات تكنولوجية هائلة .. اصبحت « دبلوماسية القمة » على مستوى الاصدقاء ومستوى الخصوم ، هي الفضل شراع يقود السفينة في هذا البحر المتلاطم .. يحيط به صراع شديد التعقيد هو الصراع العربي الاسرائيلي .. ومشكلة مزمنة هي مشكلة الشعب الفلسطيني .. وما كان يكتفي حلها بمازال من صخور وعقبات .

وفي الواقع فقد ساد نوع من الفراغ السياسي كل من اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية بشأن الشرق الاوسط بعد توقيع وتنفيذ اتفاق الفصل الثاني .. له اسبابه الكامنة اساساً لـ الموقف والسلوك العربيين بعد حرب اكتوبر .. وقد اتسموا بالضعف الاعلامي الناجم عن قصور لـ الاموال والتخطيط وفهم طبيعة المرحلة التي يعيشها العالم . كذلك وجود تناقضات عديدة في

الساحة العربية لمظاهر عديدة واضحة كالحملات الاعلامية المتبادلة بين بعض النظم العربية وبعضها ، والنزعة الواضحة تجاه سياسية المحاور العربية وما تعكسه من تفتت للصف العربي وقزق للنسيج العربي .. الأمر الذي أدى بغالبه من الضباب على الصورة الناصعة لحرب اكتوبر .. فإذا أضفنا إلى ذلك التأكيل الذي حدث في سلاح البترول وسلاح الأرصدة العربية ، وضياع تأثيرهما .. لوجدنا أن المسرح العربي كان متورحاً تماماً أمام النشاط الصهيوني الذي لا يهدأ ، والتحرك الإسرائيلي الذي يعمل جاهداً في أوروبا والولايات المتحدة بل والعالم كله ، على استغلال هذه الخلافات والتناقضات العربية لتجسيم الضعف العربي وعدم رغبة العرب في السلام .

من ناحية أخرى فان هذا النوع من الدبلوماسية التي تقوم على الاتصالات الشخصية على مستوى القيادات السياسية .. قد عززها التطور الهائل في وسائل الاتصال . فحين خاطب الرئيس المصري الشعب الأمريكي ، أو تحدث في الكونجرس الأمريكي ، تابعه في نفس اللحظة الرأي العام العالمي والعربي على امتداد قارات العالم ، وهذا بدوره جعل من دبلوماسية السعي من أجل السلام .. دبلوماسية معلنها ومحروفة تحس بها الشعوب وتعاطف معها .

في ضوء هذه المعطيات أحست القيادة السياسية في مصر ان الصراع العربي الإسرائيلي .. أصبح يمر بمرحلة حاسمة .. اذا لم يواجهها تحرك عربي فعال .. فسوف تتلاشى تماماً قرة الدفع التي خلفتها حرب اكتوبر ١٩٧٣ ويضيع الجهد والتضحيات .. وتعود مصير القضية العربية إلى ظلام المجهول ، وتصبح الحقائق التي افرزتها حرب اكتوبر في ذمة التاريخ .. وابرز هذه الحقائق الدعوة لانهاء الصراع بانسحاب كامل لإسرائيل من الاراضي العربية المختلفة ، وظهور المشكلة الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع .. وهي حقائق فرضتها حرب اكتوبر ، ولم تتم بغض الصدفة ، اما تحققت نتيجة لصراع عسكري وسياسي مرير .

ليس ثمة شك ان المناخ السياسي كان مهيئاً لزيارة الرئيس السادات لواشنطن في اوائل ابريل ١٩٧٧ .. بعد ان اقتنعت ادارة الرئيس كارتر بضرورة اقامة وطن للشعب الفلسطيني .. وان مفهوم « الحدود الآمنة » لا يعني ابداً احتلال اسرائيل لارض عربية .. ولذلك اكتسبت محادثات الرئيس السادات مع الرئيس كارتر أهمية كبيرة .. واعتبرت الزيارة وقتئذ مرحلة هامة في هذه الجولة

الخامسة من حملة السلام العربية .. والتى اضطاعت بها السياسة المصرية بعد حرب اكتوبر .. من اجل وضع نهاية للصراع العربى الاسرائيلى ، والاستجابة لأمانى شعوب المنطقة فى ان تعيش فى أمن وسلام فى ظل سلام عادل و دائم فى منطقة الشرق الاوسط .

لقد بدأ الدور الأمريكى يأخذ شكلاً جديداً فى هذه المرحلة .. وتضاعف الأمل فى ان تسهم الولايات المتحدة بفعالية .. فى حل مشاكل الصراع العربى الاسرائيلى، وخاصة مشكلة الشعب الفلسطينى .. التى تمثل عقدة هذا الصراع ومداره بادرها لضرورة تلبية حقوقه المشروعة . مثل هذا التطور سيكون مقياساً حقيقياً لاحتمالات السلام المقبلة وقتئذ ومدى الرغبة فى ثبيتها واقرارها .

شهدت السياسة العربية فى ادارة الصراع مع اسرائيل منذ حرب اكتوبر ، تطوراً جذرياً ، حملت مصر عبئه بشجاعة ، وخاضت غماره ضد الكثير من العقبات والحملات ، من اجل استثمار كل العناصر الايجابية التى تدعم الموقف العربى ، واحتواء كل العناصر السلبية التى قد تضعفه ، وذلك انطلاقاً من ارض الواقع السياسي للمسرح العالمى .. دون مبالغة زائفة فى تقدير قوانا او تهويل مخل فى تقدير قوة خصمنا . ان محادثات السلام المصرية الأمريكية فى هذه المرحلة قد أكدت ان السياسة المصرية قد تجاوزت مرحلة النضج ، فى ادارتها للصراع .. وامكناها استشراف آفاق الاحتمالات المستقبلية كلها ، دون ان تتنازل عن شيء من ارادتها ، او تفقد وضوح رؤيتها وأهدافها .

لقد اسفرت زيارة الرئيس السادات للولايات المتحدة ومحادثاته مع الرئيس كارتر عن العديد من النتائج
المامة لعل ابرزها النقاط الخمس التالية :

- ١ - بشأن التصور الامريكي الكامل للحل النهائي لمشكلة الشرق الاوسط .. أكدت الادارة الأمريكية التزامها التام بالحل الشامل .. والعمل على عقد اجتماع مؤتمر جنيف للسلام .. والذى تقرر ان يعقد خلال النصف الثاني من نفس العام (١٩٧٧) عن طريق المفاوضات التى ستتولأها الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى ، ومع الدول المعنية الأخرى .. وذلك اثناء الزيارات المقبلة لقادة السعودية والاردن واسرائيل .
- ٢ - أكدت الولايات المتحدة انها ستبحث تحديد الموعد النهائي لاجتماع مؤتمر السلام فى

جنيف خلال اللقاء الذى كان مزمع عقده بين وزير الخارجية الأمريكية والسوفيتية سايروس فانس واندريه جروميكى ، باعتبارهما مثلان للدولتين الداعيتين لمؤتمر جنيف عام ١٩٧٣ ، والمشاركتين فى رئاسته .

٣ - اما عن موضوع الانسحاب الاسرائيلي من الاراضى العربية فقد أكدت الولايات المتحدة ان الحدود الدولية مبدأ محترم ومعترف به ، ولاجدال من حوله . وان اية تعديلات طفيفة فى الحدود لا تتعنى تغييراً فيها بل انها مجرد تعديلات فى المجانبين على السواء .

٤ - اما بشأن المطالب المشروعة للشعب الفلسطينى وقيام الدولة الفلسطينية ، والذى شكل صلب قضية الشرق الاوسط . فقد أكدت الولايات المتحدة اقتناعها بضرورة اقامة وطن للفلسطينيين واشراك منظمة التحرير الفلسطينية فى مفاوضات السلام . وان الولايات المتحدة ستجرى اتصالاتها مع الاتحاد السوفيتى والاطراف المعنية بهدف ايجاد الوسائل التى تؤدى الى اقرار السلام فى الشرق الاوسط .

٥ - اوضحت الولايات المتحدة ان ترتيبات الامن لا تكرس اى توسيع عسكري اقليمى فى المنطقة ، وان السلام لا يتحقق الا اذا توفر الامن لجميع الدول دون استثناء .

وفي الشهر التالي مباشرة حدث فى اسرائيل تطور سياسى هام استمته أجهزة الاعلام العالمية « حدث تاريخى » ، وذلك هو فوز التيار السياسى اليمينى غى الانتخابات العامة بقيادة حزب الليكود ورث التنظيم الصهيونى الارهابى « ارجون زفاى لئومى » .. وتأتى أهمية الحدث فى انه يقع لأول مرة منذ قيام اسرائيل . فقد استمر حزب العمل الذى اسسه بن جوريون منذ قيام اسرائيل متولياً السلطة فى اسرائيل منذ قيامها فى ١٥ مايو ١٩٤٨ لمدة تسعة عشر عاماً متصلة حتى سقط فى ١٨ مايو ١٩٧٧ . وكان هذا التغيير الجذرى فى نظام الحكم العسكرى احد التداعيات الهامة التى ترتب على نتائج حرب اكتوبر ١٩٧٣ وانعكاساتها على اسرائيل .

ورأس مناحم بيجين - زعيم ارجون القديم - الحكومة الجديدة يسبقه ماضيه .. جاء بكل عقيدته الصهيونية المتطرفة وايمانه بان الضفة الغربية وقطاع غزة جزء من ارض اسرائيل التاريخية ، معلناً انه لن يتوجه الى « ميونيخ » الشرق الاوسط ولن يستجب للضغوط وسيضع بنفسه الشروط التى يراها للتسوية السلمية للنزاع من خلال المفاوضات المباشرة مع الدول العربية دون شروط

مبقة . . من اجل توقيع معاهدات السلام وانها ، حالة الحرب واقامة علاقات دبلوماسية وتجارية معها . وكان يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية منظمة ارهابية سيعمل حزبه على تدميرها . وقد تقرر ان يزور بيجين واشنطن فى شهر يوليو ١٩٧٧ .

وفى اطار النتائج التى حققتها زيارة الرئيس السادات للولايات المتحدة اصدرت الادارة الامريكية بياناً فى ٢٧ يونيو ١٩٧٧ - قبل اسبوعين من زيارة بيجين - ربطت فيه بين ضرورة استقرار الوضع فى الشرق الاوسط ، ومستقبل المصالح الامريكية فى المنطقة ، مؤكداً ان تأجيل التسوية السلمية فى الماضى هو الذى ادى الى اندلاع حرب ١٩٦٣ . وبعد يومين من بيان الولايات المتحدة فى ٢٩ يونيو ١٩٧٧ ، اصدرت المجموعة الاوروبية بياناً عن قضية الشرق الاوسط . طالبت فيه الدول الاوروبية التسع اسرائيل بضرورة انهاء احتلالها للاراضى التى احتفظت بها منذ نشوب النزاع فى عام ١٩٦٧ . . والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى واقرار سلام عادل و دائم .

وفى تطور آخر على مستوى الدولتين العظميين . . تم الاتفاق بين وزير الخارجية الامريكية والسوفيتية على عقد مؤتمر جنيف ، واصدار بيان فى ٢ اكتوبر ٧٧ يتضمن ورقة عمل تحتوى على عدد من المبادئ الاساسية . . بشأن سرعة التوصل لتسوية عادلة ودائمة للنزاع العربى الاسرائيلى على ان تكون شاملة . . وتسوية كل المسائل المحددة ومنها الانسحاب من ارض احتلت عام ١٩٦٧ وحل المسائل الفلسطينية بما فى ذلك « اقرار حقوق الشعب الفلسطينى ، وانها ، حالة الحرب واقامة علاقات سلمية عادلة . . مع توفير اجراءات لضمان أمن الحدود بين اسرائيل وجيروانها والارتفاع بضمانت الحدود الدولية . وذلك عن طريق التفاوض فى اطار مؤتمر جنيف الذى تشارك فى اعماله كل الاطراف المتورطة فى النزاع بما فيهم الشعب الفلسطينى . . على استئناف اعمال مؤتمر جنيف ليس متاخر عن ديسمبر ١٩٧٧ .

وقد اعلنت اسرائيل رفضها الذهاب الى المؤتمر الدولى على اساس هذا البيان ، كما توصلت الى اتفاق مع الولايات المتحدة يؤكداً ان قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ باعتبارهما قاعدة استئناف مؤتمر جنيف . كما لم ترحب مصر بالبيان الذى ينص على انسحاب « من اراضى احتلت عام ١٩٦٧ » . . واعتبرته انه لم يأت بجديد .

لقد حالت صعوبات عديدة دون انعقاد المؤتمر لعل ابرزها ما يتعلق بالاتفاق على جدول الاعمال من جانب سوريا واسرائيل ، خاصة في موضوعات الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وطبيعة السلام . كذلك صعوبات تتعلق بتمثيل اطراف الصراع في المؤتمر وبصفة خاصة التمثيل الفلسطيني .

فضلاً عن ذلك اظهرت الاتصالات التي جرت اثناء انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٧٧ ان مواقف الاطراف متباينة للغاية .. ومن ثم اصبح من العسير التكهن بما كانية انعقاد المؤتمر .. بعد ان باعت كل محاولات عقده بالفشل .. ويات واضحًا ان جهود السلام قد دخلت في حلقة مفرغة .. بذلك اصبح الطريق مهدًا لا قدام مصر على مبادرتها الكبرى من أجل دفع عملية السلام .

ولعل اشاره الرئيس السادات المتكررة الى ان مؤتمر جنيف ليس هدفًا في حد ذاته ، توضح مدى الجهد والاهتمام الذي استقطبه السعي من اجل مؤتمر السلام وكأنه هدف اساسي وليس مجرد وسيلة لفتح الطريق نحو السلام .. يمكن ان تستبدل بوسائل اخرى ، ربما تصبح أكثر فعالية وأبعد أثرًا .

ليس ثمة شك في ان كل هذه المعطيات والمعوقات كانت مطروحة بتأثير عند اتخاذ قرار مبادرة السلام والتوجه الى اسرائيل مباشرة وتوجيه الخطاب الى شعبها وقياداتها ، حتى يقرروا لانفسهم ما يريدونه في صالحهم وصالح بلد़هم . ولعل ونحن نتحدث عن التوجه الى شعب اسرائيل ، ان اكثر ما اثر على قرار الرئيس السادات وحسمه في النهاية ، كان تصوره للدور الذي يمكن ان تلعبه العوامل النفسية في الصراعات الدولية ، وما قد يتربى عليها ، وما يترتب عن سوء الادراك المتبادل من خطأ في التقدير ، وتضخيم لابعاد الصراع ، بشكل قد يؤدي الى الانحراف بمساره بعيداً عن الطريق الصحيح المؤدي الى التسوية السلمية .

لقد كان التقدير انه اذا كانت حرب اكتوبر ٧٣ قد أدت دورها ونجحت في اسقاط اركان النظرية العسكرية الاسرائيلية ، واختراق جدار القوة العسكرية التي لا تقهـر ، والتي كانت النظرية تستند اليه في ادارة الصراع .. فانه ما زال هناك جدار آخر يتعين اختراقه هو الآخر ، من أجل تحقيق جدية

السعى نحو السلام لصالح كل شعوب المنطقة .. وكان هذا الجدار هو جدار الخوف والشك والماراة الترسبة عبر ثلاثين عاماً من الحروب المستمرة .

في ضوء ذلك كله اتخد القرار بمبادرة السلام ، بهدف تخطي كل العقبات الاجرامية العقيبة التي تعطل مسار التسوية ، وازالة عقدة الخوف وعامل الشك والماراة ، وتأكيد جدية مسعي العرب من اجل السلام .

كانت تلك هي المعالم والدلائل التي حددت شكل وطبيعة المرحلة التاريخية الخامسة لـ المنطقة العربية وفي تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي . لقد انطلقت اشارة بدئها في نوفمبر ١٩٧٧ في مجلس الشعب المصري حين وقف الرئيس السادات ليعلن انه مستعد لأن يسافر الى آخر هذا العالم اذا كان في هذا ما يحمى جندي او ضابط .. وان اسرائيل ستدهش حينما تسمعه يقول انه مستعد للذهاب « الى بيتهم .. الى الكنيست ذاته ومناقشتهم » . هكذا بدأت الاحداث تتتابع بسرعة الى ان حل السفير الامريكي في القاهرة نص الدعوة الموجهة للرئيس السادات لزيارة القدس .. لتعيد أرحلة القرن العشرين .

• • •

الفصل الرابع

النهاية

(١٩٧٧)

جوهر السلام
نقطة تحول
الرفض والتأييد العربي
مؤتمر القاهرة التحضيري

الفصل الرابع

المبادرة

جوهر السلام

لقد علمنا التاريخ بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، ان نتخلص من الجمود الذهني .. ونهجر القوالب الفكرية المصبوبة فى شكل شعارات براقة الشكل ، خالية من المضمون .. شعارات لم تخرج عن كونها كلمات تتردد لاقية لها. كان ذلك هو الاتجاه العقلاني والنهج الموضوعى الذى تعلمته مصر فى كارثة ١٩٦٧ .. قبله الرئيس عبد الناصر .. وتعامل معه عندما لاحت الفرصة .. عند طرح مبادرة روجرز عام ١٩٧٠ .. كان من حق مصر ان تختار فهى التى تعانى وهى التى تحارب وهى التى تصحى بشبابها .. وهى فى نفس الوقت الحريصة على شرفها المتزنة بقوميتها .

ومن خلال هذا التناول الذى افرزته تجربة شديدة القسوة .. عرفنا فكرة "الصراع الشامل" وال الحرب ذات الاهداف المحدودة.. وعرفنا ان هناك فى عالمنا الحديث عن شيء اسمه "التوازن" هو السبيل .. لمواجهة الظروف التى واكبت الصراع العربى الاسرائى بعد عام ١٩٦٧ ، وماتطلبه من استراتيجية تتصف بالتوازن بين الخل العسكري والخل السياسى . ذلك لانه قد ثبت أن طريق الحل العسكري لم يعد - بسبب هذه الظروف - بقدر على ان يحقق الحسم .. كما أن الاصرار على استمراره كان سيحول المنطقة العربية الى حالة من التفكك والضياع الامر الذى كان من الضروري تجنبه .

ولقد أدى الخل العسكري دوره كاملا وبنجاح كبير ، بفضل ما حققته القوات المصرية من نصر فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ .. فأرسى بذلك القاعدة الشرعية لاستئناف الصراع بين العرب واسرائيل ، باستخدام باقى الادوات السياسية والاقتصادية المتاحة.. من موقع القوة .. وكانت رحلة السلام التى قام بها الرئيس السادات الى القدس تتویجا لهذا الاختيار الذى حدده العرب لأنفسهم .

من خلال هذا الاطار المتوازن نتناول مبادرة السلام المصرية ، التي اصبحت تاريخاً مضى عليه خمسة عشر عاماً (١٩٧٧ - ١٩٩٢) ببعض التحليل الموضوعي من زاوية الواقع الذي نعيشه الان . ليس من اجل الدفاع عن المبادرة ، فهى لم تعد في حاجة الى دفاع .. بعد ان اصبح منهاجها هو المنهج الذى يقود المسيرة العربية .. فى المرحلة الحيوية الخامسة بشأن عملية السلام.. ولكن من اجل ان نؤكد ان ما تعرضت له هذه المبادرة من هجوم ونقد ، و ما تعرض له صاحبها الرئيس السادات من تجريح كان افتراه أفرزته المشاعر الشخصية لجموعة من الحكماء العرب ارادت ان تفرض وجودها مهما كانت الوسيلة ومهما كان الثمن الذى ستدفعه الامة .

اليوم وقد مضى عشر سنوات على استكمال تنفيذ معايدة السلام بين مصر واسرائيل (١٩٨٢) - (١٩٩٢) .. وقد حررت مصر كل ارض سينا ، حتى اخر شبر فيها .. بينما ما زالت باقى الارض العربية التي رفض اصحابها الوقوف الى جانب مصر محتلة حتى يومنا هذا .

اليوم مرة اخرى .. وقد مضى على المبادرة خمسة عشر عاما - ولکي تستكمل استيعاب الدرس وتحقيق الفائدة المرجوة في المرحلة الحالية - يمكننا ان نعيد النظر بأن نطرح اولاً الابعاد الحقيقة للمبادرة ذاتها وما سببته من ردود فعل متباعدة سواء بالنسبة للقوى العظمى او القوى العربية او اسرائيل ، والتى احدثتها المبادرة في ذلك الوقت .. بالتحليل الموضوعي والرد العقلانى على ما وجه الى المبادرة من نقد شديد .. اكدت الايام انه كان نقداً يفتقد الموضوعية ويعتمد على الشعارات العاطفية والاندفاع الذاتى .

وفي الواقع فقد واجهت مصر بسبب سياساتها من اجل السلام ... خاصة في السنوات التي اعقبت المبادرة واقتربت من نهاية عقد الشمانيات .. الكثير من المعاناة والماراة .. وليس بسبب النقد فحسب ، فالنقد في حد ذاته مفيد اذا كان موضوعياً ومردود عليه ان لم يكن كذلك .. ولكن بسبب محاولات التخريب التي تعرضت لها مصر .. وفرض الشلل الاقتصادي عليها حتى تقف عوامل غوها .. ثم نعرض باختصار شديد أهم بنود المبادرة وفقاً لما طرحته الرئيس السادات من مبادئ على الكنيست الاسرائيلي في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ .. علينا ان ندقق النظر في هذه المبادئ .. لكنى ندرك من القراءة الاولى أن الطرح كان صادقاً ملتزماً متكاملاً واضحاً .. الامر الذى يجعلنا نتساءل ما الذى اضافه المعارضين الى هذه المبادرة من اضافات ؟ وهل حافظوا على مستواها .. ام أنها تآكلت بفعل السنين الخمسة عشرة من الركود والجمود والمزيد؟

الآن .. نذكر ابرز المخاتير التي حددتها المبادرة كما عرضها الرئيس السادات امام الكنيست
(ملحق ٩) :

- * ان دعوة السلام الدائم العادل ، المبني على احترام قرارات الامم المتحدة .. اصبحت اليوم دعوة العالم كله .. وتعبيرا واضحا عن ارادة المجتمع الدولي سواء في العاصمـة الرسمية التي تصنـع السياسـة والقرار او على مستوى الرأي العام الشعـبي ، الذي يؤثـر في صـنع السياسـة واتخـاذ القرـار .
 - * ان الـامة العربـية لا تـتحرك في سعيـها من أجل السلام الدائم العـادل من موقع ضـعـف او اهـتزـاز بل أنها على العـكـس تماما تـملـك كل مـقـومـات القـوـة والـاسـتـقرـار ، ما يـجـعـل كـلمـتها تـابـعة من ارـادـة صـادـقة نحوـ السلام صـادـرة عنـ ادـراكـ حـضـارـى بـانـه لـكـى نـتـجـنـبـ كـارـثـةـ مـحـقـقـةـ ، عـلـىـنـاـ وـعـلـيـكـمـ وـعـلـىـ العـالـمـ كـلـهـ .. فـانـه لاـبـدـيلـ عنـ اقـرـارـ سـلامـ دـائـمـ وـعـادـلـ ، لـاـتـزـعـزـهـ الـأـنـوـاءـ ، وـلـاـتـعـبـثـ بـهـ الشـكـوكـ ، وـلـاـيـهـزـ سـوـءـ المـقـاصـدـ اوـ التـوـاءـ النـوـاياـ .
 - * ان اتفاقـاـ منـفـرـداـ بـيـنـ مصرـ وـاسـرـائـيلـ لـيـسـ وـارـداـ فيـ سـيـاسـةـ مصرـ ، فـليـسـتـ المشـكـلةـ هـيـ مصرـ وـاسـرـائـيلـ وـاـىـ سـلامـ منـفـرـدـ بـيـنـهاـ اوـ بـيـنـ اـىـ دـولـةـ منـ دـولـ المـواجهـةـ وـاسـرـائـيلـ فـانـهـ لـنـ يـقـيمـ السـلامـ الدـائـمـ العـادـلـ فيـ المـنـطـقـةـ كـلـهاـ ، بـلـ أـكـثـرـ منـ ذـلـكـ فـانـهـ حتـىـ لـوـ تـحـقـقـ السـلامـ بـيـنـ دـولـ المـواجهـةـ كـلـهاـ ، وـاسـرـائـيلـ بـغـيـرـ حلـ عـادـلـ لـلـمـشـكـلةـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ فـانـ ذـلـكـ لـنـ يـحـقـقـ اـبـداـ السـلامـ الدـائـمـ العـادـلـ الذـيـ يـلـعـ العـالـمـ كـلـهـ الـيـوـمـ عـلـيـهـ .
 - * انـاـ لـاـ نـسـعـىـ كـذـلـكـ إـلـىـ سـلامـ جـزـئـيـ بـعـنـيـ اـنـهـ اـنـهـ حـالـةـ حـرـبـ فـيـ هـذـهـ المـرـحـلـةـ ، ثـمـ نـرجـىـ المشـكـلةـ بـرـمـتهاـ إـلـىـ مـرـحـلـةـ تـالـيـةـ .
- ثم طرحت المبادرة بعد ذلك خمس أساس محددة يقوم عليها السلام وهي :
- * اـنـهـ اـلـاحـتـالـ الاسـرـائـيلـ لـلـارـاضـىـ العـرـبـىـةـ التـىـ اـحـتـلـتـ فـيـ عـامـ ١٩٦٧ـ .
 - * تـحـقـيقـ الـحـقـوقـ الـاـسـاسـيـةـ لـلـشـعـبـ الـفـلـسـطـيـنـيـ وـحـقـهـ فـيـ تـقـرـيرـ المصـبـرـ بـاـ فـيـ ذـلـكـ حقـهـ فـيـ اـقـامـةـ دـولـتـهـ .
 - * حقـ كـلـ دـولـ المـنـطـقـةـ فـيـ سـلامـ دـاخـلـ حدـودـهـاـ الـآـمـنـهـ وـالـمـسـمـونـهـ عـنـ طـرـيقـ اـجـرـاءـاتـ يـتـفـقـ عـلـيـهـاـ تـحـقـقـ الـامـنـ الـمـنـاسـبـ لـلـحـدـودـ الـدـولـيـةـ ، بـالـاـضـافـةـ إـلـىـ الضـمـانـاتـ الـدـولـيـةـ الـمـنـاسـبـةـ .
 - * تـلـتـزـمـ كـلـ دـولـ المـنـطـقـةـ بـادـارـةـ الـعـلـاقـاتـ فـيـماـ بـيـنـهاـ طـبـقاـ لـاهـدـافـ وـمـبـادـىـءـ مـبـشـاقـ الـامـ الـمـتـحـدـةـ وـبـصـفـةـ خـاصـةـ عـدـمـ الـالـتـجـاءـ إـلـىـ القـوـةـ وـحلـ الـخـلـافـاتـ بـيـنـهـمـ بـالـوـسـائـلـ الـسـلـمـيـةـ .
 - * اـنـهـ حـالـةـ حـرـبـ الـقـائـمـةـ فـيـ المـنـطـقـةـ .

نقطة تحول :

وليس هناك شك فى ان رحلة السلام التى قام بها الرئيس السادات الى القدس ، قد مثلت نقطة تحول هامة فى اساليب العلاقات الدولية .. التى تعتمد على الاتصالات الشخصية للزعماء والقادة ليس فقط مع الخلفاء والاصدقاء ولكن كذلك مع الخصوم والاعداء .. ولذلك فقد وصف العديد من المعلقين هذه الرحلة بأنها " ثورة دبلوماسية " ، مثلت تطورا جديدا فى عام التعامل الدولى والقواعد الدبلوماسية ، وواقعة ليس لها أى سابقة فى التاريخ الدبلوماسي الحديث .

فلاول مرة يذهب رئيس دولة الى الدولة المعادية ويستقبل مثل هذا الاستقبال الرسمي ، وتخرج مئات الالوف من المواطنين ل تستقبله وترحب به ، ثم يقوم هو بطرح وجهات نظره بوضوح وصراحة على الشعب من خلال البرلمان والاحزاب ووسائل الاعلام المرئية والمسموعة .. ثم يدخل فى حوار ساخن مع قادة السياسة والرأى ورجال الفكر يقارعهم الحجة بالحججة ، ويطرح عليهم وجهة نظره المخالفة بشبات وشجاعة .. وياسلوب حضاري مبعثة الرغبة الصادقة فى كسر الجمود وفتح الطريق نحو السلام ووقف نزيف الدم .. وتحقيق الامال المشروعة للشعب المصرى والشعب الفلسطينى والشعب الاسرائيلى والامة العربية .

وكان من نتيجة هذه الرحلة التاريخية ان واجهت المنطقة ومازالت تواجه حاليا مرحلة تاريخية حاسمة بدأت منذ قيام الرئيس السادات بزيارة القدس . وتكتب الرحلة هذا بعد التاريخى الخامس من انها تعبير عن اول مواجهة لتحد حقيقى يرتبط بعملية صنع السلام فى المنطقة . الامر الذى يجعلنا نقول ان هذه الزيارة قد مثلت العلامة التى انطلقت من عندها المنطقة العربية كلها فى هذا المسار منذ خمسة عشرة عاما .. رغم كل المحاولات التى بذلت لتجريد المبادرة من تأثيرها السياسى العميق وبعدها التاريخى الواضح . لذلك يهمنا هنا ان نتناول باختصار شديد ما أحدثته هذه المبادرة من ردود فعل مباشرة على المستوى العربى كمنطلق ضرورى لمتابعة التطورات والتداعيات التى حدثت لهذه المسيرة من أجل صنع السلام资料 فى منطقة الشرق الاوسط .

ولنبعد برد الفعل الامريكى فى ذلك الوقت ، باعتبار ان الدور الامريكى هو الدور المحورى المؤثر على طرق المعادلة الصعبة لعملية السلام فى الشرق الاوسط . وسوف نجد أن الجهد الامريكى لحل الازمة فى السنة الاولى لعهد الرئيس جيمي كارتر ، وعند الاعلان عن مبادرة السلام

زيارة الرئيس السادات للقدس ، كان قد وصل فيما بدا الى حلقة مفرغة من المقترنات والمفترنات المضادة واوراق العمل الاساسية والمعدلة ، كان اخرها ما بعثته الادارة الامريكية الى مصر في ١٠ نوفمبر ١٩٧٧ من اقتراح جديد يتناول اسلوب اجتماع جنيف .. ردًا على الملاحظات التي كانت وزارة الخارجية المصرية قد ابدتها لواشنطن حول ورقة العمل الثانية.

فقد أوضحت الادارة الامريكية منذ تولى كارتر ان سياسة الخطوة خطوة التي ابتدعها واستخدامها كيسنجر بنجاح منذ عام ١٩٧٣ في علاج أزمة الشرق الاوسط ، أصبحت عملاً روتينياً مملاً استنفذ اغراضه وفقاً لما اعلنه كيسنجر في نهاية فترة توليه وزارة الخارجية الامريكية عام ١٩٧٦ .. وأن الوقت قد حان لاقناع الاطراف المعنية بعملية السلام في المنطقة بضرورة العمل من أجل التوصل الى حل شامل يتم في اطار مؤتمر جنيف .

وفي وسط هذا المناخ قام الرئيس السادات بزيارتة للقدس .. وثارت التساؤلات حول موقع هذه الزيارة من الجهد الامريكي لحل الازمة .. وقد حاولت مجلة تايم الامريكية ان توضح هذا التساؤل فذكرت في عددها الصادر يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٧ - أي بعد اقام الزيارة باسبوعين - « ان جهود الرئيس كارتر وسايروس فانس وزير الخارجية قد ساهمت مساهمة كبيرة في "خلق المناخ الذي جعل اجتماع السادات وبيجن امراً ممكناً . وأن الرئيس كارتر قد نجح في جعل طرفين رئيسيين في النزاع يتركان جانبها المسائل الاجرامية ويبحثان احتمال التوصل الى تسوية نهائية وشاملة . غير انه من منهج الرئيس السادات في معالجة القضايا الهامة بشكل عام يعكس تماماً جوهر فلسنته القائم على اهدار قيمة المسائل الاجرامية عندما تتعلق القضية بمواضيع مصيرية » .

وعندما قمت الزيارة اكد اندرؤ يانج مندوب الولايات المتحدة في الامم المتحدة ان هذه الزيارة التي لم يخطط لها .. وهى نوع من الدبلوماسية الجريئة المفاجئة سوف تؤدي الى منع نشوب نزاع وسوف تؤدي الى تحقيق السلام » بينما صرخ الرئيس كارتر يقوله : « ان أحداً لا يعلم ماذا سيحدث فهذا شيء لم يسبق ان حدث من قبل وأن ما اقترن به الرئيس السادات يعد أمراً بالغ الشجاعة » . وعموما وبالرغم من احساس الصدمة والذعر الناجم عن أن الزيارة مثلت خروجاً مفاجئاً على السياسة التي رسمتها واشنطن لتسوية مشكلة الشرق الاوسط .. الا ان الاتجاه الامريكي الذي ساد

كان هو الترحيب الحار بخطوة الرئيس السادات .. وقد اتصل الرئيس كارتر بالرئيس السادات قبل قيامه بزيارة وأبلغه تمنياته الطيبة له بالنجاح والتوفيق في مبادرته للسفر إلى القدس . وفي اليوم التالي قال كارتر إن الرحلة سوف تحطم الكراهية التي امتدت على مدى ٣٠ عاماً وربما قرونا .. إن موقف الإسرائيلي والمصريين يدل على أن شعوب المنطقة على استعداد لاتخاذ خطوات نحو السلام .

وقد اكتملت ملامح الرؤية الأمريكية لدى النجاح الذي حققه الرئيس السادات بزيارته للقدس في الواقع الأمر .. بعد الاستقبال الكبير الذي قوبل به في القاهرة عقب عودته من إسرائيل .

اما رد الفعل السوفيتي فقد اخذ موقف النقد الشديد لقرار زيارة القدس .. وتلخصت وجهة نظره بهذا الصدد في ان الزيارة ستؤدي الى الاتجاه نحو تسوية منفصلة بين مصر وإسرائيل من ناحية ، والى تفتت وحدة العالم العربي من ناحية اخرى .. ولذلك يتخد الاتحاد السوفيتي موقفاً معارضاً لاي تفاوض يجري خارج الاطار الذي يقتضيه مؤتمر جنيف .. ذلك المؤتمر الذي يتبع للاتحاد السوفيتي ، ان يشترك مع الولايات المتحدة والاطراف الأخرى المعنية في وضع اسس التسوية الشاملة والمستقرة في هذه المنطقة من العالم .. وذلك باعتباره شريكاً للولايات المتحدة في رئاسة مؤتمر جنيف .

وفي ١١ ديسمبر ١٩٧٧ قبل انعقاد مؤتمر القاهرة التحضيري بأيام قليلة لخصت صحيفة برافدا الموقف العام للاتحاد السوفيتي بالنسبة لقضية الشرق الأوسط . فأوضحت انه " يؤيد تحقيق تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط عن طريق مؤتمر جنيف .. وأنه مصمم تصديقاً قاطعاً على تحقيق التسوية الشاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب العربي الفلسطيني على قدم المساواة مع الاطراف الأخرى ، وفي ظل ظروف بعيدة عن أي مساومات لاقرار صلح منفرد .

وعلى نحو عام ، فقد أجملت مجلة " العصر الحديث " السوفييتية في مقالة يوم ١٤ ديسمبر ١٩٧٧ - وهو يوم انعقاد مؤتمر القاهرة التحضيري لمؤتمر جنيف - تصور الاتحاد السوفيتي للتطورات

الى كانت جارية وقتحذ فى الشرق الاوسط وخاصة العلاقات المصرية الاسرائيلية ، بعد مبادرة الرئيس السادات بزيارة القدس .. فقلت : " ان الاتحاد السوفيتى يرى ان الترتيبات المنفصلة ليست من التى تؤدى الى سلام قائم على العدل ومستقر فى الشرق الاوسط . انا يؤدى اليه فحسب الطريق المأر المؤقر جنيف ، وعلى اساس اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فيه على قدم المساواة مع سائر الاطراف الاخرى .

والغريب فى موقف الاتحاد السوفيتى - وهو صاحب اقتراح عقد اجتماع بين الرئيس السادات بجولدا ماير رئيسة وزراء اسرائيل يعقد فى طشقند الا ان الرئيس السادات رفض اقتراح الكرملين - انه عندما تقرر عقد مؤتمر القاهرة التحضيري فى منتصف ديسمبر ١٩٧٧ ، واعلن ان هدف المؤتمر هو التحضير لمؤتمر السلام بجنيف - الامر الذى كان يلح الاتحاد السوفيتى فى طلبه . وقد وجه كورت فالدهايم سكرتير عام الامم المتحدة .. الدعوة للدول المعنية لحضور المؤتمر ومنها منظمة التحرير الفلسطينية فضلا عن الاتحاد السوفيتى ذاته والولايات المتحدة ومن الدول العربية مصر سوريا والأردن ولبنان . ورغم ذلك فقد رفض الاتحاد السوفيتى الحضور الى مؤتمر القاهرة .. وكان هو السبب الرئيسي وراء تخريب المؤتمر واسقاطه هدفه نتيجة لامتناع سوريا والأردن ولبنان منظمة التحرير الفلسطينية عن الحضور .

لقد دارت التصورات الاسرائيلية المرتبطة بتقييم الموقف المصرى الذى عكستها وسائل الاعلام لى اسرائيل حول أهمية زيارة السادات فى حد ذاتها كحدث ضخم من ناحية ، وحول خطاب الرئيس امام الكنيست من ناحية اخرى .

فمن ناحية تقييم الزيارة فقد عبرت جميع وسائل الاعلام الاسرائيلية عن تقديرها البالغ لمبادرة السلام، وانها تعتبر احدى اللحظات الهائلة فى التاريخ الاسرائيلي كله . كما حرصت بصفة خاصة على ما ظهر من تأييد رجل الشارع فى مصر للرئيس السادات . اما من ناحية تقييم الخطاب فقد عبرت وسائل الاعلام الاسرائيلية ، فيقدر ما عبرت عن اعجابها بفكرة الزيارة وترحيبها البالغ بها ، عبرت عن خيبة املها فيما تضمنه خطاب الرئيس السادات امام الكنيست فيما وصفته بأنه " تشدد بلغ حد التهديد " ومع ذلك فقد تضمنت ايضا محاولات لتفسير ورها لتبرير هذا الموقف المتشدد ..

باعتبار ان الخطاب العلنية لا تشكل البداية الحقيقة لاجراء المفاوضات .. ولكن الخطاب كان استمراضاً للمواقف قبل بدء المفاوضات .

اما بالنسبة لرد رئيس وزراء اسرائيل مناحم بيجن فقد اختلفت ردود الفعل داخل اسرائيل .
وعبر اعضاء الكنيست عن تحفظاتهم وانتقاداتهم لخطاب رئيس الوزراء .. اذ كان يتبعه ان يierz موقنه واضحها تجاه القضية الفلسطينية .. كذلك ان يرد على كل ماجاء في خطاب الرئيس السادات .

اما عن المجتمع الاسرائيلي ومدى تأثيره بالحدث الكبير .. فقد كتب الدكتور هيرت كيلمان المتخصص في الدراسات النفسية والاجتماعية في العلاقات الدولية بجامعة هارفارد بحثاً حول هذا الموضوع .. ذكر فيه ان العوامل النفسية لا يمكن فصلها عن الظروف الموضوعية التي تسبب الصراع . وأن «هناك صراعات حقيقة في الاهتمامات وفرق حاد في الايديولوجيات بين اطراف الصراع .. تعكس اثاراً سلبية على الثقة المتبادلة ، والعديد من الادراكات الخاطئة . ان التغلب على هذه العوائق النفسية قد لا تحل الصراع ، ولكنها تمكّن الاطراف من النقاش على اساس من الظروف الموضوعية والمصالح القومية .

وعبر الكاتب عن قناعته الذاتية بأن الرئيس السادات قد حقق بزيارته لاسرائيل هدفه في التغلب على المواجز النفسية التي عاقت المفاوضات المباشرة لسنوات طويلة . فقد خلقت الرحلة الظروف الملائمة لأدراك وابراز التغيرات التي وقعت لدى كل طرف ، ودعت لمواجهة الحقائق الأساسية في الموقف من خلال عملية اخذ وعطاء على أساس واقعية .

اما بالنسبة للمواطن الاسرائيلي فقد استقبل انباء الزيارة بخلط من الرهبة والترحاب وقد انتشر شعور عام بأن حدثاً تاريخياً خطيراً على وشك الحدوث .. وقد شبه بعضهم هبوط السادات على ارض اسرائيل ، بأنه حدث يشابه هبوط أول رائد فضاء على سطح القمر . من ناحية أخرى كان الترحاب عارماً .. فأخذ الناس يرقصون في الشوارع وقد حملوا الاعلام المصرية .

ويفسر الباحث كل هذا الترحاب وهذه العواطف الجياشة التي ابدتها المواطن الاسرائيلي ، بأنها انعكاس طبيعي لرغبة عميقة بين الاسرائيليين تجاه قبول الجيران لهم . وقد يثور الشك حول هذا التفسير حيث ان السياسة الاسرائيلية لم تكن يوما تسعى الى السلام او الى ان يتقبلها الجيران . ولكن افترض وجود رغبة اسرائيلية في السلام ، ولكن توقع هذا السلام كان مشوبا دائما بالتشاؤم .. فتتجلى هذه الزيارة كى تكسر التشاؤم ، وتزرع الامل بين الاسرائيليين فى انه من الممكن العيش فى قبول وسلام .

من ناحية اخرى فقد حققت الزيارة اهداف كبيرة لاسرائيل .. ومن ابرزها اعتراضها دوليا واسع النطاق باسرائيل ، وقبولا اكثرا لوجودها في هذه المنطقة .. كذلك فتحت طرقا لمحادثات مباشرة تجري بين الطرفين المتصارعين .. والتى سعت اليها اسرائيل منذ زمن طويل .

واخيرا فلعل من اهم الحقائق التي حققتها الزيارة .. انها تجاوزت بخطوة واحدة جزئية مراحل طويلة كانت تحتاجها الاطراف المتصارعة قبل بدء اول زيارة رسمية لرئيس دولة منها الى اخرى . أما اهم الدلالات التي تركتها الزيارة ، فقد تعلقت مصر اهم واقوى الجارات .. اذ أكدت الزيارة ان مصر لم تعد تنبذ اسرائيل كما كان في الماضي .. وانها مستعدة لقبولها كجزء من المنطقة ..

وارسأه قواعد سلام دائم معها .. وأن الوقت قد حان لاجراء مباحثات مباشرة بين الطرفين ، وكسر الحاجز النفسي الذي مزق الاسرائيليين .. وانه رغم الاحباط الذي عاناه الاسرائيليون نتيجة لرفض السادات اجراء محادثات ثنائية او تسوية جزئية .. وتأكيده انه ما زالت هناك خلافات أساسية بين الاطراف المتصارعة . الا ان الشعور العام الذي تأكد بعد ذلك ان اكبر ما حققه الزيارة ، انها جعلت من الممكن للمباحثات ان تبدأ من جديد ، وأن يتحقق ما ترجوه كل الاطراف بزيادة من الجهد ويتنازلات موكدة من جانب الاسرائيليين .

الرفض والتأييد العربى :

اما ردود الفعل العربية ازاء زيارة الرئيس السادات فقد تباينت واختلفت كثيرا .. فتراوحـت بين التأيـيد والتحفـظ والـرفض . وكانت الـاطراف المـديدة هي عـمان وـالـسودـان وـالـصومـال وـاليـمن الشـمالـية التي تـبـنـتـ المـوقـفـ المـصـرىـ وـبارـكـتـ رـحـلـةـ الرـئـيسـ السـادـاتـ وـدـعـتـ الـاطـرافـ العـرـبـيةـ الـآخـرىـ الىـ تـفـهـمـ اـسـبـابـ التـحرـكـ المـصـرىـ وـنـتـائـجـهـ .. بينما تحـفـظـتـ كـلـ مـنـ السـعـودـيـةـ وـالـارـدنـ وـتـونـسـ وـلـبـنـانـ

والكويت وقطر والبحرين والامارات . . وقد اهتمت هذه الدول بأن تبدو بثابة القوى الوسيطة التي يمكن ان تلعب دور الوسيط لتطويع واحتواء الخلافات العربية الناجمة عن الزيارة .

اما مجموعة الرفض فقد ضمت العراق وليبيا والجزائر وسوريا واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية . وقد قامت هذه المجموعة بعقد مؤتمر لها فى طرابلس بليبيا فى اوائل ديسمبر ١٩٧٧ .

ومن متابعتنا لواقف الرفض العربية سوف نجد انها ليست جديدة على الساحة العربية ولنست جديدة على مصر . فبعد صدور قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧ ، انقسم العالم العربي بين مؤيد ومعارض له . فقد قبلته مصر واغلب الدول العربية ، وعارضته منظمة التحرير الفلسطينية حتى بداية عملية السلام الجديدة . . وسوريا الى ما بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ حيث وافقت عليه من خلال موافقتها على القرار ٣٣٨ الصادر عقب الحرب .

منذ ذلك التاريخ تشكلت مدرسة الرفض العربي . . التي اعتبرت القرار ٢٤٢ نقطة تحول في الموقف العربي ، قائل اقرار الدول الموافقة عليه ضمنا على الاقل بالوجود الاسرائيلي . اما الدول التي لم توافق على القرار فقد ظلت متمسكة بال موقف الذي اتخذه العرب قبل حرب ١٩٦٧ ، وهي انكار وجود دولة اسرائيل واتباع الطريق السلمي لتحرير فلسطين من الصهيونية العالمية - بعد ١٩٦٧ تبدل منطق الصدام مع اسرائيل وما أسموه بـ "الحل الشوري القومى للصراع" بمنطق يقوم على "قومية المعركة" و "قومية الحل السلمى معاً" . وهو منطق عكس توازنات القوى المتباينة وطبيعة العلاقات العربية . . حيث كان الدور الامريكي يتتصاعد بشكل واضح . . بينما انتهت الخبرة العربية مع السوفيت بشئ، اقرب الى خيبة الامل ، اما قدرة العرب العسكرية ودورها في حسم الصراع فقد ظلت تتارجح في كفة الميزان الى ان حسمتها حرب اكتوبر في صالح العرب .

ورغم ان استراتيجية الجمع بين قومية المعركة وقومية الحل السلمي قد نجحت الى حد كبير في اسكات منطق الرفض العربي الذي كان سائدا حتى ما قبل ١٩٦٧ . ورغم ان مصر كانت صاحبة الحق في اختيار استراتيجية ما بعد ١٩٦٧ ، الا انها اثارت بعض الجهات العربية في عام ١٩٧٠ عندما اعلن الرئيس عبد الناصر قبوله لمبادرة روجرز الخاصة بوقف حرب الاستنزاف والعودة الى التفاوض عن طريق ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة السفير جونار يارنيج .

ويعود رحيل الرئيس عبد الناصر في سبتمبر عام ١٩٧٠ ، جاء الرئيس السادات واتبع نفس الخطوط العامة لاستراتيجية قومية المعركة والحل السلمي . وعندما اتخاذ قراره بشن الحرب . ثم كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وكسابها العرب . وكان لانتصار أكتوبر وقوع الشديد على جبهة الرفض العربي خاصة بعد خروج سوريا بانضمامها لمصر في شن هذه الحرب المجيدة .

ويعود توقيع اتفاقية فض الاشتباك الثانية في سبتمبر عام ١٩٧٥ على جبهة سيناء ، شعرت قوى الرفض بعد ان عادت اليها سوريا باتساع الشقة بينها وبين مصر ثم جاءت زيارة القدس عام ١٩٧٧ لتحول الشقة الى هوة عميقه با احداثه من تحول جذري في طبيعة الصراع مع اسرائيل ، حيث انتقلت به من منطق الصدام الى منطق القبول والتعايش . ويعتبر مؤتمر طرابلس بغض النظر عن جدوى قراراته . . اول تحرك جماعي عملى لقوى الرفض منذ عام ١٩٦٧ . وقد استدعاى الرئيس السادات سفراه مصر من دول هذه المجموعة يوم ٣ ديسمبر . . ثم قررت مصر قطع العلاقات معها يوم ٥ ديسمبر بعد اصدار هذه الدول بيان طرابلس القاضى بتجريد العلاقات مع مصر .

وعلى ضوء تتبع حركة الرفض العربية منذ عام ١٩٦٧ ، يمكننا ان نميز بين ثلاثة حلول طرحتها الاطراف التي تنتسب الى هذه المجموعة . . ونحن نقول تجاوزا انها حلول ، ولكنها فى الواقع مجموعة من الشعارات الحماسية أكثر منها حلولا . . ذلك لأن كلمة الحلول تعنى امكانية انهاء المشكلة او الصراع او على الاقل دفعه الى الامام على الطريق نحو النهاية العادلة التي تعطى لكل ذى حق حقه . . من ناحية اخرى فإن اى حل لابد ان يمثل كيانا فكريا متكاملا له آلياته التي تحركه وتضعه موضع التنفيذ .

وسوف نجد ان اى من هذه الحلول المطروحة لم يكن يتتوفر له هذه الشروط . . ولم يحاول من طرحه ان يدللونا على اسلوب العمل الحقيقى الذى يحقق هذا الحل او يخطرون خطوة واحدة فى هذا الاتجاه مجرد ارشاد الاطراف الأخرى . ولكن شيئا من ذلك لم يكن من الممكن حدوثه . . لذلك ظلت هذه الحلول العربية المطروحة بصيغة رفض الحل الموضوعى الذى اتبعته مصر . . مجرد اشكال مجردة من اى مضمون . تستغل لتشويه سمعه مصر واتهامها بالتخلى عن التزامها القومى الى حد المخيانة . . دون ادنى فاعلية حقيقه فى الاتجاه الصحيح اللهم الا الكلمات الجوفاء والشعارات

الرناة. ورغم ذلك فسوف نعرض هذه الحلول باختصار . خاصة وان الايام قد اثبتت مدى بعدها عن الواقعية او الموضوعية .. لذلك فقد سقطت دون ان تشعر شيئا.

كان الحل الاول هو اتباع طريق الكفاح المسلح ضد اسرائيل وطردتها من المنطقة عبر حرب تحرير شعبية عربية .. مثل هذا الحل .. يتطلب ليس فقط تغييرا في الانظمة العربية وفى فلسفتها السياسية والاجتماعية وفى استعدادها للتضحيه والكفاح وتحمل نضال طويل الامد مع اسرائيل .. ليس هذا فحسب رغم ان ذلك فى حد ذاته مستحيل التنفيذ .. ولكن وهو الاهم ان النتيجة النهائية لن تتحقق .. ونحن نعيش فى عالم لايسعى لاي صراعات اقليمية بالتحول لتصبح صراعات قادرة على الاطاحة بدولة من الدول .. خاصة اذا كانت دولة تحظى بحماية عالمية تسانده القوى العظمى وتعمل على تكريس بقائها وتأمين وجودها .. وفي الحقيقة فان هذا الحل التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية .. وهى صاحبة حق فى ان تختار من الحلول ماتحقق لها اقص امانها .. ولكنها لاتملك فرض هذه الحقوق او ادوات تحقيقها سواء بفردها او فى اطار الامة العربية كلها .. ولقد غيرت المنظمة بعد ذلك من مواقفها تغيرات جذرية ليس هنا مجال التعرض لها او تناولها ، ولكنها دون شك كانت تغيرات اقرب عقلانية واكثر موضوعية. الامر الذى فتح باب الحوار فى البحث الممكن المتاح النابع من ارض الواقع والمتناسب مع القدرات والامكانيات المتاحة .. ومايمكن لهذه الامكانيات ان تتحقق فى ظل نظام عالمى له مبادئه وضوابطه وقيوده ..

اما الحل الثاني من الحلول التى طرحتها جبهة الرفض .. فقد اطلقت عليه « الحل القومى » .. ويكفيينا علما حتى نقيم مصداقية وقدرة هذا الحل .. انه الحل الذى تبننته العراق .. وهى تكاد ان تنفرد وحدها بتبنيه .. وقد عبرت عن موقفها هذا منذ بداية ازمة العلاقات العربية .. المصرية حين خرجت العراق عن نطاق مؤتمر طرابلس الذى عقد فى ليبىا اوائل ديسمبر ١٩٧٧ وأصدرت بيانا .. طالبت فيه الامة العربية بتشكيل " جبهة قومية تقدمية " تعمل وفق ميثاق يتضمن برنامجا كفاحيا " طويل الامد .. ويرفض قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ والذهاب الى جنيف او حضور اي مؤتمر دولى .. كذلك اعلن البيان العراقي رفض مبادىء المفاوضة والاعتراف والصلح مع الصهيونية ، او المساومة على حقوق الشعب الفلسطينى ، واعتماد التحرير لكامل تراب الوطن الفلسطينى والاراضى العربية المحتلة .. مع تسخير كافة طاقات وقدرات الامة العربية

لـى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية وغيرها وحشدـها صوب المواجهة الحقيقة مع العدو الصهيونـى وفي الحقيقة فـان هذا البيان العـراقي لا يـمثل حلـاً بل هو مجرد توضـيـح وجهـة نـظر لا تستـمد اـصولـها من الواقع وكـان لـابـد ان يـوضع مـدى استـعداد العـراق للمـشارـكة وفي هـذه الطـاقـات والقدـرات العـسـكرـية والـاـقـتـصـادـية وقتـ كانت مـسـتـفـرـقة في الاستـعداد للـحـرب ضـدـ اـيرـان والتـى وـقـعت فـعلـاً عامـ ١٩٨٠ واستـمـرـت ثـمـانـى سـنـوـات من استـنزـافـ الطـاقـات والـقـدرـات العـرـبـية التـى اـشـارـ العـراق بـتـسـخـيرـها من اـجـلـ مـواجهـةـ حـقـيقـةـ معـ العـدوـ الصـهـيـونـى .

يـهـتـىـ الـحـلـ الثـالـثـ منـ حلـولـ الرـفـضـ وـهـوـ قـومـيـةـ الـحـلـ السـلـمـىـ دونـ استـبعـادـ لـلـصـرـاعـ المـسـلحـ وـهـوـ الـحـلـ الـذـىـ تـبـيـنـتـهـ دـوـلـ المـواجهـةـ حتـىـ ماـقـبـلـ عـامـ ١٩٧٥ـ ..ـ وـكـانـتـ سـورـياـ تـرـفـعـ لـوـاءـ هـذـاـ الـحـلـ وـمـعـهـاـ الجـزـائـرـ ،ـ وـيعـنىـ هـذـاـ الـحـلـ السـلـمـىـ -ـ فـىـ حـالـةـ قـبـولـهـ وـاقـرارـهـ وـالـاعـتـرـافـ بـهـ مـنـ حـيـثـ الـمـبـدـأـ -ـ اـنـ يـتمـ منـ خـلـالـ تـضـامـنـ عـرـبـىـ قـوـىـ بـقـرـاراتـ جـمـاعـيـةـ .

وـكـانـ فـهـمـ سـورـياـ لـمـفاـوضـاتـ فـصـلـ الـقـوـاتـ الثـانـىـ عـلـىـ الجـبـهـةـ الـمـصـرـيـةـ فـىـ سـبـتمـبرـ عـامـ ١٩٧٥ـ ،ـ عـلـىـ انـهـاـ بـهـدـفـ اـتـفـاقـيـةـ جـزـئـيـةـ مـعـ اـسـرـائـيلـ ..ـ وـبـذـلـكـ فـقـدـ اـعـتـبـرـتـهاـ خـرـوجـ عـلـىـ الـخطـ الـعـرـبـىـ .ـ وـاحـتـقـاـقاـ لـلـحـقـ فـانـ مـصـرـ قـدـ رـفـضـتـ بـشـدـةـ الـاـشـارـةـ فـىـ نـصـ الـاـتـفـاقـ إـلـىـ ايـ عـبـارـةـ فـيـهاـ التـزـامـ سـيـاسـىـ يـنـهـىـ حـالـةـ الـحـربـ ..ـ وـانـ كـانـتـ اـشـارـتـ بـالـامـتنـاعـ عـنـ حلـ النـزـاعـاتـ بـالـقـوـةـ بـيـنـ الـبـلـدـيـنـ ،ـ وـلـكـنـ ظـلـتـ حـالـةـ الـحـربـ قـائـمـةـ وـلـمـ يـتـقـرـرـ إـنـهـاـتـهاـ سـوـىـ فـىـ مـعـاهـدـةـ السـلـامـ التـىـ وـقـعـتـ عـامـ ١٩٧٩ـ ..ـ وـقـدـ بـلـغـ حـرـصـ مـصـرـ عـلـىـ اـنـ يـظـلـ اـتـفـاقـ فـصـلـ الـقـوـاتـ الثـانـىـ اـتـفـاقـاـ عـسـكـرـيـاـ شـكـلاـ وـمـوـضـوـعاـ ..ـ اـصـرـارـهاـ عـلـىـ اـنـ يـتـمـ اوـلـ توـقـيـعـ لـلـاـتـفـاقـ بـالـاحـرـفـ الـاـولـىـ بـوـاسـطـةـ رـئـيـسـ الـاـرـكـانـ بـالـقـوـاتـ الـمـسـلـحـةـ الـمـصـرـيـةـ وـالـاـسـرـائـيلـيـةـ .ـ وـفـىـ جـنـيفـ عـنـدـ اـجـرـاءـ التـوـقـيـعـ النـهـائـىـ عـلـىـ اـتـفـاقـ تمـ توـقـيـعـهـ بـوـاسـطـةـ قـادـةـ عـسـكـرـيـيـنـ وـهـمـاـ الـلـوـاءـ طـهـ الـمـجـدـوـبـ عـنـ مـصـرـ وـالـجـنـرـالـ هـرـتـزـلـ شـافـيرـ عـنـ اـسـرـائـيلـ ..ـ وـقـدـ رـفـضـتـ مـصـرـ اـنـ يـرـأسـ وـفـدـ اـسـرـائـيلـ فـىـ جـنـيفـ وـكـيلـ وـزـارـةـ الـخـارـجـيـةـ الـاـسـرـائـيلـيـةـ .

وـنـلـاحـظـ هـنـاـ اـسـالـيـبـ الرـفـضـ الـعـرـبـىـ قـدـ تـنـوـعـتـ صـورـهـاـ فـجـمـعـتـ بـيـنـ الـاـكـتـفـاءـ بـاـنـتـقادـ الـحـدـثـ ذـاـتـهـ ،ـ وـبـيـنـ مـاـسـمـوـهـ بـالـخـلـافـ الـفـكـرـيـ مـعـ مـنهـجـ مـصـرـ فـىـ التـسـوـيـةـ ،ـ اوـ التـحـذـيرـ مـنـ التـنـائـجـ الـمـتـرـتبـةـ عـلـىـ الـزـيـارـةـ .ـ وـعـنـومـاـ قـدـ يـبـدـوـ هـذـهـ التـسـمـيـاتـ كـتـسـمـيـاتـ مـوـضـوـعـيـةـ بـالـنـسـبـةـ لـقـضـيـةـ الرـفـضـ الـعـرـبـىـ ..ـ وـلـكـنـهـاـ لـمـ تـكـنـ تـمـلـكـ الـقـدـرةـ عـلـىـ اـنـ تـؤـكـدـ هـذـهـ المـوـضـوـعـيـةـ اوـ مـصـدـاـقـيـةـ مـاـيـطـرـحـ مـنـ اـفـكارـ .

فقد اعتبرت جبهة الرفض زيارة الرئيس السادات للقدس اعتراضاً بإسرائيل ، وأن مجرد نزوله بطار اللد يعني اضفاء الشرعية على الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية ، كما رأت أن هدف التحرك المصري هو تحقيق مكاسب وقائية وخلق وضع راهن يؤدي إلى استسلام العرب وقبول تسوية أمريكية صهيونية للنزاع العربي الإسرائيلي .

وقد جاء في بيان طرابلس أن الزيارة تشكل انتهاكاً لمبادئ ومقرارات مؤتمرات القمة العربية ، وخروجها على وحدة الصف العربي وخرقاً لميثاق جامعة الدول العربية ، وأخراجاً لمصر من جبهة الصراع مع العدو الصهيوني .

ومن الراهن ان معظم الاعتراضات اهتمت بالشكل دون الجوهر .. وركزت كعادة العرب على اهاله الاتهامات دون ضابط او رادع من ضمير يحاول ان يطرح القضية في قالب موضوعي بعيداً عن الزایدات التي تتهم مصر بدفع العرب نحو الاستسلام ووضعهم تحت المظلة الأمريكية .
ولم يقتصر رد فعل قوى الرفض على اباء المعارضة والنقد الحاد على المستوى الرسمي والاعلامي . اما اخذ بعضها على عاتقه تدعيم موقف الرفض داخل المنطقة العربية وتنسيق الموقف مع الاتحاد السوفيتي .

وليس ثمة شك ان منطق الرفض في الاطار القومي العربي قد احدث آثاراً سلبية عميقة .. اذ كانت اول واخطر نتائجه انقسام العالم العربي واضعاف كيانه والنيل من مكانته الدولية التي حققتها حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، فضلاً عن انه في مجتمعه كان يفتقر الى وجود استراتيجية موحدة تجمع فكرة الرفض وتضفي عليها قدرًا من الايجابية . اذ ستمرت الحساسيات الداخلية بين اعضائه قابلة للانفجار في اية لحظة . ولعل خروج العراق من مؤتمر طرابلس كان خير دليل على ذلك . من ناحية اخرى فقد كان العنصر الحاكم الاساسي في كل توجهات الرفض العربية هو النزعنة الذاتية للنظم المحاكمة وتفضيلها على الالتزامات القومية التي تتبناها . فالعراق لم يتخل عن عقدة الزعامة والعمل على الوصول اليها .. بغض النظر عن الوسائل ، بينما كانت سوريا تسعى لاستقطاب فصائل المقاومة لتأمين دورها الذي بدأ في لبنان ولتحقيق نصراً ما ضد العراق . اما ليبيا والجزائر فقد حاولتا استثمار مضاعفات الصراع لحل مشاكل اقليمية خاصة بهما . ونضيف الى ذلك ان حركة

الرفض لم يكن لها خط ثابت او دائم تقوم عليه سياسة الرفض ، بل كان يتشكل من مجموعة الجهات وموافق كل طرف تتلون وتتغير وفقا لطبيعة الظروف ومتطلبات التصدى لتحركات مصر بغض النظر عن توجهاتها القومية .

ولقد لعبت الدول المؤيدة لمصر دورا هاما فى التصدى لعناصر الرفض والرد على كثير من المبررات خاصة ما يمس منها المستوى القومى . فقد أكدت المغرب ان التحرك المصرى لا يشكل خروجا على قرارات القمة العربية .. واعلن الملك الحسن الثاني ملك المغرب يوم ١٥ ديسمبر ١٩٧٧ ان الرئيس السادات بمبادرة هذه ظل وفيا للقرارات مؤتمر الرباط . ووصف فرصة السلام المتاحة بانها فرصة فريدة يمكن ان تتوج كفاح الامة العربية من اجل تحريرها .

كذلك اعلن السودان عدم تعارض التحرك المصرى مع قرارات القمة وان مؤتمر الجزائر والرباط لم يضع اي قيود لتنفيذ استراتيجية عربية محددة .. وترك حربة الحركة كحق لدول المواجهة بالكيفية التي تراها قادرة على تحقيق اهدافها فى اطار الاستراتيجية التى تخططها وترأها مناسبة لحل مشكلة الشرق الاوسط .

وقد استندت القوى العربية المؤيدة لمصر الى الخطاب الذى القاه الرئيس السادات فى الكنيست الاسرائيلى فى تأكيد ان التحرك المصرى لا يغيب الشروط العربية فى السلام .. وان الانتقادات الموجهة الى المبادرة ليس لها اى اساس حقيقي .. لأن الخطاب يحتوى على كل المبادئ والشروط العربية التى تمثل الحل السلمى القومى . فقد قسخ الخطاب بتحرير الارض العربية المحتلة واقامة الدولة الفلسطينية .. وان تحرير اي جزء من هذه الارض يعتبر مكسبا يضاف لصالح الحق العربى ..

لقد احدثت المبادرة تحولا هاما فى مسار القضية العربية على المستوى الدولى ، وحل القضية ، وكان على العرب الرافضين ان يتفهموا اهمية هذا الحدث وحقيقة أبعاده .. وانه من صالح العرب الوقوف الى جانب مصر لدعم موقفها وزيادة قوة الدفع التى خلقتها المبادرة .. كما يقتضى التضامن العربى الأمين سواء لأسباب تتعلق بالحرص على التضامن ذاته بين افراد الاسرة العربية الواحدة او لأسباب تتعلق بالأخلاقيات العربية أو بالمصالح القومية العليا ..

صرح والمبادرة :

لقد طرحنا فيما سبق كل وجهات النظر المؤيدة والمعارضة لفكرة مبادرة السلام ، وزيارة الرئيس السادات للقدس . ولم نطرح وجهة نظر مصر .. ولابد لنا اذن قبل ان ننهى تناولنا لهذه المبادرة التي اعتبرت حدثا سياسيا تاريخيا ترك بصماته واضحة على الاوضاع في الشرق الاوسط والعالم العربي .. خاصة بعد ان ثبت ان ماقدمته مصر من افكار حول الحل السلمي لمشكلة الشرق الاوسط ومنهج تناوله .. ظلت هي الانكماش الوحيدة التي صمدت طوال هذه السنين بينما كل ماضر خلان ذلك بدأ يتتساقط على جانبي الطريق .. ليصبح منهج مصر هو المنهج الصالح والمناسب لاقامة سلام عادل ومستقر في منطقة الشرق الاوسط على اسس سليمة تتميز بالعقلانية وال موضوعية .. في هذا الاطار الفكرى وبعد ان استقر الوضع بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ على حتمية السلام .. واتخذت بعض الخطوات على الطريق مثلية في اتفاقيات فض الاشتباك والفصل بين القوات سواء على الجبهة المصرية او الجبهة السورية .. كان لابد من خلق قوة دفع سياسية ضخمة تكمل وتتابع ما حققته قوة الدفع العسكرية الهائلة التي حلقتها حرب اكتوبر ١٩٧٣ .. كان ذلك مطلبا ضروريا حتى لا تتناقض الحركة من اجل السلام الى ان تدخل في دروب النسيان والاهمال ويضيع على الدور العربية كل حقوقها .

من ناحية اخرى فقد ثبت ان الالتجاء الى الوسطاء - وهي التجربة التي خاضتها مصر في اتفاقيتي فض الاشتباك الاولى والثانية - لايمثل افضل طرق عرض ومناقشة القضية او يضمن قيام الوسيط بعرضها وفقا لمايراه صاحب القضية ذاته .. ولذلك اقتنع الرئيس السادات بأن خير من يعرض القضية هو صاحبها .. فقرر ان يذهب الى القدس ويعرضها بنفسه .. وان يكون عرضها علينا وعلى رؤوس الاشهاد وليس قاصرا على القيادات السياسية داخل الغرف المغلقة ، لذلك رأى ان يكون الخطاب موجها للشعب الاسرائيلي من خلال اعضائه في الكنيست . لقد اختار الرئيس السادات ان يذهب، الى القدس ، ويتحدث الى الشعب الاسرائيلي والى العالم كله ، طارحا كل افكاره ، عارضا قضيته ولم يكتف بذلك ، بل تقدم باقتراحات للسلام والخطوات الايجابية التي تحققه . من ناحية اخرى فالفرق كبير جدا بين ذهابه الى القدس قبل عام ٧٣ وذهابه اليها بعد انتصار مصر في حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، والتي اكده بشدة وجود مصر على ساحة الصراع المسلح وقدراتها العالية على شنه .. حدث ذلك بينما وقفت الولايات المتحدة بكل قدراتها العسكرية

والسياسية خلف اسرائيل بل انها تدخلت في الحرب لصالح اسرائيل . ولذلك فانه سلام يطلب من موقع القوة .

في هذه المرحلة كان لابد ان يتغير دور الوسيط وهو الولايات المتحدة الامريكية ، ولاستمر فى القيام بهذا الدور كطرف ثالث بين طرفين متباعدين ، بل تتحول الى دور الشريك الكامل فى عملية السلام . وتقول المعادلة المصرية ان الطرف الامريكي هو الطرف المؤهل تماما للجلوس مع الطرفين ليساعد فيما تحتاجه عملية السلام من تفاعلات كيميائية ايجابية من سياسة مصر وسياسة اسرائيل . بذلك يكون الدور الامريكي دور مساعد لصالح الطرفين . ولذلك فان استمرار اصرار العرب على ان تبقى الولايات المتحدة هي الوسيط ، كان معناه العودة خطوات الى الوراء . رفض الاستفادة من التجربة المصرية في مرحلتها الاولى عندما كانت الولايات المتحدة هي الوسيط ، وفي مرحلتها الثانية بعد المبادرة حينما أصبحت الولايات المتحدة هي الشريك . ويبدو ان هذا الرفض ظل قائما لسنوات طويلة لالشىء الا لكون التجربة مصرية ، بذلك يمتد هذا الرفض ليشمل رفض وقائع التاريخ وما تم من انجازات التفاوض على الحقوق العربية من اجل السلام الشامل وحل القضية الفلسطينية .

من ناحية اخرى فان حسن اختيار التوقيت يمثل ركنا اساسيا من الاركان التي يعتمد عليها نجاح القرار السياسي . وقد علمتنا تجربة حرب اكتوبر الاهمية الكبرى لحسن اختيار التوقيت بكل مستوياته كعامل اساسي من عوامل النجاح . ان الاحساس بالزمن لدى القيادة السياسية الوعية ، يعطيها القدرة على اختيار الوقت المناسب . واذا لم يكن لديها هذا الاحساس فانها تفقد جزءا من قدرتها على ادراك حقائق الامور . خاصة اذا ما اتسمت المرحلة بكثرة المتغيرات وخطورتها وتنوع مستواها الدولى او الاقليمى . وما ترکه هذه المتغيرات من آثار على مسار العلاقات الدولية . وما يتطلبه ذلك كله من قدرة على وضع الاصبع على نبض الاحداث وبالتالي اتخاذ القرار في الوقت المناسب .

كان منطق مصر ان هدف الحرب التي يريد العرب شنها . هو استرداد الارض المحتلة وعودة الفلسطينيين واقامة وطنهم . فإذا كنا نستطيع ان نحقق هذا الهدف . في اطار الشمار التي طرحتها

حرب اكتوبر يصبح الحديث عن حرب جديدة لامعنى له .. خاصة وان العداد المناسب لمثل هذه الحرب فى ظل الظروف التى سادت العالم والمنطقة امر يقرب من الاستحاله . ان مصر لم تحد عن الهدف لحظة .. ولكنها حافظت عليه دائما وهى تسلك الطريق الذى وجدته مناسبا لتحقيق هذا الهدف .. ان مهمة التضامن العربى هنا ان يشكل قوة دافعة ضخمة تعاون على تحقيق هذا الهدف بالوسيلة الاكثر مناسبة .. اما الرفض والتمزق فهو ضعف لا يحقق مكسيبا ولا ينجز مطلبا .

لقد جعلت جبهة الرفض شعارها انه لا حل الا بالقرة العربية والارغام بالسلاح .. بينما يرافق الشعب مصر .. سلوك هذه الدول بالذات ليرى ماذا ستفعل من اجل تحقيق شعارها .. فيجدها منصرفة تماما لاعمال التعمير والبناء .. وهى لاتتفق نصف دخلها على التسلح كما فعلت مصر ولم يكن من المنطق او المقبول ان تستمع مصر لنداء الحرب وتتقبله وتتجاهل خطط التنمية جميعا من اجل الحرب، بينما من يطلقون نداء الحرب ينفقون كل دخلهم على البناء ..

من ناحية اخرى .. اذا كان الامر حريا ونضالا مسلحا .. فلا بد من توفير مصادر كافية ومناسبة للسلاح .. فلم يعد من الممكن لدولة تريد ان تخوض حربا ، دون ان تنتج جزءاً أساسيا من سلاحها ، حتى لاتغامر بمستقبلها مهما كان لديها من المال .. اما الاعتماد على شراء السلاح فهو امر محفوف بالمخاطر .. فقد علمتنا التجربة انه فى مثل هذه الظروف يصبح مصير الحرب ومسارها رهينة فى يد من يعطى السلاح .. ولذلك فما دمنا لانملك تصنيع السلاح ، فمعنى ذلك اننا لانملك الحرية الكاملة فى الدفاع عن انفسنا بقوة السلاح وحدها .

اتول ذلك ونحن نعلم ان بناء صناعة عسكرية امر بالغ الصعوبة ، التعقيد .. يحتاج الى الجهد والمال فضلا عن ، التكنولوجيا ، وكلها امور تحتاج الى الوقت اللازم للبناء والتشييد والاعداد والنمو وكم كنا سعداء عندما ادركنا هذا بعد الحيوى وبدأنا نخطوا فى الاتجاه الصحيح حين تأسست الهيئة العربية للتصنيع من مصر وعدد من الدول العربية .. واعتبرت الهيئة هي حجر الاساس الضرورى لبناء صناعة عسكرية عربية تخدم هذه الامة وتحقق لها مصدرا عدريا للسلاح .. وكم كان غريبا ان تدخل هذه الهيئة فى اطار اجراءات التصفية التى تعرضت لها مصر خاصة بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل .. ومن بين هذه الاجراءات اعلان حل الهيئة العربية للتصنيع ..

ان صناعة السلاح هي جزء اساسي من كيان الدولة او الامة . . لذلك كان على مصر وهي تدرك الاهمية الكبيرة لاستمرار هذه الصناعة الحيوية ، ان ترفض حل الهيئة وان تتولى مسئوليتها كاملة وتتحمل كل الاعباء المالية التي ترتبت على ذلك رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها .

ان امتداد الحديث عن التضامن العربي يكون مساويا لامتداد عمر هذه الامة . . ولكن يصمد هذا التضامن ويتحقق لا بدان يقوم على اسس عقلانية بعيدة عن العاطفة . . ان الحديث عن اختيار الوقت المناسب يجعلنا نطرح تساؤلا عن مدى توفر عنصر الاحساس بالزمن لدى قادة الرفض عندما قرروا ضرب المسيرة المصرية وتزييق الصد العربي . . هل احسوا بتأثير هذا العنصر الهام وحسبوه عند اتخاذ قراراتهم ؟ ان كل الدلائل تدل على ان عنصر الزمن لم يدخل في حسابات الرفض ، ولذلك تعطلت المسيرة سنوات طويلة زادت عن عشر سنوات لم تكن في صالح العرب - لكن يقرروا هل نحارب اسرائيل عسكريا ام نتفاوض معها ؟ وأيًّا كان الخيار الذي وجب على العرب ان يقرروه منذ ان رفضوا مسيرة مصر ، فان مضى الوقت قد افدهم جزءا هاما من قدرتهم على الحركة سواء حربا او سلما .

فإذا إنطلقنا الى الحديث عن إسرائيل ، سنجد أن الزيارة قد اسقطت حجتها أمام العالم بأنها مطروقة بشعوب لا تفكرا في إبادتها . . كما أن الأرتياح العام الذي أبداه الرأى العام المصرى للحل السلمى أكد أن الرئيس السادات كان يعبر فعلاً عن خنمير الشعب المصرى . . بينما يبقى التعتن الأسرائىلى سبباً فى زيادة عزلة اسرائيل دولياً ، مالم تتحرك فى الاتجاه الصحيح . . ان المبادرة قد شكلت قوة ضاغطة على اسرائيل ، وليس قوة لتخفيض الضغط عليها . . فلم تؤد المبادرة مثلاً إلى دفع الدول الأفريقية لاعادة العلاقات مع اسرائيل . . بل ثبتت موقفها فى مساندة مصر . . كما أثرت المبادرة على جماعات الضغط الصهيونى داخل الولايات المتحدة وسلبتها الكثير من أسلحتها . كما أنها شجعت الجناح المعتدل فى администраة الأمريكية ، الذى يرى ضرورة تقديم تنازلات للقادة الوطنيين من المعتدلين العرب ، كذلك ادت الزيارة الى دعم وتقوية التياريات الداعية للسلام فى اسائل للتعايش السلمى مع العرب .

اذا تحدثنا بعد ذلك عن دور الأصدقاء والأشقاء وتأثيرهما في قرار مصر .. فسوف نجد أن الذين يرفعون شعار الحرب والنضال لا يملكون القدرة على إتخاذ القرار ولا يملكون الوسائل الازمة لشن هذه الحرب .. أما اسرائيل فقد سارعت الى التحرك للاستفادة من هزيمتها العسكرية ١٩٧٣ .. ونجحت في استيعاب دروسها وتطوير قواتها المسلحة .. وفي نفس الوقت كانت الولايات المتحدة تساندها بغير حدود .. بينما وقف الاتحاد السوفيتي محايداً ، فلم يمدنا بالسلاح ولم يعوضنا ما يكفي لتفطية خسائرنا .. أما الدول العربية فلم تقف بكل إمكاناتها بجانب مصر أو تشجيعها بالقدر المناسب للأستمار .. ونحن نعلم أن إسرائيل تستمد عناصر حياتها من معونات اليهود في الولايات المتحدة .. وهم يختلفون فيما بينهم ولكن لاختلاف على مساعدة اسرائيل .. بينما الدول العربية ظلت مختلفة إختلافات أساسية فيما بينها .. لم يكن أذن من المنطقى أو العقول أن يترك مصير مصر وشعب مصر مرهوناً بتضامن عربي لا وجود له .. أما المعونات العربية التي قدمت لمصر فلم تكن تكفى لخوض معركة مصرية .. وقد أنتهت قضية القروض الى تقديم ضمانات لقروض من البنوك الأمريكية بشروط تجارية وفوائد عادلة .. فكيف يتمنى لمصر أن تبني قوتها العسكرية وأن تجند شعبها لحرب تحت كل هذه الظروف .. بينما الحرب التي شنتها مصر هي التي ضاعفت من أسعار البترول ..

ان التضامن يجب ان يقوم على .. الرؤية الواضحة والفهم المتبادل .. ولكن الواقع أن الدول العربية كانت تختلف في رؤيتها للأحداث الدولية والأقليمية .. ويشكل متناقض تماماً في كثير من الأحيان .. والأمثلة كثيرة في هذا المجال .. فلو استعرضنا مواقف الدول العربية - تجاه أزمة احتلال الاتحاد السوفيتي لافغانستان .. أو أزمة الحرب بين ايران والعراق .. واحيرا ازمة الغزو العراقي للكويت وهي أزمة عربية اساسا .. سنجد انه لم يحدث ان اتفقت كل الدول العربية على موقف واحد او موقف متقارب من هذه القضايا .. ولذلك اسباب كثيرة ليس هنا مجالها ..

لقد حدث نفس الشيء بالنسبة لقضية الصراع العربي الاسرائيلي .. وهذا لا يعني ان تقع الدول العربية على مصر - من خلال التضامن العربي - من السير في حل قضيتها واجلاء اسرائيل عن ارضها .. ليس من المنطق ان يتعارض التضامن العربي مع مسيرة مصر من اجل ارضها مع عدم التفريط في القضية الفلسطينية .. ومع ذلك فان مبادرة مصر لم تكن فقط حلاً لمشكلة مصر ، ولكن كذلك تدعينا حل المشكلة الفلسطينية ومشكلة الارض السورية المحتلة في الجولان ..

لم يكن اذن من المصلحة او العقل ان نرهن مصير مصر ومستقبلها بريطانيا بالتضان العربي الذى لا وجود له . كذلك لم يكن من المتصور ان يعقد مؤتمر قمة لاستئذان الدول العربية فى الدفاع عن مصر واجلاء اسرائيل عن اراضيها . . . تماما كما لم يكن من المتصور ان يحدث ذلك عندما اتخذت مصر قرار الحرب فى اكتوبر ١٩٧٣ . ورغم ذلك فلم يحتاج احد عندما حاربنا اسرائيل من اجل استرداد الارض بالقوة وتحريك قضية السلام . . انه نفس الهدف لم يتغير وان تغيرت الوسيلة .

وفى ضوء ما سبق كان الاتجاه العام فى الموقف العربى باستثناء جبهة الرفض تجنب العوامل التى من شأنها ان تسنم الى شكل التضامن العربى . . كما انها اجمعـت على استئثار او عدم تأييد ماسـعت اليه دول الرفض ، رغم المحاولات التى بذلـها اطراف الجبهـة من اجل كسب موافقة اكبر عدد من الدول العربية على سلوك الجبهـة وتصـرفاتها المـسيـنة لمـصر .

وقد كتبت مجلة نيوزويك فى عدد خاص بمناسبة انتهاء عام ١٩٧٧ « ان رحلة الرئيس السادات للقدس كانت اجتيازا لسنوات من الكراهية والعنف ، وان الرئيس السادات قد اسر خيال العالم ، رقام بحملة شخصية لكسر الجمود فى قضية الشرق الاوسط » . وفي اللحظة التى صافع فيها الرئيس السادات مناحم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلى فان الحرب بين اسرائيل والعرب أصبحـت تهدـو مستـحـيلة » .

بهذه الكلمات عبرت مجلة نيوزويك عن تقديرها لمبادرة الرئيس السادات واعتبرتها اهم حدث فى عام ١٩٧٧ ، والتى استحقـت بالفعل لقب "رحلة القرن العشرين" "واذا كان هناك ما يمكن قوله فى نهاية حديثـنا عن مبادرة السلام ، والتى ما زالت تداعياتـها تتـوالى حتى يـومـنا هذا بشـأن اـحـتمـالـات السلام فى منطقةـ الشرق الاوسط . . وانطلاقـا من هذهـ الحـقـيقـةـ فإـنهـ يـمـكـنـ الاـشـارةـ بـصـفـةـ اـسـاسـيةـ الىـ اـمـرـينـ فىـ غـاـيـةـ الـاـهـمـيـةـ :-

اولـهماـ : ماـ حدـثـ منـ تـغـيـيرـ اـسـاسـىـ فـىـ المـنـاخـ النـفـسـىـ لـحـالـةـ الـصـرـاعـ بـصـفـةـ عـامـةـ . . بـحـيثـ يـمـكـنـ القـولـ فـعـلاـ اـنـهـ مـنـ الصـعـبـ كـثـيرـاـ انـ تـعـودـ الـمـنـطـقـةـ الـعـربـىـ كـماـ كـانـتـ قـبـلـ هـذـهـ الرـحـلـةـ التـارـيـخـيـةـ .

والاساس المنطقى لهذا التطور ، انه اذا كانت الجوانب والواريث السينكلوجية تشكل نسبة كبيرة من مكونات الصراع العربى الاسرائيلي فان اجتياز هذه المواريث او معظمها وبالطريقة الخامسة التى تم بها هذا الاجتياز ، كانت تعنى ان باب التسوية قد فتح منذ هذا التاريخ لأول مرة فى تاريخ الصراع ، ويشكل جدى ينطوى على تقدير المسئولية ، وادرارا للصيغة الحضارية لتسوية الصراعات الدولية .

ولقد تحركت عملية السلام بهذه الجدية فعلا لكي تحقق المجازا هاما فى ازمة الشرق الاوسط ، وهو تحقيق السلام بين مصر واسرائيل بتوقيع معايدة السلام فى عام ١٩٧٩ . واحقا للحق لابد ان نقر هنا الى ان ما نجحت مصر فى التوصل اليه فى ذلك الوقت سواه بشأن السلام مع اسرائيل او بشأن تقرير الشعب الفلسطينى لمصيره .. كان يمثل افضل النتائج التى امكن تحقيقها فى مواجهة موقف عربى رافض ، أصر على الجمود حتى ضاعت الفرص الثمينة التى اتيحت فى هذه المرحلة الخامسة من تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى .. وكان هذا الموقف سببا فى اضعاف موقف مصر التفاوضى الى حد كبير .. ومن الممكن ان نتصور فى ضوء النتائج التى تحققت فى ظل هذه الظروف .. ما كان يمكن ان يتحقق لو اتحدت الكلمة العرب ووقفوا جميعا يساندون مصر ويقدمون للعالم مثلا حضاريا عظيما لوحدة الكلمة .. يؤكى ان ما حدث من تضامن وتكامل عربى ابان حرب اكتوبر .. لم يأت من فراغ بل له جذوره العميقة ومبادئه القومية الاصلية .. ولكن ذلك لم يحدث .. ورغم ذلك ظلت الانجازات التى تحققت بعد الزيارة علامات مازالت تضىء الطريق نحو تحقيق السلام الشامل والعادل فى المنطقة .

فانيهما : ان توالي حركة السلام والنجازاتها انا تعود الى ان قوة الدفع من اجل السلام ، قد اكتسبت برحلة القرن العشرين ، طاقة هائلة سمح لها بالانطلاق الذاتى على الطريق الصحيح - الطويل والعسير .. الى التسوية الشاملة الدائمة والعادلة للصراع العربى الاسرائيلى .

ويكفى ان نتابع حركة الاحداث فى المنطقة وفى العالم لنتأكد من هذه الظاهرة . فمن رحلة السلام الى مؤتمر القاهرة التحضيرى الى مؤتمر الاسماعيلية كختام لعام المبادرة ١٩٧٧ .. ثم تتتابع الجهود خلال النصف الاول من عام ١٩٧٨ والذى شهد رحلات عديدة من اجل السلام قام بها الرئيس

السادات وممثليه فى انحاء العالم .. والتي ادت الى عقد قمة كامب ديفيد بالولايات المتحدة الامريكية فى سبتمبر ١٩٧٨ حيث تم الاتفاق على اطار السلام واطار الحكم الذاتى الفلسطينى .. وتوجت هذه المرحلة ليختتم عقد السبعينات بتوقيع اول معااهدة للسلام بين اسرائيل وكبرى الدول العربية فى عام ١٩٧٩ .. رغم كل المعوقات والمواقف التي اتسمت بالعداء لمصر من جهة الرفض العربية والاتحاد السوفيتى والتي اضرت بالقضية العربية ضررا بالغا وعطلت مسيرة السلام بعد ترسيخ معااهدة السلام الاسرائيلية المصرية .. التي تركت الطريق مفتوحا امام الدول العربية لتواصل المسيرة ويتحقق السلام الشامل على مستوى المنطقة العربية .. والذي ظل مفتوحا لسنوات طويلة دون ان يطرقه أحد .

ورغم ما حديث من حالة جمود مع بداية عقد الثمانينات ، الا ان عجلة السلام استمرت في الى الدوران ، وبدأ التغيير بطينا يأخذ مجراه في الفكر العربي .. وظهر هذا التغيير الجزئي في مؤتمر قمة فاس عام ١٩٨٢ .. وكانت التغيرات ايجابية لانها عرفت الطريق الصحيح ، ولأن كامب ديفيد بدأت تفرض تأثيرها الحقيقي على الفكر العربي وان كان بطريقة غير مباشرة ، حيث ظلت كامب ديفيد شكلا مرفوضا لفترة طويلة اما جوهرها قد بدأ يفرض تأثيره عندما حدث التغيرات لصالح القضية العربية ..

واصبح اساس التحرك هو الواقعية .. وبدأت الشعارات والمخالفات تتوارى .. خاصة بعد تجربة حرب لبنان التي اثبتت عدم مصداقيتها وجدوها .. هكذا بدأت شعارات "الصمود والتصدي" تأخذ طريقها الى الظلام والاختفاء ..

ان السياسة التي اتبعتها مصر وتمسك بها عبر السنين .. اثبت الزمن واكدهت كل الظروف انها الصحيحة وانه لا يصح الا الصحيح .. وكم كنا نتمنى ان يغير عرب الرفض مواقفهم بعد معااهدة السلام الى الايجابية والعقلانية والواقعية التي تعامل مع الامور باسلوب متفتح ومقدر حقيقية على اتخاذ القرار السليم .. لو حدث ذلك لامكن التوصل منذ ذلك الوقت الى افضل الحلول للقضية الفلسطينية .. ولغيرها من قضايا السلام التي مازلنا نعمل حتى يومنا هذا من اجل التوصل الى الحل المقبول الذي يقودنا الى السلام العادل ..

كانت وقفة الشعب المصرى خلف الرئيس انور السادات مثيرة لاعجاب العالم ، ودالة على ان شعب مصر يقف مع السلام ويسعى اليه .. وبالتالي اصبح الرئيس السادات مطالبًا بأن يواصل مسيرة السلام التى بدأها بخطوته الشجاعة فى القدس .. وكانت الخطوة التالية الدعوة لعقد مؤتمر القاهرة التحضيرى لمؤتمر جنيف .. حيث اعلن يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ فى مجلس الامن عن عقد هذا المؤتمر فى القاهرة ، وان الدعوة موجهة لكل الاطراف المعنية على ان يكون المؤتمر تحت اشراف الامم المتحدة وتحضير الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى واسرائيل ، ومن الدول العربية مصر وسوريا والأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية .. على ان يعقد المؤتمر فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٧ للاعداد لاستئناف مؤتمر جنيف للسلام ، وتهيئة المناخ المناسب للتوصل الى تسوية شاملة للنزاع العربى الاسرائيلي بعد ان تحقق الوضع الاستراتيجى والسياسى الملائم لخطوات جديدة على الطريق نحو سلام عادل و دائم .

مؤتمر القاهرة التحضيرى :

وجهت الدعوات لمؤتمر القاهرة التحضيرى لمؤتمر جنيف للسلام .. وكان من الواضح ان معظم الدول العربية المدعوة ان لم يكن كلها لن تحضر المؤتمر .. خاصة بعد انعقاد مؤتمر طرابلس فى اوائل شهر ديسمبر وبعد الاعلان عن انعقاد المؤتمر وتوجيه الدعوات لحضوره .. وقد عقد هذا المؤتمر تحت رعاية موسكو .. التى اتخذت موقفاً معاذياً لمصر وشنت اجهزة الاعلام فيها حملة قاسية ضدها .. فانتقدت بشدة قرارات مصر بشأن زيارة القدس وعقد مؤتمر القاهرة .. وادعت هذه الاجهزة ان خطوات الرئيس السادات تستهدف تأجيل انعقاد مؤتمر جنيف للسلام على ان تخل الاتفاقيات المنفردة مع اسرائيل محل التسوية الشاملة .. وان مؤتمر القاهرة لا يعود ان يكون مناورة مصرية اسرائيلية تهدف الى تحقيق اتصالات ثنائية بين البلدين للوصول بعد ذلك الى توقيع اتفاق مع اسرائيل خارج اطار مؤتمر جنيف .. وقد انتقدت وكالة تاس مصر واتهمتها بانها تسعى الى استبدال منظمة التحرير الفلسطينية بمجموعة من الفلسطينيين العاملاء وانها مستعدة لدفع اي ثمن من اجل التوصل الى تسوية منفردة .. والتضحية بالمصالح الحقيقة للشعب العربى الفلسطينى .

كما هاجمت الولايات المتحدة وقالت انها تشجع باشتراكها فى مؤتمر القاهرة ، تعميق الاتصالات المصرية الاسرائيلية المنفردة وتعزز الانشقاق داخل صفوف الدول العربية . هكذا قاطع

الاتحاد السوفيتى مؤتمر القاهرة التحضيرى وتبعته كل من سوريا والأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية وقد حرصت مصر بشدة حتى بعد انعقاد المؤتمر على تجديد الدعوة لهذه الاطراف العربية لحضور المؤتمر . فقد كانت الفرصة المتاحة تاريخية خاصة بالنسبة للفلسطينيين ، فان جلوس الوفد الاسرائيلي مع الوفد الفلسطينى حول مائدة المفاوضات هو اعتراف اسرائيلي ضمنى بالمنظمة وبوجود الشعب الفلسطينى ويداية فى نفس الوقت للاعتراف بحقوقه المشروعه وفي ٦ ديسمبر ١٩٧٧ اعلن الدكتور بطرس غالى وزير الخارجية بالنيابة ان مؤتمر القاهرة التحضيرى الذى يتولى الاعداد لمقرر جنيف سوف ينعقد فى موعده يوم ١٤ ديسمبر فى فندق ميناهاوس على مستوى الخبراء الذين يمثلون كل من مصر واسرائيل والولايات المتحدة والامم المتحدة . الا اذا قررت الاطراف العربية الأخرى الانضمام الى هذا المؤتمر التمهيدى .

وقال الوزير ان اجتماعات المؤتمر تمهد لمقرر جنيف وتزيل اي عقبات تقف امام انعقاده . وهى خطوة من سلسلة خطوات اخرى تهدف الى تحقيق السلام فى الشرق الاوسط . واضاف الدكتور بطرس غالى انه يأمل ان يتم عقد مؤتمر جنيف قبيل نهاية هذا العام ويمكن ان يتأخر أيام او اسابيعا لان الهدف هو انعقاد المؤتمر فى موعد مناسب لمناقشة قضايا السلام الجوهرية . موضحا ان مصر على اتصال مكثف مع جميع الدول العربية الاخرى بهدف استمرار التشاور وان قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومات بعض الدول العربية الرافضة للسلام اغا استهدف الاعلان عن رفضها (مصر) لهذا الرفض وستظل علاقاتها التاريخية والمصيرية مع شعوب هذه الدول ، لأن مصر هي جزء من الامة العربية مهما ادعت نظم الحكم في بعض العواصم العربية غير ذلك . واكد ان الاتصالات سوف تستمر من اجل دفعها الى الاشتراك في هذا الاجتماع التمهيدى وبالرغم من قرار قطع العلاقات الدبلوماسية .

و قبل ساعات من انعقاد المؤتمر يوم ١٤ ديسمبر ١٩٧٧ حدد المتحدث الرسمي موقف مصر مرة اخرى من عناصر إقرار السلام الدائم والشامل فى الشرق الاوسط معلنا ان مصر ليست بحاجة لكي تؤكد من جديد ان موقفها لا يزال على التزامه بقرارات مؤتمر الرباط : الانسحاب من جميع الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وحق شعب فلسطين فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة .

واوضح المتحدث ان مصر وهى تدرك الامانة الكبيرة للمرحلة الجديدة والحقيقة التى تدخل فيها قضية الشرق الاوسط ، وان المؤتمر هو اول خطوة تنفيذية لعملية السلام فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلي ، فقد حرصت على توجيه الدعوة لكل الدول العربية التى تمثل طرفا فى النزاع وانه رغم عدم استجابة هذه الدول للدعوة فهى ما زالت قائمة لهذه الاطراف بما فيها الاتحاد السوفيتى الرئيسى المناوب لمؤتمر جنيف .. وستظل اماكن جميع الاطراف محفوظة حول مائدة المفاوضات . ووجه المتحدث الرسمى رجاء لهذه الاطراف ان تعيد النظر فى موقفها وان تقرر الحضور والمشاركة فى اعمال المؤتمر قبولا منها لمبادرة السلام الشجاعة ومحافظة على استمرار جهود السلام بقوة دفع عالية وصولا الى حل دائم عادل للمشكلة . وكان معنى وجود الامم المتحدة فى المؤتمر هو ضمان لاستمرار الاطار الذى ارتضته الدول العربية ليتم فيه التوصل الى الحل الشامل واقامة السلام العادل الدائم فى الشرق الاوسط ، كما يعنى وجود الولايات المتحدة احد رئيسى مؤتمر جنيف والدولة العظمى ذات المسؤوليات الدولية الواسعة إنما يؤكّد بعد الدولى فى جهود الحل السلمى ..

ويؤكد الدور الهام والرئيسى الذى تلعبه الولايات المتحدة فى هذا المجال ان مهمة مؤتمر القاهرة التحضيرى الرئيسية هي الاعداد الجيد والفعال لمؤتمر جنيف ، حتى لا يدخل هذا المؤتمر حين انعقاده فى متاهة المناقشات الاجرائية والامور التفصيلية . لذلك فان المرحلة الحالية لا تتحمل المزايدات لى القضية على حساب الحقوق المشروعة للشعب العربى . ان مصر وهى تواصل مسيرتها نحو تسويه شامله إنما تتحرك باسم الشعب العربى وتناضل من اجل الحقوق العربية .. امتدادا لنضالها السابق بالسلاح فى حرب اكتوبر ٧٣ تحقيقا لنفس الهدف .. وعملا لاسترداد الكرامة العربية والشعرر العربى بالانتقام والفرخ .

وفي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر .. أكدت مصر فى خطاب القاء الدكتور عصمت عبده المجد رئيس وفد مصر على الحقائق التالية :

- * ان الوقت قد حان للسعى بروح المسئولية من اجل تحقيق سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط وان على اسرائيل ان تؤكد تجاويعها الفوري مع الجهد المبذولة فى هذا المجال .
- * ان مصر قدمت برهانها الواضح على التزامها بالسلام وان العالم يطالب اسرائيل بان تظهر

رغبة مماثلة كما انه يتطلع الى المجاز نتائج ملموسة ومحددة .

- * ان السلام لا يقوم دون حل المشكلة الفلسطينية التي هي جوهر النزاع ، كما يقوم على مبادئ القانون الدولي واهداف ومبادئ ميثاق وقرارات الامم المتحدة .
- * ان اجتماع القاهرة التحضيري يتم في اطار الاعداد الفعلى المؤقر جنيف للسلام وان على الجميع الارتفاع بمستوى المسؤولية .
- * ان الدعوة التي وجهت الى كافة الاطراف المعنية وهي سوريا والاردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والاتحاد السوفييتي ما زالت قائمة وان مصر تأمل في ان يشاركا في المرحلة التحضيرية من اجل الاعداد الدقيق لجنيف .
- * ان الهدف النهائي هو التوصل الى تسوية شاملة تتم بها استعادة الحقوق المشروعه للشعب الفلسطيني ، حتى يسود العدل والسلام في الشرق الاوسط .

اما اليهوديين اليساريين الوفد الاسرائيلي فقد أكد في كلمته على الحقائق التالية :

- * ان البلاد التي يهمها الامر هي التي ينبغي ان تتصدى لحل المشكلة لاننا لا نستطيع ان نقيم سلاما بالوكالة او على يد الآخرين .
- * ان اسرائيل كانت ترد ان يحضر المؤتمر باقى الاطراف سوريا ولبنان والاردن العرب الفلسطينيين لأن هدفنا هو اتفاق سلام شامل وليس اقامة سلام منفصل .
- * ان السلام ينبغي ان يترجم المبادئ التي اقرها قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الى معاهدات سلام تنهي حالة الحرب وتقيم العلاقات الدبلوماسية ، وتوارد التعاون الدولي في استخدام الممرات المائية الدولية .

وخلال الجلسات التالية طرحت مصر تصورها للمبادئ الاساسية لقرارات السلام في الشرق الاوسط ، وطالبت باصدار بيانا يشتمل على هذه المبادئ الاساسية لتكون بمثابة جدول اعمال لاجتماع مؤتمر جنيف . وقد تضمنت هذه المبادئ مبدأ الانسحاب الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة ومبدأ انتهاء حالة الحرب وتوقيع اتفاقيات سلام تنفذ كل ماتضمنه القرار ٢٤٢ وتحقق مطالب الشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في اقامة دولة ، واقرار مبدأ حق جميع شعوب المنطقة ودولها في العيش في امن وسلام . اما اسرائيل فقد اهتمت بطرح تفسيرها القانوني للقرار ٢٤٢ واقرار معاهدة سلام شاملة بينها وبين الدول العربية المحيطة بها .

وقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة فرعية ثنائية مهمتها الاعداد المؤشر للسلام من الناحية الفنية والإجرائية . وقد اتضح وجود خلاف رئيسي في وجهات النظر نظراً لأن الموضوعات الهامة التي طرحت كانت تناقض لاول مرة بين مصر واسرائيل وجهاً لوجه وفي حضور الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية . . . بهدف التوصل الى مبادئ اتفاق سلام شامل ، يتم تحقيقه بين اسرائيل وجيروانها ، يحقق تسوية حقيقة للمشكلة الفلسطينية . وقد استندت مصر في العرض الذي قدمه الدكتور عصمت عبد المعيد رئيس وفد مصر الى منطلقين يؤيدان موقف مصر :

- منطلق قانوني : يضمن تطبيق احكام القانون الدولي ويؤيد وجه نظر مصر . وقد نصت عليه قرارات الامم المتحدة وحددها ميثاق المنظمة الدولية .

- منطلق سياسي : أتضحت ابعاده وتأثيراته بتوفير المناخ السياسي المناسب ، بمبادرة الرئيس السادات وبالتأييد الذي حصلت عليه هذه المبادرة من المجتمع المصري والدولي والاسرائيلي ، والذي اعطى للمفاوض المصري الثقة والقوة خلال المناقشات التي دارت .

واقترحت مصر الاتفاق على جدول اعمال مؤتمر جنيف يكون عبارة عن مبادئ للسلام يتم اقرارها من اجل التوصل الى سلام حقيقي بين اسرائيل والدول المحطة بها وتشمل ايضاً تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني وقيام دولته . ولقد عبرت مصر بهذا الموقف عن مواقف جميع الدول المحطة باسرائيل بما في ذلك الفلسطينيين وان مصر بتعبيرها عن هذه المبادئ للحل الشامل اثنا تعكس الموقف العربي الموحد والموقف الفلسطيني لأنها لا تسعى لحل منفرد .

وفي خضم هذه الاحداث . . وقد علت اصوات النقد العربية . التي تدين تصرف مصر دون وجه حق . علا من بينها صوت عربي قسک بالحق وابتعد عن المزايدات الرخيصة التي اثارتها جبهة الرفض العربية صاحبة الصمود والتصدي .

فأثناء انعقاد مؤتمر القاهرة التحضيري ، عقد في الرياط عاصمة المغرب ، مؤتمر دوريا لوزراء العدل العرب . . افتتحه الملك الحسن الثاني ملك المغرب بخطاب سياسي ركز فيه على زيارة الرئيس السادات الى القدس وحقيقة ابعادها وجهوده الصادقة من اجل تحقيق السلام وتساءل الملك الحسن

عن المشكلة بالنسبة للعرب في ذلك الوقت هل هي مشكلة وحدة الصنف .. أم مشكلة وحدة الهدف .. واجب على التساؤل بان وحدة الهدف (وقتئذ) لها الاسبقية فيما يخص مشاكل العرب .. مشيرا الى انعقاد مؤتمر القاهرة للبحث عن طريق السلام .. واستعرض الاسباب والتطورات التي ادت الى انعقاد هذا المؤتمر .. بدءاً بمؤتمر الخرطوم بلاءاته الاربع الشهيرة .. ووصولا الى حرب اكتوبر ١٩٧٣ وماحقيقتها من استرجاع العرب لشقمهم في انفسهم واسترجاع الجيوش العربية لكرامتها ..

وان هذه التطورات قد دفعت العرب الى النظر لمشاكلهم من زاوية مختلفة ظهرت معالجتها في مؤتمر قمة الجزائر نوفمبر ١٩٧٣ حيث وضع مقرارات وأسس للعمل السياسي العربي .. ثم جاء مؤتمر قمة الرباط في عام ١٩٧٤ ووضع مقررات محددة .. حول عدم عقد سلام منفرد وتحرير جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس ، واسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني ..

ويرى سبب الزيارة المفاجئة للرئيس السادات دون ان يستشير القادة العرب بأنه لم يرد ان يحرجهم او يحملهم التبعة والمسؤولية وانه اذا كان هناك نجاح فهو نجاح للجميع وان كان هناك فشل فسوف يتحمل مسؤوليته الرئيس السادات وحده .. وعن خطاب الرئيس السادات في الكنيست الإسرائيلي تساءل الملك الحسن الثاني : هل هناك تفريط في حق الفلسطينيين هل تنازل عن شبر من الارض العربية المحتلة او عن المطالبة بالقدس ؟

وقال ان الغريب اننا كنا سنقبل ذلك كله لو قاله في جنيف او في نيويورك رغم انها مليئة بالصهيونيين ولكننا لم نقبل ان يقوله في القدس ..

ان هذه المساسية الجغرافية ليست في مستوى الامة العربية .. بعد ان اخذت القضية منعطافا لارجعه فيه اعطي للقضية الفلسطينية ولل قضية العربية كلها حجما اخر وطبيعة اخرى ..

ثم دعى ألا يبقى العرب « أسرى الانانيات » في هذا الوقت وفي هذا الظرف . وأن يعتصد كل عربي أخيه حتى تنجح جميع مساعي الرئيس السادات « أما أن نقول أذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون » فهذا ليس من شيم العرب . ذلك لأن أي عربي يخطو خطوة عملية ايجابية لتحرير شبر من الأرض العربية المحتلة أو للاعتراف ولو بقسط قليل من حقوق الفلسطينيين مهما كانت المشاكل بيننا . . فسوف تقف بجانبة معينين له حتى ينهي مأموريته . . إن من الواجب العمل على أن يحس الخصم بأن مخاطبته ليس انور السادات وحده بل المجموعة العربية كلها ، فسيكون ذلك في صالح المجموعة العربية ان هي دفعته بقوة متكاملة .

وفي الواقع أن الملك الحسن أثار نقطتين على جانب كبير من الأهمية يشكل الخلاف حولهما أنه الأمة العربية وأهم اسباب فرقتها وهما « وحدة الهدف » ووحدة الصفة . . فتأكد أن وحدة الهدف هي الجوهر . . لأن التمسك بالهدف مع تنوع الوسيلة سيؤدي في النهاية إلى تحقيق الهدف . . والآن هنا أننا لا نتفق على هدف واحد رغم أنه واضح ومعروف ومعلن ، ولكن في الواقع لا يمثل الهدف لكل طرف عربي . . والدليل على ذلك أننا نعلن الهدف ثم نحارب من يعمل من أجله . . بحجة اختلاف الوسيلة . . وبغض النظر عما يمكن أن تتحقق هذه الوسيلة . . ذلك لأننا لسنا جادين في العمل من أجل تحقيق هدف واحد . . ولو كان الامر كذلك فلن تشكل « وحدة الصفة » مشكلة . . بل سوف تجد الحل فور أن نزمن بهدف واحد لا أن نتفق عليه فقط وفي هذه الحالة لن تتفق مصر وحدها . . وتحمل بفردها قضية العرب على أكتافها . . بل كان قوة موقفها ستتضاعف بقدر ما يحظى به من تأييد عربي ودعم معنوي وسياسي . . ولذلك فقد مضى مؤتمر القاهرة واكثر من نصف المقاعد خالية . وكانت جميعا وللأسف الشديد مقاعد عربية فيما عدا مقعد واحد هو مقعد الاتحاد السوفياتي الذي كان يمثل محور التحريف الأول في هذه الدراما العربية .

وبالرغم من ذلك فقد حقق المؤتمر تقدما محسوساً في مجال المشكلات الاجرامية المتعلقة بانعقاد مؤتمر جينيف . . الا أن الخلافات بين الجانبين حول تصور كل منهما لاسس السلام استمرت في حاجة الى جهد كبير .

وقد توقفت جلسات المؤتمر بعد أن أُعلن عن عقد مؤتمر قمة مصرى إسرائيلى فى الاسماعيلية . .
بناء على اقتراح مناحم بيجن . . الذى أعد اقتراحاً أطلقوا عليه « مشروع السلام الإسرائيلى » .
حمله إلى واشنطن أثناء انعقاد المؤتمر التحضيرى ليعرضه على الرئيس كارتر . . ثم جاء به إلى
الاسماعيلية ليعرضه على الرئيس السادات فى مؤتمر يعقد يوم ٢٥ ديسمبر فى مدينة الاسماعيلية .
تها لذلك كان من المنتظر أن يدخل المؤتمر التحضيرى فى مرحلة جديدة ، إذا ما تم اعطاء دفعه قوية
لنهاية أعماله فى مباحثات الاسماعيلية . . كذلك كان من المنتظر إذا ما حقق مؤتمر الاسماعيلية هذه
الدفعه الجديدة . . ان تتولد فرصة جديدة لاعادة توجيه الدعوه إلى كل الأطراف المعنية مرة أخرى ،
وأقصد سوريا والأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفيتى . . للاشتراك فى
المراحل التالية من أعمال المؤتمر والتى كان من المتوقع أن يرفع فيها مستوى التمثيل ليكون مستوى
وزراء الخارجية . . الأمر الذى لم يتحقق نتيجة لتطورات الموقف بعد ذلك وما ترتبت عليه اجتماعات
الاسماعيلية من نتائج .

• • •

الفصل الخامس

الطريق إلى كابو ديفيد

(١٩٧٨)

القمة الثنائية في الدسماعيلية

كارتر في أسوان

اللجنة العسكرية مرحلة أولى

اللجنة السياسية والتعقيدات الإسرائيلية

اللجنة العسكرية المرحلة الثانية

باحثات ليدر والطريق إلى كابو ديفيد

الفصل الخامس

الطريق الى كامب ديفيد

القمة الثنائية في الاسماعيلية :

كان الرئيس السادات شديد الحرص على ان يبرز في كل المناسبات ، مدى اهتمامه بتحقيق السلام الشامل .. وكثيراً ما أكد في كلماته .. بل وفي مباحثاته مع قادة إسرائيل وزعماء العالم الذين إلتقي بهم هذا المعنى .. وأنه لا يسعى إلى توقيع مجرد اتفاق يحتوى على تفاصيل ليس لها أهمية أساسية .. ولكنه يهتم أساساً بما سيتحققه هذا الاتفاق من سلام حقيقي .. عادل ودائم ..

لذلك كان إفتتاحه لمؤتمر قمة الاسماعيلية .. الذي عقد يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧ ، من هذا المنطلق .. حيث قال : إن هذا اللقاء على أرض مصر هو للعمل معاً على أنها ، معاناة شعبينا .. وأننا نجتمع لنقول للعالم أننا نعمل من أجل السلام ، حتى تحل المحبة محل الكراهة التي عشنا فيها ثلاثة عاماً .

وقد رد مناحم بيغن رئيس وزراء اسرائيل على كلمة الرئيس السادات بقوله : إن الاسرائيليين قابلوه أثناء زيارة القدس بقلوبهم .. لذلك أصبح تحقيق السلام مسؤولية مشتركة بينهما .. وأنه يرجو أن تنتهي الحرب إلى الأبد .. واستطرد بيغن قائلاً انه يحمل معه مشروعين الأول خاص بالانسحاب من سيناء ، والثانى خاص بالحكم الذاتي في « يهودا وسامرة » (الاسم العبرى للضفة الغربية) وقطاع غزة .. ، وكان ذلك هو « مشروع السلام الاسرائيلى » ..

كانت الفكرة المصرية خلال هذه المرحلة من المفاوضات أن يتافق الطرفان على « اعلان مبادئ » ل لتحقيق السلام ، وهو الاعلان الذي سعت مصر إلى إعداده وأصدره أثناء اجتماعات مؤتمر القاهرة التحضيري في ميناهاوس .. ولكن لم يتم ذلك وتوقفت اجتماعات مؤتمر القاهرة قبل الاتفاق على عناصر البيان وأصدره .. وذلك بسبب اعتقاد مؤتمر الاسماعيلية ..

كان من المفترض بعد صدور « اعلان المبادىء » ان يساعد ذلك على إنضمام الدول العربية المعنية الى مسيرة السلام . . على أساس أن تبحث تفاصيل آتفاق السلام بعد ذلك من خلال هذه المبادىء وفى إطارها . ولكن بيبجن خرج على المؤقر بمشروعه الذى لم يكن فى الحسبان ، ولأنه لم يسبقه أى اتفاق على المبادىء .

واقتصر بيبجن فى الجزء الأول من مشروعه الخاص بالانسحاب من سينا . . أن تبقى المستوطنات الاسرائيلية الموجودة فى سينا فى أماكنها وهى مستوطنات رفع « ياميت » والعرش . . الأمر الذى أثار استياء أعضاء الوفد المصرى ، خاصة وأن الموضوع سبق مناقشته فى لقاء بين الفريق الجمسي وزير الخريبة وعزرا وايزمان وزير الدفاع الاسرائيلي فى لقاء خاص عقد بينهما فى مطار جانكليس جنوب الاسكندرية أثنا ، إنعقاد مؤتمر القاهرة التحضيرى . . وطرح موضوع المستوطنات ، وكان رد الفريق الجمسي الرفض الكامل لاي تواجد اسرائيلي يستمر فى سينا . . وكسر وايزمان عرض الموضوع على الرئيس السادات فى لقاء معه تم بالاسماعيلية قبل أيام من انعقاد مؤتمر الاسماعيلية . . وتلقى نفس الاجابة الرافضة لاي وجود اسرائيلي فى سينا . . وقد تكرر نفس الامر عندما عرض وايزمان فكرة الاحتفاظ بطارى قامت اسرائيل بينائهما فى سينا . وها مطارى رأس النقب والجوره بالقرب من رفح . ولم يكن هنا داع لتكرار عرض هذه الموضوعات المرفوضه كجزء من مشروع اسرائيلي يفترض أنه « مشروع سلام » . . ولكن تلك هي عادة الاسرائيليين فى اسلوبهم التفاوضى . . الضغط والالاحاج المستمر ومعاودة طرح الموضوعات التى تهمهم فى توقيتات وعلى مستويات وباساليب مختلفة .

والغريب حقا ان يستمر بيبجين فى طرح أفكاره على هذا المنوال ، فيقول ان المستوطنات المدنية ستكون تحت السيادة المصرية ، وأن وجودها لايشكل مساسا بسيادة مصر . . ولكن سرعان مايهدر كل ما قاله بشأن السيادة المصرية حين أضاف أنه لا يستطيع ترك هذه المستوطنات بدون وسائل للدفاع عن النفس ، ولذلك تحتفظ اسرائيل بقوات قليلة للغاية لحمايةها وتأمل أن يتفهم الرئيس السادات هذا المبدأ « الانسانى » . ولكن يبين مدى الكرم الذى يتميز به طلبه هذا اعتبر ماذكره تنازلاً وتراجعاً فى سياسة اسرائيل لأن قراره هذا هو الغاء للسياسة التى قررتها الحكومة الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ ، والتى تقضى بيها هذه المستوطنات فى أماكنها تحت سيطرة اسرائيل وفى حماية قواتها .

كما تضمن مشروع بيجن للسلام مع مصر شروطاً أخرى تتعلق بمنع القوات الإسرائيلية فترة إنتقالية لعدة سنوات قبل أن تعود القوات إلى خط الحدود الدولية . . مع ضمانات حول حرية الملاحة في الممرات المائية بالمنطقة .

ولم يرد الرئيس السادات على مشروع بيجن « للسلام » والذي يحمل قدراً هائلاً من الاستفزاز للمشاعر المصرية لا يسمح بأى رد . . وكان لا يمكن ان يمر هذا الاستفزاز دون أن يشير أحداً . . فلما أثار بيجن موضوع الاحتفاظ بالمستوطنات والدفاع عنها بقوات اسرائيلية . . كان معنى ذلك الاحتفاظ بجزء محتل من الأراضي المصرية وليس انسحاباً كاملاً إلى الحدود الدولية . وهنا تدخل الدكتور عصمت عبد المجيد في الحديث قائلاً ان ذلك مخالف لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي ينص على الانسحاب من الأراضي المحتلة ، وأن هذا يعني بالنسبة لمصر الانسحاب الكامل إلى الحدود الدولية بينها وبين فلسطين . . ولم يستسلم بيجن وفاجأ المجتمعين بتفسير آخر لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بأنه « إنسحاب إلى حدود آمنة » . بينما ينص القرار على الانسحاب من الأراضي المحتلة ، ويقدم لذلك بادانة أى إكتساب للأراضي بالقوة في ديبياجته . . ولذلك فلا توجد أى علاقة بين الانسحاب والحدود الآمنة .

وأخذ بيجن يشرح وجهة نظره بقوله أن مصر هي التي بدأت العدوان في ١٩٦٧ ، وأنها حشدت قواتها في سيناء وأغلقت مضائق تيران في خليج العقبة ، وطلبت سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء . . وفسر ذلك كله بأن مصر كانت تعد لشن حرب هجومية ضد إسرائيل . . وبالتالي كانت إسرائيل في حرب دفاعية مشروعة . . تعطيها حق الاحتفاظ بالأراضي التي احتلتها وهي تدافع عن نفسها . قال بيجن ذلك وهو يعلم تماماً أن حرب يونيو ١٩٦٧ بجماع أراء الخبراء الاستراتيجيين والسياسيين ، كانت حرباً عدوانية هجومية شنتها إسرائيل ليس ضد مصر فحسب بل ضد ثلاثة دول عربية هي مصر وسوريا والأردن . . وإن هدفها كان التوسيع وإحتلال المزيد من الأراضي العربية من أجل تحقيق الحلم الصهيوني في إقامة « الدولة العبرية الكبرى » .

هنا دارت مناقشة إتسنت بالحادة بين بيجن والدكتور عصمت عبد المجيد . . ولما شعر بيجن أن النص يختلف عن تفسيره الخاص . غضب وهاجم « البيروقراطية المصرية في وزارة الخارجية » . كان ماحدث هو أول خلاف صارخ ومبين بين مصر واسرائيل حول تفسير القرار ٢٤٢ باعتباره محور أساسى تدور حوله المفاوضات . ولاشك ان هذا الانطباع الكثيب الذى تركه بيجن على الوفد المصرى كان له أثره على ماحدث بعد ذلك فى القدس أثناء اجتماعات اللجنة السياسية وما إننتهت اليه هذه الاجتماعات من فشل . لقد نجح بيجن بعرضه الاستفزازي ان يخلق روح التحفز لدى المفاوض المصرى . والاستعداد الكامل لتحدي ما يقدمه من معطيات زائفة . . لاستند الى عقل أو منطق فيما عدا منطق القوة . . وهو المنطق المرفوض تماما فى ظل الظروف التى خلقتها مبادرة السلام .

ولم يكتمل بيجن بما أحدثه من رد فعل سيء، إثناء عرض الجزء الأول من مشروعه . . أو أنه لم يشعر بهذا الأثر لدى الوفد المصرى . . فواصل حديثه ليعرض الجزء الثانى من مشروعه والخاص بالحكم الذاتى للضفة الغربية وقطاع غزة . . فقال أن اسرائيل ترى أن تكون لها السيادة على الضفة الغربية وغزة تحت إدعاء ان لها حقوقا فيها . . وإذا كان الآخرون (العرب) يرون خلاف ذلك يظل موضوع السيادة مفتوحا . . وتحدث عن الغاء الحكم العسكري فى الضفة والقطاع ومنح السكان الحكم الذاتى (بالمفهوم الاسرائيلي) واختيار « مجلس ادارى » يتم انتخابه ويختص بجميع الموضوعات والشئون الادارية للسكان . أما الدفاع فهو من مسؤولية الجيش الاسرائيلى .

ويقضى هذا المشروع باستمرار خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة للحكم الاسرائيلى مع إعطاء حق إكتساب الجنسية الاسرائيلية او الأردنية للسكان العرب فى هذه المناطق . وهذا يعني عدم قيام دولة فلسطينية أو كيان فلسطينى مستقل ، وانه لاحق للفلسطينيين فى تقرير مصيرهم . . وان يكون للاسرائيلىين الحق فى شراء ونقل الأراضى . كان المشروع يعكس بوضوح لا يحتاج الى اجتهاد النوايا الاسرائيلية بضم هذه المناطق العربية الى اسرائيل .

وعندما تكلم الرئيس السادات كان قد نفذ صبره . . فتكلم بابجاذع شديد قائلا أن مصر عليها التزامات نحو العالم العربى ، وهى الالتزامات التى تقررت فى مؤتمر القمة بالرباط وتتضمن الانسحاب الاسرائيلى من الأرضى التي احتلت عام ١٩٦٧ وحل القضية الفلسطينية على أساس

الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .. وطلب الرئيس السادات ضرورة الاتفاق على « اعلان مبادىء السلام » أولا .. وكان المشروع المصرى المقترن يتعارض تماما مع مشروع السلام الاسرائيلي، ولكنه يتمشى مع قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية ..

لذلك لم يتم الاتفاق حول إعلان مبادىء السلام .. كما لم يتم الاتفاق على إصدار بيان مشترك عن محادث الاسماعيلية .. على أن يصدر كل جانب ببيانا بوجهة نظره .. وفي تعليق الرئيس السادات حول مباحثات في الاسماعيلية قال : أنه عندما تحدث بيجهن عن ان الحدود القائمة بين مصر واسرائيل هي الحدود الدولية القديمة .. ثم عاد وطالب بالاحتفاظ بالمستوطنات اليهودية السبع الموجودة في سيناء والمطاراتين القائمين في رأس النقب والجوره .. ظن الرئيس أن بيجهن يمزح من فرط التناقض .. أو أنه موقف تفاوضي يسعى من ورائه لبعض المكاسب .. « وقلت له أن سيناء ليست للبحث .. ورفضت الموافقة على ابقاء المطاراتين تحت سيطرة اسرائيل » .. وأضاف قوله لبيجهن إنهم إذا كانوا يخشون ان تستعمل قواتنا المطاراتين الموجودين في شمال سيناء « فاحرثوهم » قبل أن تنسحبوا في المرحلة الأخيرة للاتسحاب ..

وكلنا يذكر ما أثير من أزمة حول هذه القصة اذ نشرت بعض الصحف المصرية خطأ كلمة « احرثوهم » بدلا من « احرثوه » .. وغضب بيجهن وعلق بقوله ان على الرئيس السادات أن يترك موضوعات الحرق لنيرون .. علما بأن موضوع الحرق لم يكن جديداً على الاسرائيليين .. فقد سبق لهم أن حرثوا كل طرق سيناء أثناء انسحابهم في عام ١٩٥٧ ..

وفي صباح اليوم التالي ، ٢٦ ديسمبر ١٩٧٧ ، عقد « مؤتمر صحفي » عالمي في الاسماعيلية وانتظر الصحفيون ان يستمعوا إلى ما تخوض عنه المؤتمر من قرارات حاسمة بشأن السلام .. وألقى الرئيس السادات بيانا قال فيه ان الاتفاق قد تم على تشكيل لجنتين لجنة سياسة برئاسة وزيرى خارجية البلدين .. وعقد اجتماعاتها فى القدس .. ولجنة عسكرية برئاسة وزيرى الحربة المصرى والدفاع الاسرائيلي وعقد اجتماعاتها فى القاهرة .. مع رفع مستوى التمثيل فى مؤتمر القاهرة الى المستوى الوزارى .. وقال أن هاتان اللجنتان ستعملان داخل اطار مؤتمر القاهرة .. أى أنهما سترفزان تقاريرهما الى المؤتمر عند التوصل الى قرارات ..

أما قضية الانسحاب فقد حقت تقدماً . وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي تعتبر هي لب المشكلة في هذه المنطقة . فان الوفدين المصري والاسرائيلي ناقشا المشكلة الفلسطينية ، وأن موقف مصر هو أنه بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن تقوم دولة فلسطينية . وأن موقف اسرائيل فهو أن يتمتع العرب الفلسطينيين في « يهود او سامرة » وقطاع غزة بالحكم الذاتي . ونظراً للاختلاف حول هذه القضية فقد تم الاتفاق على ان تترك مناقشتها للجنة السياسية مؤتمر القاهرة التمهيدى .

وهكذا انتهى مؤتمر الاسماعيلية كما بدأ . وكان الانجاز الوحيد الذي تحقق - وهو إنجاز شكلي - هو ما تقرر من إنشاء لجنتين أحدهما سياسية والأخرى عسكرية . وقد يتضح في مؤتمر الاسماعيلية أن اسرائيل بدأت تعمل على تبييع مبادرة السلام لكن تحقق لنفسها أهداف المد الأقصى التي وضعتها قبل المبادرة . ولعل ما شجعها على هذا الموقف تلك الفرصة التي لاحت لها للعودة للتشدد في مطالباتها واستغلالاً لوقف الدول العربية وردها السلبي ضد المبادرة ثم رفضها حضور مؤتمر القاهرة التحضيري . الأمر الذي صور لم يكن امكانية ممارسة الضغط على مصر في ظل هذه الظروف لارجامها على تقديم تنازلات لاسرائيل .

لقد أوضح مشروع السلام الإسرائيلي الذي قدمه بييجن في الاسماعيلية ، أن اسرائيل تهدف إلى إبتلاء الضفة الغربية وقطاع غزة وتحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية لها من خلال عقد اتفاق نهائي مع مصر .

كارتو في أسوان :

في هذه المرحلة الحرجة الواقعه بين إنتهاء مؤتمر القمة في الاسماعيلية دون نتائج لها قيمة إيجابية في دفع عملية السلام . وبين انعقاد اللجنتين السياسية والعسكرية - التي استقر عليها الرأى في المؤتمر - في الشهر التالي وهو يناير ١٩٧٨ .

كان واضحاً أن القضية الأساسية التي أدت إلى فشل مؤتمر الاسماعيلية في التوصل إلى « اعلان مبادئ » . هي القضية الفلسطينية . وهي القضية الوحيدة التي اشار إليها الرئيس

السادات ورئيس الوزراء بيجن ، باعتبارها تمثل نقطة الخلاف الجوهرية .. فقد تمسكت مصر بضرورة قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بينما اصر الجانب الإسرائيلي على رفض قيام دولة فلسطينية .. مكتفيا بها سيمتع به سكان « يهودا وسامرة » وقطاع غزة من حكم ذاتى .

في ظل هذه الظروف المعقّدة أحس الرئيس كارتر بأن الموقف أصبح في حاجة إلى جهد من أجل ترسيب وجهات النظر ، مع وضع قوة دفع حقيقة خلف المفاوضات التي ستبدأ في اللجنة السياسية واللجنة العسكرية في كل تل أبيب والقاهرة . ورأى كارتر أن يقوم بجولة واسعة . كان محورها الرئيسي قضية الشرق الأوسط .

وقد قال المتحدث الرسمي المرافق للرئيس كارتر أن قضية الشرق الأوسط سيطرت على كل محادثات كارتر التي أجرها مع قادة بولندا وايران والهند والأردن وال سعودية ومصر .. وأن مبادرة الرئيس السادات كانت حدثا هاما جعل من الصعب ان تختل رحلة الرئيس الأمريكي عن اغراض الصحف الا إذا ارتبطت بقضية الشرق الأوسط .

وصل الرئيس الأمريكي كارتر الى مطار أسوان يوم ٥ يناير ١٩٧٨ حيث قضى ساعة واحدة مع الرئيس السادات في استراحة المطار .. ورغم القصر الشديد في زمن الزيارة إلا أنها قد حققت نجاحاً كبيراً في حسم بعض القضايا الحيوية المتعلقة بشكلة الشرق الأوسط وخاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية . وكان الرئيس كارتر قد إنها زيارته لل سعودية قبل وصوله الى أسوان قادماً من الرياض .. حيث أعلن جورى باول المتحدث الرسمي للبيت الأبيض إن إنتهاء اجتماع كارتر مع الملك خالد والأمير فهد ولـى العهد والنائب الأول لرئيس الوزراء .. أن الرئيس كارتر قد تعهد للملك السعودى ببذل أقصى جهوده لإقرار السلام في الشرق الأوسط . وكان الرئيس كارتر قد أوضح وجهة نظره بشأن أسلوب تسوية أزمة الشرق الأوسط والذي يتلخص في الانسحاب الإسرائيلي من الأرضى العربية المحتلة ، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وعودة اللاجئين .

وفي القاهرة بعد الاجتماع القصير في استراحة مطار أسوان ، أعلن الرئيس السادات أن وجهات النظر بينه وبين الرئيس الأمريكي كارتر كانت متطابقة حتى بالنسبة للمسألة الفلسطينية ، وأن هناك

اتفاق على خطوات معينة للاحتفاظ بقوة الدفع لعملية السلام . كما أعلن الرئيس كارتر أن عام ١٩٧٨ سيكون عام السلام في الشرق الأوسط .

و قبل أن يغادر أسوان أدلى الرئيس كارتر ببيان تحدث فيه عن ضرورة نجاح مبادرة السلام بين مصر وإسرائيل ، للمحافظة على المبادئ التاريخية والمقدسة لشعوب هذه المنطقة . وأنه لا يوجد مبرر معقول لعدم التوصل إلى تسوية وأنه من خلال مباحثاته مع القادة العرب والإسرائيليين وجد رغبة مشتركة لدى جميع الأطراف للتوصول إلى السلام .

وقال الرئيس كارتر إن وجوده في أسوان إنما هو نتيجة مباشرة للمبادرة الشجاعية للرئيس السادات برحلته الأخيرة إلى القدس . وأن عملية التفاوض سوف تستمر في المستقبل القريب .. واعداً بأن تلعب الولايات المتحدة دوراً نشيطاً مباشراً في أعمال اللجنة السياسية المؤشر القاهرة والتي يشارك فيها سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكية وستبدأ قريباً في القدس . ثم طرح الرئيس كارتر ثلاثة مبادئ قال عنها أنها مبادئ أساسية يجب المحافظة عليها قبل التوصل إلى سلام دائم وعادل .. وهي :

* ان يقوم السلام الحقيقي على أساس علاقات طبيعية عادية بين الأطراف التي سيتحقق السلام فيما بينها .. فالسلام يعني أكثر من مجرد أنها حالة حرب .

* يجب أن يكون هناك إنسحاب من أراض احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ مع الاتفاق على حدود آمنة ومعترف بها جميع الأطراف ، في إطار علاقات طبيعية سلمية تتفق مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

* يجب أن يكون هناك حل للمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ، ويجب الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتمكين الفلسطينيين من المشاركة في تقرير مصير مستقبلهم .

وبعد أن غادر الرئيس كارتر أسوان أدلى الرئيس السادات بحديث صحفى حدد فيه أهم نقاط المباحثات قائلاً : -

* انه اتفق مع الرئيس الأمريكي على ضرورة التوصل في اجتماعات اللجنة السياسية بالقدس .
، والى « اعلان مبادىء » يتضمن أساس التسوية الشاملة ويترتب على صدوره إنشاء
لجان مشتركة اسرائيلية ، مصرية - واسرائيلية ، سورية - واسرائيلية - أردنية ،
واسرائيلية - فلسطينية .

ويمكن لهذه اللجان تحديد مراحل الجلاء والضمادات ومشاكل الأمن ، على أن يقرر
الفلسطينيون من يمثلهم في اللجنة الخاصة بالمشكلة الفلسطينية .

* أنه اتفق مع الرئيس كارتر بعد تصميم من جانبه على حق تقرير المصير للفلسطينيين على
أنه لا سلام بدون حل المشكلة الفلسطينية . وأضاف ان هناك تقارباً بين تعبير مشاركة
الفلسطينيين في حق تقرير المصير .. وتعبير « حق تقرير المصير الذي ينشده
الفلسطينيون .

اللجنة العسكرية- مرحلة أولى :

بعد إنتهاء مؤتمر الأسماعيلية دون أن يحقق أي نتائج إيجابية .. كانت الصورة التي تركها
الاسرائيليون بطالفهم قاتمة .. ففي إطار خطة أطلقوا عليها « الخطة الاسرائيلية للسلام » حاولوا في
مؤتمر الأسماعيلية نزع سلاح الجزء الأكبر من سيناء ، والاحتفاظ بسبع مستوطنات تبدأ من ساحل
البحر المتوسط عند رفح وتقتد على الساحل الغربي خليج العقبة حتى شرم الشيخ .. وعندما عرض
بيجن خطة السلام بالنسبة لوضع الضفة الغربية وقطاع غزة .. كانت في الواقع خطة لضم « يهود او
سامرة » وقطاع غزة الى اسرائيل . أما فكرة « اعلان مبادئ السلام » والتي تمثل أبسط مظاهر
الالتزام بالسلام ، والتي اقترحتها مصر ، رفضتها اسرائيل .. وأتضحت الصورة لطريق السلام ..
طريق طويل مليء بالعقبات والأشواك .. وقد يتحول الى طريق مسدود . فقد أظهرت اجتماعات
الاسماعيلية الفجوة الواسعة بين مواقف مصر ومواقف اسرائيل . لقد ظل الرئيس السادات مقتنعاً
بان مبادرة السلام لا بد ان تتحقق أهدافها .. ولكن بعد مؤتمر الأسماعيلية بدأ يشعر بالمارارة وهو
يسمع أنباء عن استمرار بناء المستوطنات الجديدة .. الامر الذي دفعه الى أن يعلن في تصريح
صحفى .. أنه لن يسمح ببقاء أي مستوطنة إسرائيلية في سيناء ، وأنه قد قدم لإسرائيل - بزيارته
للقدس - أكثر مما كانت تحلم به منذ إنشائها .

في هذا المناخ السياسي غير المناسب تقرر عقد اجتماع اللجنة العسكرية بالقاهرة في النصف الأول من يناير ١٩٧٨ . كان واضحا ، أن المفاوضات العسكرية المقبلة يترتب على نتائجها العسكرية آثار سياسية . ذلك لأن تحقيق نتائج عسكرية إيجابية في المفاوضات يؤثر على مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية ويفتح الطريق للوصول إلى إتفاقات سياسية . غير أن المشكلة الرئيسية كانت هي القضية الفلسطينية وضرورة حلها باعتبارها مفتاح السلام الشامل والعادل لمشكلة الشرق الأوسط . وكان هذا هو الدور الأساسي للجنة السياسية .

عقدت اللجنة العسكرية المصرية الإسرائيلية بالقاهرة .. سبع جلسات على مرحلتين .. الأولى وشهدت أربع جلسات الفترة من ١١ إلى ١٣ يناير ١٩٧٨ .. وشهدت الثانية ثلاثة ثلاث جلسات خلال الفترة من ٣١ يناير إلى ٢ فبراير ١٩٧٨ . بالإضافة لعدد من الاجتماعات الجانبية على مستوى الوزراء والمستويات الأقل . ودارت المباحثات خلال المرحلة الأولى حول المبادئ الأساسية لموضوعين رئيسيين هما الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وترتيبات الأمن المتبادل .. على أساس ما قدم من مقترفات إسرائيلية حول الخلل العسكري مع مصر .. والتي قدمت أساساً في مؤتمر الاسماعيلية في ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧ .. ثم المقترفات المصرية المضادة التي قدمت أثناء مباحثات اللجنة العسكرية .. وقد أمكن التوصل خلال هذه المرحلة إلى بعض الجوانب الإيجابية ولكن بقيت معظم الموضوعات الأخرى دون إتفاق . وقد أجلت مناقشتها للمرحلة الثانية .

عقدت الجلسة الافتتاحية يوم ١١ يناير ٧٨ . وقام الوفد الإسرائيلي بتوزيع بيان مكتوب على الصحفيين قبل بدء الجلسة مباشرة ، تضمن العديد من النقاط كان أبرزها : أن مبادرة الرئيس السادات فتحت الطريق نحو السلام مع التركيز على أهمية السلام وعلاقته بالأمن باعتبار أن الرغبة في السلام لا تكون على حساب الأمن ، خاصة مع وجود بلدان متطرفة تهدد إسرائيل !

افتتح رئيس وفد مصر الفريق أول محمد الجمسى نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية الجلسة الأولى بكلمة موجزة أبرز خلالها أن اللجنة العسكرية تعمل في إطار التسوية السلمية الشاملة في الشرق الأوسط . واقتصر الاتفاق على جدول أعمال وقرارات المبادئ العامة التي تطبق لتحقيق

الموضوعات الرئيسية ، وتأجيل بعض الموضوعات العسكرية المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة الى أن تتخذ اللجنة السياسية قرارات بشأنهما .

وتقديم الجانب الاسرائيلي بالحد الأقصى من مطالبه .. وابرزها نزع سلاح المناطق المحتلة في ذلك الوقت بسيناء وانشاء منطقة أمم متعددة فيما بين خط العريش / ورأس محمد والحدود الدولية .. مع تجميد أوضاع وحجم القوات الموجودة شرق القناة طبقا لاتفاقية النصل الثانية .. بالاحتفاظ بوجود اسرائيلي عسكري ومدنى في مناطق الحدود بعد إتمام الانسحاب وذلك في شكل بيع مستوطنات اسرائيلية ومطارات حربيين في رأس النقب والجورة .. وأخيراً إتمام الانسحاب خلال لترة تصل الى 5 سنوات على أن يعاد النظر في مبادئ الاتفاق عام ٢٠٠١ .

ودارت مناقشات مطولة حول الاقتراحات الاسرائيلية .. كان أبرزها من الجانب الاسرائيلي للتجاء الى المناورة ومحاولات الابياع بالمروره العالية والتنازلات الهاامة التي تقدمها إسرائيل في هذه المقترفات .. حتى أن الولايات المتحدة قد فوجئت بضمون المقترفات الاسرائيلية عند عرضها عليها .. إذ كانت تتوقع ان تتمسك اسرائيل بنصف مساحة سينا ، كذلك ابداً الحرص على استمرار القوة الدافعة للمباحثات حتى يتم الاتفاق مع مصر وباقي الدول العربية . ولذلك فمن الخطأ ظ أعمال اللجنة السياسية بأعمال اللجنة العسكرية أو جعل المشكلة الفلسطينية عقبة في سبيل توصل الى إتفاق . وكان التركيز الاسرائيلي واضحاً بالنسبة لترتيبات الامن كعنصر حاسم بالنسبة لسرائيل .. وإنها وإن كانت في حاجة الى السلام إلا أنها أكثر حاجة للأمن .

ونظراً لأن الأمن في الفكر الاسرائيلي يمثل جوهره ومحوره وأدائه ومنهجه في آن واحد فقد يهب الجانب الاسرائيلي - في مجال محاولة الاقناع بمقترفاته - في شرح مفاهيم الأمن الإسرائيلي، لاختصار والعوامل التي تتحكم فيه .. مع التركيز على المضار الأمنية التي يسببها صفر مساحة سرائيل - وكأنما صفر المساحة شيء انفرد به اسرائيل بين دول العالم ، وال الحاجة الى العمق استراتيجي كبديل للحرب الوقائية ، مع تعاظم القوة العسكرية للعالم العربي واستمرارها حتى بعد تحقيق السلام الشامل .

أما الأمان بالنسبة للجبهة المصرية من وجهة النظر الاسرائيلية ، وما يمثله من الوجود الاسرائيلي في الأراضي المصرية في شكل مستوطنات يهودية ومطارين حربيين من تهديد لمصر .. فقد طرحت نفس المبررات التي سبق ان طرحها بيجن في الاسماعيلية - بالمنطق الاسرائيلي الشاذ - من أن الوجود الاسرائيلي لا يتعارض مع سيادة مصر الكاملة على سيناء ، وأن هذا الجزء من الأرض التي لن تنسحب منها اسرائيل جزء بسيط لا يتعدى ١٪ من مساحة سيناء ، وهي مساحة تبلغ ٦٠٠ كيلو متر مربع فحسب.

ويدعى المنطق الاسرائيلي المعكوس ان ، وجود المستوطنات في سيناء يؤهل لإنشاء علاقات طبيعية بالإضافة لأهميةها الأمنية الدفاعية ، أما مطار رأس النقب فله أهمية كبيرة في تأمين منطقة إيلات والملاحة في خليج العقبة والبحر الأحمر . وببساطة متناهية يقترح الجانب الاسرائيلي إمكان حل هذه المشكلة بتعديل الحدود ، على أساس أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ أشار إلى الحدود الأمنة المعترف بها وأن حدود فلسطين لم تكن محددة وأن حرب ٦٧ كانت حرب دفاعية وأن التعديلات الطفيفة لا تؤثر على مصر ولكنها تؤثر على اسرائيل .

هكذا تجاوز موضوع الأمن لدى اسرائيل كل منطق وأصبح من العسير فهم المنهج العلمي أو النمط العقلاني الذي يستخدمه قادة اسرائيل وتفكيرها الاستراتيجيين .. وكيف يتقبل العقل مثل هذا الاسلوب القائم على الاخذ بلا أى عطا .. والأخذ من أملاك الآخرين دون أدنى اعتبار لحقهم .. فالامن هو لاسرائيل فحسب أما أمن مصر ، فعامل ليس في الحسبان . والارض وهي ارض مصر ومع ذلك فهي تعطى لنفسها الحق في ان تأخذ منها ما تشاء من اجل أمن بلده ، والوجود الاسرائيلي العسكري في أرض مصر ليس فيه انتهاص من سيادتها .. واذا رأت مصر ان ذلك فيه مساس بسيادتها فالخل موجود للتخلص من مشكلة السيادة هو أن يتم ضم هذه المساحات - التي لا تتجاوز ١٪ من مساحة سيناء الى مساحة اسرائيل .

وكان رد الجانب المصري حاسما وقاطعا ورافضا لكل هذه التصورات .. موضحا أن الأمن الذي يقوم على مثل هذا الطرح وخاصة على أساس ترك جزء من أرض الوطن لا يعتبر أمنا لأنها بشارة دعوة صريحة للاجيال القادمة لاشعال حرب جديدة . وان الامن الحقيقي هو الامن الذي يحقق الحلول

المرضية للمشكلات القائمة وليس الأمن الذي يسعى إلى خلق مشكلات جديدة . والحقيقة أن أكثر ما يهدد أمن إسرائيل هو الوجود الفلسطيني .. وما أن إسرائيل لا تملك القدرة على التخلص من هذا الوجود أو إذا باته ، فليس أمامها من بديل سوى التحرك الجدي نحو السلام العادل الذي يقوم أساساً على حل المشكلة الفلسطينية .. بذلك يزول الخطر الأساسي الذي تخشاه إسرائيل . ويمكن أن يضاف إلى ذلك بعض الضمانات والإجراءات العسكرية المقبولة لدى الطرفين ، فضلاً عن الضمانات والإجراءات السياسية الدولية وضمانات عديدة لمنع نشوب الحرب بطريق الخطأ .. كل هذه الأمور تحقق دون شك مبدأ « الأمن المتبادل » الذي يتمتع به كل الأطراف وليس طرف واحد على حساب الأطراف الأخرى .

إنها ملخصاً لمحاجة إبراهيم عيسى في الجولة الأولى التي أقيمت في ١٣ يناير ١٩٧٨ دون تحقيق أي تقدم في الموضوعات المطروحة وعلى أساسها موضوع المستوطنات والمطارات . . ذلك لأن التمسك بمشروع السلام الإسرائيلي لن يحقق أي سلام ، لأنه مشروع يتعامل مع السلام بمنطق الحرب . لقد كانت الفجوة شاسعة بين الجانبين ، لكن كان عليهما أن يتركا الباب مفتوحاً . . فان طريق السلام لا يجب ان يغلق مهما اعترضه من عقبات .

وقد لخص الفريق أول الجمسى وزير الحربية الموقف فى الاحاديث الصحفية التى أدلى بها قوله .
؛ اللجنة العسكرية قد إنتهت من مناقشة البنود المعروضة ومن تبادل الأفكار ، وأصبح كل طرف
لمى علم بموقف الطرف الآخر ، غير أنه لم يتخذ أى قرار فى أى شئ ، إنتظاراً الاجتماعات اللجنة
سياسية - ثم أكد عدة حقائق أساسية تحدد موقف مصر من أبرزها :

* ان مصر لن تقبل أى نقاش حول حدودها الدولية .

* ان مصر جادة فى تحقيق التسوية الشاملة .. وأن مهمة اللجنة العسكرية هي مناقشة الموضوعات العسكرية المتعلقة بالحل الشامل مع التركيز على المشاكل القائمة بين مصر وسائليل .

* إن اللجنة ما زالت في بداية أعمالها ومن السابق لأوانه التحدث عن آية نتائج .

وقال الفريق أول الجمسي عن قضية المستوطنات .. أنها لاتشكل أية قيمة بالنسبة لأمن إسرائيل ، وأنها عقبة أساسية في سبيل التوصل إلى سلام دائم ، كما أنها أيضاً تتعارض مع الإعلان الإسرائيلي بالانسحاب الكامل إلى حدود مصر الدولية ، فضلاً عن أنها خرق للقانون الدولي .. وسبق أن عارضها كل أعضاء مجلس الأمن في نوفمبر عام ٧٦ بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية . ان رغبة إسرائيل في الاحتفاظ بالارض تتعارض مع السلام .. « كما أنتا لانقبل المساس بأى قطعة من أرض الوطن » .

ومع إنتهاء هذه المرحلة من المباحثات العسكرية ، كان الانطباع السائد .. أن هناك اصراراً من الجانب الإسرائيلي على المحافظة على قوة الدفع واستمرار الحوار مع مصر .. ولكن هناك الاسلوب التقليدي الإسرائيلي في المباحثات والذي يتميز بالشدة في المراحل الأولى حيث يتم طرح الحد الأقصى من المطالب ، ثم يبدأ التحرك المحدود والبطيء نحو قدر من الاعتدال الذي لا يتتجاوز الأهداف الموضوعة .. لذلك اعتبرت هذه المرحلة من المباحثات بثابة استطلاع وتعرف على مطالب الجانب المصري على وجه التحديد ، ومدى مرونته في التعامل مع المطلب الإسرائيلي ، مع استخدام موضوع المستوطنات والمطارات كعنصر ضغط لتحقيق أفضل شروط ممكنة للسلام من وجهة النظر الإسرائيلية ، وفي نفس الوقت لجذب الجهود المصرية إلى سيناء .. بهدف التخفيف من تشددها في المجالات الخاصة ببحث الحل الشامل . لذلك لم يكن من المنتظر أن تستمر المستوطنات في سيناء ، مشكلة مستعصية ، ورغم الموقف الإسرائيلي المتشدد منها إلا أن هذا الموقف لا يمثل موقفاً نهائياً ، خاصة وأنها لا تمثل شيئاً من ناحية القيمة الأمنية لا يحتمل أن تكون جزءاً من خطط الأمن الإسرائيلية . ولكنها تستخدم كأداة ترتبط بالمناورات السياسية الخارجية والداخلية بين الأحزاب وأطراف الأئتلاف الحاكم .

اللجنة السياسية والتعقيدات الإسرائيلية :

ويبدو أن الرئيس كارتر - وقد اقترب موعد إعقاد اللجنة السياسية في القدس - قد أحس من الجو العام الذي فرضته إسرائيل على المباحثات الإسرائيلية المصرية ، باحتمالات تعرضها للفشل .. لذلك وجه إلى إسرائيل تحذيراً من أنه إذا قوضتمبادرة الرئيس السادات السلمية ، فإن ذلك سيكون ضربة قاسمة للسلام العالمي . وقال أنه لا يتصور أن مناهم بيجن رئيس وزراء إسرائيل والقيادة

الاسرائيليين ، يمكن أن يلحقوا الفشل بفاضات السلام بسبب إصرارهم على البقاء على المستوطنات في سيناء . . وأضاف أنه لن يسمح بفشل عملية صنع السلام التي بدأها الرئيس السادات .

في نفس الوقت أعلن المسؤولون الأمريكيون في واشنطن أن سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكية سيشارك في اجتماعات اللجنة السياسية المصرية - الاسرائيلية وأنه لن يكتفى بدور الوسيط العادي أثناء اشتراكه في أعمال هذه اللجنة ، ولكنه ينوي التقدم ببعض المقترنات إلى الجانبين المصري والإسرائيلي ، اذا لم يتمكنا من الاتفاق وحدهما على القضايا المطروحة للنقاش في اللجنة السياسية . وفي القاهرة قامت مصر بابلغ الولايات المتحدة بوصفها عضوا كاملا في اجتماعات اللجنة السياسية باقتراحها حول جدول أعمال اللجنة الذي تقرره مصر ويكون من :

- ١ - الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ .
- ٢ - القضية الفلسطينية ومنح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير ، وإقامة الدولة الفلسطينية .
- ٣ - ترتيبات السلام بعد اتمام الانسحاب .

وكانت اسرائيل قد اقترن جدول أعمال مكون من ثلاث نقاط تتضمن ثلاث نقاط :

- ١ - بحث المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة
- ٢ - عقد معاهدات سلام مع الدول العربية
- ٣ - قضية الفلسطينيين العرب واللاجئين .

وقد رفضت مصر اقتراح اسرائيل بشأن ادراج موضوع المستوطنات في جدول أعمال اللجنة السياسية باعتبار ان الموضوع مدرج في اجتماعات اللجنة العسكرية . وكانت اجتماعاتها قد سبقت نعلا وبدأت في القاهرة .

وسافر الوفد المصري برئاسة محمد ابراهيم كامل وزير الخارجية إلى القدس لحضور اجتماعات اللجنة وعند الوصول إلى مطار بن جوريون ، كان موشى ديان وزير الخارجية الإسرائيلي في استقبال الوفد المصري والترحيب به وألقى رئيس الوفد كلمة قال فيها أنهم حضروا للمشاركة في أعمال

اللجنة . . بقلوب وعقول مفتوحة ونوابا خالصة لبناء السلام العادل والدائم . . مشيرا الى ان هناك حقائق أساسية لابد من مواجهتها بشجاعة وبعد نظر . وهى أنه لايمكن ان يقوم سلام مع استمرار احتلال الأرض أو مع إنكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، وفى مقدمتها حقه فى تقرير مصيره، كما لا يمكن أن يقوم سلام دائم مالم تعمل شعوب المنطقة على يخلق الظروف للعيش فى جو من الامان .

وفى الجلسة الافتتاحية كرر وزير الخارجية المبادىء، التى ذكرها عند استقبال الوفد فى المطار مضيفا ان مصر بتراثها الحضارى العريق سوف تمضى فى تحمل مسؤولياتها كجزء لا يتتجزء من العالم العربى ، وأنها لذلك لا تهدف الى سلام منفصل أو سلام مؤقت بل سلام شامل قائم على انسحاب شامل من كل الأراضى العربية . . وأنها تقدر الدور النشط لوزير الخارجية الأمريكية فى اجتماعات القدس .

اما ديان الذى رأس أعمال اللجنة فقد أعلن فى كلمته تقديره للجهود الأمريكية فى استمرار عملية السلام . . ذاكرا ان اللجنة تواجه ثلاثة قضايا وهى انجاز مبادىء السلام بين اسرائيل والدول المجاورة : مصر - الأردن - سوريا - لبنان . تحديد النقاط الأساسية لحل القضية الفلسطينية فى « يهود او سامرا » (الضفة الغربية) وغزة ثم إتفاقية سلام بين مصر واسرائيل - مضيفا ان اتفاقات السلام يمكن انجازها بـ التنازلات المتبادلة » .

وتحدث سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكية مؤكدا عدة حقائق : إن الولايات المتحدة تولى محادثات القدس أهمية بالغة من أجل النجاح . لذلك لابد من معالجة المشاكل الصعبة التى تباعد بين الاطراف . وأنه لابد من أن يقوم السلام على علاقات طبيعية وليس مجرد إنتهاء للعدوان وأن تنسحب اسرائيل من « إراضى » احتلتها فى عام ١٩٦٧ والاتفاق على حدود آمنة ومعترف بها فى اطار علاقات طبيعية واضاف انه لابد ان يكون هناك حل للمشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها ، وان يعترف الحل بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى ، ويمكنه من المشاركة فى تقرير مصيره .

أحددت كلمه وزير الخارجية المصرية فى الجلسة الافتتاحية دهشة الجانب الاسرائيلي وأثارت غضبه نظراً للهجة المتشددة للكلمة التى القاها « والتى لاتنبئ عن امكانية التوصل الى تسوية مرضيه من جانب الطرفين فى المستقبل القريب . وقال أحد المسؤولين الاسرائيليين أن الكلمة المتشددة التى ألقاها الوزير المصرى ستؤدى الى ارتفاع ضغط الدم لدى عدد كبير من زعمائنا .. لن يخدم قضية السلام . هكذا بدأت الأزمة تأخذ طريقها عندما عقد ديان مؤقاً صحفيياً عقب الجلسة هاجم فيه اقتراح مصر بانها تستطيع ان تضمن أمن اسرائيل ، وقال كيف يمكن ذلك بالنسبة للجولان ثم الضفة الغربية وغزة اذا تولت منظمة التحرير مسئولية الحكم فيها ؟ لقد تقدمت مصر بمقترحاتها التى لم تخرج عما سبق ان قاله الرئيس السادات . ولذلك فإن أوراق العمل المصرية والاسرائيلية ليست متطابقة .. فمصر تطالب بانسحاب كامل ونحن لانرى ذلك .. وهم يطالبون بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وقيام دولته .. ونحن نوافق على منح العرب الفلسطينيين حقهم فى الحكم الذاتى فحسب .

ثم تأتى الأزمة الكبرى مساء عندما أقام مناحم بييجن رئيس الوزراء حفل عشاء للوفود المشاركة فى اللجنة السياسية ، وألقى خطاباً أمام عدد كبير من المدعوين والصحفيين ومندوبي شبكات التليفزيون هاجم فيه وزير خارجية مصر بشدة و بطريقة مسيئة .. قال بييجن : كيف جرؤ هذا القادم من مصر ان يطلب منا أن نعيد تقسيم عاصمتنا القدس بعد ان توحدت .. ويطلب بانسحابنا الى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ ؛ أنسى أنها كانت دفاع عن أرواحنا وأولادنا ضد حربهم الهجومية ؟ والأكثر من ذلك يطالب بحق تقرير المصير للفلسطينيين العرب .. لماذا ؟ لينشئ ، دولة ارهابية على أبوابنا وليدفع نساءنا واطفالنا ؟ ان العرب يتمتعون بحق تقرير المصير فى احدى وعشرين دولة .. وهم يريدون أن ينشئوا دولة جديدة بتقرير المصير ليقضوا على مصيرنا .. اننى اقولها مدحده عالية : لا لتقسيم القدس .. لا للاتسحاب الى حدود ١٩٦٧ .. لا لحق تقرير المصير الارهابيين ..

ويكل الهدوء .. رد عليه محمد ابراهيم كامل بقوله : « انه يتصور أنه جاء إلى مأدبة عشاء لتبادل الكلمات الطيبة وعدم التأثير على سير أعمال اللجنة السياسية التى بدأت أعمالها ثم جلس رافضاً أن يقدم نخب التحية فى هذه المأدبة ..

وفي الصباح التالي كانت وكالات الأنباء والأذاعات والصحف تذيع ماحدث في مأدبه العشاء وتستنكر موقف بيجين المجافى للبروتوكول . . . ويقدر الهدوء الذى بدأ على وزير خارجية مصر وهو يرد على بيجين . . . جاء الرد العاصف من مصر . . . فقد أصدر الرئيس السادات تعليماته لوفد مصر في القدس بالعودة فوراً إلى القاهرة . . . بعد إن تأكد من خلال تقارير المتابعة عن طريق لجنة شكلت برئاسة السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية لتلقي البيانات والمعلومات الواردة من القدس وتحليلها وتقديم النتائج إلى الرئيس السادات في أية لحظة ، ليتخذ بشأنها القرارات الضرورية المناسبة - أن الاسرائيليين لا يهدفون إلى تسوية عادلة ، وإنما يسعون إلى قييم الموقف بالمساومة والمناورة وطرح الحلول الجزئية التي لا يمكن أن تؤدى إلى السلام . . . فضلاً عن الهجوم الشديد والمهين الذي تعرض له رئيس وفد مصر من وزير الخارجية ورئيس الوزراء الإسرائيلي .

وفي مساء ١٨ يناير ١٩٧٨ أصدرت رئاسة الجمهورية بياناً رسمياً حول قطع المحادلات الجارية في القدس مع إسرائيل بناء على قرار من رئيس الجمهورية بعدة الوفد المصري فوراً إلى القاهرة وقد أبرز البيان النقاط التالية :

- * ان القرار قد أتخاذ حتى لا تدور المفاوضات في حلقة مفرغة أو تعمد إلى طرق الجوانب الفرعية والانتقال من جانب لم يكتمل بحثه بعد إلى جانب غير مطروح رغبة في أن تكتنف المفاوضات مسائل غامضة وبمهمه لاتخدم أهدافها .
- * أن موقف مصر كان واضحاً وصريحاً منذ بدأت مبادرة السلام ، ولم يتغير هذا الموقف تفانياً لأية مزايدة . وكان الأمل أن يقابل الطرف الآخر هذا الوضوح بوضوح مثله .
- * ان المواقف الواضحة والصريحة هي وحدها الكفيلة بالوصول إلى حل يحقق آمال الملايين على نطاق العالم في سلام لا يهتز . . . ويقوم موقف مصر الثابت على ضرورة انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلت في يونيو ١٩٦٧ . . . بما في ذلك القدس وتقرير الحقوق المشروعة بما فيها حتى تقرير المصير للشعب الفلسطيني .
- * انه اذا كان ضمير العالم قد يستقر على صحة هذه المبادئ أساساً للحل لاتفاقها مع العدل ومبادئ القانون الدولي والمواثيق الدولية فإنه لم يعد مقبولاً أن تكون المساومة والمزايدة والالتجاء إلى إضعافه الوقت والطاقة . . . هي الطريق إلى اقرارها .

* انه اذا كان يهود العالم قد شردوا وشتتوا فليس هناك معنى لأن يشرد الفلسطينيين
ليعيشوا تحت الاحتلال ثمنا لألام اليهود .

* انه اذا تصورت إسرائيل ان اقامة مستعمرة هنا ومستعمرة هناك أو أن مطاراً هنا ومطاراً
هناك أقوى في تحقيق أمنها من اقتناع جيرانها بالتعايش معها في سلام فانها بهذا
تفضل سلاماً مفروضاً بقوه السلاح على سلام نابع من الاقتناع بفائدة السلام .

* إن ضيق مساحة اسرائيل وقرب أرضها من الأرض العربية ليس ظاهرة تنفرد بها ، ولا يمكن
أن يكون مبرراً لأن تفرض أسلوب التوتر على المنطقة بحجة « الدفاع عن النفس » أو «
حماية الوجود من الدمار » ففي العالم دول كثيرة تضيق مساحاتها وتتدخل حدودها
ولكنها تتجاور دون حساسية أو خوف وتعيش في سلام .

* ان مصر وهي تتخذ هذا القرار كجزء من موقفها الواضح تبرئ ذمتها أمام الضمير العالمي
من إحتمالات فشل لم تتسبب فيه وخذلان لآمال الملايين لم تكن هي سببه بأية صورة
وعلى أى وجه .

ويلاحظ أن هذا البيان المصرى لم يكن مجرد رد على ما حدث في القدس . ولكنـه كان تحليلاً
رثـنـيدـاً لـكـلـ حـجـجـ اـسـرـائـيلـ وـادـعـاءـاتـهاـ التـىـ تـسـتـمـرـ فىـ تـرـديـدـهاـ دونـ مـلـلـ وـتـتـعـادـىـ فـىـ استـغـالـلـهاـ دونـ كـلـ . . رغمـ أـنـهاـ جـمـيـعاـ تـفـتـقـدـ إـلـىـ السـنـدـ المـنـطـقـىـ وـالـدـعـامـةـ العـقـلـاتـيـةـ وـالـاقـتـرـابـ المـوـضـعـىـ . وـماـ أـنـ
أـفـلـنـ بـيـانـ رـئـاسـةـ الجـمـهـورـيـةـ حـتـىـ سـارـعـ الرـئـيسـ الـأـمـرـيـكـىـ كـارـتـرـ باـجـراـ إـتـصالـ تـلـيفـونـىـ عـاجـلـ مـعـ
رـئـيسـ السـادـاتـ رـاجـياـ انـ يـعـطـىـ الرـئـيسـ فـرـصـةـ أـخـرىـ لـاجـتمـاعـاتـ اللـجـنةـ السـيـاسـيـةـ ، وـلـكـنـ الرـئـيسـ
الـسـادـاتـ شـرـحـ لـرـئـيسـ كـارـتـرـ أـبعـادـ مـنـاـورـاتـ التـسوـيفـ وـالـمـساـومـاتـ دـاخـلـ اـجـتمـاعـاتـ اللـجـانـ . مـؤـكـداـ
إـنـتـاعـهـ الكـامـلـ بـاـنـ اـسـرـائـيلـيـينـ يـرـيدـونـ الـأـرـضـ لـاـ سـلـامـ ، وـمـعـ ذـلـكـ فـاـنـهـ إـذـاـ إـسـطـاعـ اـسـرـائـيلـيـونـ
أـنـ يـغـيـرـوـ مـوـقـعـهـ وـأـنـ يـشـبـهـ جـدـيـتـهـمـ فـىـ السـلـامـ القـائـمـ عـلـىـ العـدـلـ . . فـلـيـسـ هـنـاكـ مـاـ يـمـنـعـ مـنـ ذـلـكـ . .
رـاسـجـابـةـ لـطـلـبـ آـخـرـ لـرـئـيسـ الـأـمـرـيـكـىـ لـاعـطاـءـ فـرـصـةـ أـخـيرـةـ لـلـجـانـبـ اـسـرـائـيلـيـ وـافـقـ الرـئـيسـ
الـسـادـاتـ عـلـىـ الـابـقاءـ عـلـىـ اللـجـنةـ الـعـسـكـرـيـةـ التـىـ كـانـ مـقـرـراـ اـنـ تـجـتـمـعـ فـىـ الـقـاهـرـةـ وـكـانـ قـرـارـ الغـاءـ
اجـتمـاعـهـ قدـ صـدـرـ فـعـلاـ عـلـىـ اـنـ تـعـودـ لـلـاجـتمـاعـ مـرـةـ أـخـرىـ فـىـ موـعـدـ يـتـفـقـ عـلـيـهـ بـيـنـ الـوزـرـيـنـ .

وقد علقت وكالات الانباء على هذه الاحداث وحملت اسرائيل مسؤوليتها . . وقد ذكر التليفزيون الفرنسي ان القرار المصري يرجع الى اصرار اسرائيل على وجود المستوطنات الاسرائيلية واصرار الرئيس السادات على الدفاع عن الحقوق العربية كلها وليس قضية مصر فقط . كما أكد مصدر فرنسي مسؤول ان اسرائيل تخطى ، كثيراً إذا لم تأخذ في الاعتبار شعور الملايين من الناس في العالم أعطتهم مبادرة الرئيس السادات الأمل في السلام . . ان مسؤولية هذا الموقف تقع على عاتق اسرائيل بسبب موقفها المتجمد أمام المبادرة . وأنه لا يوجد رجل عاقل في أوروبا يقبل أسلوب ولغة اسرائيل التي استخدمتها في المفاوضات خلال الثمانين والاربعين ساعة الاخيرة .

هكذا بدأت مباحثات القدس بأزمة وانتهت بأزمة . . وانهارت هذه المباحثات بمجرد أن بدأت بفضل تخطيط سياسي رسمه موشى ديان وزير خارجية اسرائيل مع رئيس وزرائه مناحم بييجين . وبغض النظر عن المشاكل الاجرائية التي أثارتها اسرائيل قبل أن تبدأ المباحثات . . بدأ العمل الاستفزازي يأخذ مجراه بمجرد وصول الوفد المصري الى المطار ، وبعد ان القى وزير خارجية مصر كلمة قصيرة حدد فيها بعض مبادئ السلام . . سارع موشى ديان الى التصريح بأن اسرائيل لا تقبل بدء أول مفاوضات حقيقة لحل أزمة الشرق الأوسط والمدرس موجه إلى رأسها . . فقد إعتبر موشى ديان أن مجرد الاشارة الى الانسحاب من الأرضى المحتلة وحقوق الشعب الفلسطينى بثابة تصويب المدرس الى رأس اسرائيل .

وتالت الاحداث لتصل بالموقف الى طريق مسدود ، ويتبين ان الجهد المبذول للتوصيل الى مخرج مقبول أصبح مستحيلا رغم الجهد الواسعة التي بذلها سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكية .

وقد كتب الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في مذكراته حول هذا الموقف قائلا : « . . كان الاسرائيليون رغم كل الوعود التي قدمها ديان ، يضاعفون مستوطنتهم في الأرضى المحتلة . وكنا في كل مرة نحقق بعض التقدم مع الجانب العربي يأتي قرار بمستوطنه جديدة أو يصدر تصريح استفزازي من الحكومة الاسرائيلية فيذهب به . . لم يكن موقف حكومة « القدس » مهينا فحسب ، بل إنه كان يهدد فرص السلام بالخطر ، ويزيد من صعوبة الموقف الذي يواجهه السادات تجاه البلدان

العربية . . وكان فانس يقوم بجهوده المكوكية لإنقاذ المفاوضات . . ولكن ماحدث فى مأدبة العشاء التى أقيمت فى اسرائيل حيث ألقى بيجين خطابا اعتبر مهينا فى مصر - فأمر الرئيس السادات يأمر مثيله بالعودة الى مصر ويهدد بقطع المفاوضات . بيد أنه بسبب التقدير الذى يحمله الرئيس السادات العيزر وايزمان وزير الدفاع الاسرائيلى سمح للقادة العسكريين الاسرائيليين بالمجرى الى القاهرة لعقد اجتماع اللجنة العسكرية .

اللجنة العسكرية - الموجلة الثانية :

استأنفت اللجنة العسكرية اجتماعاتها فى القاهرة يوم ٣١ يناير ١٩٧٨ . ولم يكن هناك جديد أمام اللجنة يمكن بحثه ، بعد توقف أعمال اللجنة السياسية . والتى كان من المنتظر ان تتوصل لبعض النتائج سواء بالنسبة لسيناء أو للقضايا العربية الأخرى . . تفتح مجالات للبحث فى اللجنة العسكرية . غير ان ذلك لم يحدث . . وبالتالي أصبحت اجتماعات اللجنة العسكرية أقرب الى المظهر السياسى الذى يعكس إحساساً باستمرار الحوار والاتصال بين الجانبين المصرى والأسرائى وعدم انقطاعه وضياع الأمل فى استمرار مسيرة السلام التى بدأت بمبادرة القدس .

بدأت الاجتماعات يوم ٣١ يناير ٧٨ وانتهت يوم ٢ فبراير ١٩٧٨ . وعقد خلال هذه الفترة ثلاثة جلسات خصت لعادة بحث الموضوعات التى تعثرت بسببها مباحثات المرحلة الأولى . . وتركزت على تقديم المقترنات البديلة ومدى مايمكن ان يقدمه كل طرف لصالح الطرف الآخر .

تناولت المباحثات مرة أخرى موضوعات المستوطنات والمطارات والأمن المتبادل . وتحدث وايزمان عارضا موقف اسرائيل ويتلخص فى عودة سيناء للسيادة المصرية بشرط الا يؤثر ذلك على احتياجات أمن اسرائيل ، وهى كلمة مطاطة يمكن أن تحمل من هذه الاحتياجات مايجرد ماقبلها من « تنازلات » . . غير ان الوضع هنا كان قاصرا علىبقاء المستوطنات والمطارات . . واضطر الفريق أول الجمسى ان يكرر ماسبق ان طرحة حول موقف مصر ورفضها القاطع لبقاء المستوطنات أو استمرار الوجود الاسرائيلى فى المطارات . . مؤكداً ان احتياجات أمن اسرائيل لايمكن ان تتم على حساب أمن واراضى الآخرين .

وقد حاول الجانب الاسرائيلي أن يقدم بعض البدائل التي اعتبرها حلاً وسطاً بين الموقفين الاسرائيلي والمصري . . . مؤكداً أن مشاكل سينا، لها طابع خاص يجعل من الصعب التوصل إلى حلول بشأنها على أساس تقليدية . وتحدث الجانب الاسرائيلي عن المستوطنات مركزاً على مستعمرات رفع « ياميت » باعتبارها تشكل عازلاً للتجمع البشري الفلسطيني في غزة . . طارحاً هذا الرأي دون أدنى حساسية ، حيث أن معنى هذا الاجراء عزل مصر عن قطاع غزة مع اعتبار هذا العزل ضرورة أمن لاسرائيل .

أما المستوطنات الواقعة على امتداد ساحل خليج العقبة فقد اعتبرها الجانب الاسرائيلي في الدرجة الثانية من الأهمية . ولكن لم تحرز المباحثات تقدماً يذكر في هذا الموضوع ، حيث رفض تطبيق القوانين المصرية بالنسبة للجانب على المستوطنين الاسرائيليين . . ومع محاولة تأجيل بحث وضع المستوطنات ضمن الموضوعات التي سيتم بحثها في المستقبل .

وعند بحث موضوع المطارات تحدث الجانب الاسرائيلي مرة أخرى عن أهمية مطار رأس النقب على وجه التحديد واعتباره أنه يمثل « الحد الأدنى » من وجهة نظرهم ضد احتمالات المستقبل . وطالت المناقشات حول موضوع المطارات وأهمية إخلاصها . . ووافق الجانب الاسرائيلي على إخلاء مطار رأس النقب على أن يتم ذلك في مرحلة متأخرة من مراحل الانسحاب ووفقاً لجدول زمني يتم الاتفاق عليه .

طالب الجانب الاسرائيلي بوجود نظام اسرائيلي للانتداب المبكر يكون داخل المنطقة المصرية العازلة المتاخمة للحدود ويستمر لسنوات طويلة بعد اقام الانسحاب . . والى ان يستقر السلام في المنطقة . . ولا قانع اسرائيل بأن تدار محطات هذا النظام بواسطة طرف ثالث أسوة بما حدث في اتفاقية الفصل الثاني من الاستعانة بعناصر أمريكية في مراقبة منطقة المضايق في سينا لصالح الطرفين .

وكانت وجهة نظر الجانب المصري الثابتة التركيز على رفض كل ما يمس السيادة المصرية الكاملة على أراضي مصر . . وهو مبدأ لن تتنازل عنه مصر سوا بالنسبة للمستوطنات أو المطارات أو

محطات الإنذار المبكر . من ناحية أخرى فإن إصرار الجانب الإسرائيلي على التمسك بمثل هذه المنشآت داخل الأراضي العربية بحجة الأمان لم يعد مقبولاً لدى العرب عموماً بعد أن أصبح الأمن هو وسيلة الاستيلاء على الأراضي العربية والستار الذي يخفي وراءه أهداف التوسيع .

إن إصرار إسرائيل على إقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية . . . هو بالإضافة لارتباطه بخططات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية ، إلا أن ذلك يعني استمرار ممارسة الضغط على الموقف المصري والواجهة المسقبة للضغط الدولي التي يمكن أن تمارس ضدها للتراجع عن موقفها بالنسبة لهذا الموضوع .

وفي الواقع أن طابع المباحثات العسكرية أختلف كثيراً عن طابع المباحثات السياسية . . فرغم النتائج المحدودة التي تم التوصل إليها في اللجنة العسكرية ، ورغم المناوشات المطولة فقد كان إلخار موضعياً توفرت فيه الرغبة والجدية في ايجاد حلول عملية تحل المشكلات الأمنية التي يراها كل طرف لنفسه . . ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو طبيعة الموضوعات العسكرية التي يقل فيها فرص المساومة والمناورة . ورغم أن المناورة هو اصطلاح عسكري أساساً إلا أنه لا يستخدم إلا في ميدان القتال . أما على مائدة التفاوض فأن الاقتراب المباشر كان الطابع السائد . ولقد أحست بذلك كله من خلال تجربتي الشخصية كعضو في الجانب المصري لللجنة العسكرية . . وكان لي شرف المساهمة في كل مادار في اللجنة العسكرية من حوار وعمل .

مباحثات ليذر والطريق إلى كامب ديفيد :

بعد فترة من الهدوء والتأمل سادت المنطقة في زعقاب فشل أعمال اللجنة السياسية المشتركة في القدس ، والأصداء الواسعة التي ترتب على قيام مصر بسحب وفدها من هذه اللجنة في اليوم التالي لانعقادها . . نتيجة للطبيعة الشاذة للسلوك السياسي والدبلوماسي الإسرائيلي . . وبعد الحملة التي قادها رئيس وزراء إسرائيل مناحم بيغين ووزير خارجته موشى ديان ضد المبادرة المصرية للسلام ووزير خارجية مصر . . وما أدت إليه من قرار سحب الوفد المصري وايقاف المفاوضات السياسية . . وبعد توقف المفاوضات العسكرية عند نقاط محددة يصعب بحثها دون أن تتخذ فيها قرارات سياسية ، وبالتالي تعطلت المباحثات العسكرية بانتظار لتحرك الموقف السياسي .

ان فترة هذا الهدوء السطحي .. كانت ضرورية لاستعادة المواقف ومراجعة عاصفة الاحداث التي توالى على المنطقة العربية بشكل شديد التركيز خلال فترة لم تتجاوز إحدى عشر أسبوعا هي الفترة بين مبادرة السلام في ١٩ نوفمبر ٧٧ حتى توقف المباحثات العسكرية في ٢ فبراير ١٩٧٨ .

وكانت مصر تعى منذ البداية أن المشكلة الرئيسية ليست فى عقد اتفاق بين مصر واسرائيل ، ولكن فى ايجاد حل للمشكلة الأساسية التى تثلج جوهر الصراع وهى المشكلة الفلسطينية .. ولذلك كان تركيز الرئيس السادات على هذه النقطة ضروريا منذ البداية .. وقد مارس ضغوط ومحاولات الاقناع المتواصلة سواء مع الجانب الاسرائيلي .. أومع الجانب الامريكي .. خاصة وأن الموقف الامريكي ظل بعيداً نسبياً عن نقطة الانطلاق الملائمة لبدء التحرك الایجابي نحو حل المشكلة الفلسطينية .. إلى أن نجح الرئيس السادات فى اقناع الرئيس كارتر بالأهمية الاساسية لحل المشكلة الفلسطينية .. وتم بلوغ الموضوع وضع الصيغة الامريكية الملائمة له فى لقاء اسوان فى يناير ١٩٧٨ . وصدر البيان الامريكي الذى ألقاه كارتر فى مطار اسوان والذى أطلق عليه بعد ذلك «صيغة اسوان» ، والتي نصت على « ضرورة ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها .. والاعتراف بالحقوق المشروعه للشعب الفلسطينى ، وتقين الفلسطينيين من تقرير مصير مستقبلهم » .

وكان مؤتمر لندن الذى عرف بمؤتمر «قلعة ليدز» ، هو المقدمة التى أعدتها الولايات المتحدة وبمبادرة من الرئيس الامريكي كارتر .. لمحاولة جديدة للتغلب على العقبة التى سبق ان تحطمته عندها محاولة اصدار بيان المبادى للحل الشامل وهى القضية الفلسطينية ..

فى أوائل يوليو ١٩٧٨ أعلن الرئيس السادات قبوله دعوة الرئيس الامريكي كارتر .. لايفاد وزير خارجية مصر الى لندن للجتماع مع وزير خارجية الولايات المتحدة واسرائيل .. وثارت العديد من التساؤلات كان دافعها الاساسى الموقف الاسرائيلي المتعنت الذى لم يتغير .. ومن بين هذه التساؤلات .. هل المؤقر حلقة أخيرة يائسة فى جهود السلام .. ؟ أم هو بداية لمرحلة جديدة فى السياسة الامريكية بعد ان تحول الدور الامريكي من « الوسيط » الى « الشريك » ..

في الواقع ان مصر لم تنظر الى اجتماع لندن من الزوايا التي انطلقت منها تلك الأسئلة . لم تكن قد يئس من جهود السلام ، ولا هي رمت آخر سهم لها في لندن . فقد كان الرئيس السادات يعلن دائمًا أنه لن بيس من السعي إلى السلام .. بالسلام . كذلك لم تراهن مصر بكل آمالها في السلام على الولايات المتحدة - رغم إيمانها بأنها قلّك ٩٩٪ من أوراق اللعبة - إلا أن القضية بدأت من هنا .. ويمكن أن تحل هنا .. لوحظت نوايا إسرائيل .. ووحد العرب هدفهم وحركتهم.

في هذا الاطار لم يكن مؤتمر لندن بداية لشيء أو نهاية لشيء .. ولا هو شيء قائم بذاته مستقبل عما سبقه وعما قد يتلوه .. سواء بالنسبة لقضية الشرق الأوسط أو بالنسبة للدور الأمريكي في هذه القضية ، أو بالنسبة للتحرك المصري من أجل السلام .. ومن أجل الحق العربي المشروع . ان نظره واحدة لواقع التحركات العربية في هذه المرحلة ، يؤكّد هذه الحقيقة .. وهي تحركات سبقت وأعقبت مؤتمر لندن .. وشملت تحركات مصرية دولية واسعة النطاق سواء تجاه الولايات المتحدة أو تجاه الأمم المتحدة .. أو على مستوى دول الشرق الأوسط والدول العربية .. أو مستوى دول عدم الانحياز أو مستوى الدول الأفريقية ..

وفي الواقع فإن اجتماع لندن كان هو مفتاح الطريق إلى كامب ديفيد .. لأنّه نابع عن مبادرة شخصية من الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ، بعد أن تحول الدور الأمريكي في قضية السلام بالشرق الأوسط من دور « الوسيط » إلى دور « الشريك » كما سبق القول . ولعل تزايد الدور الأمريكي في الشرق الأوسط بحكم دفع الأحداث وتطورها .. قد ضاعف من المسئولية الدولية للولايات المتحدة .. تجاه الأمن والسلم الدوليين . ولا يفوتنا هنا أن حدة الصراعات في أفريقيا في ذلك الوقت قد بلغت الذروة .. واتخذ التدخل الخارجي في القارة - مثلاً في المد الشيوعي - صورة لم تبلغها من قبل حتى وصل إلى المنطقة العربية .. وازداد الخطر علىصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة كما أصبح الشغل الأمريكي في المجتمع الدولي معرضًا للمخاطر .. وأصبحت قضية الشرق الأوسط تمثل أهم هذه المخاطر واكثرها تأثيراً .

ورغم احتمال فشل هذا اللقاء الا ان الولايات المتحدة أصرت على عقده .. ولها وجهة نظر في هذا الشأن .. ليس فقط وجهة النظر القائلة أنه لا شيء يعرض أهمية التفاوض المباشر وأنه المحك

الوحيد لاستطلاع التوايا وتلمس طريق الحل . . وأن مجرد الاتفاق على عقد الاجتماع يعتبر تجاحاً مبدئياً لهذه المرحلة . وهذا هو الهدف الأول . . ولكن كذلك لأن التفاوض المباشر بحضور الولايات المتحدة سوف يساعدها في إعداد الصيغة التالية لتحركها ، بأن تستمد هذه الصيغة من وجهات نظر الجانبين . . أى أن مؤتمر لندن كان تمهيداً لخطوة تالية أكثر حسماً وأعلى مستوى . . وكانت هذه الخطوة هي لقاء القمة الثلاثية في كامب ديفيد بالولايات المتحدة .

بذلك يمكننا القول إن مؤتمر لندن كان استطلاعاً أمريكياً لواقف الطرفين من وضع المواجهة المباشرة بينهما . . حتى تستقى منها اسلوب صياغة مشروع جديد مستمد من العوامل الجوهرية لراقبهما في إطار القرار المحوري لمجلس الأمن وهو القرار ٢٤٢ .

ولما كان المشروعان المصري والإسرائيلي المقدمان للبحث في مؤتمر لندن يشكلان القاعدة التي تسعى الولايات المتحدة للحصول عليها بالإضافة لما سيدور حولها من نقاش . . فسوف نعرض باختصار هذين المشروعين :

يتكون المشروع المصري من ست نقاط تتناول أساساً مبادئ عامة لحل القضية الفلسطينية بما في ذلك ترتيبات الأمن والوضع النهائي . . بينما المشروع الإسرائيلي قد وضع ٢٦ نقطة ولم يتعرض مطلقاً للوضع النهائي . بينما تحدث المشروع المصري بعمومية أكثر ، وفي مسائل مبدئية متتفق عليها مما يضفي عليه صفة المرونة . ويعكس المشروع المصري جميع المواقف المصرية المعهنة مضافاً إليها مرونة كافية تتمثل في ترك التفاصيل لراحل قادمة . وكان الجديد في المشروع المصري هو الحل الوسط الذي تقدمت به مصر . . وهو اشتراكها والأردن في الأدارة المؤقتة خلال المرحلة الانتقالية . . ويركز جوهر المقترفات المصرية المعنى الذي كررته مصر كثيراً في تلك المرحلة ولا تزال . . إن السلام الدائم لا بد أن يعتمد على حل عادل للقضية الفلسطينية بكل جوانبها . . وهو تعبر يتفق تماماً مع « صيغة أسوان » التي عبرت بها الولايات المتحدة عن موقفها في هذه النقطة الهامة .

ويتضمن المشروع المصري اقتراحاتاً ياجتماع بجمع ممثلين عن مصر والأردن والشعب الفلسطيني في الضفة وغزة وممثلين للأمم المتحدة واسرائيل للتفاوض حول النقاط الأساسية التالية :

- * جدول زمنى للانسحاب الاسرائيلى على مدى سنوات خمس إنتقالية .
- * بحث ضمانات الأمن المتبادل بين جميع الاطراف .. سواء الامن المطبق خلال المرحلة الانتقالية أو المطبق فيما بعد .
- * التفاوض حول الحكومة المؤقتة التي ستتولى تسيير الأمور وتتسلم المقاليد من الحكم العسكرية الاسرائيلي .

يشترك المشروعان فى تحديد مرحلة إنتقالية محددة بخمس سنوات وإيجاد مجالس فلسطينية محلية تتسلم معظم المهام الإدارية . وايضا فى اشتراك مصر والأردن واسرائيل فى التفاوض بينما أضافت مصر الامم المتحدة أيضا .

ورغم الرفض الاسرائيلى الرسمي للمشروع المصرى .. إلا أن دوائر عديدة في اسرائيل اعترفت بان المشروع كان يحتوى على بعض العوامل الايجابية . أما أهم عوامل التعارض فهو أن المشروع المصرى يطالب بوضوح بجعله نهائى لاسرائيل بعد مرور السنوات الانتقالية .. بينما المشروع الاسرائيلى يحتفظ لاسرائيل بحق التواجد العسكري في مراكز على طول نهر الأردن مع منح السكان حكما ذاتيا اداريا أو محليا محدوداً . ان الخلاف الرئيسي بين المشروعين هو أن اسرائيل في مشروعها لا تريد ان تلتزم بالانسحاب التام والنهائى من الضفة الغربية وغزة .. بينما تصر مصر على ان تعلن اسرائيل ذلك بوضوح تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وترى اسرائيل ان أكثر النقاط تشديداً في المشروع المصرى نقطتان .. الأولى خاصة بالقدس الشرقية وإعادتها لاصحابها ، وقد ضمتها اسرائيل اليها بعد حرب ١٩٦٧ وجعلت من القدس الموحدة عاصمتها . والثانية هي الخاصة بازالة المستوطنات الاسرائيلية من الأرضى العربية المحتلة.

ان المشروع الذي تقدم به بيجين معناه انه يريد إتفاقية سلام يوقع عليها العرب مقابل ان يمنع حكما ذاتيا محدوداً لسكان « يهودا وسامرة » ولدعة خمس سنوات .. بعدها سوف نفك حول المستقبل .. وما يمكن ان يطرأ من تغيير . فقد خلى المشروع الاسرائيلي من أي إشارة الى ما بعد

الستوات الخمس . . وظل السؤال حول الوضع النهائي معلقا في المشروع الإسرائيلي . . وكان هذا الوضع هو أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت مصر إلى قطع مفاوضات القدس في يناير ١٩٧٨ . . كان من المقدر أنه في حالة فشل هذه المحاولة فقد لا تترعرر مرة أخرى .

ان مشكلة إسرائيل أنها تريد الأرض والسلام معا . . ويعمل الرئيس السادات على مباحثات قلعة ليدز يقوله أنها كانت « خاتمة المطاف » . لتدفع في ليدز أمام فانس وزير خارجية الولايات المتحدة أن موشى ديان وزير خارجية إسرائيل حينما يتحدث عن الأمن فهو يعني الأرض . . وأن إجراءات الأمن الإسرائيلية لا بد أن تتضمن أرضًا عربية . . ويقول الرئيس السادات لقد وضع محمد ابراهيم كامل . . ديان في مكانه أمام فانس وحاولوا تحديد اجتماع ثان وقالوا في سينا ، ولكننا نقول إن موقف إسرائيل مرفوض شكلاً وموضوعاً . . وإن إسرائيل الحق في السلام وحسن الجوار ، ولكن لاحق لها في ستة متر واحد من الأرض العربية . . ان بييجين يخفى اطماعه في الأرض دون أن يسعى إلى السلام سواء في محادثات القاهرة أو محادثات الاسماعيلية أو القدس . . وأخيراً في المجتمعات « قلعة ليدز » عندما أكد ديان أن إسرائيل تفهم ضمانات الأمن في ضرورة الحصول على مزيد من الأرض العربية .

• • •

الفصل السادس

معاهدة السلام - منظارات العمل الشامل

(١٩٧٨ - ١٩٧٩)

القمة الثلاثية

كابي رافيد والتسوية الشاملة

سوق القوتين العظميين

وجهها لوجهه

الاتفاق التكميلي للحكم الـ ذاتـ

المعاهدة ونمار السلام

الفصل السادس

معاهدة السلام .. ومنطلقات الحل الشامل

القمة الثلاثية :

ما ان انتهت مباحثات « ليدز » في يونيو ١٩٧٨ ، حتى بادرت الولايات المتحدة باستئجار ما توصلت اليه من نتائج واستنتاجات من هذه المباحثات ، من اجل دفع عملية السلام ومواصلة تحريرها لللامام . ففي اوائل اغسطس ١٩٧٨ قام سيرروس فانس وزير الخارجية الامريكية بزيارة مصر واسرائيل ، من اجل طرح فكرة اجتماع قمة ثلاثي يتم عقده في الولايات المتحدة الامريكية لمناقشة قضية السلام ، ولمحاولة اختراق العقبات التي تعوق تقدمها .

وقد تم الاتفاق في هذه الزيارة على عقد مؤتمر كامب دافيد . واعلنت مصر موقفها من قضية استمرار المفاوضات المصرية الاسرائيلية ، بعد توقف اعمال اللجنة السياسية في القدس منذ يناير ٧٨ ، ثم تعثر محادثات ليدز التي تمت في يونيو من نفس العام على مستوى وزراء الخارجية .

كانت وجهة نظر مصر ان الهدف الرئيسي من استمرار المفاوضات ، ينبغي ان يكون هو تحقيق السلام الدائم والعادل ، على اساس عدم المساس بالارض او بالسيادة ، وعدم إنكار حقوق الشعب الفلسطيني ، وذلك حتى لا تكون عملية استمرار المفاوضات مجرد هدف في حد ذاته . ذلك لأن الرئيس السادات حينما ذهب الى القدس لم يذهب على اساس واهم .. أو خطوة تكتيكية .. لقد كانت خطوة استراتيجية نابعة من مسار استراتيجي ، قصد بها عبور حاجز الشك ، ووضع الاسرائيليين في اطار سليم من العقل لمناقشة قضايا السلام على اساس من الامن المتبادل ، وليس على اساس الاحتفاظ بالارض المحتلة .. بعد ان ثبتت حرب اكتوبر زيف نظرية الامن الاسرائيلية ، وسقطت فكرة « الحدود الامنة » القائمة على احتلال اراضي الآخرين وبناء خطوط بارليف عليها .

ويقدر ما تأكد ذلك عمليا ، اكدت زيارة الرئيس السادات للقدس - عمليا كذلك - زيف المجادلة القائلة بأنه لا يمكن ان تتطور العلاقات الطبيعية على اساس من الثقة بين اسرائيل وجاراتها

العربيات . لقد قدمت الزيارة للاسرائيليين تجربة حية لمعنى العلاقات الطبيعية مع البلدان المجاورة .. وجعلت عقولهم على استعداد للتعامل بالحوار القائم على المرونة والبعد عن التتعصب . لقد كانت الزيارة خطوة هامة في سياسة ثانية ، وتعبير أصبح عن اتجاه لن يتوقف في انجاز السلام القائم على الشرف والعدل .. لذلك كان لابد لمصر ان تستمر في مسارها ولا تحيد عن خطها الاستراتيجي الثابت .

ومع ثبات التوجه المصري الذي طرحته الرئيس السادات في بيانه أمام الكنيست الاسرائيلي ، كان هناك قدر ضروري من المرونة دون تغيير للموقف .. ولا يعني مفهوم المرونة التفريط في الأرض أو في السيادة ، وإنما يعني إتاحة الفرصة أمام عملية السلام كى يتحرك دون قيود لا لزوم لها . ودون شروط كتلك التي تضعها إسرائيل لعرقلة السلام وإطالة فترة إحتفاظها بالارض وإستمرار إنكارها لحقوق الشعب الفلسطيني .. مخالفة بذلك كل القرارات والمبادرات الدولية ، وان هذا الموقف هو الذي يعرق إستئناف المباحثات ويعطل سيرها .

لقد التزمت الولايات المتحدة بتحقيق التسوية العادلة منذ زيارة الرئيس السادات للولايات المتحدة في فبراير ١٩٧٨ ، على أساس جميع مبادئ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، بما في ذلك الانسحاب الإسرائيلي على جميع جبهات الصراع .. وأنه لا يمكن أن يتحقق السلام الدائم بدون حل المشكلة الفلسطينية في الإطار الذي أعلنه الرئيس الأمريكي كارتر في بيان أسوان في يناير ١٩٧٨ .. بضرورة حل مشكلة الشعب الفلسطيني من كافة جوانبها ، ومشاركة الفلسطينيين في تقرير مستقبلهم . ذلك فضلاً عما أعلنته الولايات المتحدة من رفض إقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة وتأييد القرارات التي صدرت من الأمم المتحدة في هذا الشأن .

ومع الإعلان عن موافقة مصر وإسرائيل على الإقتراح الأمريكي بعقد مؤتمر ثلاثي في كامب ديفيد يوم ٥ سبتمبر ١٩٧٨ ، أعلنت الخارجية المصرية ، أنها قد بدأت في إعداد دراسات شاملة ووثائق سياسية ، لوضع ورقة عمل ، تحدد الموقف المصري في المؤتمر .. الذي ترى فيه مصر خطوة أخرى جديدة على طريق السلام . في هذا الإطار بدأت الاستعدادات الدبلوماسية المصرية تسير على ثلاثة مستويات هي : مستوى « اعلان المبادئ » الذي لم يتحقق في مؤتمر القاهرة التحضيري أو في

مؤتمر الاسماعيلية أو اللجنة السياسية ، حيث تعتبره مصر هدفاً أساسياً ضرورياً لتحقيق الإطار الشامل للحل النهائي على أساس القرار ٢٤٢ . والمستوى الثاني هو مستوى تنفيذ وتطبيق المبادئ التي وردت في الإعلان ، بحيث يكون لكل مبدأ من المبادئ شكل عمل ، ثم التركيز على كيفية تنفيذه وذلك بالنسبة للأتي :

- الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وخطواته التنفيذية .
- المرحلة الانتقالية الخاصة بالأراضي الفلسطينية وخطوات تحقيقها .
- إعداد الشعب الفلسطيني لتقرير مصيره .
- طبيعة السلام .
- ضمانات الأمن على ضوء النقاط التي تضمنها المشروع المصري الذي قدمته مصر في محادثات ليدز .

لقد صاحب هذه الجهد المصري تأكيد على أن مصر تعتبر قمة كامب دافيد ، حداً فاصلاً في جهود التسوية ، وأنها تعتبر خطوة هامة تمثل في تطورها رحلة السلام إلى القدس ، من حيث النتائج التي سوف تترتب عليها ، وأنها الفرصة الوحيدة المتاحة لإنجاز تسوية شاملة للازمة : بعد أن أكد الرئيس السادات أكثر من مرة أن مصر لا تهدف إلى عقد تسوية جزئية مع إسرائيل أو فض إشتباك ثالث على جبهة القناة . وأن الجهد الأساسية للموقف المصري في كامب ديفيد سوف تتركز على مشكلة الضفة الغربية وغزة ، باعتبار القضية الفلسطينية هي لب أزمة الشرق الأوسط وجوهرها .

في ضوء هذا الموقف كان التعليق المصري على وثيقة الخارجية الإسرائيلية التي أصدرتها بمناسبة قمة « كامب دافيد » ، والتي أذيعت في ٢٨ أغسطس ١٩٧٨ ، أنها تعكس الأفكار القديمة لقيادة إسرائيل ، القائمة على إنكار حتمية الانسحاب من الضفة الغربية وغزة ، بل وتضيف إليها موقفاً جديداً ، مؤداه المطالبة بوجود عسكري ومدني دائم لإسرائيل في جميع الأراضي ، وحق إسرائيل في شراء الأراضي ، وحق الإسرائيليين في التنقل والإقامة حيث يشاءون . وتفترض هذه الوثيقة الإسرائيلية ، مقدماً ، أنه في حالة فشل المؤتمر ، فيجب الا يعرقل ذلك عملية السلام ومواصلة المفاوضات ! مما يعني ان ما تذهب به إسرائيل الى المؤتمر ، من المتوقع الا يكون مقبولاً ، مما يؤدي إلى فشل المؤتمر ، وإن هذا التركيز على ضرورة استمرار المفاوضات دون الاهتمام بضمونها وأهدافها

المتعلقة بتحقيق السلام الدائم والعادل .. يشير ضمن مؤشرات أخرى .. ان اسرائيل لم تهدف من كل ذلك ، الا مجرد التظاهر بالتفاوض ، مع عدم تحقيق تقدم .. بذلك يكون التفاوض هدفا في حد ذاته .. وليس وسيلة لتحقيق السلام .. وقد اشارت الوثيقة كذلك الى رفض اسرائيل الانسحاب من الاراضي العربية ، أملا في ان يعرض عليها احد الاطراف العربية معايدة صلح ، بناء على مبدأ قبول حل وسط إقليمي . ان الوثيقة بوجه عام قد تجاهلت كلية قضية الشعب الفلسطيني ، والكيان الفلسطيني والانسحاب من الاراضي المحتلة ، ومصير القدس ، وترتيبات الامن ..

لذلك حرص الرئيس السادات في إجتماع طارئ لمجلس الامن القومي المصري يوم ٣٠ أغسطس، على تأكيد أن مصر ترفض أية إتفاقيات ثنائية أو حلول جزئية .. وأن هدف مصر من إشتراكها في كامب ديفيد هو « الحل الشامل والدائم والعادل .. وليس الحل الجزئي أو الثنائي أو المؤقت » .. كما أكد أنه لا تنازل عن انسحاب إسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، ولا تنازل عن الحقوق المنشورة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره ، وقضية القدس ووضعها في التسوية النهائية ، وحق كل دولة في المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها الآمنة ..

ومع إقتراب موعد إنعقاد قمة كامب ديفيد ، حددت مصر موقفها واعلنت أنها ستتقدم إلى المؤتمر بمشروع شامل ومفصل ، يستند في أساسه إلى المبادئ الستة التي قام عليها المشروع المصري في محادثات ليدز .. تحت إسم المقتراحات المصرية بشأن الإنسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة وترتيبات الامن ..

واكب ذلك تحذير مصرى من نتائج فشل قمة كامب ديفيد .. فقد أعلن الرئيس السادات قبيل بدء رحلته إلى فرنسا في طريقه إلى الولايات المتحدة لحضور كامب ديفيد ، انه سيبذل كل جهده من أجل إنجاح المؤتمر ، محذرا من ان فشل المؤتمر ، يمكن ان يكون نقطة تحول في تاريخ المنطقة بأسرها ، مؤكدا أن الأمل هو تحقيق السلام القائم على العدل وليس نوع آخر من السلام .. وأنه إذا كانت اسرائيل تريد السلام الحقيقي فلا بد من تحقيق الأمن للجميع ، والمشاركة الجماعية في الحل الشامل ..

ومع بدء اجتماعات كامب دافيد ، تبلور الموقف المصرى فى شكل مشروع متكامل ، انطلق من قناعة اساسية ، مؤداها ان اقامة السلام وعلاقات حسن الجوار والمساواة وإحترام الحقوق الأساسية ، والرضوخ لحكم القانون والاستعداد الاصليل لتحمل الالتزامات بعدم الافتئات على سيادة البلدان المجاورة وسلامة اقاليمها .. والتسليم بان الاحتلال وانكار حقوق الشعب واماناتهم المشروعة فى الحياة والتطور بحرية .. يتعارضان تماما مع روح السلام .

وقد اشتمل المشروع المصرى على العناصر الاساسية التالية:

- * الانسحاب الاسرائيلي من الاراضى العربية المحتلة .
- * ازالة المستوطنات الاسرائيلية من الاراضى المحتلة طبقا لجدول زمنى .
- * ضمان الامن والسيادة والسلام الاقليمى والاستقلال السياسى لكل دولة عن طريق ترتيبات تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح ومناطق محدودة التسلیح ، ووضع قوات تابعة للأمم المتحدة على جانبي الحدود ، وتحديد نوعية الأسلحة التي تحصل عليها الدول الاطراف ونظم التسلیح فيها . وإنضمام جميع الاطراف الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وتطبيق مبدأ المرور البحري على الملاحة في مضائق تيران ، واقامة علاقات سلام وحسن جوار وتعاون بين الاطراف .
- * عدم اللجوء الى التهديد بالقوة او استخدامها في تسوية المنازعات فيها بالوسائل السلمية .
- * إلغاء الحكومة العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة ، بمجرد توقيع معاهدة السلام وانتقال السلطة الى الجانب العربي .
- * إنسحاب إسرائيل من القدس الى خط المدنه حسب اتفاقية ١٩٤٩ وطبقا لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة . وعودة السيادة والإدارة العربية الى القدس العربية .
- * إقامة علاقات طبيعية بين الاطراف بالتوازي الزمني مع الانسحاب الاسرائيلي .
- * اشتراك مثلى الشعب الفلسطينى في مباحثات السلام .
- * ابرام معاهدات السلام خلال ثلاثة اشهر من تاريخ التوقيع على اعلان المبادئ .
- * اشتراك الولايات المتحدة في المحادثات المتعلقة بكيفية تنفيذ الاتفاقيات .

وهكذا كانت الملامح الرئيسية للموقف المصرى عشية اجتماعات كامب دافيد ، ذلك ١ الذى قاد من خلال تفاعلاته مع الموقف الاسرائيلي ومشاركة الولايات المتحدة الكاملة فى مح طويلة معقدة .. الى التوصل الى اطارين للعمل هما اطار التسوية الشاملة ، واطار معاهدة ١ بين مصر وإسرائيل .

بعد أسبوعين من الجهد الكثيف الذى بذلها الرئيس جيمى كارتر فى كامب دافيد دون كمال ، مع مساعديه وضيقه ووفديهما فى عزلة تامة عن العالم ، هيأت المناخ الصالح المؤذ ة امكانية التوصل الى اطار سلام فى التحليل النهائى وإذا كانت الاجتماعات قد تمت فى سرية ت الا انه من المؤكد ان كل النتائج قد اعلنت ، فضلا عن الخطابات المتبادلة ضمن اطار السلا الشرق الاوسط .. والذى تم توقيعه فى واشنطن بالبيت الابيض مساء يوم ١٧ سبتمبر ٨ (ملحق ١٠) .

وقد جاءنى إطار التسوية الشاملة ما يلى : « تصر الأطراف على التوصل الى تسوية وشاملة وعادلة لصراع الشرق الأوسط .. عن طريق إبرام معاهدات سلام قائمة على قرارى مد الامن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ بكل أجزائهما » . وغير إطار التسوية الشاملة هناك إطار لإبرام سلام بين مصر وإسرائيل .

وكان من المفترض ان تأتى بعد ذلك معاهدات سلام ماثلة بين اسرائيل من ناح والفلسطينيين والأردن من ناحية اخرى ، بالإضافة الى معاهدة سلام ثالثة بين اسرائيل وسو عندما يقررا فى الوقت المناسب لذلك . وفي الواقع فإن إطار التسوية الشاملة يشكل أساسا لل وليس فقط بين مصر وإسرائيل ، ولكن كذلك بين اسرائيل وكل من الدول المجاورة لها « التى على استعداد للتفاوض بشأن السلام مع اسرائيل على هذا الأساس » . وليس ثمة شك ة المبادئ التى نص عليها الاطار لكي تطبق فى سيناء ، على اساس الانسحاب الكامل الذى يـ المستوطنات الاسرائيلية ، والأمن المتبادل .. كان من الممكن وما زال ان تطبق ايضا على ه الجولان .

كامب دافيد والتسوية الشاملة :

وفي الحقيقة فإن مصر قد ذهبت إلى كامب دافيد ب موقف واضح ومحدد ، وهو رفض أي حديث عن تسوية جزئية أو منفردة بينها وبين إسرائيل . وعلى الرغم من أنه ليس من الممكن عقلاً أو عملاً وجود ما يسمى حلاً منفراً في صراع شامل ومتناهٍ مثل الصراع العربي الإسرائيلي .. والذى مازالت مشاكله مطروحة للبحث والتفاوض حتى يومنا هذا .. فلا بأس من أن نتذكر أن فكرة الصلح المنفرد عرضت على مصر في أكثر من مناسبة قبل وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ولكن رد مصر دائمًا كان الرفض عن أيان مطلق بان الصراع ليس صراعاً مصرياً إسرائيلياً ، ولكنه صراع إسرائيلي عربي متداخل الجوانب والجبهات .. بمعنى أن الجانب المصري الإسرائيلي من الصراع وهو بطبيعته ذو محتوى إقليمي .. يتطابق تماماً مع الجانب السوري الإسرائيلي للصراع .. والجانبان معاً ليسا سوى نتاج لصراع الأمة العربية مع الصهيونية وهو الصراع الأساسي .. من أجل إسترداد الحقوق السياسية والانسانية للشعب الفلسطيني والتي تمثل جوهر هذا الصراع .. والتي ارتبطت من الناحية الإقليمية بقضية مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة .. وقد أخذت هذه القضية على مدى عمر الصراع كلها بشكل عام ، وعلى مدى مرحلة بناء السلام أضعاف مضاعفة من الجهد المصري الذي بذل من أجل استرداد سيناء ..

حتى إذا استبعدنا الوثيقة الأولى الخاصة بطار التسوية الشاملة .. ونظرنا فقط إلى الإطار الثاني الخاص بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل .. لوجدنا أن مجرد التوصل إلى إتفاق يقضي بعودة سيناء كاملة إلى السيادة المصرية .. لابد أن يكون له مردود هائل بعيد المدى علىسائر جوانب الصراع بين الدول العربية وإسرائيل .. ذلك لو أحسنا استغلاله وعرفنا كيف نسخر التطورات الجارية مهما كانت طبيعتها لخدمة الأهداف العربية . فلقد أحدث هذا الاتفاق وحده متغيرات أساسية في المنطقة لصالح القضايا العربية يصعب إحتواها . ولم يكن هناك بدليل أمام الأطراف المعنية سوى الاستجابة لها ..

من ناحية أخرى فقد أصبح الانسحاب من سيناً مثلاً حياً سجله تاريخ الصراع كسابقة لابد من الاسترشاد بها ونحن نسعى الآن بقوة من أجل الحصول على تسوية شاملة . ولكن مسألة عزل مصر عن أمتها العربية جاء متسقة تماماً مع الأهداف الصهيونية .. حتى أن المرء ليتخيل أحياناً وكأنما

كان هناك تنسيق خفى بين القوى الصهيونية والقوى العربية الرافضة .. فان ما حدث قد حقق هدفا حسريا فى مقدمة أهداف الصهيونية .. التى لم تنجح فى تحقيقه على مدى ثلاثين عاما !

كان هناك إطار ملزم للتسوية الشاملة ترك واهمل حتى مات بعسرته .. وقد عادت المحاولات الآن لإحيائه بواسطة كل الأطراف المشتركة فى عملية السلام الآن .. كذلك كانت اتفاقات كامب دافيد مجرد بداية لحركة صحيحة على الطريق السليم .. توفر أرضا ملائمة لاسترداد المزيد من الحقوق .. ولكن العقلية العربية فى ذلك الوقت كانت تخشى سياسة المراحل ، رغم ان التاريخ السياسى مليء بال الأمثلة التى تؤكد أن إسترداد ما أخذ لا يتم فى صفقة واحدة حتى باستخدام القوة .. خاصة فى ظروفنا المعاصرة .. طالما استمر الصراع هو جوهر التطور فى عالمنا هذا .

من ناحية أخرى فإن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها تتشكل من قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ . وقد نصت الوثيقة الأولى باطار التسوية الشاملة على أن « مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى للقانون الدولي والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول .. ان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة واجراء مفاوضات فى المستقبل بين إسرائيل وأية دولة مجاورة ومستعدة للتفاوض بشأن السلام والأمن معها ، هو أمر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادئ فى قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

ألا تمثل هذه الصيغة التى كتبت فى عام ١٩٧٨ أى منذ أربعة عشرة عاما نفس الصيغة المطروحة اليوم فى المحادثات الجارية من أجل السلام فى الشرق الأوسط ؟ أنها كذلك دون شك .

ومع ذلك فقد كانت مصر شديدة الحرص على ان يسفر المؤقر عن تعهدات إسرائيلية صريحة عن الحقوق الأساسية التى لابد من توافره الالتزام بها حتى تتوافق عملية السلام .. هكذا تضمنت الوثيقة نصا صريحا بالمبادئ التى تحكم التسوية النهائية : « ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدةإقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة وحقها فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دون التعرض لتهديدات او اعمال عنف » .

وليس هناك شك ، ان اية تسوية يراد لها البقاء والدوم فى منطقة الشرق الاوسط ، لابد ان تبني اساسا على تسوية المشكلة الفلسطينية من الناحيتين السياسية والانسانية باعتبار انها جوهر المشكلة او الاصل الذى تفرعت عنه كل المشكلات التى تؤلف فى مجملها ما يسمى بقضية الشرق الاوسط . وهناك اكثرا من مفهوم بالنسبة لحل المشكلة الفلسطينية .. ولا يعنينا المفهوم الاسرائيلي القديم الذى لا يعترف بوجود الشعب الفلسطينى .. وبالتالي كان يرفض فكرة حق تقرير المصير .

وان كان مؤتمر كامب ديفيد قد اسفر عن إلزام اسرائيل بحقيقة وجود الشعب الفلسطينى والمشكلة الفلسطينية ويضورة مشاركة مثلى هذا الشعب فى تقرير مستقبله . اما المفهوم الاكثر قبولا لدى مختلف القرى المؤثرة فى مجريات القضية فهو تكين الشعب الفلسطينى فى « الضفة الغربية وغزة من تقرير مصيره بنفسه .. بهدف اقامة كيان فلسطينى يتراوح بين دولة مرتبطة بالاردن فى شكل اتحاد كونفيدرالى او كيان فى اطار دولة اردنية فلسطينية متحدة . واذا كانت كامب ديفيد لم تسفر على رأى قاطع فى هذه المسألة .. فقد كان ذلك تحسبا من جانب مصر ، بمنع مصادرة رأى الشعب الفلسطينى فيما يتعلق بتقرير مصيره .. بينما تأكد التزام اسرائيل بإنهاء حكمها العسكري فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، ويدء الخطوات الالازمة نحو اقامة سلطة حكم ذاتى فى المنطقتين .

لقد كانت مهمة اطار كامب فى هذا الشأن ان يضع الشعب الفلسطينى على اول الطريق الصحيح ويفتح امامه مجال الانطلاق فى طريق سليم ، له معالم محددة لابد ان تحكمه وتحدد اجنبة فى اطار الحقوق المشروعه . ونرجو الا تكون نهاية هذا الطريق بعيده .. بعد ان وضع الشعب الفلسطينى قدمه على اول الطريق الصحيح مؤخرا .

موقف القوتين العظميين :

وقبل ان نختتم حديثنا عن اطارى كامب ديفيد يهمنا ان نوضح موقف القوتين العظميين وماحدث من تباين بلغ التعارض الكامل بالنسبة لقضية الشرق الاوسط .. وذلك منذ ان بدأتمبادرة السلام المصرية .. الامر الذى ازدادت حدته بانعقاد مؤتمر القمة الثلاثى فى كامب ديفيد وانعكاسات ذلك على مسيرة السلام فى هذه المرحلة الدقيقة .

بدأ الموقف الامريكي يكشف عن معالمة الجديدة بعد التحول من دور الوسيط الى دور الشريك . . فى اعقاب انتهاء مؤتمر ليدز حين توجه وزير الخارجية الامريكي سيرروس فانس الى مصر واسرائيل فى اواخر شهر يوليه واوائل شهر اغسطس ١٩٧٨ اي بعد انتهاء مؤتمر ليدز بعشرة ايام فحسب . . عكست هذه الزيارة تطورا واضحأ فى الموقف الامريكي تمثلت ملامحة الاساسية فى الاصرار على تخطى مرحلة الجمود فى المفاوضات المصرية الاسرائيلية . . والاتجاه الى الاضطلاع بدور اكثر فاعلية ازا ، جهود التسوية .

ولذلك اعتبرت دعوة الرئيس كارتر لعقد مؤتمر القمة الثالثى فى كامب ديفيد ، بثابة بداية هذه المرحلة الجديدة فى جهود السلام التى تميزت بتطوير هذه الجهود من الاطار الثنائى الذى فرضته مبادرة السلام المصرية . . الى اطار تقوم فيه الولايات المتحدة بدور اكثر فعالية بقبولها دور الشريك الكامل بدلاً من دور الوسيط . وتعتبر هذا التطور نقطة التحول التى ستتابع من خلالها الموقف الامريكي .

اتسم الموقف الامريكي فى هذه الفترة ، بالحرص الشديد على وضع نهاية لحالة الجمود التى شهدتها عملية السلام ، كنتيجة لتباعد الموقفين المصرى والاسرائيلى ورغم ان الموقف الامريكي استمر على اقتناعه بان افضل وسيلة لحل المشكلة هى التفاوض المباشر بين الاطراف المعنية . . الا ان هذا لم يحل دون قبول واشنطن دور الشريك الكامل الذى يسهم فى المفاوضات بالرأى والمقترنات والبدائل التى تكسر الجمود فى القضايا الخلافية ، دون ان يعني ذلك فرض حل او تقديم خطة امريكية .

بدأ مؤتمر كامب ديفيد اعماله . . مع استمرار الولايات المتحدة فى حذرها خوفا من مخاطر فشل المؤتمر، وتحدد الموقف الامريكي من البداية ، فى العمل على تقديم افكار للتضيق من الفجوة القائمة بين الموقفين المصرى والاسرائيلى . ويدا ذلك فى الاجتماعات المكثفة خاصة على المستوى الثنائى بين الوفد الامريكي وكل من الوفد المصرى والاسرائيلى .

ومنذ بداية اعمال المؤتمر، وضح الاصرار الشديد للادارة الامريكية على انجاحه ، فقد الغى الرئيس كارتر جميع ارتياطاته السابقة ، وكرس كل اهتمامه ووجوده لتحقيق تقدم فى اقناع الزعيمين المصرى والاسرائيلى ، بالالتقاء فى منتصف الطريق ، وانتهاج مسلك مرن يؤدى الى تحقيق السلام .

ولاشك فى ان الضغوط الشخصية الامريكية ، قد لعبت دورا حاسما فى تقليل الفجوة القائمة بين الطرفين ، ولذلك جاء الاعلان عن التوصل لاتفاق يوم ١٧ سبتمبر والتوفيق على وثيقتي كامب ديفيد فى البيت الابيض يوم ١٨ سبتمبر ١٩٧٨ ، والخاصتين باطار السلام فى الشرق الاوسط واطار السلام بين مصر واسرائيل ليضع حدا لكل التكهنات الى رددها المراقبون طوال فترة انعقاد المؤتمر .

وقد تحدد الموقف الامريكي فى الفترة التالية مباشرة لتوقيع وثيقتي كامب ديفيد بالعمل النشط على استثمار النتائج التى اسفرت عنها قمة كامب ديفيد من اجل بداية التفاوض للتوصىلى التسوية الشاملة فى المنطقة ، وتجنب حدوث ردود فعل سلبية تعرق قوة الدفع التى تحقت فى المؤتمر . وذلك بمحاولة استخدام نفوذ الادارة الامريكية للتأثير على الحكومات العربية ، التي تحفظت تجاه نتائج كامب ديفيد . وتثل ذلك بشكل اساس فى جولة سايروس فانس فى الاردن وال سعودية وسوريا فى الفترة من ٢٠ الى ٢٤ سبتمبر ١٩٧٨ ، وزيارة الفريد اثرتون مساعد وزير الخارجية الامريكي للكويت فى ٢٤ سبتمبر ، حيث كان القلق سائدا لدى الادارة الامريكية من تأثير تحفظ السعودية والاردن على دفع عملية السلام بعد كامب ديفيد . كذلك كانت مصر شديدة المحرص على مشاركة الدول العربية او على الاقل مباركتها للاتفاق كخطوة على طريق السلام .

ورغم ان الجهد الامريكي لم تسفر عن نتائج ايجابية فى هذا المجال ، فقد ابرزت جولة فانس فى الرياض الرغبة فى استمرار الحوار المشترك ، املا فى التوصل الى تسوية عادلة فى المنطقة كما قام اثرتون زيارة عمان فى ٢٧ سبتمبر ، وزيادة تونس والمغرب فى اول اكتوبر ٧٨ والتى قي فانس بوزير الخارجية السعودى اثناء جلسات الجمعية العامة فى ٢ اكتوبر . وتعليقها على هذا التحرك الامريكي ذهب بعض المراقبين الى ان الادارة الامريكية على ثقة من ان التشدد الراهن من الاردن وال سعودية ، ما هو الا تشدد عارض ، لا يمثل تحولا عقائديا نحو موقف الرافضين العرب .

استغلت الادارة الامريكية فرصة إنعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، للقيام بحملة اعلامية ، تهدف الى اقناع المجموعة الدولية بان نتائج كامب ديفيد هي اطار العودة الى عقد مؤتمر جنيف للسلام . وفي هذا الصدد حمل الاتحاد السوفيتى اسرائيل والولايات المتحدة مسئولية عرقلة

انعقاد مؤتمر جنيف .. على اساس هذه الخلفية تتبع موقف الاتحاد السوفييتي من مؤتمر كامب ديفيد ونتائجـة .. وهو نفس الموقف الذى استمر بعد ذلك اثناء محادثات معاهدة السلام .

مع الاعلان عن عقد قمة كامب ديفيد ، تصاعدت الانتقادات السوفيتية الموجهة للسياسة الامريكية فى منطقة الشرق الاوسط .. على اساس انها الطريق الذى يدفع السياسة المصرية الى تقديم التنازلات ، دون الحصول على مكاسب من ناحية ، وانها تسعى الى تقويض مؤتمر جنيف من ناحية اخرى .. وان سياسة الولايات المتحدة كانت ولازال ، قائمة على اعداد اسرائيل كقوة ضاربة فى المنطقة من جهة ثالثة .

وان الولايات المتحدة قد رتبت لمؤتمر كامب ديفيد ، من اجل التوصل الى اتفاقيات منفردة .. وان هذا السلوك لن يؤدي إلا الى زيادة حدة التوتر فى المنطقة . فى هذه المرحلة لم يخف السوفيت مخاوفهم من النتائج التى يمكن ان يسفر عنها مؤتمر كامب ديفيد .. واسمه بالشرع فى التكتل العسكري الجديد فى الشرق الاوسط .. وان المؤتمر سوف يتتجنب المسائل الرئيسية فى مشكلة الشرق الاوسط ، وخاصة القضية الفلسطينية ، وانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة . كما عمدت الى التشكيك فى النتائج التى سيسفر عنها المؤتمر .

وبعد اعلان كامب ديفيد ، اخذت وسائل الاعلام السوفيتية فى انتقادها والتشكيك فى امكان التوصل الى سلام دائم ، على اساسها ، ووصفتها بانها مؤامرة كاملة وتحقيقية ضد شعوب المنطقة ، وضد السلام ذاته ، وان وثيقته المؤتمر تحققان الشروط الاسرائيلية . وقد عمدت الدوائر السوفيتية الى محاولة الربط بين مصر واسرائيل فى تنفيذ ما اسمته مخططها امريكيا فى المنطقة لا يهدف الى خدمة الحل العادل ، بقدر مايسعى الى تحقيق مزيد من التنازلات لحماية امن اسرائيل .

من ناحية اخرى فقد عمدت موسكو الى تأليب القوى العربية الرافضة ضد النظام المصرى وضد سياسة مصر ، ووثيقته كامب ديفيد والسياسة الامريكية فى المنطقة بل ان من ابرز ملامح الموقف السوفيتى يتمثل فى السعي المتزايد لمساندة قوى الرفض العربية ودعمها بشكل مباشره .. فى محاولة لمواجهة نتائج قمة كامب ديفيد عن طريق التصعيد المستمر للحركة العربية المضادة للموقف

المصري . . وقد أيد الاتحاد السوفيتى المؤقر الذى عقدته « جبهة الصمود والتصدى » بدمشق فى اعقاب اعلان نتائج كامب ديفيد ، والذى شاركت موسكو فيه كمراقب لاظهار مساندتها لدول الجبهة . وقد دعت موسكو دول الرفض العربية ، الى تجاوز خلافاتها والى تعزيز الصداقة بينها وبين موسكو وذلك فضلا عن سعى موسكو الى تكوين جبهة عربية اكثرا اتساعا تضم - بالإضافة لدول الرفض - الدول المعتدلة التى تحفظت على نتائج كامب ديفيد .

ويبدو من تبع الموقفين الامريكى والسوفيتى من مؤقر كامب ديفيد ونتائجة ثم بعد ذلك من محادلات معاهدة السلام . . ان ثمة تعارضًا جوهريا فى موقف القوتين العظميين . . وان كلام من الموقفين يكاد يقف على طرف نقىض من الطرف الآخر . وذلك رغم ما هو كان معروفا . . من ان كلتا الدولتين تقر بداية بضرورة التوصل الى تسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى كما تقبل بقرارات الامم المتحدة كأساس لتسويه هذا الصراع . وقد بدأ من تتبع الموقفين ، انه فى الوقت الذى اتسم موقف الطرف الامريكى بالتفاعل والمشاركة الكاملة فى جهود السلام ، اقتصر موقف الطرف سوفيتى على مراقبة تطور هذه الجهد ومعارضتها وتشويه مراميها . وبمعنى اخر ، فبينما اتخذ الطرف الامريكى موقف الفعل والمبادرة فى هذه المرحلة من التسوية انحصر الموقف سوفيتى فى اطار رد الفعل .

من هنا يمكن القول ان حدة الرفض سوفيتى لنتائج جهود السلام التى تشارك فيها واشنطن بصورة رئيسية ، لم يكن سببه الاعتراض على جوهر المعالجة او صلب القضية ، ولكن بسبب غياب الدور سوفيتى عن هذه الجهد ، وتعتمد الولايات المتحدة الانفراد بالعمل فى هذه القضية الحيوية الامر الذى اثار الاتحاد سوفيتى لما تنتظري عليه نوايا واشنطن وما تهدف اليه هذه العملية التى تتم خارج نطاق مؤتمر جنيف . وهذا يفسر لنا اسباب اصرار موسكو على اعتبار مؤتمر جنيف هو الصيغة المثلثى لحل ازمة الشرق الاوسط ، لانه الصيغة الوحيدة التى تسمح لموسكو بالمشاركة المباشرة كأحد رئيسي المؤتمر .

فى نفس الوقت كان الاتحاد السوفيتى يعتبر ان صيغة مؤتمر جنيف هي الصيغة التى تسمح بتسوية شاملة على كل الجبهات فى وقت واحد . . الامر الذى لا توفره صيغة المحادثات المصرية

الاسرائيلية . . وبالنالى يمكن اعتباره خلافا موضوعيا الى جانب الخلاف الشكلى الغير مرتبط بقضية التسوية ذاتها .

بالاضافة لذلك فان موقف الاتحاد السوفيتى المعارض اساسا للمبادرة المصرية ومحاولات احتواة للدول العربية المارضة ودفعها على التشدد فى المعارضه . . قد انعكس على موقف مصر التفاوضى . . خاصة فى معالجة القضية الفلسطينية . . الامر الذى استغله الاسرائيليون فى معارضه الافكار المصرية التى طرحت بشأن القضية الفلسطينية بوجه خاص . . وقد بدأ المفاوض المصري وكأنه يتفاوض فى قضية لاتخصه بل قضية يعترض اصحابها الاصليين ان يتولاها . . بينما كانت مصر تارس دورها العربى والتزامها القومى الذى تمسكت به ولم تتخل عنه . . فى اي مرحلة من المراحل التى مرت بها مسيرة السلام .

فلقد حرص الرئيس السادات منذ اليوم الاول لمبادرته على توضيح ان السلام الذى تسعى اليه مصر هو السلام الشامل الذى يحقق الانسحاب الكامل من جميع الاراضى التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ ، وحصول الشعب الفلسطينى على حقوقه الوطنية المشروعة ، فى مقابل اقامة علاقات طبيعية بين جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل والعيش داخل حدود امنه معترف بها .

لقد كان هذا هو الخط الذى سار عليه المفاوض المصرى فى « كل المباحثات والمفاوضات منذ زيارة القدس حتى نهاية المطاف . . واستطاعت مصر ان تحمل الولايات المتحدة على الاقتراب من مواقفها العادلة ، وان تقبل الاضطلاع بدور الشريك الكامل الذى يعمل بنشاط من اجل التوصل الى تسوية سلمية شاملة .

و بهذا وجهاً :

ولقد ذهب الرفد المصرى فى اكتوبر ١٩٧٨ الى واشنطن مزودا بالحق ووضوح الرؤية مدعما بالارادة الشعبية . وكان يرأسه الفريق كمال حسن على وزير الدفاع ويضم الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ومعه الدكتور اسامه الباز والدكتور محمد عبد الله العريان من وزارة الخارجية واللواء طه المجدوب مثلا لوزارة الدفاع وقد التزم الرفد بتوجيهات ثابته ومحددة وشاملة تعكس

اللہادی الاساسیة للتسویة الشاملة . . ویکن تحدید اهم هذہ المبادی فیما یلى :

- * التمسك بالتسویة الشاملة ورفض كل محاولات الحلول الجزئية او المنفصلة مهما كانت مغلقة . وذلك استمراراً للموقف المصرى في كافة المفاوضات التي عقدت مع الجانب الاسرائيلي منذ مبادرة السلام .
- * التمسك بان يكون أساس التسویة هو قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ، والحفاظ على ما تفق عليه في كامب ديفيد نصاً وروحاً على اساس انه يشكل الاطار العام للتسویة الشاملة .
- * التفاوض بروح بناء وابداً المرونة الكافية في مختلف الموضوعات ، إلا ما يتعلق منها بالارض والسيادة وكذا الارض الفلسطينية والسيادة الفلسطينية .
- * الاستعداد الاصليل لأنها ، حالة الحرب واقامة علاقات سلام حقيقة وحسن جوار وفقاً لميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي ، على ان يكون واضحاً ان العلاقات التي ستنشأ مع اسرائيل هي العلاقات العادلة التي تقييمها الدول في حالة السلام وليس علاقات خاصة او متميزة
- * الموافقة على اتخاذ ترتيبيات تضمن أمن الطرفين ، وتساعد على غلو الشعور بالثقة المتبادلة دون المساس بالسيادة ومن بين هذه الترتيبيات المناطق المتزوعة السلاح ، ومخفضة السلاح ، وتواجد قوات الامم المتحدة . وقد اصرت الا يكون لهذه الاجراءات صفة الدوام ، ونصت المعاهدة على السماح باعادة النظر فيها .
- * حرص المفاوض المصرى على ان يخرج الاتفاق واضحاً ومحدداً حتى لا يتترك مكاناً او مجالاً لأى تفسيرات متضاربة او للتهرب من الالتزامات . وذلك في « ضوء التجارب العديدة التي مرت بها مصر في تفاوضها مع اسرائيل . . ولذلك تضمنت المعاهدة مادة في هذا الصدد ، تنص على ان يكون حل الخلافات بين مصر واسرائيل عن طريق التفاوض او بالتوافق او بالتحكيم . (وهو الاسلوب الذي استخدم بدقة من جانب مصر والتزمت به اسرائيل في مواجهة مشكلة طابا وعودتها الى مصر بناء على حكم اصدرته هيئة تحكيم دولية) .
- * الاهتمام بالحفاظ على الدور الامريكي ، واستمراره بطريقة فعالة ونشطة ، كشريك كامل في المفاوضات وفي تنفيذ احكام المعاهدة بعد التوقيع عليها .

لقد التزم الجانب المصرى خلال المفاوضات التى جرت فى واشنطن ، بتلك المبادئ الثابتة واستطاع على اساسها ان يتوصل الى صيغة لمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، بما فى ذلك الملاحق الخاصة بالمواضيع العسكرية وغيرها من المسائل التنظيمية او الانتقالية .

وقد تم تشكيل لجنتين للمفاوضات احدهما لجنة سياسية وكانت مهمتها صياغة مواد المعاهدة ولجنة عسكرية وكانت مهمتها صياغة الملحق العسكرى للمعاهدة والذى ينظم عملية الانسحاب الكامل من سينا وترتيبات الامن المتخذة فى سينا وعلى الجانب الآخر من الحدود . وقد بدأت المفاوضات يوم ١١ اكتوبر ١٩٧٨ فى مقرها الرسمى ببني الضيافى الامريكى « بليير هاوس » . واستمرت مفاوضات اللجنة السياسية فترة ثلاثة اسابيع جرت خلالها مناقشات مطولة وتعرضت للعديد من المشكلات المتنوعة سواء فى الشكل او فى الموضوع . وقد تطور المشروع الذى اتى بأساس للمناقشات فى عدة صياغات بلغت ثمان صياغات قدم اخرها فى ٣٠ اكتوبر ١٩٧٨ .

اما اللجنة العسكرية فقد انتظمت اجتماعاتها فى بليير هاوس وفندق ماديسون (حيث تقيم الوفود) وعقدت اللجنة ٢٢ اجتماعاً انتهت خلالها صياغة الملحق العسكرى والبروتوكول التنفيذى والمرفقات المتعلقة به . . . وكذا اعداد ورسم خرائط المعاهدة وقد بلغت أربعة خرائط تتوضع الحدود الدولية المشتركة ومراحل وتوقيتات الانسحاب وخطوط الانسحاب ثم ترتيبات الامن فى سينا وعلى جانبي الحدود .

وقد استمرت اجتماعات اللجنة السياسية حتى توقفت فى اوائل نوفمبر نتيجة لظهور بعض المشكلات المحددة بعد ان توصلت الى مشروع متكامل للمعاهدة . . . بينما استمرت اعمال اللجنة العسكرية خلال شهر نوفمبر ١٩٧٨ الى ان انتهت اعمالها الاساسية . وتوقفت انتظاراً للبت فى الموضوعات السياسية المتعلقة وما يرتبط بها من اجراءات عسكرية المتعلقة اساساً بتوقيتات الانسحاب من منطقة البترول فى جنوب سينا وكذلك بالنسبة للمرحلة الثانية للانسحاب والتى تبدأ من خط العريش - رأس محمد وتنتهى عند الحدود الدولية ولقد بزت بعض المشكلات الهامة نتيجة لتعارض النصوص المقترحة مع بعض المبادئ الاساسية التى تمسك بها مصر . . . وابرزها : ان التسوية يجب ان تكون شاملة . . . والا يتربى عليها اى وضع متميز لاسرائيل . . . و الا تمس التزامات مصر القومية نحو امتها العربية . فى ظل هذه المبادئ الاساسية بزت عدة مشكلات .

ومن اهم المشكلات التي واجهت المفاوضات منذ بدايتها مشكلة الدبياجة . . ورغم ان الدبياجة في المعاهدات عادة ماتحتوى على مقدمات ومبادئ عامة . . الا انها بالنسبة لمعاهدة السلام مع اسرائيل كانت لها اهمية خاصة . فقد أصرت مصر على ان تؤكد الدبياجة عنصر الربط بين المعاهدة والتسوية الشاملة الامر الذي عارضه بشدة الوفد الاسرائيلي . . فقد طلبت مصر ان تمحى الدبياجة على نص يشير الى ان معاهدة السلام جزء لا يتجزأ من التسوية الشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي ، وان الاتفاقيات التي ستعقد بين اسرائيل والاطراف الاخرى ستكون قائمة على اساس المبادئ التي تضمنتها المعاهدة .

وقد استهدفت مصر من ذلك التأكيد على ان معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ليست اتفاقاً منفصلاً بل هي خطوة في اتجاه التسوية الشاملة للنزاع وبالتالي يتتأكد الربط بين هذه المعاهدة والتسوية الشاملة . . فضلاً عن الحصول على التزام من اسرائيل بان المبادئ التي حكمت المعاهدة المصرية الاسرائيلية ستكون هي نفسها المبادئ التي ستحكم معاهدات السلام المقبلة مع الاطراف العربية الاخرى .

تم الاتفاق بعد نقاش احتمام فترة طويلة ولعدة جلسات على النص على ان اطار السلام الذي اتفق عليه في كامب ديفيد اما قصد به ان يكون اساساً للسلام ليس بين مصر واسرائيل فحسب ، بل ايضاً بين اسرائيل و اي من جيرانها العرب من يكون على استعداد للتفاوض من اجل السلام معها على هذا الاساس . وان معاهدة السلام بين مصر واسرائيل تعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية للنزاع العربي الاسرائيلي بكلفة نواحية . كما دعت المعاهدة الاطراف العربية الاخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع اسرائيل على اساس مبادئ السلام المشار إليها اتفقاً والاسترشاد بها .

تعلقت المشكلة الثانية الهامة . . بالترابط بين الالتزامات وأولويتها . . وقد نص المشروع المطروح للبحث على أعطاء أولويه للالتزامات التي تحددها المعاهدة عن أي التزامات أو تحفظات متعارضة أو أي أحكام متعارضة ينص عليها القانون الداخلي . وتتركز المشكلة الحقيقة حول هذا الموضوع في أن اسرائيل ترغب في أعطاء الالتزامات المصرية تجاهها أولوية على كافة التزامات مصر الأخرى الدولية والعربية وفي مقدمتها معاهدة الدفاع العربي المشترك .

وقد رفضت مصر هذا النص رفضاً قاطعاً لعدة أسباب قانونية وسياسية . فالقواعد الأولية للقانون الدولي وال العلاقات الدولية تقضى بـألا توقع أي دولة على التزامات جديدة تتعارض مع التزاماتها السابقة . لذلك كان لا يمكن من حيث المبدأ أن تقبل مصر نصاً أو تفسيراً لنص يضعها في هذا الموقف . أما عن معايدة الدفاع المشترك العربي فهي قائمة على حق الدفاع الشرعي الجماعي وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . وحقوق والتزامات الدول الناجمة من الميثاق لها أولوية على الالتزامات الأخرى بنص الميثاق . بالإضافة لذلك فإنه إذا كانت إسرائيل جادة في السلام وفي الحل الشامل وعدم الاعتداء على أي دولة عربية . فلا مجال لتغوفها من معايدة الدفاع العربي المشترك . وهي معايدة دفاعية في أساسها لا تستخدم إلا في حالة تعرض أحدى الدول العربية للعدوان . من ناحية أخرى فإن التزامات مصر العربية ذات الطبيعة القومية تتجاوز أي اتفاقيات أو معاهدات ، ولا يمكن بالتالي أن يخضع لأية اعتبارات أو مؤشرات .

ومن الواضح أن ما تريده إسرائيل يضع على مصر التزاماً شاملاً وتفضيلياً . بأن يكون الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة لها الصداره على أي التزامات دولية أخرى لمصر وأنها تحجب كل ما جاء متعارضاً معها من التزامات خارجية أو داخلية تنفيذية سوا ، بالنسبة للماضي أو المستقبل .

وطرح الجانب المصري عدة ضوابط أساسية لا يجب تجاوزها عند وضع نص هذه المادة المتعلقة بـ « أولوية الالتزامات » وخاصة ما يتعلق منها بالالتزامات القومية . وهذه الضوابط هي :

- * لا يجب أن تنسى هذه المعاهدة حقوق أو التزامات الطرفين بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة المقررة .
- * لابد من توافر حسن النية في تنفيذ التزامات هذه المعاهدة .
- * من المنطقى عدم الدخول في التزامات تتعارض مع التزامات هذه المعاهدة مستقبلاً .
- * ستقوم مصر بانها ، التحفظات على الاتفاقيات الدولية المنضمة لها إسرائيل .
- * ان مصر ترفض أي قيود على قوانينها الداخلية .

لقد اهتم الطرفان اهتماما اساسيا بمواضيعات الامن . أصر المفاوض المصري على أن تقام ترتيبات الامن بين الطرفين على أساس متبادل . وقد تضمنت هذه الترتيبات مناطق محدودة التسلیح في الاراضي المصرية واسرائيل وقوات أمم متعددة أو متعددة الجنسيات ومراقبين دوليين . كما اهتمت مصر بفتح المجال أمام الطرفين لامكان الاتفاق في المستقبل حول تعديل وجود هذه القوات أو الترتيبات بمعرفة الطرفين تم الاتفاق على ذلك .

وقد أثارت اسرائيل مخاوفاً بشأن قوات الامم المتحدة ، واحتمال عدم موافقة مجلس الامن -- بسبب موقف الاتحاد السوفيتي - على انشاء القوة الدولية التي نصت عليها المعاهدة . وقد أتفق الطرفان أنه في هذه الحالة تستبدل قوة الامم المتحدة بقوة متعددة الجنسيات يتم تشكيلها من مجموعة دول . على أن تتولى الولايات المتحدة هذه المهمة . وبناء على ذلك وجه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر خطاباً لمصر واسرائيل ذكر فيه أن الولايات المتحدة ستبذل كل جهودها من أجل الحصول على موافقة مجلس الامن بشأن إنشاء القوة اللازمة لتنفيذ المعاهدة . ولكن في حالة فشل مجلس الامن في إنشاء هذه القوة واستمرارها وفقاً للترتيبات التي تتضمنها المعاهدة فإن رئيس الولايات المتحدة سيكون على استعداد للقيام بالخطوات الضرورية لضمان إنشاء واستمرار قوة دولية متعددة الاطراف كبدائل يتفق عليه .

بالنسبة للأحكام الختامية للمعاهدة اعترضت مصر على النص على أن تظل المعاهدة سارية المفعول لمدة غير محدودة . واقتراح الجانب المصري أن تكون نصوص هذه المعاهدة قابلة لاعادة النظر بعد خمس سنوات . وذلك من أجل افساح المجال لامكان اعادة النظر في بعض نصوص المعاهدة ذات الطبيعة المؤقتة . مع خلق ارتباط بين المعاهدة والتقدم الذي يتم احرازه على الجهات الأخرى .

اعتراضت اسرائيل بشدة على مبدأ جعل بنود المعاهدة موضع اعادة نظر ، وكذا على محاولة ربط المعاهدة بالتقدم على الجهات الأخرى . وقد أوضح الجانب المصري للجانب الاسرائيلي والأمريكي أن اقتراح اعادة النظر لا يسرى على كل أحكام المعاهدة التي تشمل ثلاثة أنواع من الأحكام يختلف التعامل معها باختلاف طبيعتها . وهذه الأحكام هي :
أحكام دائمة : مثل إنهاء حالة الحرب واقامة السلام . وهذه أحكام لها صفة الدوام بطبعيتها وغير قابلة لاعادة النظر .

أحكام انتقالية : وهى تتعلق بالتوابع الاجرائية كالانسحاب ومراحله وتوقياته . وينتهى مفعول هذه الاحكام بالتنفيذ أى باقام الانسحاب الكامل وانتهاء الفترة الانتقالية التى يتم خلالها الانسحاب .

أحكام خاصة بإجراءات الامن : كترتيبات واجراءات الأمن المتخذة مثل تواجد قوات الامم المتحدة واقامة منافذ محدودة للقوات . وأوضح الجانب المصرى أن مثل هذه الاحكام ، لابد وأن تكون قابلة لاعادة النظر بعد فترة يكون السلام قد استقر خلالها بين الطرفين ، ودخلت العلاقات بين الطرفين فى مرحلة طبيعية . بالشكل الذى يقنع الطرفان بامكانية اعادة النظر فى هذه الاحكام وربما الاستغناء عن بعض التدابير مع غلو الثقة بين الطرفين .

تم الاتفاق على حذف النص الخاص باستمرار سريان مفعول المعاهدة لمدة غير محددة . مع إضافة فقرة جديدة للمادة الخاصة بترتيبات الامن . تتضمن إمكان اعادة النظر فى هذه الترتيبات وتعديلها بالاتفاق بين الطرفين .

الاتفاق التكميلي للحكم الذاتى

وكانت المشكلة الأخيرة خاصة بما أطلق عليه الاتفاق التكميلي بشأن الترتيبات الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة والتى ستأخذ شكل الخطابات المتبادلة المتطابقة . وذلك من أجل تحديد توقيتات تنفيذ التدابير اللازمة للوصول بالضفة الغربية وقطاع غزة الى الحكم الذاتى . وكان المطلوب معرفة التوقيتات التى تتم فيها بشكل واضح الأجراءات التالية :

- * موعد بدء المفاوضات بين الأطراف بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة .
- * موعد أجراء الانتخابات للمجلس الوطنى الفلسطينى .
- * قواعد انهاء الحكم العسكرى وتسليم مقايد الحكم للسلطة المدنية الفلسطينية .
- * انسحاب القوات الاسرائيلية خارج الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتحديد نقاط الأمن التى ستتواجد بها قوات اسرائيلية .
- * موعد بدء ممارسة السلطات الفلسطينية لسلطاتها فى الضفة والقطاع .

وكانت مصر قد اقترحت امكانية بدء عملية الحكم الذاتى الكامل للفلسطينيين فى قطاع غزة قبل الضفة الغربية . وقد انطلق هذا الاقتراح المصرى من اعتبارات عملية لا تس بحال من الأحوال المبدأ الأساسى ، وهو ارتباط الضفة الغربية بقطاع غزة ووحدتهما الكاملة . وكانت اسرائيل قد حاولت بعد توقف المباحثات فى نوفمبر ١٩٧٨ ، أن تسترد زمام المبادأة الاعلامية من مصر - خاصة داخل الولايات المتحدة - فاعتلت قبولها لمشروع المعاهدة الذى لم يستكمل دون شروط ، مع اخفاء رفضها للخطابات المتبادلة بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة ، والتى تشكل اتفاقاً تكميلياً للمعاهدة كما سبق الاشارة ، وذلك تحت ستار رفض المقتراحات المصرية بهذا الشأن ، مع الادعاء بأنها جاءت خارج اطار كامب ديفيد . دون أن تشير الى الصيغ المقترحة من جانب مصر والولايات المتحدة . وقد جرت اتصالات عديدة أثناء توقف المباحثات . وزار الولايات المتحدة السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية « فى هذا الوقت » والمهندس مصطفى خليل رئيس الوزراء . وجرت محادثات مكثفة مع الرئيس الامريكى ومع الجانب الاسرائيلى . وقد تم خضت هذه النشاطات عن قيام سايروس فاسن وزير الخارجية الامريكى بزيارة للمنطقة حيث حاول تضييق هوة الخلاف بين مصر واسرائيل ، وتمكينهما من الاتفاق على النقاط الخلافية التى عرقلت التوصل الى معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية . وأدت الى توقف المفاوضات المباشرة لفترة زادت عن ثلاثة أشهر .

استمرت الاتصالات لعدة أسابيع قبل أن يحدث تقارب فى وجهى النظر المصرية الأمريكية من ناحية والاسرائيلية من ناحية أخرى بشأن موضوع الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة . وبدأت المرحلة الثانية من مفاوضات معاهدة السلام فى واشنطن فى منتصف شهر مارس ١٩٧٩ ولم تستغرق هذه المرحلة أكثر من عشرة أيام وصل خلالها الى واشنطن الرئيس السادات ومستربجين ، حيث ظلت المباحثات بشأن ما بقى معلقاً من موضوعات سواء بشأن الحكم الذاتى أو بشأن بترول سينا حتى اليوم السابق لتوقيع المعاهدة .

وقد تم الاتفاق على صيغة الخطابات المتبادلة والتطابقة بشأن موضوع الحكم الذاتى واعتبر كوثيقة ملحقة بمعاهدة السلام . وتم توقيعة بين وثائق المعاهدة يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩ . وقد تضمن الخطاب المتبادل والموقع من الرئيس السادات ومناهم بيجين ووجه الى الرئيس الامريكى جيمي كارتر . الخطوات العملية التى ستتخذ من أجل تحقيق تسوية شاملة تتفق مع ما جاء فى اطار

- السلام والبدء فى تنفيذ النصوص الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة كالتالى :
- * بدء المباحثات خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على معايدة السلام .
 - * دعوة الاردن للمشاركة فى المفاوضات مع مصر واسرائيل .
 - * يتضمن وفدى مصر والاردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين يتفق عليهم .
 - * ان الهدف من هذه المفاوضات هو اقامة سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة .
 - * تستكمل هذه المفاوضات خلال عام واحد بحيث تبدأ الانتخابات فى موعد مناسب بعد التوصل الى اتفاق .

المعاهدة وثمار السلام (ملحق ١١) :

بتوقيع معايدة السلام بين مصر واسرائيل فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ أنتهت مرحلة تاريخية رائعة من مراحل نضال الشعب المصرى .. والتى امتدت ٣٠ عاماً ، من أجل استعادة حقوق الشعوب العربية . لم تبخل مصر خلالها بشئ .. فبذلت ما لم يبذل أحد من أجل التزامها القومى .. فكانت هي العمود الفقري الذى التفت حوله مقاومة البلدان العربية لدرء العدوان الواقع على الأمة العربية وشعوبها .

انها مرحلة قاسية بدت بالهزيمة العربية فى حرب عام ١٩٤٨ . وانتهت ومصر قد عرفت طريقها الصحيح الذى يوصلها الى تحقيق القدر الاكبر من أهداف الأمة العربية فى تحرير الأرض .. ووضع البذور الصحيحة للتسوية الفلسطينية العادلة .. أن مصر فى إدارتها الناجحة للصراع خلال هذه المرحلة ، إستخدمت جميع الاسلحة الشرعية المتاحة ، وكانت على بينة ووعى دائمين بالتطورات الدولية والمفاهيم والقواعد الأساسية فى السياسة وال الحرب وفى استخدام الاستراتيجية الشاملة فى سبيل تحقيق الأهداف القومية العليا .

ان مصر - بوعى كامل لحركة التاريخ - وضعـت بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ .. استراتيجية متطرفة بعيدة عن قوالب الفكر الجامدة والمناهج التقليدية .. ووضعت أهدافها امام عينيها دون أى تراجع عن التزامها القومى الذى يمثل جزء حيويا من كيانها ، ويلورت استراتيجية شاملة عملت طوال اثنى

عشر عاماً على تحقيق أهدافها مستخدمة كل الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية حيث :

* عملت على حشد اراده الأمة العربية واستعادة الثقة التي هزتها هزيمة يونيو ١٩٦٧ ،

فحشدت الموارد الممكنة لمواجهة التحدى .

* قبلت ما كان ينادي به المجتمع الدولى ، كعناصر للتسوية العادلة وهو ما تجسده فى القرار

٢٤٢ الذى قبلته جميع الدول العربية .

* جهزت المسرح الدولى والإقليمى والداخلى لاستعادة التوازن العسكرى والاستراتيجى بين

العرب وإسرائيل . وذلك من خلال سلسلة من المواجهات العسكرية الشرسة التى امتدت

على مدار ثانية عشر شهراً .. أطلق عليها اسم « حرب الاستنزاف » فارهقت عدوها

وسبرت غوره وكشفت غوره .

* شنت حرب أكتوبر العظيمة ، وهى على وعي كامل بأن الحرب هي امتداد للسياسة ولكن

بوسائل أخرى ، وأن الهدف من العمل العسكري هو اهداه نظريات التوسيع المتخفيه وراء

دعوى الأمن ، وكسر الجمود السياسى الذى احاط بالقضية العربية ، وفتح الباب أمام

التسوية الشاملة .. والسلام العادل وال دائم .. ووضع إسرائيل فى حجمها الطبيعي فى

الشرق الأوسط .. وإعادة الثقة للإنسان العربى فى نفسه وفي قدراته .

* فى ضوء ماضيق لم يكن الأمر غريباً - سوى على قله من قيادات عربية افتقرت الى

العقلانية .. صعب عليها استيعاب مفاهيم الحرب والسياسة فى العصر الحديث ،

ومناهج الحركة وأثناط السلوك التى تتوازم مع معطيات العصر وظروفه .. أن تقوم

مصر والصدام المسلح فى قمتها يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، بالدعوة الصريحة لوقف اطلاق

النار وعقد مؤتمر دولى للسلام .. وأن تعمل بجسارة على تطوير دور الولايات المتحدة

وتصعيده فى جهود التسوية ، ثم تقوم بتوقيع اتفاقيتين لفض الاشتباك مع إسرائيل ،

وتوفير فرصة إعادة بناء وتعمير منطقة القناة ، وعودة أكثر من مليون مواطن مصرى

إلى بلادهم ، وفتح قناة السويس للملاحة الدولية ، واستعادة ٥ , ٤ مليون طن من بترول

سيناء سنوياً .

* ثم جاءت مبادرة السلام لكي تتوج الجهود المصرية خلال هذه المرحلة .. وتقود مرحلة جديدة

مختلفة تماماً هي مرحلة بناء السلام ، وتؤدى إلى توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل ..

ووضع حجر الأساس للتسوية الفلسطينية .

من ناحية أخرى فإنه بتوقيع معايدة السلام . بدأت مرحلة أخرى جديدة من نضال الشعب المصرى لمواجهة تحديات المستقبل فى المجالين الداخلى والخارجى . . وهى مرحلة تتطلب من مصر أن تضع مجموعة جديدة من الأهداف والأولويات الاستراتيجية . لكنى يستكمل الشعب تحقيق أماله المنشودة فى قطف ثمرات السلام . . وفي مقدمتها تحقيق الأمان والاستقرار والتنمية لجموع الشعب الذى تحمل أعباء المواجهة العربية الاسرائيلية لمدة تزيد عن الثلاثين عاما . . كما تضع الأمة العربية على الطريق الصحيح لتحقيق أمالها وأهدافها القومية العادلة .

وليس هناك أدنى الشك فى أن معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية . . قد شكلت منطلقاً لمرحلة جديدة لمصر والعرب ولمنطقة الشرق الأوسط عامه . . ما زالت تداعياتها مستمرة حتى يومنا هذا . ويتخللنا لمعاهدة وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونتائجها فى شتى هذه المجالات . . نجد أنها حققت لمصر العديد من الأهداف المباشرة وغير المباشرة باللغة الأهمية لابد لنا أن نتناولها هنا .

فقد أدت المعاهدة الى انسحاب اسرائيلى كامل من شبه جزيرة سيناء ، وعودة السيادة المصرية على كامل ترابها المصرى . . وازالة الوجود الاسرائيلى منها وكان من أبرز المستوطنات الاسرائيلية . وأهمها مستوطنة « ياميت » القائمة عند الحدود الشرقية لمصر مع قطاع غزة بالقرب من رفح . . وكان هدفها استراتيجى هو خلق عازل اسرائيلى بين مصر وقطاع غزة ، يستكمل بعازل مماثل أقيم فى الناحية الأخرى من خط الحدود بقطاع غزة .

كان هدف استرداد سيناء هو الهدف الذى خاضت مصر من أجله حرباً شاملة ضاربة هي حرب أكتوبر . . ووضعت لتحقيقه استراتيجية شاملة طويلة الأمد ، تستخدم كل الأدوات المتاحة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً لتحقيق هذا الهدف الحيوى .

ولعل من أبرز النتائج التى أحدثت متغيرات هامة فى العقيدة التى غرسها بن جوريون فى المؤسسة العسكرية والقيادات السياسية الاسرائيلية . . حين ترك دولة اسرائيل .منذ قيامها دون ان يحدد لها حدوداً وأطلق كلمته الشهيرة . . « أن حدود اسرائيل هي حيث يقف جنود اسرائيل » ،

وهي كلامه تعكس المعنى الصارخ لعقيدة التوسيع الصهيونى ، فلأول مرة تعرف اسرائيل بأن لها حدوداً دولية هي الحدود المشتركة بينها وبين مصر ، وتعهد باحترامها لهذه الحدود ، وعدم المساس بها أو بسيادة الدولة المجاورة لها والتى تشاركها تلك الحدود . والحدود بين اسرائيل ومصر هو الجزء الوحيد من الحدود الذى يتمتع بهذه الصفات .. أما باقى حدود اسرائيل فهى تعتبرها أمراً مازال خاضع للمساومة والتفاوض سواء بالنسبة لحدودها مع سوريا عبر هضبة الجولان المحتلة .. أو مع الضفة الغربية والأردن حيث ما زالت تحتل الضفة الغربية حتى نهر الاردن .. أو بالنسبة للبنان حيث تحتل شريط من الأرض اللبنانية على امتداد حدودها معها، فلا ينتظرك أن تتخلى عنده بسهولة ما لم تضمن حصولها على ما تريده مياه الأنهر اللبناني وأهمها نهرى الليطانى والصبانى ..

ولاشك أن وجود علاقة سلام بين مصر واسرائيل فى شكل معايدة سلام موقعة من الطرفين ، وبشهادة الولايات المتحدة الامريكية .. قد أتاح لمصر مقدرة عالية على ممارسة العمل السياسى على نطاق واسع .. سواء على المستوىاقليمي أو المستوى الدولى .. وفتح أمام الدبلوماسية المصرية مجالات للحركة والعمل بفاعلية على صعيد العلاقات الدولية .. وذلك من خلال الصورة الجديدة التى تبلورت للعلاقة بين مصر والولايات المتحدة .. وكذا دول أوروبا الغربية التى كانت تدعم اسرائيل . وقد اعتمدت هذه الترعية الجديدة من العلاقات المصرية الدولية .. والتى تميزت بالعقلانية والموضوعية كمنهج سياسى أصيل ، وارتكتزت على الواقعية كنمط للسلوك السياسى المصرى . وكان الحوار هو السمة البارزة التى ميزت السياسة المصرية .. منذ أن بدأت مسارها على درب السلام ..

لقد ادعى الكثيرون عند توقيع معايدة السلام المصرية الاسرائيلية .. أنها سوف تجبر مصر من التزامها القومى ، وتسلب حقها فى ممارسته وفى الاشتراك فى العمل العربى المشترك ، خاصة فى اعمال الدفاع الجماعى العربى ، عند وقوع اعتداء على إحدى الدول العربية .. ورغم ان المعايدة لا تحتوى على ما يمنع مصر من ممارسة أى التزامات دولية أو عربية .. فقد أكدت الاحداث التى وقعت منذ توقيع المعايدة حتى اليوم .. ان المعايدة لم تنتقص من حق مصر فى التمسك بالتزاماتها ومارسة واجباتها القومية تجاه الدول العربية .. ليس فقط من خلال ميثاق جامعة الدول العربية والمعايدة العربية للدفاع المشترك .. بل ومن خلال ميثاق الامم المتحدة ذاته .. وهى التزامات تفرضها روابط قوية تاريخية وعرقية ولغوية قوية الجذور التى يصعب إقتلاعها ..

إن وجود حالة سلام بين إسرائيل ومصر - أقوى وأكبر الدول العربية - أتاح لمصر دوراً رائداً في عملية السلام ، ليس فقط بسبب الخبرات التي إكتسبتها في هذا المجال ، ولكن كذلك لثبات نجاح السياسة الواقعية التي تبنتها منذ انتهاء حرب يونيو ١٩٦٧ .. وأصبحت تمثل الآن السياسة الرائدة على مستوى العالم العربي والشرق الأوسط .. والمتطابقة مع روح العصر ومتطلباته .. ومن هنا فإن الدور الرائد الذي تلعبه مصر في الوقت الحاضر في عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط لدفعها للأمام من خلال علاقاتها الشديدة مع كل الأطراف المعنية العربية والأمريكية والإسرائيلية . لم يكن هو الدور الوحيد لمصر في هذا المجال ، بل إن إطار التسوية الشاملة الذي وقعته مع إسرائيل وما جاء بمعاهدة السلام ، بشأن هذه التسوية ، قد حدد بدقة الرابطة القوية التي تربط بين التسوية الشاملة والمعاهدة ذاتها باعتبارها جزء من هذه التسوية .. قد حددت طريق السلام ووضعت نموذجاً كاملاً للتحرك السياسي من أجل ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية وللتسويات الشاملة الأخرى .

ان انسحاب إسرائيل الكامل من سيناء أعاد إلى مصر بثروة سيناء كاملاً .. الذي أصبح يمثل أحد موارد الدخل الرئيسية لمصر . وقد أمكن تنمية حقوق منطقة خليج السويس وساحلها بعد أن زالت عنه عناصر التهديد والاحتلال .. حتى أصبح هذا الدخل يساهم بشكل فعال في دعم الاقتصاد المصري وعمليات التنمية .

كما ان «انهاء حالة الحرب» ، وحلول السلام بين مصر وإسرائيل ، قد أدى إلى خفض كبير في الإنفاق العسكري ، وما كانت يتطلب استمرار حالة الحرب .. ولا شك أن نفقات التسلح قد انخفضت بالقدر الذي يتناسب مع استخدام التكنولوجيا المتقدمة ، لذلك فان عمليات التخفيض في التسلح لا تمس المقدرة القتالية للقوات المسلحة بل ترفعها في بعض المجالات ، مع توجيه الفائض لسد جانب من احتياجات التنمية الاقتصادية . كما اتاح الفرصة للقوات المسلحة بامكاناتها الضخمة ان تشارك ايجابياً في اقامة المشروعات الكبيرة للبنية الاساسية للدولة وفي اعمال التنمية . من ناحية اخرى فقد نشطت وتطورت الصناعات الحربية في مصر .. حتى أصبحت مصر تنتج وتصدر العديد من انواع الاسلحة والذخائر من انواع الذخائر . ونحن نعرف مدى اهمية وجود القاعدة الصناعية الحربية في بناء القدرة العسكرية الذاتية .

لقد اتاح الاستقرار والامن فرصة طيبة لتطوير استخدام قناة السويس في الملاحة الدولية وفي خدمة وتنمية الاقتصاد العالمي .. الامر الذي أدى إلى زيادة عائدتها بشكل كبير . وعاد ليشكل أحد الدعامات الأساسية في دخل مصر القومي . وفي نفس الوقت شجع هذا المناخ الآمن المستقر الاستثمارات الأجنبية في شتى المجالات .. الامر الذي ظل متعدرا - وقد حرم منه الاقتصاد طوال فترة الحرب - لخشية المستثمر الأجنبي على امواله من أي تطورات حادة في حالة الاستقرار مع استمرار حالة الحرب .

ولا شك ان ظروف الحرب وأعبائها وانعكاساتها على افراد الشعب قد أدت الى حدوث إنخفاض حاد في الحالة المعنوية للمواطنين المدنيين استمرت منذ نكسة يونيو ١٩٦٧ .. الامر الذي وقف حائلا امام امكانية توجيه طاقات الدولة بكامل قدرتها البشرية المادية والمعنوية لسد احتياجاتها الرئيسية .. عادت الحالة المعنوية الطبيعية للمواطن المصري وتضاعفت الانتاجية على مستوى المجتمع كله .

ونظرا لطول فترة حالة الحرب ، وما جلبه من معاناة وشعور بعدم الاستقرار وخوف من مفاجآتها وأضرارها مع استمرار حالة التعبئة العامة لخدمة المجهود الحربي .. كان لزاما العمل على خلق شعور عام لدى المواطن بالاطمئنان على يومه وعلى غده .. بتوجيهه الموارد لسد احتياجاته الأساسية من طعام أو كساء ومرافق حيوية للخدمات الصحية والنقل والمواصلات والاتصالات وغيرها من الخدمات الضرورية للمجتمع . وقد ساعد على ذلك النجاح الذي تحقق في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية من خلال تقديم المساعدات والقروض ومساعدة مصر في اعادة بناء اقتصادها .

أضاف الى ذلك مشاعر العزة الوطنية وما ولدته هزيمة يونيو ١٩٦٧ من احساس بجرح عميق للكرامة الوطنية .. كل ذلك عايلته حرب أكتوبر .. واكتملت متطلبات استرداده بتحقيق السلام وتأكيد ان العنا ، الذي سببته والدماء التي سالت على ارض سينا ، لم تذهب هدرا .. وانها قد أثمرت امنا وسلاما واستقرارا وفوا .. بالرغم ان معاهدة السلام كانت اتفاقا يعالج حالة الحرب التي كانت قائمة بين دولتين هما مصر واسرائيل ، ويتحولها الى حالة السلام .. الان الارتباط الذي اصرت عليه مصر بين هذا السلام والتسوية الشاملة .. جعل من المعاهدة خطوة هامة في طريق الحل

الشامل . . كتأكيد لما التزمت به اسرائيل في اطار كامب دافيد . . واستعدادها للتفاوض مع باقى الدول العربية اطراف النزاع على نفس الاسس التي تفاوضت مصر على اساسها . . وذلك من خلال قيام كل من مصر واسرائيل بدعوة باقى الاطراف العربية المشاركة في النزاع للاشتراك في عملية التفاوض من اجل السلام . واذا كانت السنوات الطويلة قد مرت دون ان تستفيد الدول العربية من هذا الوضع فذلك لرفضها المستمر الدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل ، والتي اصبحت بعد مرور ثلاثة عشر عاما على معايدة السلام هي المنطلق الاساسى والمحور الذى تدور حوله عملية السلام الآن .

لقد أكدت معايدة السلام مع اسرائيل ، ان السلام لا يعني تنازلا عن السيادة ، وان مرونة الحركة لا تمثل تراجعا ، فالمناورة والحركة الغير مباشرة مطلوبة في ظروف التفاوض . . ولكن ذلك كله لم يكن يعني خروج عن المسار او انحراف عن الهدف . كذلك فان السلام اثنا يحافظ على الاستقلال السياسي ، ولا يؤثر على الالتزامات الدولية والاقليمية . . وقد أكدت كذلك ان الاعتراف باسرائيل كدولة قائمة ولها حق استمرار الوجود - كامر واقع يصعب تغييره - لا يعني اعطاؤها أى حق في التوسيع في الاراضي العربية المجاورة . . خاصة بعد ان يتم تقوين وجود اسرائيل بين كل جيرانها العرب ، وتحديد الحدود الدولية لها والتزامها بحدود آمنة ومعترف بها وهو التزام يسرى على كل الاطراف الامر الذي يحفظ لاسرائيل حدودها . رغم ان موضوع المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة ، من الموضوعات الصعبة والشائكة نظرا لما ترمي اليه اسرائيل من خلق واقع جديد وفرض مدلول سياسي لوجودها . . الا ان اخلاقه كل مستوطنات سينا وازالتها . . قد خلق سابقة هامة لابد ان تدعم موقف المفاوض العريسى وهو يواجه مشكلة المستوطنات في مفاوضات السلام وهي ميزة لم يتمتع بها المفاوض المصري عندما كان يتفاوض بشأن مستوطنات سينا وارسا مبدأ اخلاقتها وازالتها مع اسرائيل .

ان تحول الدور الامريكي في عملية السلام من دور الوسيط الى دور الشريك الكامل . . كان نجاحا كبيرا للسياسة المصرية . . أتاح الفرصة لاماكن اشراكها بقوة في مرحلة السلام الشامل ، واذا كانت الولايات المتحدة تلعب حاليا الدور الرئيسي في دفع وتوجيه عملية السلام نحو الحل الشامل ، فذلك يعود الى الجهد الكبير الذي بذلته مصر خلال السبعينيات لتطوير الدور الامريكي عن اقتناع

بان ٩٩٪ من اوراق الخل فى يد الولايات المتحدة . . ولا شك ان مسار الاحداث العالمية والاقليمية قد شارك فى تطور الدور الامريكي . . وفي اقتناع الولايات المتحدة بدورها القيادى الضروري لحفظ مصالحها والمصالح الحيوية العالمية فى المنطقة .

لقد دعمت معايدة السلام المصرية الاسرائيلية التطور الهام الذى حدث لدى الرأى العام العالمى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ . . تجاه القضية الفلسطينية ، والنظر اليها على انها قضية شعب له الحق فى الحياة والوجود ، والحصول على وطن بعد ان كان يعتبرها قضية لاجئين يحتاجون الى المأوى والطعام . كما ان الاتفاق التكميلي الذى الحق بالمعايدة ، الخاص باقامة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة . . اصبح هو الباب المفتوح حاليا امام المناوش الفلسطينى والذى يحتوى على ما التزمت به اسرائيل تجاه القضية الفلسطينية من التزامات دولية . يمكن للمفاوض الفلسطينى ان يأخذ من هذه الاتفاques ما يشاء وما يراه نافعا ومفيدا فى نضاله الحالى وفى نفس الوقت ملزما لاسرائيل .

وأخيرا فقد رسمت مصر طريقها الجديد وفقا لمجموعة جديدة من الاولويات الاستراتيجية . .
كان يجب ان تأخذ فى اعتبارها بعض الاسس الضرورية لمواصلة المسيرة الناجحة نحو المستقبل . .
والتي تقوم على عدة مبادئ :

* ان التسوية المصرية الاسرائيلية ليست هي نهاية المطاف ، بل ان مصر ستتحمل طبقا لتعهداتها فى معايدة السلام وفى اطار كامب دافيد . . مع الفلسطينيين عبء المعركة التفاوضية الشرسة (التي يدور رحاها على جبهة التسوية الشاملة) .

* ان مصر سوف تقف الى جانب اي طرف عربى يقبل التفاوض على اساس المبادئ العامة التي ارستها معايدة السلام التي توصلت اليها مصر حقيقة بجهد منفرد فى ظروف بالغة الصعوبة . . ولكن من اجل هدف مشترك فى اطار التزام قومى .

* ان المصلحة العليا لمصر ، تفرض عليها ان تسعي لتحقيق الاستقرار ، ليس فقط على المستوى الذاتى ، ولكن ايضا على المستوى الاقليمى . . فى هذه المنطقة ذات الوضع والامكانيات والموارد الاستراتيجية الحساسة ومصر فى محاولاتها تحقيق هذا الهدف القومى يجب ان تتعاون مع كل القوى المحبة للسلام والتقدم .

* ان مصر الساعية بنشاط لتشبيت مواقفها وتنمية دورها فى المجال الاقليمى والعربى يجب ان تسعى لتعزيز مكانتها الدولية وان تشارك فى كل انشطة السلام المتعلقة بدوائر اهتماماتها سواء الدائرة الاسلامية او الدائرة الافريقية .. وان تستمر متمسكة بمبادئها وقيمها واخليقياتها .. وإيمانها بحق الشعوب فى ان تتمتع بشمرات عملها وجهدها وبروراتها دون سلب او ابتزاز او تهديد وفى ظل مناخ من الامن والاستقرار والسلام .

• • •

خانہ

خاتمة

بعد توقيع معايدة السلام المصرية الاسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ ، وصدور القرارات العربية فى بغداد بمقاطعة مصر سياسيا واقتصاديا .. دخلت العلاقات المصرية العربية مرحلة غير طبيعية ولعل من الظواهر ذات الدلالة فى هذا الشأن .. انه بالرغم من الخلافات التى كانت قائمة بين العرب ، الا انهم قد تضامنوا فى عدائهم لمصر .. لسلوكها المنطوى والواقعى فى علاج قضية السلام مع اسرائيل . وقد اتسمت مرحلة القطيعة العربية لمصر بتبادل الحملات الدعائية بين بعض النظم العربية من جانب مصر من جانب اخر وتضمنت توجيهاته اتهامات باطلة ضد مصر وسياستها ورد مصر عليها بان سياسة هذه النظم تتسم بالبعد عن الواقعية وعدم القدرة على الحسم وعدم تفهم حقائق الموقف السياسى فى العالم وفي المنطقة العربية . وقد توقفت الحملات الاعلامية المصرية بمجرد ان تولى الرئيس حسنى مبارك مقاييس الحكم فى عام ١٩٨١ ، واصدر توجيهاته بوقف هذه الحملات .

وقد شكلت هذه المبادرة بداية طيبة لسياسة مصر العربية وجهود الدبلوماسية المصرية التى امكنتها ان تتحقق نجاحا حقيقيا بدءاً بتحررها من الحصار الجماعى العربى ، وانتهاءً باعادة كل الدول العربية لعلاقاتها الكاملة مع مصر ، وعوده مصر الى الجامعة العربية وعودة مقر الجامعة الى القاهرة فى الفترة بين عامى ١٩٨٧ - ١٩٨٩ .

ورغم الضغوط التى تعرضت لها مصر .. منذ نهاية عقد السبعينيات وفى معظم سنوات الثمانينات لم تغير مصر منطقها السياسى .. وظل منطقها هو السلام الذى يتوكى المصالح القومية والذاتية فى آن واحد .. ويدعو الى حماية السيادة وإرساء قواعد الامن والاستقرار القائم على الاحترام المتبادل والسلام القائم على الحق والعدل والمنافع المتبادلة ذلك لأن سياسة السلام والمصالحة التى انتهت بها ما زالت تنتهجها مصر .. لم تكن سياسة مرحلية او خطوات تكتيكية فحسب بل هي تشكل اختيارا استراتيجيا اصيلا ، يعبر عن الروح المصرية والمفهوم المصرى للمصلحة القومية ومصالح شعوب المنطقة بما فيه الشعب الفلسطينى .

لقد بدأت المعالم المبدئية لهذه السياسة تبلور من خلال تجارب الثورة المصرية ضد العدوان ، ثم انطلقت بكمال عناصرها مع انطلاقه التحرير الذى بدأت يوم ٦ اكتوبر ١٩٧٣ ، واستمرت طوال عقد السبعينات .. ثم تطورت وتبليورت على الصعيد القومى مرة اخرى خلال السنوات الاخيرة من عقد الثمانينات ومازالت مصر تعمل على ترسیخ ثوابت هذه السياسة .. بدعمها لكل الجهود المبذولة في كل المراحل ومع كل القضايا .. للتوصل الى سلام شامل وعادل في الشرق الاوسط .. وكان على مصر وهي تواجه تحديات جديدة على رأسها المقاطعة العربية .. ان تضع استراتيجية عالية المرونة ، هدفها المحدد هو تدعيم الامن القومي المصرى .. من خلال سياسة واعية لاعادة بناء الجسور العربية، واستمرار التمسك بسياسة التسوية الشاملة لمشكلات الصراع العربي الاسرائيلي ، والعمل على دعم الاستقلال السياسي والبعد عن التبعية ..

كان الاقتراب المصرى من العرب او الاقتراب العربى من مصر .. ضرورة امنية حيوية فى المقام الاول، تأكيدت اهميتها عندما تعرضت الدول الخليجية للتهديد الايرانى المباشر اثناء حرب الخليج الاولى .. كما كان هذا الاقتراب اضافة هامة لدور مصر ورصيدها يسهل كثيرا من مهمة دفع عملية السلام بهدف الوصول الى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية .. ويدعم من الموقف المصرى ازاء الاطراف الاخرى في الصراع ولاسيما اسرائيل .. فضلا عن ان ذلك يتبع بدائل عديدة للمناورة والحركة الدبلوماسية المصرية ..

من ناحية اخرى فقد استمرت سياسة التسوية الشاملة لمشكلات الصراع العربي الاسرائيلي تمثل هدفا استراتيجيا ثابتا واساسيا لدى القيادة السياسية المصرية ، عن يقين بان حل القضية الفلسطينية هو الطريق الى تحقيق سلام حقيقى في المنطقة العربية .. تشترك فيه كل الاطراف العربية المعنية .. الامر الذى سيؤكّد سلامية التوجهات الاستراتيجية المصرية فيما يتعلق بمعالجة القضايا الخلافية والصراعية التي تعد القضية الفلسطينية ابرز ماذجها تعقيدا .. كما انه يدفع العرب او جانب رئيسى من الدول العربية الى اللحاق عمليا بما سارت عليه استراتيجية مصر منذ عشر سنوات سابقة الامر الذي يؤكّد ان المقاطعة العربية لمصر لم يكن لها ما يبررها سوى ان مصر قد سبقت الدول العربية الاخرى في ادراكها لطبيعة وابعاد الموقف السياسي في منطقة الشرق الاوسط على اساس من الواقعية وبأسلوب الحلول العملية التي يمكن ان تحقق الاهداف العربية .. وخيرا فان نجاح مصر في

هذا الاتجاه سوف يؤكد عمليا ان مصر هي الدولة القائدة في المنطقة العربية ، رغم محاولات بعض النظم العربية محاصرة توجهاتها السياسية

كذلك استهدفت الاستراتيجية المصرية في عقد الثمانينات التأكيد على ممارسة الاستقلال السياسي وانطلاق القرارات المصرية عن اعتبارات المصلحة المصرية الوطنية . فعلاقة مصر الوثيقة بالغرب وفي مقدمته الولايات الأمريكية لا ينفي عنها صفة الاستقلالية وكونها دولة تعزز بارادتها الحرة وقرارها المستقل . وان هذه العلاقة لم ولن تمنع مصر من الجهر بما تراه من رؤية سياسية ، حتى وان كانت مخالفة للرؤية الغربية عند الضرورة : سواء في القضايا المتعلقة بالأمن الدولي أو مشكلات منطقة الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي ومعالجة القضية الفلسطينية

كما ان وجود علاقات دبلوماسية عادية وما يتبعها من تفاعلات طبيعية بين مصر وإسرائيل يحكم معاهدة السلام والتزاماتها والالتزام احد المعالم التي تميز السياسة المصرية - لا يعني ان مصر قد فقدت هويتها العربية او رؤيتها القومية او انها تخلت عن القضايا العربية او ان نقاط الخلاف بين مصر وإسرائيل قد انتهت .

من اجل تحقيق هذه الاهداف تحملت مصر دائما مسؤوليتها القومية والدولية كاملة ليس فقط باعتبارها الدولة العربية الرائدة في هذه المجالات . . ولكن كذلك بحرصها على اداء دورها التقليدي في اقامة جسور التفاهم والتواصل خدمة للسلام والعدل

على الصعيد العربي ، تميزت السياسة المصرية وتفاعلاتها مع العالم العربي طوال سنوات حقبة الثمانينات بابيجابية كبيرة بلغت ذروتها خلال عام ١٩٨٧ . . أدت الى تعديق تيار الواقعية السياسية في سلوكيات غالبية الدول العربية تجاه مصر . . وهي الواقعية التي أكدتها تعاظم الاثار السلبية الناجمة عن استمرار التباعد بين مصر والدول العربية . لذلك كانت ردود فعل الدول العربية ايجابية . وكانت نتيجة استمرار التفاعلات الجدية بين مصر وهذه الدول ان حققت الدبلوماسية المصرية مع الدول العربية نجاحا ضخما في سياستها التي أعلنتها من قبل بشأن عودة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية ، وهي السياسة التي قامت في مجلتها على عدم وضع شروط مسبقة لعودة هذه

العلاقات وترك القرار في هذا الشأن للدول العربية نفسها مع عدم ممارسة أي ضغوط على أي طرف عربي في اتجاه آخر .

ان روح المصالحة والاعتدال التي اتسم بها السلوك السياسي المصري لم تكن ولد هذه الازمة العربية . ولكنها تعبير اصيل عن طبيعة الشعب المصري . . وحرصه على العيش في استقرار وامن بعيداً عن المغامرات السياسية والعسكرية معتمداً في تنفيذ ذلك على استراتيجية شاملة . . تستخدم كل أدواتها السياسية والاقتصادية . . ولا تلجأ إلى استخدام القوة الا كملجاً اخير لرد العدوان وحماية الأمن القومي وفرض السلام .

لقد ظلت قضية الصراع العربي الإسرائيلي تمثل دائماً التحدي الرئيسي في السياسة المصرية وفي استراتيجية مصر الهدافة إلى تحقيق الاستقرار والسلام . . ورغم اعتبار معايدة السلام خطوة حاسمة في هذا الاتجاه فقد ظل هذا التحدي قائماً في مواجهة السياسة المصرية وان اختفت صوره وأبعاده . . اذ تحول التحدي من صدام قوى إلى صدام علاقات . فقد تسبب وجود العلاقات المصرية الإسرائيلية في إحداث مؤثرات في العلاقات المصرية مع العديد من الدول الإقليمية والقوى العالمية الفاعلة في النظام الدولي وقتنى ابتداءً من بعض الدول العربية الرافضة وانتهاً بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

لقد ألقت هذه المؤثرات أعباء إضافية جسيمة تطلب من مصر جهداً كبيراً استمر طوال السنوات العشر التي أعقبت توقيع المعايدة . كان ابرزها ضرورة خلق توازن ثابت بين الالتزامات القومية العربية وال العلاقات المصرية الإسرائيلية على الجانب العربي او على الجانب الإسرائيلي .

ولاشك ان النظرة الثانية لتطورات السياسة الخارجية المصرية وتفاعلاتها الدولية بين مطلع الثمانينات . . وما نتھت اليه في مطلع التسعينات . . يكشف لنا حجم النجاح الكبير الذي حققه سواء في تأثير الدور المصري على الوضع الإقليمي بشقيه العربي والإسرائيلي ، او في تجسيد المكانة الدولية التي اكتسبتها مصر . ان تأملنا في هذه العجلة - التي نهدى بها لما سنتناوله في الجزء الثاني من هذه الدراسة - لما حدث من تطورات يمكننا ان ندرك حجم التحديات التي تجاوزتها

السياسة المصرية . . وهي تشق طريقها التي تسكّت به منذ حرب أكتوبر . والقيم والمبادئ التي ارستها هذه الحرب كبداية حقيقة لمسيرة السلام في الشرق الأوسط .

لقد قاد الرئيس حسني مبارك مسيرة مصر في هذه المرحلة . . عن إيمان مطلق بصحة سلوكها السياسي السليم في قضية الصراع العربي الإسرائيلي . . وعن اقتناع بان تحركها من أجل تحقيق السلام باستخدام منهج عقلاني موضوعي . . كان ضرورة قومية قبل ان يكون مصلحة وطنية . ورغم كل التداعيات التي فرضت عليها نتيجة للعمليات العدائية التي اطلقتها بعض القيادات العربية في اعقاب توقيع معايدة السلام مع إسرائيل . . لم تتخلى مصر عن عقيدتها القومية او تراجع عن دعم وتأييد الحقوق العربية ، بل تسكّت بالعمل على استعادة الدائرة العربية المفقودة مع اعتبار ان ماحدث من مواقف عربية ضد سياستها لن تثبت ان تكشف الايام عن زيفها وبعدها عن الواقع السياسي للأوضاع العالمية والإقليمية ، واعتمادها على الشعارات التي لاتتحقق نفعا او تحسّم وضعها او توفّي بالتزامن قوميا اصيلا . . وان مصر عندما اتخذت هذا المنهج العلمي كانت أبعد نظرا وأعمق إدراكا لواقع الوضع العالمي والإقليمي .

لم تكن مهمة العودة المتبادلة بين مصر والعرب مسألة تتعلق بتأكيد سلامة السياسة المصرية الخارجية فحسب . ولكنها كانت تتطلب جهدا مصريا خاصا يحقق التوازن الذي يحكم دور مصر الإقليمي ويخلق صياغات جديدة لسياستها ودبلوماسيتها تجمع بين التزاماتها التعاقدية المتعلقة بمعاهدة السلام مع إسرائيل وأولويات إلتزاماتها القومية كمعامل ثابتة في سياستها الخارجية .

خلال النصف الاول من عقد الثمانينات واجهت هذه المعادلة الصعبة كثيراً من المعوقات . . غير ان مصر نجحت في اجتيازها في ظل اسلوبها العقلاني ومنطقها القوى في تعاملها مع الدول والقضايا العربية . . وذلك من خلال تجنبها الدخول في المهارات الكلامية مع طرح موضوعي لكل المشكلات العربية عند التعرض لها ، والابتعاد عن نقاط الخلاف العربية والتركيز على نقاط الاتفاق والاستفادة منها في تسوية اي نقاط تظهر للخلاف .

من ناحية اخرى فقد تأكّدت اسرائيل من خلال السلوك السياسي المصري معها وفي القضايا العربية المطروحة . . ان معااهدة السلام معها لا تفرض قيوداً تسلب مصر حق الدفاع عن مصالحها الوطنية والتزاماتها العربية . . فقد اصرت دائماً على ضرورة التوصل الى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية في - مواجهة رفض اسرائيلي شديد - مؤكدة بذلك تضامنها مع الشعب الفلسطيني ودفاعها عن المصالح العربية . إنها نفس المبادئ التي طبقتها ابان الحرب الإيرانية العراقية . . وهي نفسها التي دفعتها الى الوقوف الى جانب لبنان اثناء الغزو الإسرائيلي لها ١٩٨٢ ثم الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية اثناء ازمتها الكبرى في لبنان عام ١٩٨٣ .

هكذا بدأت القطيعة العربية تتتصدّع ويدوّب الجدار المفتول من برود العلاقات وتعدد الاتصالات الثنائية على عدة مستويات لتنتصاعد حتى تصل الى مستوى القمة . فقد اعلنت الاردن قرار عودة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر في خريف ١٩٨٤ . كما شهد عام ١٩٨٦ عودة العلاقات العربية المصرية من الناحية الواقعية . ولكن تم تدشينها رسمياً في العام التالي . فقد عادت اللقاءات وتبادل الرسائل وعقد الاتفاقيات كما عادت مصر لعضوية العديد من الاتحادات العربية . . وفي عام ١٩٨٧ تصاعد حجم التفاعلات العربية المصرية قبل ان تتم اعادة العلاقات الدبلوماسية رسمياً بين مصر واغلب الدول العربية في نهاية العام . وفي هذا العام وقفت مصر الى جانب اتفاقيّة الشعب الفلسطيني ونضاله داخل ارضه . . مؤكدة تضامنها معه وحرصها على الدفاع عن مصالح العالم العربي وان علاقاتها مع اسرائيل لا تعنى تخليها عن التزاماتها القرمية .

وازدادت التفاعلات على المستويات الثنائية والجماعية في صور مختلفة . . تأكّد من خلالها وقوف مصر وراء القضايا العربية ودفعها لعملية السلام بين العرب واسرائيل وارتباط ان أمن مصر بكل ما يجري في المنطقة العربية خاصة ما يتعلق باحداث الساحة الخليجية بما في ذلك الالتزام بنصوص اتفاقية معااهدة الدفاع العربي المشترك .

وفي قمة عمان ١٩٨٧ بلفت التطورات ذروتها حين اتخذت القمة العربية قرار يتبع للدول العربية اعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر اذا ارادت ذلك . . . ومع نهاية العام كانت أعلام كل من دولة الامارات العربية وال العراق والمغرب والكويت واليمن الشمالية (قبل الوحدة) وال سعودية والبحرين و موريتانيا و قطر و فلسطين قد عادت لترفع في القاهرة مرة اخرى .

ان استعادة العلاقات المصرية العربية رسمياً كانت البداية الحقيقة لعودة الدور المصري الفعال في اطاره العربي بكل عناصر قوته السابقة في المتغيرات التي حدثت في توازنات القوة والوضع النسبي . ولم يكن قد يبقى لاستكمال المراسم الشكلية للدور المصري القوى سوى العودة الى الجامعة العربية وقد تحققت في عام ١٩٨٩ .

كانت هذه العودة تتويجاً لجهد مصر الصادق المستمر في المجال العمل القومي وحرصها الدائم على الحفاظ على جوهر سياستها العربية والتزامها بالامن القومي العربي كأولوية مع الحفاظ على جوهر السلام مع اسرائيل .

ويشاء التقدير ان يشهد عام ١٩٩٠ حدثاً خطيراً على المستوى العربي والدولي هو ازمة الخليج لقيام العراق باجتياح دولة الكويت . . . يفتح الباب لتؤكد مصر تأكيد عملياً شاملـاً كل ثوابت سياستها الخارجية بكل اولوياتها والتزاماتها العربية . . . وسعيها نحو السلام . . . واستخدام وسائل الاستراتيجية الشاملة في تنفيذ هذه التوجهات بما في ذلك المشاركة في الجانب العسكري من ازمة الخليج وفي تخليص ارض الكويت من الاحتلال العراقي بالقوة في تعاون وثيق مع القوى العربية والدولية . . . وكان ذلك عن ايمان واقتناع بضرورة اعادة الاستقرار الى المنطقة وردع العدوان ايـا كان الطرف الذي يقوم به . . . والعمل الجاد والمكثـف من اجل تحقيق السلام في المنطقة . . . من خلال السعي الدائب نحو التسوية السلمية الواقعية للصراع العربي الاسرائيلي . . . والتي تتفق مع واقع المعطيات والتحولات التي شهدـها العالم في عقدى السبعينـات والثمانينـات وما يشهـدـه العقد الحالـي من متغيرات تمثل نظامـاً دولـياً جديـداً . . . كان ذلك كله تأكيداً لخطـها الاستراتيجـي الثابت والنـابـع من حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

لقد مثلت ازمة الخليج اكبر التحديات التى واجهت السياسة المصرية الخارجية بكل عناصرها .. وفجرت تحديات أخرى كان لابد للسياسة المصرية ان تتصدى لها .. ولقد اظهرت القرارات الحاسمة التى اتخذها الرئيس حسني مبارك إبان هذه الازمة .. قدرة مصر على التعامل الجاد مع اشد المواقف تعقيدا .. من خلال حرص واضح على الحفاظ على كيان الامة والعمل الصادق على احتواء ازمتها مهما بلغت شدتتها لاعادة الامن الى ربوعها .

لقد ادركت الولايات المتحدة من خلال هذه الازمة مدى عمق تأثير الدور المصرى فى مسار الازمة التى ازعجت العالم كله .. حتى تحول هذا الادراك عندما بدأت عملية السلام والسعى من اجل التسوية الشاملة الى ايمان بأن مصر بسياساتها المعتدلة وسعيها الدؤوب من اجل السلام .. هي السند الهام الذى يساعد السياسة الامريكية على تحقيق اهدافها الخاصة بفرض الاستقرار وتصفية بؤر التوتر والنزاع فى المنطقة وهو نفس الهدف الذى تسعى مصر الى تحقيقه منذ ربع قرن .

وقد لعبت التحولات التى جرت فى النظام الدولى دوراً مساعداً فى التوصل الى هذه الرؤية ، بعد ان تراجعت اجواء الحرب الباردة ، وبدأ النظام الدولى يأخذ شكلاً جديداً يسمح للولايات المتحدة بان تأخذ مركز الصدارة دون منافس .. وتتحول دوراً قيادياً شبيه منفرد .. فى ضرورة العمل على حل الصراعات والمشاكل بالوسائل السلمية وعلى رأسها الصراع العربى الاسرائيلى .

ولقد كان لمصداقية السياسة المصرية واعتمادها على ثوابت موضوعية مستقرة لا تتغير او تتلون كسمة السياسات الشائعة بين العديد من دول المنطقة .. دورها الهام فى تأكيد ابعاد التوافق المصرى الامريكى .. خاصة ما يتعلق برفض استخدام القوة فى حل الصراعات ورفض الاستيلاء على اراض الاخرين بالقوة ، وتحقيق الاستقرار والامن والسلام فى منطقة الشرق الاوسط .

من هذا المنطلق .. ما ان توقف القتال فى حرب الخليج حتى تقدم الرئيس جورج بوش فى ٦ مارس ١٩٩١ بمبادرة للسلام فى الشرق الاوسط .. مستندا الى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وعلى مبدأ "الارض مقابل السلام" مع ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .. انها نفس المبادئ التى حددتها مصر وقامت على أساسها إطارى كامب ديفيد ومعاهدة السلام .

وقام جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية بجولاته المكوكية التى بلغت ثمان جولات .. لعبت خلالها مصر دورا اساسيا فى دفع حركة السلام وازالة المعوقات التى اعترضتها .. وذلك من اجل عودة مؤتمر السلام للانعقاد مرة اخرى بعد مضى ثمانية عشر عاما على انعقاده فى جنيف عام ١٩٧٣ .

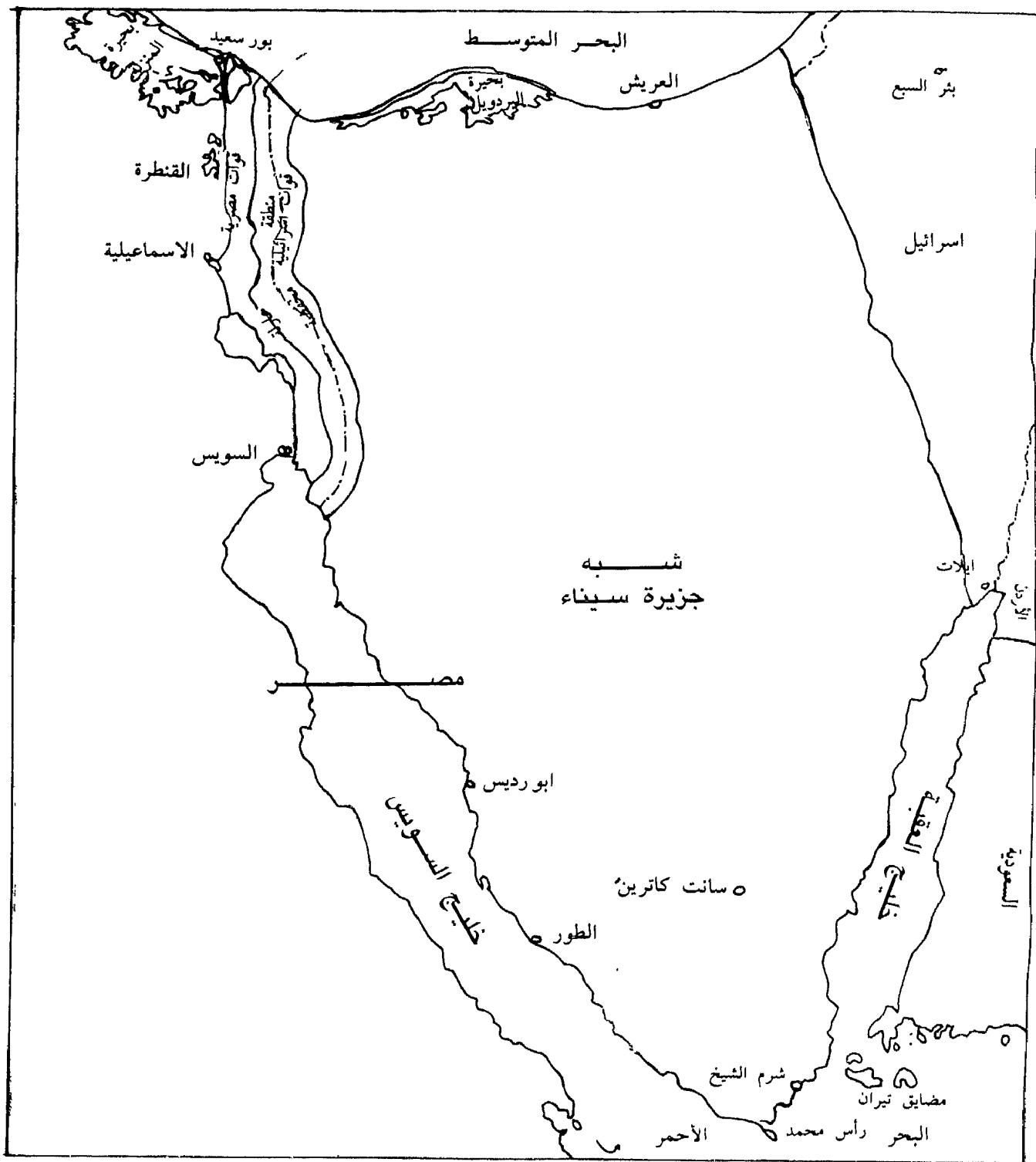
هكذا اصبح يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٩١ مسجلا بين الايام المشهودة فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلي .. حينما شهدت العاصمة الاسبانية مدريد انعقاد اولى جلسات المؤتمر .. ليبدأ مرحلة جديدة حاسمة فى عملية السلام بالشرق الاوسط .. تتولى فيها مصر دورا رائدا هاما بحكم خبراتها الواسعة فى هذا المجال .. وقدراتها التى اكتسبتها على مدى عقدين من التعامل المباشر مع قضايا الامن والتفاوض والتسوية .. والعمل الدائب من اجل ارساء قواعد السلام الحقيقى الراسخ .. القائم على دعامتى الحق والعدل .

كانت هذه الحقيقة هي العجالة التى أردت بها ان أمهد للجزء الثاني من هذا الكتاب حول «حرب اكتوبر .. وحصاد السلام » باذن الله

تم الجزء الاول بحمد الله

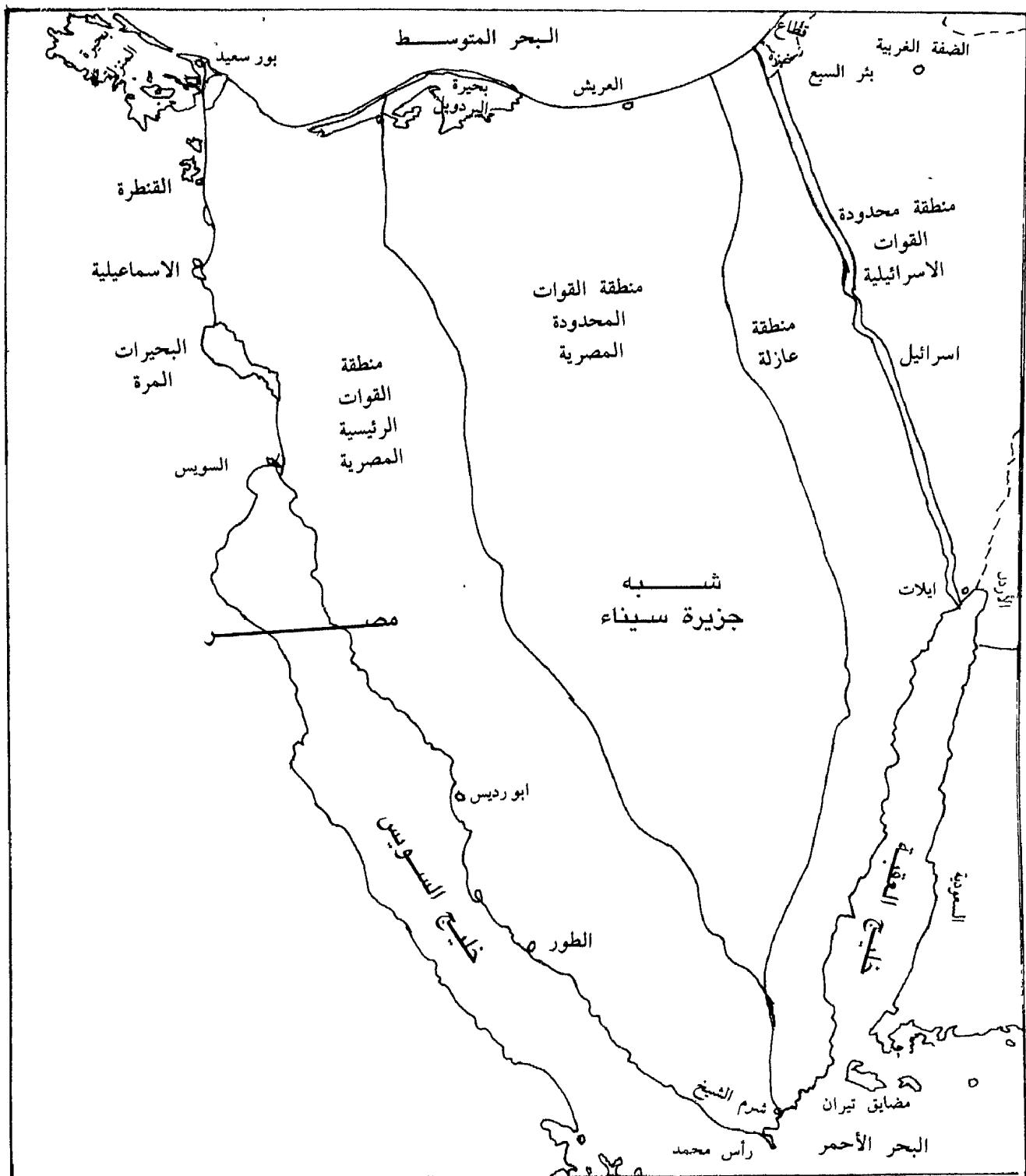
• • •

الخواص



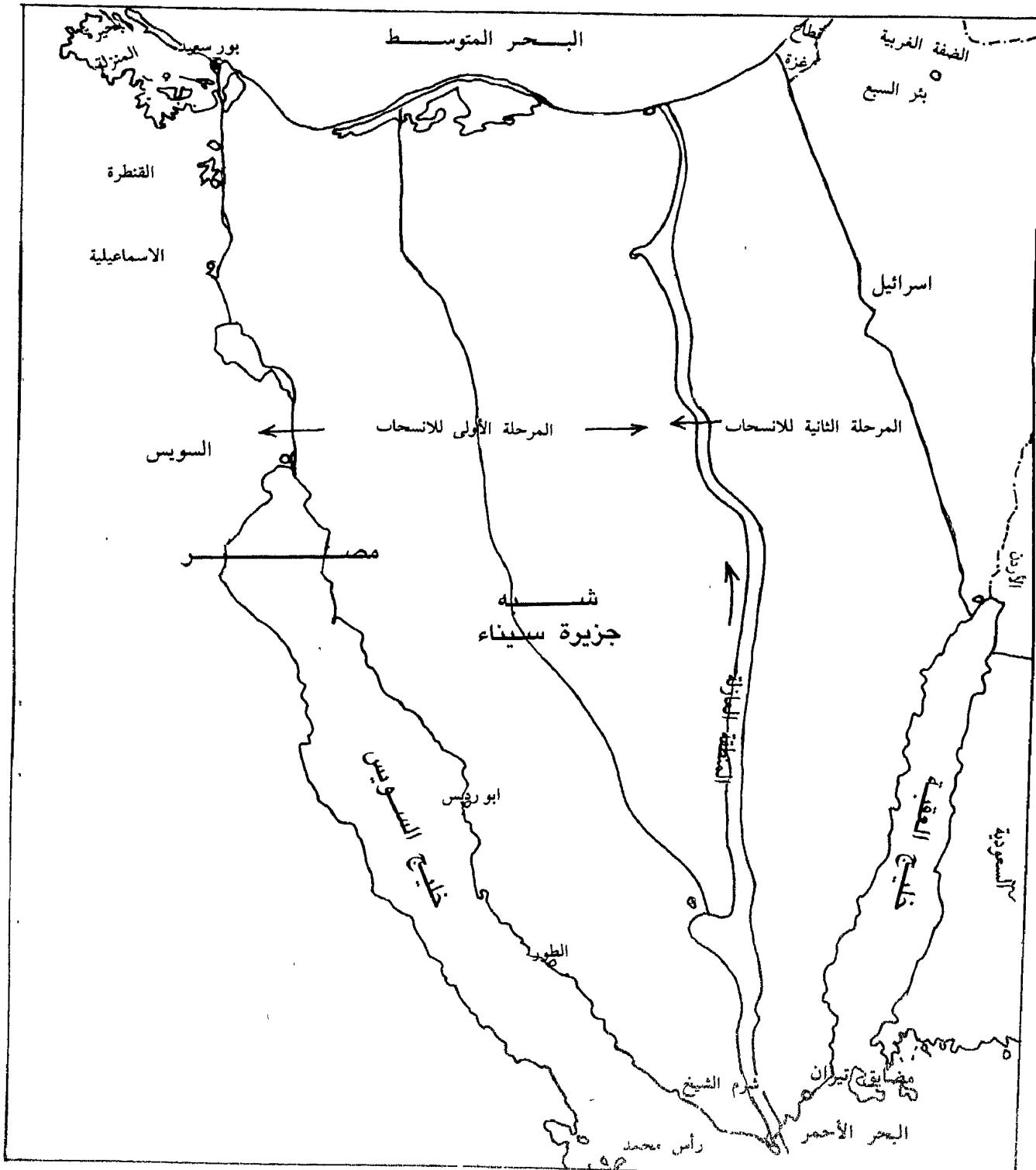
خريطة رقم (١)

اتفاقية فصل القوات الاولى (١٨ يناير ١٩٧٤)



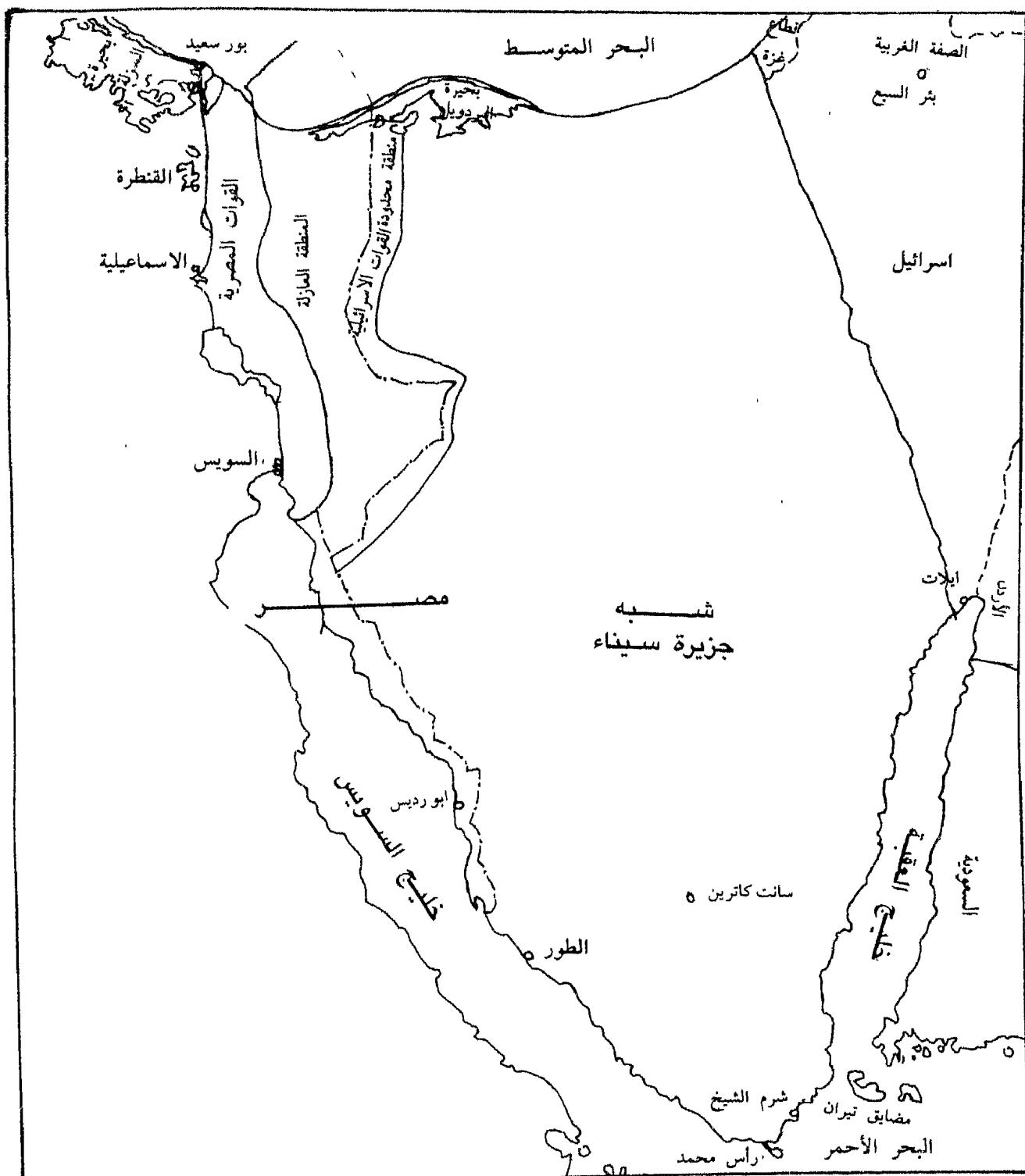
خريطة رقم (٢)

اتفاقية فصل القوات الثانية (١ سبتمبر ١٩٧٥)



الخريطة رقم (٣) هرالد الانسحاب من سيناء (المرحلة الأولى والثانية)

٢٥ إبريل ١٩٧٩ إلى ٢٠ إبريل ١٩٨٢



خريطة رقم (٤) الخطوط التي تفصل المناطق في سيناء وأسرائيل (محايدة السلام) (٢٦ مارس ١٩٧٩)

الملا حق

الملحق

- ملحق (١) قرار مجلس الأمن ٤٤٦ (٢٢ نوفمبر ١٩٧٦)
- ملحق (٢) مبادرة الرئيس السادات للسلام الاولى (٤ فبراير ١٩٧١)
- ملحق (٣) مبادرة الرئيس السادات للسلام الثانية (١٦ أكتوبر ١٩٧٣)
- ملحق (٤) قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (٢٢ أكتوبر ١٩٧٣)
- ملحق (٥) اتفاق النقاط الستة (١١ نوفمبر ١٩٧٣)
- ملحق (٦) اتفاق فض الاشتباكات الاول (١٨ يناير ١٩٧٤)
- ملحق (٧) اتفاق فض الاشتباكات مع سوريا (٣١ مايو ١٩٧٤)
- ملحق (٨) اتفاق فض الاشتباكات الثاني (سبتمبر ١٩٧٥)
- ملحق (٩) ملخص لمبادرة السلام (خطاب القدس ٣٠١١ نوفمبر ١٩٧٧)
- ملحق (١٠) اطار كامب ديفيد (١٨ سبتمبر ١٩٧٨)
- ملحق (١١) معاهدة السلام (٢٦ مارس ١٩٧٩)

ملحق (١)

قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢
(٢٢ نوفمبر ١٩٦٧)

ان مجلس الامن

اذ يعرب عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الأوسط واذ يؤكد عدم جواز حيازة الأرض بطريق الحرب ، وال الحاجة الى العمل من أجل سلام عادل و دائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة ان تحيى في أمن .

واذ يؤكد ايضا ان جميع الدول الاعضاء بمقولها ميثاق الامم المتحدة قد تعهدت بالالتزام بالعمل وفقا لل المادة الثانية من الميثاق .

١ - يؤكد ان تطبيق مبادئ الميثاق في اقامة سلام عادل و دائم في الشرق الأوسط ينبغي أن يشمل تطبيق كل من المبدأين التاليين :

أ - انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من اراضي احتلت في الصراع الاخير .

ب - انهاء كل دعاوى او حالات الحرب واحترام والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة ووحدة اراضيها واستقلالها السياسي وحقها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة معترف بها متحركة من التهديدات بالقوة وباستخدام القوة .

٢ - يؤكد ايضا ضرورة :

أ - ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة .

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

ج - ضمان حصانة الاراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق اجراءات تشمل اقامة مناطق منزوعة السلاح .

٣ - مطالبة السكرتير العام بتعيين ممثل خاص يتوجه الى الشرق الأوسط لاقامة واجراء اتصالات مع الدول المعنية من أجل تنشيط الاتفاق ومساعدة الجهد المبذولة لتحقيق تسوية سلمية و مقبولة وفقا لاحكام و مبادئ هذا القرار .

٤ - مطالبة السكرتير العام بابلاغ مجلس الامن في اسرع وقت ممكن بالتقدم في الجهد التي يبذلها الممثل الخاص .



ملحق (٢)
مبادرة الرئيس السادات الاولى
(٤ فبراير ١٩٧١)

أولاً : ان الجمهورية العربية المتحدة تعتبر نفسها ملتزمة بمسؤولية واحدة لا بديل لها وهي تحرير جميع الراضي المحتلة في عدوان ٦٧ وذلك هو الالتزام الأكبر وفي سبيله كل عملنا السياسي والعسكري والاقتصادي والدبلوماسي وعلى طريقة ، كل التضحيات مهما بلغت ان الالتزام الأول لكل امه هو التزامها تجاه حريتها في اطار مبادئ القانون الدولي ولا يستطيع احد ان يطلب اليها او يفرض عليها الزامها تجاه حريتها في اطار مع هذا الالتزام المقدس وعلى اساسه فان عليه ان تحفظ نفسها بحرية وحق لتصرف فيما تواجهه .

ثانياً : اتنا مع هذا الالتزام الأكبر والاول نقبل نداء السكرتير العام للأمم المتحدة ونقرر الامتناع عن اطلاق النار لفترة لا نستطيع ان نحملها تزيد عن ثلاثة أيام ، وتنتهي يوم ٧ مارس القادم وعليه اي على السكرتير العام - وعلى المجتمع كله ان يتتحقق في هذه الفترة من ان هناك تقدماً حقيقياً في صلب المشكلة وليس في مجرد مظاهرها الخارجية ، ونحن نرى انه من الضروري ان يطلع مجلس الامن قبل نهاية هذه الفترة على تقرير من السكرتير العام للأمم المتحدة عما تم احرازه من تقدم ومع انا نعرف منذ الان وسلفاً ان اسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة وتأييدها لها على بياض لن تتقدم عن موقفها الحالى فاننا ندعوا الله ان تثبت التجربة العملية ان شكوكنا لم يكن لها ما يبررها .

ثالثاً : اتنا نضيف الى كل الجهد الرامي الى حل الازمة مبادرة مصرية جديدة نعتبر العمل بمقتضاه مقياساً حقيقياً للرغبة في تنفيذ قرار مجلس الامن .

انا نطلب ان يتم تتحقق في هذه الفترة التي تنتهي فيها على اطلاق النار انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية على الشاطئ الشرقي لقناة السويس وذلك كمرحلة اولى على طريق جدول زمني يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ بقية بنود قرار مجلس الامن اذا تحقق ذلك في هذه الفترة فاننا على استعداد البدء فوراً في مباشرة تطهير مجرى قناة السويس واعادة فتحها للملاحة الدولية وخدمة الاقتصاد العالمي

ونحن نعتقد اننا بهذه المبادرة نقل جهود السفير جونار يارنج من الالفاظ الفامضة الى الاجراءات
المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الامن ..
ونفعل ذلك بطريقة يتد اثراها الى صالح كل الدول التي تأثر اقتصادها باغلاق قناة السويس
بسبب العدوان الاسرائيلي ونتيجة لارهابه .

• • •

ملحق (٣)
مبادرة الرئيس السادات
(١٦ أكتوبر ١٩٧٣)

اعلن الرئيس محمد انور السادات فى مجلس الشعب يوم ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ مبادرته الثانية
للسلام والتى قال فيها :

أولاً : اتنا قاتلنا وسوف نقاتل لتحرير اراضينا التي امسك بها الاحتلال الاسرائيلي سنة ١٩٦٧
ولايجد السبيل لاستعادة واحترام الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ونحن في هذا نقبل التزامنا
بتقرارات الامم المتحدة في الجمعية العامة ومجلس الامن .

ثانياً : اتنا على استعداد لقبول وقف اطلاق النار على اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من
كل الاراضي المحتلة فوراً وتحت اشراف دولي الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧

ثالثاً : اتنا على استعداد فور اقام الانسحاب من كل الاراضي ان نحضر مؤتمر سلام دولي في
الامم المتحدة . وسوف احاول جهدي ان اقنع به رفاقى من القادة العرب المسؤولين مباشرة عن ادارة
الصراع مع العدو ، كما انى سوف احاول جهدي ان اقنع ممثل الشعب الفلسطينى وذلك لكي يشارك
معنا ومع مجتمع الدول في وضع قواعد وضوابط السلام في المنطقة يقوم على احترام الحقوق المشروعة
لكل شعوب المنطقة .

رابعاً : اتنا على استعداد هذه الساعة بل هذه الدقيقة ان نبدأ في تطهير قناة السويس وفتحها
امام الملاحة الدولية لكي تعود إلى اداء دورها في رخاء العالم وازدهاره ولقد اصدرت الامر بالفعل
إلى رئيس هيئة قناة السويس بالبدء في هذه العملية غداً اقام تحرير الضفة الشرقية للقناة ، وقد
بدأت بالفعل مقدمات للاستعداد لهذه المهمة .

● ● ●

ملحق (٤)
نص قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨
(٢٢ اكتوبر ١٩٧٣)

- ١ - ان مجلس الامن يدعو وجميع اطراف القتال الحالى بوقف كل اطلاق النيران وانها ، كل نشاط عسكري فوراً في مدي ١٢ ساعة على الاكثر من اتخاذ هذا القرار في الواقع التي يحتلونها الان .
- ٢ - يدعوا جميع الاطراف المعنية بالبدء فوراً بعد وقف اطلاق النار في تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بكامله .
- ٣ - يقرر المجلس ان تبدأ فوراً وفي نفس الوقت مع وقف اطلاق النار المفاوضات بين الاطراف المعنية تحت اشراف مناسب تهدف الى اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

• • •

ملحق رقم (٥)
اتفاق النقاط الست
بين مصر واسرائيل
وقع في الكيلو متر ١٠١ يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٣

وتتضمن النقاط الست التالية : -

- ١ - يتعين على مصر واسرائيل ان تلتزما بدقة بوقف اطلاق النار الذي دعى اليه مجلس الامن التابع للأمم المتحدة .
- ٢ - تبدأ المحادثات فوراً بين البلدين بهدف تسوية مسألة العودة الى خطوط ٢٢ اكتوبر ضمن خطة لاتفاق فض الاشتباك والفصل بين القوات تحت اشراف الأمم المتحدة .
- ٣ - يتعين ان تحصل مدينة السويس على امدادات يومية من الطعام والمياه والادوية .. على ان ينقل المجرى منها .
- ٤ - لا تفرض اي عوائق تمنع نقل الامدادات غير العسكرية الى الضفة الشرقية للقناة .
- ٥ - تحل مراكز تفتيش تابعة للأمم المتحدة محل المراكز الاسرائيلية على طريق القاهرة - السويس وفي نهاية الطريق من جانب السويس يمكن للضباط الاسرائيليين ان يشتراكوا مع مستولى الأمم المتحدة في التحرى عن طبيعة الامدادات غير العسكرية .
- ٦ - حال ان تتم اقامة نقاط التفتيش التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة - السويس ، يبدأ تبادل اسرى الحرب بما فيهم المجرى .

• • •

ملحق (٦)
اتفاق فض الاشتباك الاول (مصر اسرائيل)
(١٩٧٤ يناير ١٨)

عملاء تم في مؤتمر جنيف للسلام :

- (أ) ان مصر واسرائيل سوف تراعيان بدقة وقف اطلاق النار في البر والبحر والجو الذي دعا اليه مجلس الامن التابع للأمم المتحدة وسوف تلتئمان منذ توقيع هذه الوثيقة عن جميع الاعمال العسكرية وشبه العسكرية احدهما ضد الأخرى .
- (ب) سوف يجري الفصل بين القوات العسكرية لمصر واسرائيل وفقا للمبادئ التالية :
- ١ - تنتشر القوات المصرية كافة على الجانب الشرقي من القناة الغربية الخط المشار اليه بالخط (أ) على الخريطة المرانقة وتنتشر القوات الاسرائيلية كافة بما في ذلك القوات الموجودة غربى قناة السويس والبحيرات المرة شرقى الخط المشار اليه بالخط (ب) على الخريطة المرافقه .
 - ٢ - المنطقة الواقعة بين الخطوط المصرية والاسرائيلية سوف تكون منطقة فصل ترابط فيها قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وسوف تظل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة مكونة من وحدات من بلدان ليست اعضاء دائمة في مجلس الامن .
 - ٣ - المنطقة الواقعة بين الخط المصرى وقناة السويس سوف تكون محدودة من حيث الاسلحة والقوات .
 - ٤ - المنطقة الواقعة بين الخط الاسرائيلي الخط (ب) على الخريطة المرافقه والخط المشار اليه بالخط (ج) على الخريطة المرافقه والممتدة على طول السفح الغربى للجبال التى يقع عندها ممرا الجدى وممتلا سوف تكون محدودة من حيث الاسلحة والقوات .
 - ٥ - التحديات المشار اليه فى الفقرتين ٣ ، ٤ سوف تخضع لرقابة قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وسوف تستمر الاجراءات القائمة لقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة بما فى ذلك ضم ضباط اتصال مصرىين واسرائيليين الى قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة .

٦ سوف يسمح للقوات الجوية للجانبين بالتحليق حتى خطوط كل منها دون تدخل من الجانب الآخر .

(ج) ان التنفيذ التفصيلي لفصل القوات سوف يحدد من جانب المندوبين العسكريين لمصر واسرائيل الذين سيتفقون على مراحل هذه العملية وسوف يجتمع هؤلاء المندوبين لهذا الغرض بعد مضي فترة لا تزيد على ٤٨ ساعة من توقيع هذه الوثيقة عند الكيلو متر ١٠١ تحت اشراف الامم المتحدة وسوف يقومون باستكمال هذه المهمة في غضون خمسة ايام وسيبدأ الفصل الاول في غضون ٤٨ ساعة من انتهاء عمل المندوبين العسكريين ولن يتجاوز ذلك بأى حال سبعة ايام بعد توقيع هذا التفاق وسوف تتم عملية الفصل في مدة لا تزيد عن ٤ يوما من بدائتها

(د) لا تعتبر مصر واسرائيل هذا الاتفاق اتفاق سلام نهائى وهو يشكل خطوة اولى نحو سلام نهائى وعادل و دائم طبقاً لبند قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ ضمن اطار مؤتمر جنيف .

توقيع عن مصر اللواء محمد عبد الفتى الجمسي اليعازر	عن اسرائيل الليفتانت جنرال دافيد رئيس اركان القوات المسلحة المصرية الاسرائيلية
---------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------------

الشاهد : الليفتانت جنرال أنتيوي سيلاسفيو قائد قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة الكيلومتر ١٠١ مصر ١٨ يناير ١٩٧٤

• • •

ملحق (٧)

اتفاق فصل القوات الاسرائيلية والسورية الموقع في (جنيف ٣١ مايو ١٩٧٤)

فيما يلى نص اتفاق الفصل بين القوات الاسرائيلية وال السورية : -

(أ) أن إسرائيل وسوريا سرف تراعيـان بدقة وقف إطلاق النار في البر والبحر والجو وسوف تـمتنـعـان عن جـمـيعـ الـاعـمالـ العسكريـةـ إـحـدـاهـماـ ضدـ الآخـرـىـ، فـورـ توـقيـعـ هـذـهـ الوـثـيقـةـ ، تـنـفيـذاـصـ لـقـرـارـ مـجـلسـ الـامـنـ الـتابعـ لـلـامـمـ الـمـتـحـدـ رـقـمـ ٣٣٨ـ المـرـزـخـ فيـ ٢٢ـ مـنـ أـكـتوـبـرـ ١٩٧٣ـ .

(ب) سوف يجري الفصل بين القوات العسكرية لإسرائيل وسوريا وفقاً للمبادئ التالية : -

١ - ستكون القوات العسكرية الاسرائيلية كلها غرب الخط المشار اليه بالخط (أ) على الخريطة المرافقة لهذه الوثيقة ، إلا في منطقة القنيطرة ، حيث ستكون غرب الخط (أ-١) .

٢ - ستكون الاراضي الواقعة شرقى الخط (أ) كلها تحت إدارة سوريا ، وسيعود المدنيون السوريون الى هذه الاراضى .

٣ - المنطقة الواقعة بين الخط (أ) والخط المشار اليه بالخط (ب) على الخريطة المرافقة ستكون منطقة فصل . وسوف ترابط في هذه المنطقة قوة مراقبة الفصل التابعة للامم المتحدة والمكونة وفقاً للبروتوكول المرافق .

٤ - ستكون القوات العسكرية السورية كلها شرقى الخط المشار اليه بالخط (ب) على الخريطة المرافقة .

٥ - ستكون هناك منطقتان متساويتان لتحديد الأسلحة والقوات ، واحدة على غربى الخط (أ) والآخرى شرقى الخط (ب) وفقاً للاتفاق .

٦ - سوف يسمح للقوات الجوية للجانبين بالتحرك حتى خطوط كل منهما دون تدخل من الجانب الآخر .

(ج) لن تكون هناك قوات عسكرية في المنطقة الواقعة بين الخط (أ) والخط (أ-١) على الخريطة المرفقة .

(د) سوف يوقع هذا الاتفاق والخريطة المرافقه فى چنيف فى موعد لا يتتجاوز ٣١ من مايو ١٩٧٤ من جانب الممثلين العسكريين لا سرائيل وسوريا فى فريق العمل العسكري المصرى - الاسرائيلي التابع لمؤتمر چنيف للسلام تحت إشراف الامم المتحدة ، بعد انضمام مثل عسكري سورى الى ذلك الفريق ، وباشتراك ممثلين للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وسوف يتم وضع الرسم الدقيق لخريطة تفصيلية وخطة لتنفيذ فصل القوات بواسطة الممثلين العسكريين وسوريا فى فريق العمل العسكري المصرى - الاسرائيلى الذى سيوافق على مراحل هذه العملية .

وسوف يبدأ فريق العمل العسكري المبين فيما سبق عمله من أجل تحقيق هذا الغرض فى چنيف تحت إشراف الامم المتحدة فى غضون ٢٤ ساعة من توقيع هذا الاتفاق . وسوف يتم إنجاز هذه المهمة فى غضون خمسة أيام . وسيبدأ الفصل فى غضون ٢٤ ساعة من إتمام مهمة فريق العمل العسكري . وستتم عملية الفصل فى موعد لا يتتجاوز عشرين يوماً من بدايتها .

(هـ) أن مراقبة تنفيذ شروط الفقرات أ ، ب ، ج سوف تتم من جانب أفراد الامم المتحدة الذين يشكلون قوة مراقبة الفصل التابعة للامم المتحدة - طبقاً لهذا الاتفاق .

(و) سوف يجرى فى غضون ٢٤ ساعة من توقيع هذا الاتفاق فى چنيف تبادل جميع الجرحى من بين أسرى الحرب الذين يعتجزهم كل جانب طبقاً لشهادة اللجنة الدولية للصليب الاحمر . وغداة إتمام مهمة فريق العمل العسكري ، سوف يجرى تبادل اسرى الحرب :لياقين جميعهم .

(ز) تسلم جيش جميع الجنود القتلى الذى فى حوزة كل من الجانبين لدفنها فى بلادهم فى غضون عشرة أيام من توقيع هذا الاتفاق .

(ح) لا يعد هذا الاتفاق إتفاقية سلام نهائى . انه خطوة نحو سلام دائم على أساس قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ المؤرخ فى ٢٢ من أكتوبر ١٩٧٣ .

(وقد وقعته اسرائيل وسوريا وشاهد عن الامم المتحدة فى چنيف ، ٣١ من مايو ١٩٧٤) .

• • •

ملحق (٨)

اتفاق فض الاشتباك الثاني مصر - اسرائيل (١ سبتمبر ١٩٧٥)

أتفق حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة إسرائيل على ما يلى :

المادة الاولى :

أن النزاع بينهما وفي الشرق الأوسط لا يتم حلها بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية . وقد شكلت الاتفاقية المقودة بين الطرفين في ١٨ يناير ١٩٧٤ في إطار مؤتمر جنيف للسلام خطوة أولى نحو سلام عادل و دائم وفقاً لاحكام قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الصادر في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، واذ يعزمان التوصل إلى تسوية سلمية نهائية وعادلة عن طريق المفاوضات التي دعا إليها قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ فان هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف .

المادة الثانية :

يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة أو التهديد بها ، أو الحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخر .

المادة الثالثة :

(١) سوف يستمر الطرفان في أن يراعيا بدقة وقف إطلاق النار في البر والبحر والجسر والامتناع عن أي أعمال عسكرية أو شبه عسكرية ضد الطرف الآخر .

(٢) ويقرر الطرفان أيضاً أن الالتزامات الواردة في ملحق هذه الاتفاقية والبروتوكول الخاص بها ، عند عقده ، سيكونان جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة :

أ - يتم تحريك القوات المسلحة للطرفين وفقاً للمبادئ التالية : -

(١) تنسحب جميع القوات الاسرائيلية إلى شرق الخط المشار إليه بخط «ى» على الخريطة المرفقة .

(٢) تتقدم جميع القوات المصرية إلى غرب الخط المشار إليه بخط «هـ» على الخريطة المرفقة .

- (٣) ستكون المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما في الخريطة المرفقة بخطي « ه » ، « و » وكذلك المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما في الخريطة المرفقة بخطي « ي » ، « ك » محددة السلاح والقوات .
- (٤) سيتم الاتفاق على التحديات الخاصة بالسلاح والقوات في المنطقتين المشار اليهما في الفقرة (٣) عاليه وفقاً لما هو وارد في الملحق المرفق .
- (٥) ستكون المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما في الخريطة المرفقة بخطي (ه) ، « ي » منطقة عازلة . وسوف تستمرة قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في القيام بوظائفها على النحو الوارد في الاتفاقية المصرية الاسرائيلية المعروفة في ١٨ يناير ١٩٧٤ .
- (٦) في المنطقة الواقعة بين الخط « ه » والخط المنتهي على الساحل جنوب أبو رديس ، والمبين في الخريطة المرفقة ، سوف لا تكون هناك قوات عسكرية كما هو موضح في الملحق المرفق .
- ب - التفاصيل المتعلقة بالخطوط الجديدة وإعادة تحريك القوات وتوقيت ذلك والتحديد الخاص بالأسلحة والقوات والاستطلاع الجوى وتشغيل منشآت الإنذار المبكر والاستكشاف وإستخدام الطرق ومهام الأمم المتحدة وغير ذلك من الترتيبات ستكون كلها وفقاً لاحكام الملحق والخريطة اللذين يكونان جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وللبروتوكول الذي يتم التوصل اليه عن طريق مباحثات طبقاً للملحق والذي سيصبح عند عقده جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .
- المادة الخامسة :**
- تعتبر قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة أساسية ، وسوف تستمرة في القيام بعملها وستجدد مدتها سنوياً .
- المادة السادسة :**
- ينشىء الطرفان لجنة مشتركة أثناة سريان هذه الاتفاقية وتعمل تحت رئاسة المنسق العام لعمليات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط وذلك لنظر أي مشكلة تنجم عن هذه الاتفاقية ولمساعدة قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ مهمتها ، وتعمل اللجنة المشتركة وفقاً للإجراءات الواردة في البروتوكول .

المادة السابعة:

سيسمح بمرور الشحنات غير العسكرية المتوجهة إلى إسرائيل ومنها بالمرور في قناة السويس .

المادة الشامنة :

(١) يعتبر الطرفان هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو سلام عادل و دائم . وهى ليست إتفاق سلام نهائى . (٢) سيواصل الاطراف بذل الجهد للتوصل بالتفاوض الى إتفاق سلام نهائى فى إطار مؤتمر چنيف للسلام وفقاً لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ .

المادة التاسعة:

تسري هذه الاتفاقية بعد توقيع البروتوكول وتبقى سارية المفعول حتى تحل محلها اتفاقية جديدة .

حررت في أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ من أربع نسخ أصلية .

عن حكومة إسرائيل وعن حكومة جمهورية مصر العربية

• • •

**ملحق رقم (٩)
ملخص لمبادرة السلام
(٢٠ نوفمبر ١٩٧٧)**

اعلن الرئيس محمد انور السادات امام لكنيست الاسرائيلي في ٣١/١١/٧٧
ما يلى : مقتطفات من خطاب الرئيس السادات

* اننى اتخذت هذا القرار بعد تفكير طويل وانا اعلم انه مخاطر كبيرة لانه اذا كان الله قد كتب لي قدرى ان اتولى المسئولية عن شعب مصر ، وان اشاركه فى مسئولية المصير بالنسبة للشعب العربى وشعب فلسطين ، فان اول واجبات هذه المسئولية ان استنفذ كل السبل لكي اجنب شعبي المصرى العربى وكل الشعوب العربية وبلاد حروب اخرى محطمة ، مدمرة لا يعلم مداها الا الله .

وقد اقتنعت بعد تفكير طويل ان امانة المسئولية امام الله وامام الشعب تفرض على ان اذهب الى اخر مكان في العالم ، بل ان احضر الى بيت المقدس ، لاخطب اعضاء الكنيست مثلى شعب اسرائيل بكل الحقائق التي تعتمل في نفس واترككم بعد ذلك لكي تقرروا لانفسكم ولين فعل الله بنا بعد ذلك ما يشاء .

حقائق لا بد من الاعتراف بها :

الحقيقة الاولى انه لاسعادة لاحد على حساب شقاء الآخرين .

الحقيقة الثانية اننى لم اتحدث ولن اتحدث بلغتين .

الحقيقة الثالثة ان الموجهة المباشرة وان الخط المستقيم هما اقرب الطرق وانجحها للوصول الى الهدف الواضح .

الحقيقة الرابعة ان دعوة السلام الدائم العادل ، المبني على احترام قرارات الامم المتحدة اصبحت اليوم دعوة العالم كله واصبحت تعبيرا واضحا عن ارادة المجتمع الدولى سواء في العاصمة الرسمية التي تصنع السياسة والقرارات او على مستوى الرأى العامى الشعبي ذلك الرأى العام الذى يؤثر في صنع السياسة واتخاذ القرار .

الحقيقة الخامسة ولعلها ابرز الحقائق واوضحتها ان الامة العربية لا تتحرك في سعيها من اجل السلام الدائم العادل من موقع ضعف او اهتزاز بل انها على العكس تماماً تملك كل مقومات القوة

والاستقرار ما يجعل كلمتها نابعة من ارادة صادقة نحو السلام صادرة عن ادراك حضاري بانه لكي
نجنب كارثة محققة علينا وعليكم وعلى العالم كله فانه لا بديل عن اقرار سلام دائم وعادل لاتزعزعه
الانواء ولا تعبث به الشكوك ولا يهزه سوء المقاصد او التواء النوايا . *

لحضركم من بعض المخاطر

من واقع هذه الحقائق التي أردت ان اضعكم في صورتها كما اراها اوجو ايضا ان اذركم بكل
الصدق اذركم من بعض المخاطر التي يمكن ان تطأ على اذهانكم .

ان واجب المصارحة يتضمن ان القول لكم مایلى :

اولاً : اننى لم اجي اليكم لكي اعقد اتفاقا منفردا بين مصر واسرائيل ليس هذا وارد في سياسة
مصر فليست المشكلة مصر واسرائيل واى سلام منفرد بين مصر واسرائيل او بين اي دولة من دول
المواجهة واسرائيل فانه لن يقيم السلام الدائم العادل في المنطقة لکها بل اكثر من ذلك فانه حتى لو
تحقق السلام بين دول المواجهة كلها واسرائيل بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية فان ذلك لن يحقق
ابدا السلام الدائم العادل الذي يلح العالم كله اليوم عليه .

ثانياً : اننى لم اجي اليكم اليوم لكي اسعى الى سلام جزئي بمعنى ان تنهى حالة الحرب في هذه
المرحلة ثم ترجى المشكلة برمتها الى مرحلة تالية .

لقد جئت اليكم لكي تبني معا السلام الدائم العادل حتى لاترافق نقطة دم واحدة من جسد عربي
او اسرائيلي .

ثالثاً : اننى اقول لكم اليوم اعلن للعالم كله اننا نقبل بالعيش معكم في سلام دائم وعادل
ولازم ان نحيطكم او ان تحيطونا بالصواريخ المستعدة للتدمير او بقدائف الاحقاد والكراهية .
ولقد اعلنت اكثر من مرة ان اسرائيل أصبحت حقيقة واقعة اعتراف بها العالم وحملت القوتان
العظيمان مسئولية امنها وحماية وجودها ولما كنا نريد السلام فعلا وحقا فاننا نرحب بان تعيشوا بیننا
في امن وسلام فعلا وحقا .

نطالب بالانسحاب الكامل من القدس

هناك ارض عربية احتلتها ولاتزال تحتلها اسرائيل بالقوة المسلحة ونحن نصر على تحقيق
الانسحاب الكامل منها بما فيها القدس العربية القدس التي حضرت اليها باعتبارها مدينة السلام
والتي كانت وسوف تظل على الدوام التجسيد الحى للتعايش بين المؤمنين بالدينيات الثلاث .

وليس من المقبول ان يفكر احد في الوضع الخاص لمدينة القدس في اطار الضم او التوسيع وانما

يجب ان تكون مدينة حرة مفتوحة لجميع الاديان .
واهم من كل هذا فان تلك المدينة يجب الا تفصل عن هؤلاء الذين اختاروها مقرا ومقاما لعدة
ترون
عليكم ان تخلوا نهايـا عن احلـم الفـزه .

ان عليكم ان تخلوا نهايـا عن احلـم الفـزه وان تخلوا ايضا عن الاعتقاد بـان القـوة هـى خـير
وسـيـلة للـتـعـامـل مع العـرب .
ولـكـى نـتـكـلـم بـوـضـوح فـان اـرـضـنـا لاـتـقـبـل المـساـوـمـة وـليـسـت عـرـضـة لـلـجـدـل انـالـتـرـاب الـوطـنـى الـقـومـى
يعـتـبـر لـدـيـنـا فـى مـنـزـلـة الـوـادـى الـمـقـدـس طـوـى الـذـى كـلـم فـيـه اللـه مـوسـى عـلـيـه السـلـام ولاـيـلـك اـى مـاـنـا
ولاـيـقـبـل اـنـيـتـنـازـل عـنـشـبـر وـاحـدـمـنـه اوـانـيـقـبـل مـبـداـجـدـلـوـالـمـساـوـمـة عـلـيـه .
فلـتـزـفـ اـتـفـاقـ سـلـامـاـلـىـالـعـالـمـاـلـمـتـعـطـشـلـلـسـلـامـ
وـتـصـورـوا مـعـ اـتـفـاقـ سـلـامـ فـىـجـنـيفـنـزـفـهـاـلـىـالـعـالـمـاـلـمـتـعـطـشـاـلـىـالـسـلـامـ
اـتـفـاقـ سـلـامـ يـقـومـ عـلـىـ

اـولـاـ : اـنـهـاءـ الـاحـتـلـالـاـسـرـائـيلـىـلـلـاـرـاضـىـالـعـرـبـيـةـالـتـىـاـحـتـلـتـ فـىـعـامـ ١٩٦٧ـ
ثـانـيـاـ : تـحـقـيقـ الـحـقـوقـاـسـاسـيـةـلـلـشـعـبـالـفـلـسـطـيـنـىـ وـحـقـهـ فـىـ تـقـرـيرـ الـمـصـيرـ بـاـ فـىـ ذـلـكـ حـقـهـ فـىـ
اـقـامـةـ دـوـلـتـهـ .

ثـالـثـاـ : حقـ كلـ دـوـلـ الـمـنـطـقـةـ فـىـعـيشـ فـىـ سـلـامـ دـاخـلـ حدـودـهاـ الـامـنـةـ وـالـمـضـمـونـةـ عـنـ طـرـيقـ
اجـراءـاتـ يـتـفـقـ عـلـيـهاـ تـحـقـقـ الـامـنـ الـمـنـاسـبـ لـلـحـدـودـ الـدـولـيـةـ بـالـاـضـافـةـ إـلـىـ الضـمـانـاتـ الـدـولـيـةـ
الـمـنـاسـبـةـ .

رـابـعاـ : تـلـتـزـمـ كـلـ دـوـلـ الـمـنـطـقـةـ بـاـدـرـأـ الـعـلـاـقـاتـ فـيـمـاـ بـيـنـهـاـ طـبـقاـ لـاهـدـافـ وـمـبـادـئـ مـيـشـاـقـ الـاـمـ
الـمـتـحـدـةـ وـيـصـفـةـ خـاصـةـ دـعـمـ الـاـلـتـجـاءـ إـلـىـ الـقـوـةـ وـحـلـ الـخـلـافـاتـ بـيـنـهـمـ بـالـوـسـائـلـ الـسـلـمـيـةـ .
خـامـسـاـ : اـنـهـاءـ حـالـةـ الـحـرـبـ الـقـائـمـةـ فـىـ الـمـنـطـقـةـ

• • •

ملحق (١٠)
اطار كامب ديفيد
(١٨ سبتمبر ١٩٧٨)

أولاً : الوثيقة الأولى للتسوية الشاملة :

انتهى مؤتمر كامب ديفيد بعد جهود مكثفة بالاتفاق على وثقتين هامتين لتحقيق تسوية شاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي . . وفيما يلى نص الوثيقة الأولى والتي عليها اسم (اطار السلام في الشرق الأوسط)

اجتمع الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناجم بيجين رئيس وزراء اسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الامريكية في كامب ديفيد من ٥ الى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ واتفقوا على الاطار التالي للسلام في الشرق الأوسط وهم يدعون اطراف النزاع العربي - الإسرائيلي الأخرى الانضمام اليه .

* ان البحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب ان يسترشد بالاتي : -

* ان القاعدة المتفق عليها للتسوية للنزاع بين اسرائيل و Göransها هو قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل اجزائه . .

وسيرفق القراء رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة . .

بعد اربعة حروب خلال ثلاثين عاماً ورغم الجهد الانساني المكثف في الشرق الأوسط مهد الحضارة ومحيط الاديان العظيمة الثلاثة لم يستمتع بعد بنعم السلام ان شعوب الشرق الأوسط تتلشىء إلى السلام وحتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لتابعة اهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الامم .

* ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذي لقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيجين للاسماعيلية رداً على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التي تقدم بها كل الزعيمين وما لقيته هذه المهام من استقبال حار من شعب البلدين كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل وهي فرصة لا يجب اهداها ان كان يراد انقاد هذا الجيل والاجيال المقبلة من مأسى الحرب . . وان مواد ميثاق الامم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية توفر الان مستويات

مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول وان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة واجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل وأى دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والامن معها هي امر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادئ، في قرار مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ .

* ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنه ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات او اعمال عنف .. وان التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن ان يسرع بالتحول نحو عنصر جديد من التصالح في الشرق الأوسط يتمثل بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الامن .

* وأن السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية .. وبالاضافة الى ذلك في ظل معاهدات السلام يمكن للأطراف على اساس التبادل - الموافقة على ترتيبات امن خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات إنذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال واجراءات تتفق عليها للمراقبة والترتيبات الأخرى التي يتفقون على أنها ذات فائدة .

* ان الاطراف اذ تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصل الى تسوية عادلة شاملة ومعمرة للصراع الشرقي الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قرار مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل فقراتها . وهدفهم من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار وهم يدركون ان السلام لكي يصبح معبرا يجب ان يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع اعمق تأثير .

* لذا فانهم يتفقون على ان هذا الاطار مناسب في رأيهم ليشكل اساسا للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب بل وكذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الاخرين من يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الاساس .

* ان الاطراف اذ تضع هذا الهدف في الاعتبار فقد اتفقت على المضى قدماً على النحو التالي :-

١ - الضفة الغربية وغزة :

ينبغي ان تشارك مصر واسرائيل والاردن وممثل الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل

المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي ان تتم على ثلات مراحل .

أ - تتفق مصر واسرائيل على انه من اجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع الاخذ في الاعتبار الاهتمامات بالامن من جانب كل الاطراف يجب ان يكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تجاوز خمس سنوات وتوفير حكم ذاتى كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية منها ستتسحبان بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتى من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحمل محل الحكومة العسكرية الحالية . ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فان حكومة الاردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على اساس هذا الاطار ويجب ان تعطى هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الاراضى والاهتمامات الامنية الشرعية لكل من الاطراف التى يشملها النزاع .

ب - ان تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتى المنتخبة فى الضفة الغربية وقطاع غزة وقد يضم وفدا يضم مصر والاردن وممثلى الضفة الغربية وقطاع غزة او فلسطينيين آخرين وفقا لما يتفق عليه .. وسيتفاوض الاطراف بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتى التى ستمارس فى الضفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب للقوات الاسرائيلية وسيكون هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية التى ستبقى فى موقع امن معينة وستتضمن الاتفاقية ايضا ترتيبات لتأكيد الامن الداخلى والخارجي والنظام العام .

ج - وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين بالإضافة الى ذلك ستشتراك القوات الاسرائيلية والاردنية فى دوريات مشتركة وفي تقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود .

د - وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتى (مجلس ادارى) فى الضفة الغربية وغزة فى اسرع وقت ممكن دون ان تتأخر من العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية وستجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ولا برام معايدة سلام بين اسرائيل

والاردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية وستدور هذه المفاوضات بين اسرائيل والاردن والممثلين لسكان الضفة الغربية وغزة وسيجرى اتفاق لجنتين منفصلتين ولكنهما متراقبتان احدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلين عن الاطراف الاربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها وتتكون اللجنة الثانية من ممثل اسرائيل وممثل الاردن والتى سيشترك معها ممثلو السكان فى الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معايدة السلام بين اسرائيل والاردن واضعة فى تقديرها الاتفاق الذى تم التوصل اليه بشأن الضفة الغربية وغزة وترتکز المفاوضات على اساس جميع النصوص والمبادئ لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .. وستقر هذه المفاوضات ضمن اشياء اخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الامن ويجب أن يعترف الحل الناتج من المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباتهم العادلة وبهذا الاسلوب سيشارك الفلسطينيون فى تقرير مستقبلهم من خلال :-

- (١) ان يتم الاتفاق فى المفاوضات بين مصر اسرائيل والاردن وممثل السكان فى الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة الغربية والمسائل البارزة الاخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .
- (٢) ان يعرضوا اتفاقهم للتسوية من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .
- (٣) اتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان فى الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التى سيحكمون بها أنفسهم تشايا مع نصوص الاتفاق .
- (٤) المشاركة كما ذكر اعلاه فى عمل اللجنة التى تتفاوض بشأن معايدة السلام بين اسرائيل والاردن .
- (٥) سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيانتها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها .. وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ستقوم سلطة الحكم الذاتى بتشكيل قوة عربية من الشرطة المحلية . وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعينين لبحث الامور المتعلقة بالامن الداخلى .

هـ - خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الاطراف صلاحيات السماح بعودة الافراد الذين طردو من الضفة الغربية وغزة في عام ١٩٦٧ مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب واوجه التمزق ويجوز ايضاً لهذه اللجنة ان تعالج الامور الاخرى ذات الاهتمام المشترك .

و - ستعمل مصر واسرائيل مع بعضهما البعض ومع الاطراف الاخري المهمة لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين .

٢ - مصر - اسرائيل :

أ - تعهد كل من مصر واسرائيل بعدم اللجوء للتهديد بالقوة او استخدامها لتسوية النزاعات . وان اي نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة .

ب - ترافق الاطراف من اجل تحقيق السلام فيما بينهم على التفاوض باخلاص بهدف توقيع معااهدة سلام بينهم خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار بينما تتم دعوة الاطراف الاخرى في النزاع للتقدم في نفس الوقت للتفاوض وابرام معااهدات سلام مماثلة بفرض تحقيق سلام شامل في المنطقة وان اطار ابرام معااهدة السلام بين مصر واسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينهما وستتفق الاطراف على الشكليات والجدول الزمني او تنفيذ التزاماتهم في ظل المعاهدة .

٣ - المبادىء المرتبطة :

أ - تعلن مصر واسرائيل ان المبادىء والنصوص المذكورة أدناه ينبغي ان تطبق على معااهدات السلام بين اسرائيل وبين كل من جيرانها مصر والأردن وسوريا ولبنان .

ب - على الموقعين ان يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حالة سلام كل منها مع الاخرى .

* وعند هذا الحد ينبغي ان يتعمدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الامم المتحدة ويجب ان تشمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على :

* اعتراف كامل .

* الغاء المقاطعات الاقتصادية .

* الضمان فى ان يتمتع المواطنون فى ظل السلطة القضائية بحماية الاجراءات القانونية
فى اللجوء للقضاء .

ج - يجب على الموقعين استكشاف امكانيات التطور الاقتصادي فى اطار اتفاقيات السلام
النهائية بهدف المساهمة فى صنع جو السلام والتعاون والصداقة التى تعتبر هدفا مشتركا
لهم .

د - يجب اقامة لجان للدعوى القضائية فى الجسم المتبادل لجميع الدعوى القضائية المالية .
ه - يجرى دعوة الولايات المتحدة للاشتراك فى المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات
تنفيذ الاتفاقيات واعداد جدول زمنى لتنفيذ تعهدات الاطراف .

و - سيطلب من مجلس الامن التابع للأمم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام وضمان
عدم انتهاء نصوصها وسيطلب من الاعضاء الدائرين فى مجلس الامن التوقيع على
معاهدات السلام وضمان احترام نصوصها كما سيطلب منهم مطابقة سياساتهم
وتصرفاتهم مع التعهدات التى يحتويها هذا الاطار .

ثانيا : الوثيقة الثانية اطار الاتفاق لمعاهدة سلام (بين مصر واسرائيل) :

من اجل تحقيق السلام ... وافقت مصر واسرائيل على التفاوض بنية صادقة بهدف التوصل الى
معاهدة سلام بينهما خلال ٣ اشهر من تاريخ هذا الاتفاق .. وتم الاتفاق على ما يلى :

١ - ان تجرى المفاوضات تحت علم الامم المتحدة فى مكان أو الاماكن التى يتافق عليها
الجانبان .

٢ - ان يتم تطبيق كل مبادئ قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ في حل النزاع بين مصر وإسرائيل

٣ - ان يتم تنفيذ بنود معاهدة السلام فى فترة بين عامين و٣ أعوام من تاريخ توقيع المعاهدة
فيما لو لم يتفق الطرفان على شيء اخر .. وقد اتفق الجانبان على المسائل التالية :

(أ) ممارسة مصر لسيادتها الكاملة على المنطقة التى تمتد الى الحدود المعترف بها دوليا بين
مصر وفلسطين فى فترة الانتداب .

(ب) انسحاب القوات الاسرائيلية من سينا .

(ج) استخدام المطارات الجوية التي يخلفها الاسرائيليون بالقرب من العريش ورفع وراس النقب وشم الشيش - للأغراض المدنية فقط بما في ذلك الاستخدام التجاري المحتمل من جانب جميع الدول .

(د) حرية مرور السفن الاسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على أساس اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ والتي تطبق على جميع الدول .

اعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة أمام جميع الدول لحرية الملاحة وحرية المرور البري والطيران فوقها .

(ه) إنشاء طريق سريع يربط بين سينا والأردن بالقرب من إيلات مع ضمان حرية المرور السلمي فيه لكل من مصر والأردن .

(و) أن تتم مراقبة قوات عسكرية على النحو المبين فيما يلى : -

٤ - مراقبة القوات :

(أ) لن ترابط ما يزيد على فرقة واحدة (ميكانيكية أو مشاة) في القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد بما يقرب من ٥ كيلومترا شرقى خليج السويس وقناة السويس .

(ب) قوات الأمم المتحدة والبوليس المدني فقط المزودة بأسلحة خفيفة . للمارسة مهام البوليس العادلة سوف ترابط في منطقة تقع غربى الحدود الدولية وخليج العقبة يتراوح عمقها ما بين ٢٠ و ٤٠ كيلومترا .

(ج) في المنطقة الممتدة على مسافة ٣ كيلومترا شرق الحدود الدولية تكون هناك قوات عسكرية اسرائيلية محدودة لا تزيد على اربع كتائب مشاة ومراقبوا الأمم المتحدة .

(د) وحدات حرس حدود لا تزيد على ٣ كتائب تقوم بمعاونة البوليس المدني في صيانة النظام في المنطقة التي لم ترد عاليه وتعيين المناطق المذكورة عاليه سوف يكون حسبما يتم الاتفاق عليه خلال مفاوضات السلام ومحطات الإنذار المبكر قد توجد لضمان الالتزام ببنود الاتفاقية وتتمرکز قوات الأمم المتحدة في :

(١) في المنطقة في سينا التي تبعد عن البحر المتوسط بعشرين كيلومترا والقريبة من الحدود الدولية .

(٢) فى منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور فى مضيق تيران - ولن يتم سحب هذه القوات الا فى حالة موافقة مجلس الامن على سحبها بالاغلبية المطلقة .

وبعد ان يتم توقيع اتفاقية السلام واثر اقام الانسحاب المرحلى تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل بما فى ذلك الاعتراف الكامل متضمنا علاقات اقتصاديه دبلوماسيه وثقافيه وانها المقاطعة الاقتصادية ورفع القيود على حرية انتقال البضائع والأشخاص على ان يعمت مواطنو كل من الدولتين بحماية القوانين المطبقة فى دولتهم .

٥ - الانسحاب المرحلى :

ان تنسحب جميع القوات الاسرائيلية بعد فترة تتراوح بين ٣ و ٩ أشهر من توقيع الاتفاقية الى شرق الخط المتذ من نقطة العريش حتى رأس محمد . وسيتم تعبيين هذا الخط على وجه التحديد من الاتفاق بين الجانبين .

• • •

ملحق (١١)
معاهدة السلام والاتفاق التكميلي مارس ١٩٧٩

معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل .. اقتناعاً منها بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل و دائم في الشرق الأوسط وفقاً للقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ ، ٢٤٢ .. إذ تؤكدان من جديد التزامهما بياطэр السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد المؤرخ في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ .

وإذ تلاحظان أن الأطار المشار إليه إنما تقصد به أن يكون أساساً للسلام ، ليس بين مصر وإسرائيل فحسب ، بل أيضاً بين إسرائيل و أي من جيرانها العرب كل فيما يخصه من يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس .. ورغبة منها في أنها حالة العرب بينهما واقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن .. واقتناعاً منها بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصيل إلى تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي بكافة تفاصيله .

وإذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليها آنفاً واسترشاداً بها .

وإذ ترغبان أيضاً في أنها العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم .

قد اتفقا على الأحكام التالية بقتضى ما رسمته الحرب لسيادتهما من أجل تنفيذ الأطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل .

الصادق الأول

- ١ - تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .
- ٢ - تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق

الاول) و تستأنف مصر ممارسه سيادتها الكامله على سيناء .

- ٣ - عند اقام الانسحاب المرحلى المنصوص عليه فى الملحق الاول يقيم الطرفان علاقات طبيعية ووديه بينهما طبقا للمادة الثالثه (فقره ٣) .

المادة الثالثة

ان المحدود الدائمه بين مصر واسرائيل هي الحدود الدوليه المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخربيطه فى الملحق الثاني وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة ، ويقر الطرفان بأن هذه المحدود مصونه لا تمس ويعهد كل منهما باحترام سلامه أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليميه ومجاهه الجوي.

المادة الثالثه

- ١ - يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم وبصفة خاصة :-

أ - يقر الطرفان ويعتبر كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي .

ب - يقر الطرفان ويعتبر كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنه والمعترف بها .

ج - يتتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوه او استخدامها احدهما ضد الآخر على نحو مباشر او غير مباشر ويحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلميه .

٢ - يتتعهد كل طرف بان يكفل عدم صدور فعل من افعال الحرب أو الأفعال العدوانيه أو افعال العنف . أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعه لسيطرته أو مرابطه على أراضيه ضد السكان او المواطنين او الممتلكات الخاصه بالطرف الآخر . كما يتتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم او التحرير او الاشارة او المساعدة او الاشتراك في فعل من افعال الحرب او الافعال العدوانيه او النشاط الهدام او افعال العنف الموجه ضد الطرف الآخر في أي مكان كما يتتعهد بان يكفل تقديم تقديم مرتكبى مثل هذه الأفعال للمحاکمة .

٣ - يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسيه والاقتصاديه والثقافية ، وإنها المقاطعة الاقتصادية والخواجز

ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع . كما يتبعه كل طرف بان يكفل قطع مواطني الطرف الآخر المخاضعين لاختصاصه القضائي بكافة الضمانات القانونيه ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهده (الملحق الثالث) الطريقة التي يتبعه الطرفان بقتضاها بالتوصل الى إقامه هذه العلاقات وذلك بالتوازى مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهده .

الساده الرابعة

- ١ - بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسلیح في الاراضی المصرية والاسرائيلية وقوات أمم متحده ومراقبون من الأمم المتحده وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوكیت في الملحق الأول وكذلك أية ترتيبات أمن اخری قد يتفق عليها الطرفان.
- ٢ - يتفق الطرفان على تمرير أفراد الامم المتحده في المناطق الموضحة بالملحق الاول ، ويتفق الطرفان على ألا يطلب سحب هؤلاء الأفراد وعلى ان سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الامن التابع للامم المتحده بما في ذلك التصويت الإيجابي للاعضاء الخمسه الدائمين بالمجلس وذلك مالم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .
- ٣ - تنشأ بمحنة مشتركة لتسهيل تنفيذ المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه في الملحق الاول .
- ٤ - يتم بناء على طلب احد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين .

الساده الخامسه

- ١ - تتمتع السفن الاسرائيلية والشحنات المتوجهه من اسرائيل وإليها بحق المورر الحر في قناء السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الابيض المتوسط وفقا لاحكام اتفاقية القسطنطينيه لعام ١٨٨٨ المنطبقه على جميع الدول . كما يعامل رعايا اسرائيل وسفنه وشحنتهها وكذلك الاشخاص والسفن والشحنات المتوجهه من اسرائيل وإليها معامله لا تتسم بالتمييز في كافة الشئون المتعلقة باستخدام القناه .
- ٢ - يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من المرات المائية الدوليّة المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو ايقاف لحرية الملاحة او العبور الجوى كما يحترم الطرفان حق كل

منهما في الملاحة والعبور الجوى من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبه .

المادة السادسة

- ١ - لا تمس هذه المعاهده ولا يجوز تفسيرها على أى نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحده .
- ٢ - يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نيه التزاماتها الناشئه عن هذه المعاهده بصرف النظر عن أى فعل او امتناع عن فعل من جانب طرف آخر ويشكل مستقل عن أية وثيقه خارج هذه المعاهده .
- ٣ - كما يتعهدان بأن يستخدا كافة التدابير اللازمه لكي تطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الاطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحده وجهات الاريداع الأخرى لشنل هذه الاتفاقيات .
- ٤ - يتتعهد الطرفان بعدم الدخول في أى التزام يتعارض مع هذه المعاهده .
- ٥ - مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحده يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بوجب هذه المعاهده وأى من التزاماتها الأخرى فان الالتزامات الناشئه عن هذه المعاهده تكون ملزمة ونافذه .

المادة السابعة

- ١ - تحل الخلافات بشأن تطبيق او تفسير هذه المعاهده عن طريق المفاوضة .
- ٢ - اذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضه فتحل بالتوافق أو تحال الى التحكيم .

المادة الثامنة

يتتفق الطرفان على انشاء لجنه مطالبات للتسوية المتبادله لكافة المطالبات المالية .

المادة التاسعة

- ١ - تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها .
- ٢ - تحل هذه المعاهده محل الاتفاق المعقود بين مصر واسرائيل في سبتمبر ١٩٧٥ .
- ٣ - تعد كافه البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقه بهذه المعاهده جزءا لا يتجزء منها .
- ٤ - يتم اخطار الأمين العام للأمم المتحده بهذه المعاهده لتسجيلها وفقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحده .

حررت في واشنطن دي . سي . في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ م . ٢٧ من ربيع الثاني سنة ١٣٩٩

هـ. من ثلاث نسخ باللغات العربية والغربية والإنجليزية وتعتبر جميعها متساوية الحجية
وهي حالة الخلاف في التفسير فيكون النص الإنجليزي هو الذي يعتمد.

عن حكومة إسرائيل
(توقيع) مناحم بيغين

عن حكومة جمهورية مصر العربية
(توقيع) محمد أنور السادات
شهد التوقيع
جيمز كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

• • •

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
--------	---------

(١)	تقديم
(٤)	تمهيد

الفصل الأول ثورة وثلاث حروب

١	مصر الثورة - مصر السلام
٦	١٩٥٦ - التواطؤ ضد مصر
٩	ما بين المرين
١٠	مصر على المستوى القومي
١٤	مؤشرات القمة
١٦	١٩٦٧ نكبة يونيتو
١٩	النطلقات الأساسية للاستراتيجية الجديدة
٢١	القرار ٢٤٢
٢٢	حرب الاستنزاف
٢٥	مبادرة روجرز

الفصل الثاني فلسفة الحرب من أجل السلام

٣١	أولى مبادرات السلام المصرية
٣٥	تحرير الإرادة المصرية
٣٩	الموقف العربي
٤١	التمهيد السياسي

٤٥	الاستراتيجية الشاملة وقرار الحرب
٤٧	استقطاب النظرية العسكرية الاسرائيلية
٤٩	استراتيجية الحرب هي استراتيجية السلام
٥٤	النتائج المباشرة للحرب

الفصل الثالث

نهايات الحرب وبدايات السلام

٦١	نهاية الحرب
٦٣	التداعيات السياسية
٦٤	جوهر السلوك العربي في ادارة الصراع
٦٥	اسرائيل والنمط الانتهازي
٦٦	بدء المسيرة نحو السلام
٦٨	المرحلة الأولى في الكيلو ١٠١
٧١	اتفاق النقاط الست
٧٥	سلاح البترول
٧٦	مؤتمر السلام
٧٨	المرحلة الثانية في جنيف
٨٠	المرحلة الثالثة - فض الاشتباك الأول
٨٢	تسعور يوما من وقف القتال
٨٣	اتفاقية فصل القوات بين سوريا واسرائيل
٨٥	اتفاقية فض الاشتباك الثانية
٨٩	حملة السلام

الفصل الرابع

المبادرة

١١	جوهر السلام
١٤	نقطة تحول

١٠٩	الرفض والتأييد العربي
١١٦	مصر والمبادرة
١٢٤	مؤتمر القاهرة التحضيري

الفصل الخامس الطريق إلى كامب ديفيد

١٣٥	القمة الثانية في الأسماعيلية
١٤٠	كارتر في أسوان
١٤٣	اللجنة العسكرية مرحلة أولى
١٤٨	اللجنة السياسية والتعقيدات الإسرائيلية
١٥٥	اللجنة العسكرية والمرحلة الثانية
١٥٧	مباحثات ليدز والطريق إلى كامب ديفيد

الفصل السادس معاهدة السلام ومنطلقات الحل الشامل

١٦٥	القمة الثلاثية
١٧١	كامب ديفيد والتسوية الشاملة
١٧٣	موقف القوتين العظميين
١٧٨	وجهًا لوجه
١٨٤	الإتفاق التكميلي للحكم الذاتي
١٨٦	المعاهدة وثار السلام
١٩٧	الثالثة
٢٠٧	الرابطة
٢١٥	الملاحق

المؤلفات

- * كتاب « العسكرية الصهيونية » الجزء الأول " المؤسسة العسكرية الاسرائيلية - النشأة والتطور " اصدار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام (١٩٧٣) .
- * كتاب « العسكرية الصهيونية » الجزء الثاني " العقيدة الاستراتيجية العربية الاسرائيلية " اصدار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام (١٩٧٤) .
- * كتاب « حرب رمضان - الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة ١٩٧٣ » بالمشاركة مع زميلين اصدار الهيئة العامة للكتاب (١٩٧٥) .
- * كتاب « هزيمة يونيو » اصدار مؤسسة دار الهلال (١٩٨٨) .
- * كتاب « حرب أكتوبر .. طريق السلام » جزء اول - اصدار الهيئة العامة للاستعلامات (١٩٩٣) .



مطبوع الهيئة العامة للاستعلامات

سيرة ذاتية

السفير طه محمد دالجدوب

السيرة العملية :

- ١ - تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٤٨ ، وشارك في كل الحروب ضد إسرائيل : ١٩٤٨ - ١٩٥٦ - ١٩٦٧ - ١٩٧٣ - ١٩٧٣ .
- ٢ - تدرج في وظائف القيادة والرتب العسكرية في سلاح المدرعات وأجهزة القيادة العامة حتى رقى لرتبة اللواء عام ١٩٧٤ .

الوظائف الرئيسية :

- * رئيساً لفرع التخطيط بهيئة عمليات القوات المسلحة بالقيادة العامة ، قبل وأثناء حرب أكتوبر ١٩٧١ - ١٩٧٤ .
- * رئيساً لهيئة الاتصال بالهيئات الدولية ٧٤ - ١٩٧٦ .
- * سكرتير عام مجلس الدفاع الوطني بوزارة الحربية ٧٦ - ١٩٨٧ .
- * سفير ممتاز بوزارة الخارجية مسئول عن تنفيذ معاهدة السلام ٧٩ - ١٩٨٠ .
- * سفير مصر بباريس عاصمة بولندا ٨٠ - ١٩٨٦ .

نشاط سياسي :

- * مثل للقوات المسلحة في وفد مصر لمؤتمر القمة العربي بالجزائر نوفمبر ١٩٧٣ .
- * مثل للقوات المسلحة في وفد مصر لمؤتمر السلام بجنيف ديسمبر ١٩٧٣ .
- * رئيس وفد مصر في لجنة العمل العسكرية بجنيف ديسمبر ٧٣ - يناير ١٩٧٤ .
- * عضو وفد مصر العسكري في مباحثات الكيلو ١٠١ يناير ١٩٧٤ .
- * مثل مصر في مباحثات قض الاشتباك بين سوريا واسرائيل بوينيه ١٩٧٤ .
- * رئيس وفد مصر العسكري في مباحثات قض الاشتباك الثاني بين مصر واسرائيل سبتمبر ١٩٧٥ .
- * رئيس وفد مصر العسكري في مباحثات معاهدة السلام أكتوبر ٧٨ - مارس ١٩٧٩ .

نشاط علمي :

- * رئيس الوحدة العسكرية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ١٩٦٨ - ١٩٧٠ .
- * شارك وقدم العديد من الدراسات الرئيسية للقوات المسلحة في الحرب والسلام ١٩٧١ - ١٩٧٨ .
- * كتاب "المقيدة والاستراتيجية العسكرية" - طبعة خاصة وتوزيع خاص لجامعة ناصر العسكرية العليا (١٩٦٩) .

النشاط الحالى :

- * عضو هيئة المستشارين لمركز القومى لدراسات الشرق الأوسط من ١٩٩٠ .
- * مستشار الأهرام للشئون الاستراتيجية من ١٩٩١ .
- * عضو مكتب أمانة القاهرة للحزب الوطنى الديموقراطى من يوليو ١٩٩٢ .

To: www.al-mostafa.com